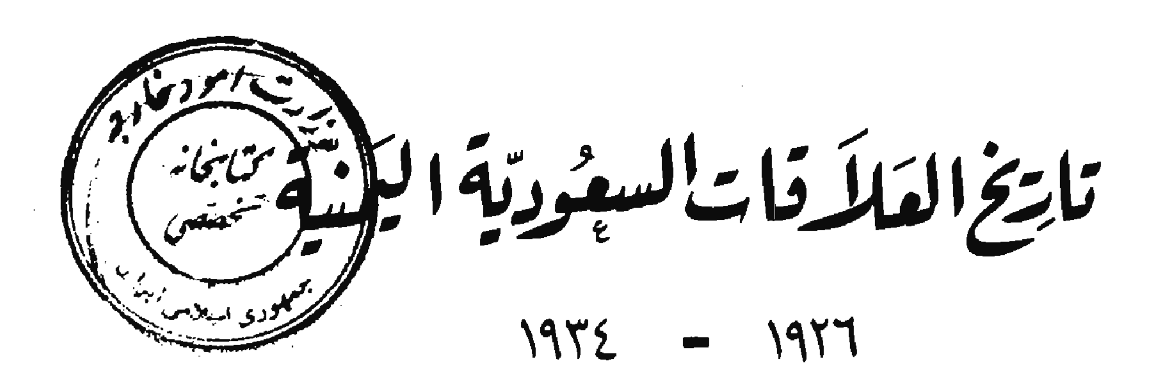
فتوح عبد المحسن الخترش

تاريخ العلاقات السعودية اليمنية

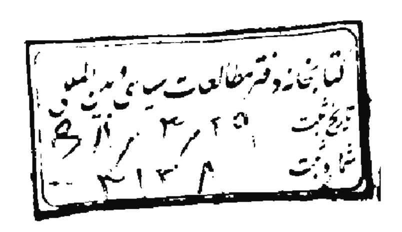


منشورات ذات السلاسل الكويت



تاريخ العلاقات السعودية اليمنية

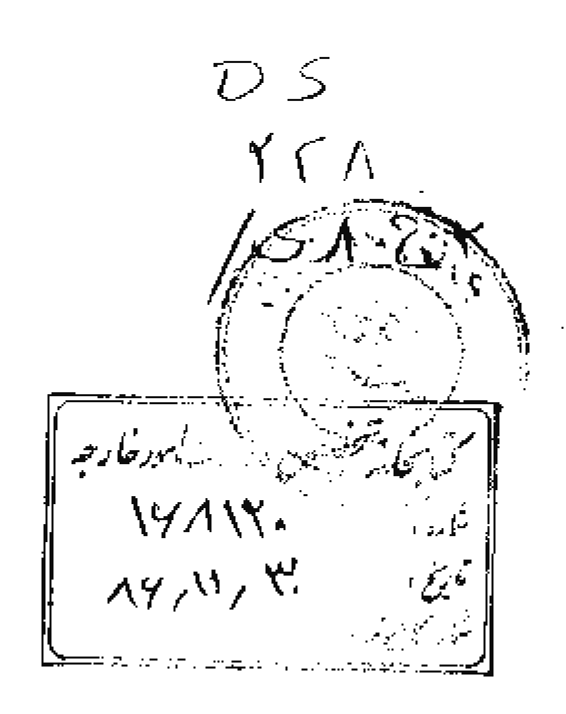
١٩٢٦ - ١٩٣٤



دكتورة

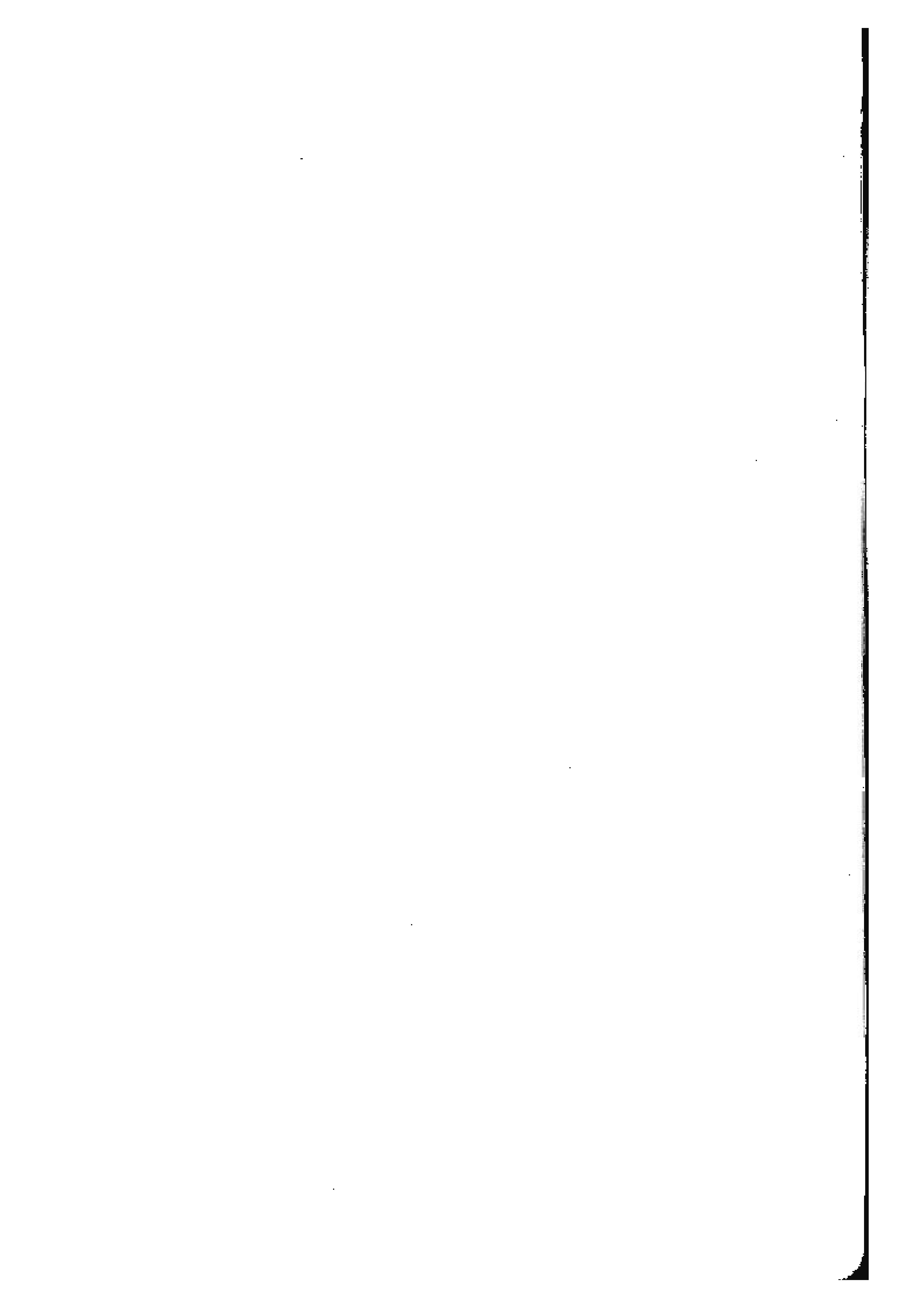
فتوح عبد المحسن الخترش

منشورات
ذات السلاسل
الكويت



الطبعة الأولى
۱۹۸۳

بسم الله الرحمن الرحيم



إهداء

إلى أخي

فيصل الخترش

عرفاناً وتقديراً لما قدمه لي من عطف أخوي وتشجيع معنوي كان لهما الأثر الكبير في تمهيد الطريق أمامي للوصول إلى هذه النتيجة وتحقيق الغاية .

د . فتوح الخترش



تقديـــم

هذه دراسة علمية تتناول تاريخ العلاقات السعودية ـ اليمنية في الفترة من ١٩٢٦ ـ ١٩٣٤ م . وقد قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من جامعة الكويت عام ١٩٧٥ .

هذه الفترة التي تفاعلت فيها الأحداث فكانت في الكثير من نتائجها حاسمة وفاصلة ، هي من أهم الفترات التي ينبغي أن تنشر على الناس ليطلعوا عليها إذ أنه مما لا شك فيه أنها تضم من المجريات ما ينفع الباحث الدارس والقارىء العادي .

لذلك رأيت أن يتم نشرها في كتاب ، إذ أن في ذلك فائدة تفوق الفائدة من حفظها في المراجع الاكاديمية الجامعية كرسالة للدكتوراه .

وهنا لا بد من إعطاء القارىء فكرة عن هذا الكتاب والمنهج الذي اتبعته لإنجاز هذا المبحث التاريخي .

فقد بدأت الموضوع بتمهيدٍ عام ، يتناول الأوضاع السياسية والتاريخية لشبه الجزيرة العربية ، والملابسات والظروف الدَّوْلية المحيطة بها ، فتعرضت بالدراسة والبحث لمنطقة عسير ، منذ بداية تأسيسها سنة ١٩٠٢ حتى وفاة مؤسسها محمد الادريسي سنة ١٩٢٣ ، باعتبار أنها

سوف تكون « قميص عثمان » في العلاقات اليمنية السعودية ، في الفترة التي حددناها لبحثنا (١٩٢٦ - ١٩٣٤) .

وكانت لنا في هذا التمهيد وقفةٌ عند الأوضاع السياسية بصفة عامة لليمن ، منذ أن تولى حُكْمَها الامام يحيى سنة ١٩٠٤ ، وبالمثل عَرَّجْنا بالبحث على الأوضاع السياسية العامة في شبه الجزيرة العربية وبنجد على الأخص حتى قيام الملك عبدالعزيز .

وبعد هذا التمهيد العام انقسم موضوع البحث إلى خمسة فصول اساسية :

الفصل الأول : (الوضع السياسي لعسير من ١٩٢٣ الى ١٩٣٢)

وقد تناول هذا الفصل بالدراسة الوضع الداخلي في عسير ، بعد وفاة مؤسسها محمد الادريسي سنة ١٩٢٣ ، والنزاع الادريسي اليمني سنة ١٩٢٥ ، ثم التدخل السعودي المباشر في عسير ، ثم الثورة الادريسية على الحكم السعودي في عسير ، والآثارَ التي ترتبت على ذلك .

وكان جُل اعتمادي في هذا الفصل على الوثائق الأجنبية ، والانجليزية بوجه خاص .

ويجيء **الفصل الثاني** : ليتناول بالدراسة والتحليل النزاع اليمني السعودي حول عسير (بين ١٩٢٦ و١٩٣٢) . وإن كنا عدنا الى الوراء قليلا لبيان الجذور التاريخية لهذا النزاع منذ معاهدة مكة بين الادريسي والملك ابن سعود سنة ١٩٢٦ ، وموقف الامام يحيى من هذه المعاهدة ثم تناولنا بالتفصيل المحاولات السلميةَ لفض هذا النزاع وارسال الوفود وفشلها ، ثم حادثة جبل العُروْ وما ترتب عليها من توقيع اتفاقية العرو في ديسمبر ١٩٣١ .

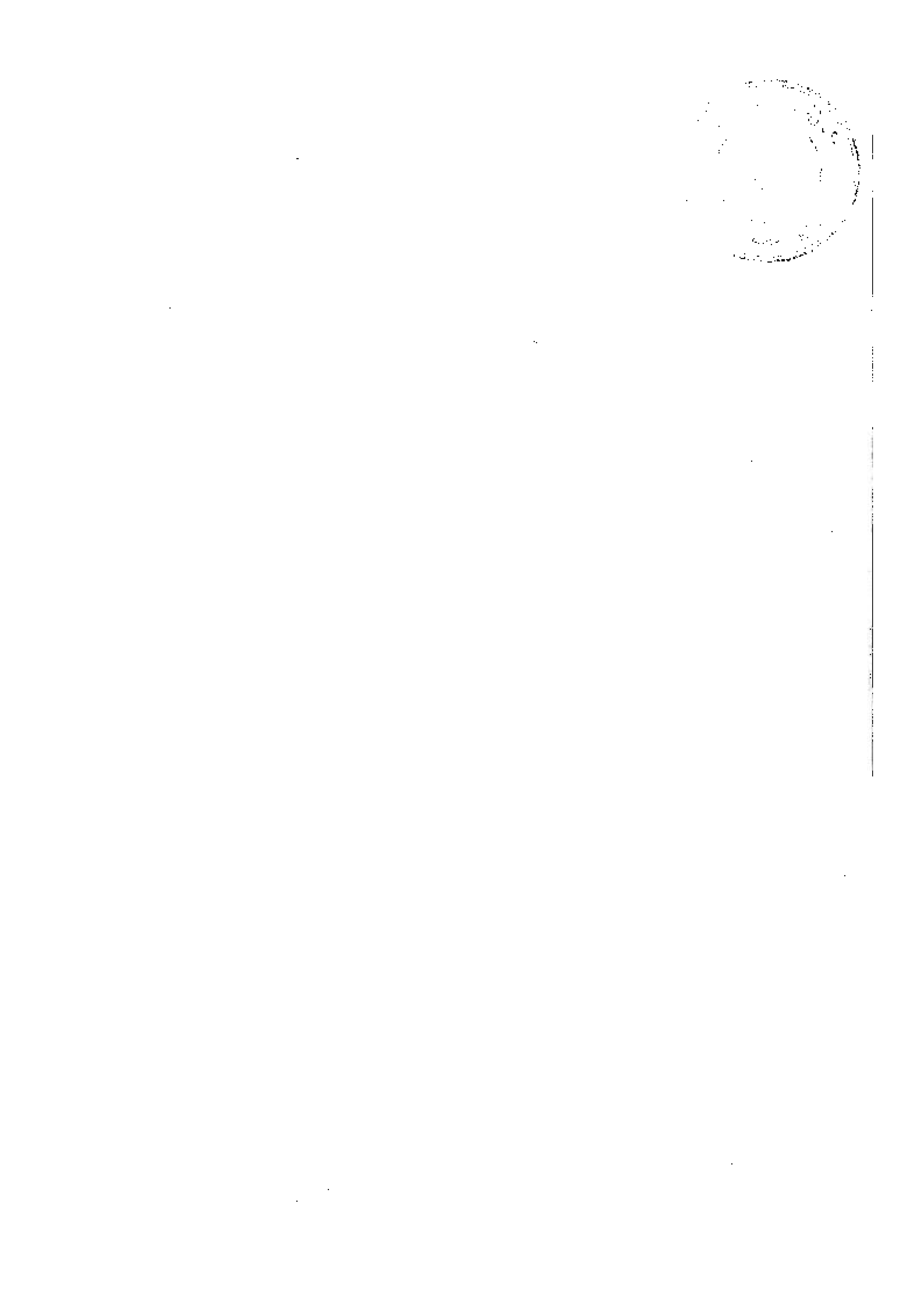
ويُسْلِمُنا ذلك للفصل الثالث : الذي درس تدهور العلاقات السعودية اليمنية بين سنتي ١٩٣٢ و١٩٣٤ ، حيث فشل مؤتمر صنعاء سنة ١٩٣٣ ، ثم فُتحَ باب المحادثات من جديد بين الجانبين ، وانتهى ايضا بالفشل في مؤتمر أبها .

وكان اعتماد هذا الفصل الثالث مرتكزا اساسا على الكتاب الأخضر مرجعا اساسيا ، فضلا عن بعض الوثائق الأجنبية ، والصحافة العربية .

وفي الفصل الرابع : تعرضت بالدراسة للتنافس الانجليزي الايطالي في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية ، ومنطقة البحر الأحمر ، والآثار التي ترتبت على ذلك ، من تطور سير الأحداث في المنطقة ، وبخاصة بعد محادثات روما ١٩٢٧ .

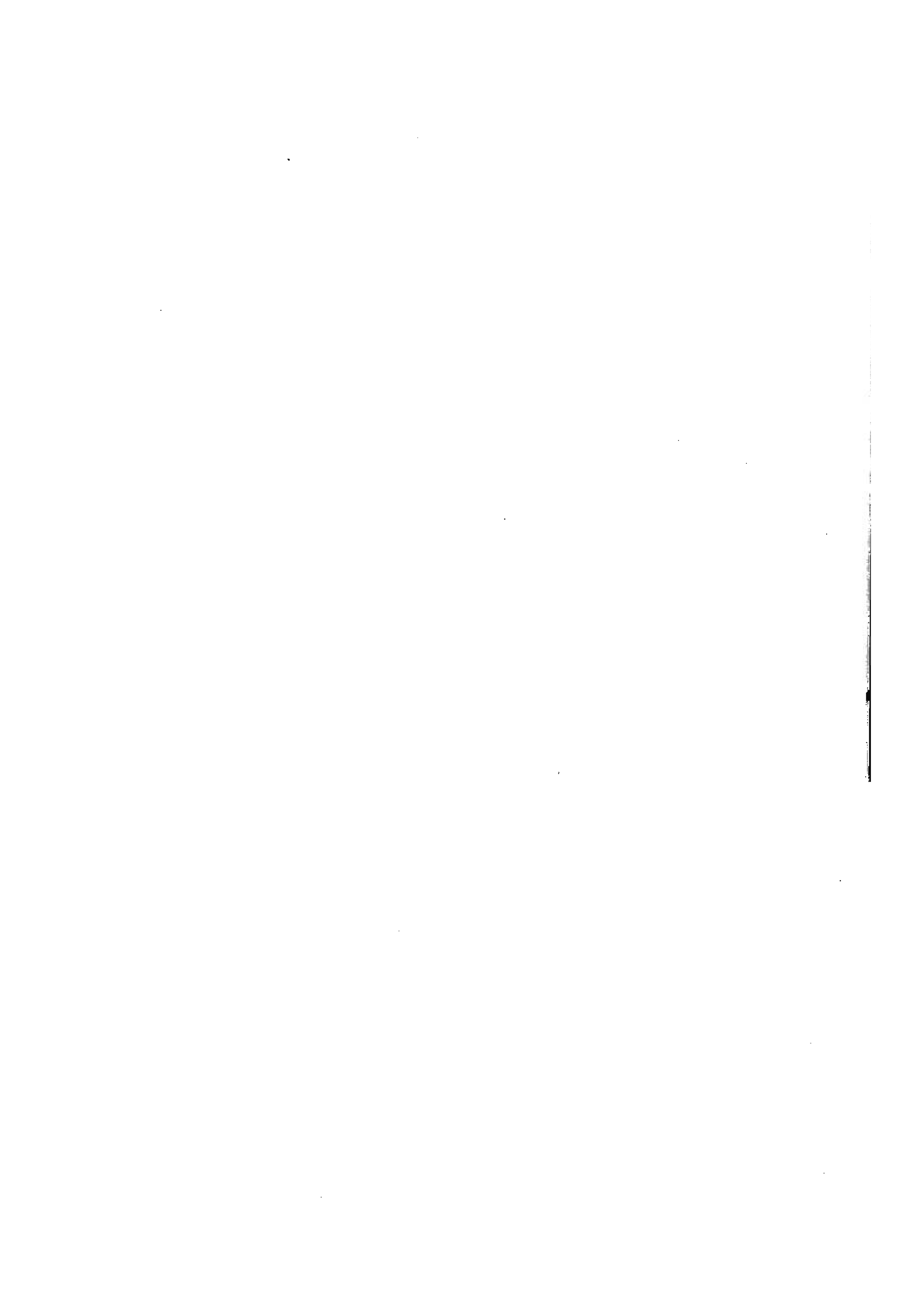
وبالمثل ، كان جلُّ اعتمادي في هذا الفصل على الوثائق الأجنبية .

ويأتي الفصل الخامس ، آخر الفصول لهذه الدراسة ، خاصا بالحرب السعودية اليمنية تعرضت فيه ـ بالدراسة والتحليل - لبدايات الحرب ، وللظروف والملابسات التي أدت إلى نشوب القتال بين الجانبين ، وتطور هذا القتال والنتائج التي ترتبت على هذه الحرب . كما عرّجْت بالعرض للموقف العربي : رسميا وشعبيا ، إزاء هذا النزاع اليمني السعودي ، وكذلك بيان الموقف الأوروبي من هذا القتال ، ثم النتائج التي تَمَخّض عنها هذا كُلُه .



الفصل التمهيدي

الأوضاع السياسية في منطقة غرب شبه الجزيرة العربية إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨م / ١٣٣٢ - ١٣٣٦ هـ



واجهت الأوضاع السياسية في شبه الجزيرة العربية[1] ، عدة عوامل كانت لها أهميتها وكان لها تأثيرها المباشر على مسار الأحداث في تلك المنطقة إبان ثورة العرب في وجه الأتراك ما بين ١٩١٦ ـ ١٩١٨ م / ١٣٣٤ ـ ١٣٣٦ هـ .

فتلك الكيانات العربية الصغيرة تشكل فيما بينها المنطقة المأهولة بالسكان في شبه الجزيرة العربية باستثناء الامارات الصغيرة على ساحل بحر العرب ، ففي الوقت الذي نشبت فيه الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، كانت تلك الكيانات تتمتع بالحكم الذاتي ، وتقطنها مجموعة من القبائل المتفرقة ويحكم كلا منها حاكم يحظى بدرجات متفاوتة من الولاء من قبل رجال القبائل ، ذلك الولاء المتولد من المصلحة الذاتية للقبائل نفسها وهو الذي يترك المجال واسعا للحاكم في ممارسة سلطاته السياسية ، وكل منطقة من هذه المناطق تحظى بتاريخ سياسي واضح تمتد جذوره إلى فترة زمنية قد تطول وقد تقصر .

وكانت لكل منطقة من هذه المناطق ، مطامع سياسية ليست من

---

(١) بالاخص الكيانات الأربعة : امامة اليمن ـ إمارة عسير ـ إمارة الحجاز ـ سلطنة نجد

صنع الحكام وحسب ، بل هي نتيجة لاعتبارات تمليها مصالح المجموعات القبلية .

كما أن تلك الكيانات الصغيرة كانت عرضة للنفوذ الخارجي الذي تمارسه عليها بصفة رئيسية ، الامبراطورية العثمانية وبريطانيا ، وهما القوتان السياسيتان اللتان كانتا تقتسمان النفوذ على تلك المنطقة ، مما زاد في التنافس الشديد بين هذه الكيانات ، فساءت العلاقات فيما بينها ، وأدى ذلك إلى قيام الحروب المتكررة ،وقد نشب النزاع بين ابن سعود « سلطان نجد » وبين الادريسي « أمير عسير » الذي اعتبره الامام يحيى دخيلا على المنطقة ومنافسا له على السيادة .

وكذلك دبّ الخلاف بين الشريف حسين « شريف الحجاز »، والسلطان ابن سعود حول بعض المناطق الواقعة على حدود كل منهما[1] ، ومثلما أسلفنا لا بد لاستجلاء الصور عن واقع التطورات السياسية ، التي حدثت في هذه التكوينات في تلك الحقبة من التاريخ ، من نظرة سريعة إلى العوامل التي أثرت في تلك التطورات وساعدت في صياغتها[2] .

أولا : إمامة اليمن

تعتبر هذه البلاد الجبلية التي سماها الرومان بلاد العرب السعيدة ، ذات حظ أوفر في مقومات الحياة ، وأكثرها استقرارا لكونها أغزر مناطق شبه الجزيرة العربية مطرا ، وأخصبها تربة ، كما أنها ذات موقع ممتاز في مواجهة الساحل الافريقي عند مدخل البحر الأحمر الذي كان ذا أهمية كبرى بالنسبة إلى الامبراطورية البريطانية التي كانت تتحكم في

---

(١) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ص ٤٤٥ .

(٢) L/P and S /18/B 446. Memo. No. 446. Confidential (I.O.R.)

جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ص ٤٤٥ .

عدن ، وقد اهتمت بريطانيا بشئون اليمن خاصة ان قوات الامام يحيى وصلت إلى أسوار عدن التي كان الانجليز يعتبرونها قاعدة رئيسية على طريق الهند ، والمكان الوحيد الملائم للبحرية البريطانية في البحر الأحمر ، والمحيط الهندي ، كما تعتبرها قلعتها الحصينة وملجأها الأمين . وقد كان تاريخ اليمن القديم مرتبطا إلى حد كبير ، بتاريخ السيطرة على الطريق التجاري الهام ، إذ كانت اليمن تعتبر منطقة عبور للقوافل القادمة من الصين والهند ، وغيرها من بلاد الشرق الأقصى عن طريق المحيط الهندي ، قاصدة الشام ، لتعود هذه القوافل محملة ببضائع مصر وسوريا ، وآسيا الصغرى ، وجزر البحر الأحمر ، وتمر في طريقها باليمن .

بذلك اصبح طريق القوافل ، شريانا حيويا للتجارة ، مما أثر على الوضع الاقتصادي في اليمن ، وشكل قنطرة بين اقتصاد الشرقين الأقصى والأوسط ، وارتبط تاريخ اليمن القديم ، بتاريخ السيطرة ، على ذلك الطريق الهام كل الارتباط .

وبالاضافة الى ذلك فإن أرض اليمن نفسها ، بما يتوفر لها من اعتدال في المناخ يتضمن أكبر أجزائها ، مع خصوبة التربة ، وتساقط الأمطار بكميات كبيرة وكافية ، جعل تلك البلاد في جميع عصورها ، تلعب دورا كبيرا في تاريخ الجزيرة العربية[1] .

واليمن في حدودها الجغرافية الحالية تقع في الركن الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية ، على ساحل البحر الأحمر ، ويحدها من الشمال إقليم عسير (وهو الآن تابع للمملكة العربية السعودية) وتحدها من الجنوب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية[2]، والخطوط

---

(١) أحمد فخري ـ اليمن ماضيها وحاضرها ص ١ ـ ٢ .

(٢) كانت أراضي هذه الجمهورية قبل الاستقلال تضم عدن والمشيخات الخاضعة للحماية البريطانية .

الفاصلة بينها وبين تلك الجمهورية هي الخطوط البريطانية التي وضعتها الاتفاقات التركية عام ١٩٠٤م/ ١٣٢٢ هـ ، ولم تعترف بها اليمن .

أما في الشرق فتصل الى حافة الربع الخالي ، وتشمل بلاد اليمن منطقتين رئيسيتين ، هما منطقة الساحل أي تهامة ، ثم الهضبة الجبلية المرتفعة ، ويمكن القول بوجه عام ، بأن بلاد اليمن بلاد جبلية ، وفيها جميع مميزات هذا النوع من البلاد وفيها أيضا متاعبها ، إذ تسبب تلك الجبال المرتفعة المتقاربة صعوبة في المواصلات . . ، ويصبح سكان مدنها ووديانها بمعزل نسبي عن بعضهم البعض ، فيختلفون في لهجاتهم وعاداتهم ، ولكن اعتدال الجو وصلاحية جوانب تلك الجبال ، وما بينها من وديان للزراعة ، وكمية الأمطار الكافية ، كل ذلك ساعد على جعل تلك الهضبة مصدر خير كبير لسكانها ، بل جعلها بحق أخصب منطقة في الجزيرة العربية كلها[1] .

وتنقسم اليمن من الناحية الادارية إلى سبعة ألوية ـ محافظات ـ وهي ما يلي :

١ ـ لواء صنعاء :

وهو أكبر الألوية وأهمها ، ويشمل معظم الجزء الأوسط من الهضبة .

٢ ـ لواء صعدة :

ويقع في أقصى شمال اليمن ، على حدود المملكة العربية السعودية وهو حصن الزيدية ، ومقر أئمتها منذ قرون طويلة ، ويسمى أحيانا الشام أو القبلة ويشتهر أهل هذا اللواء بالتجارة وتربية الماشية وغيرها ، شهرتهم باستخراج الحديد الذي يكثر في بيئتهم ، وصهره في

---

(١) أحمد فخري ـ اليمن ماضيها وحاضرها ص١٨ ـ ١٩ .

الأفران البدائية ، ليصنعوا منه ما يقوم بحاجاتهم الضرورية[١] .

٣ ـ لواء حجة :

يقع لواء حجة في الشمال الغربي من صنعاء ، ومعظم المنطقة جبلية ويتصل بشاطىء البحر الأحمر وله حدود مع عسير .

٤ ـ لواء الحديدة :

وهو واقع على شاطىء البحر الأحمر ، يحده من الشمال لواء حجة ، وشرقا لواء صنعاء ، وجنوبا لواء تعز ، وغربا البحر الأحمر ومعظم اللواء منطقة سهلية ومدينة الحديِّدة ـ بالتشديد ـ تعتبر عروس البحر الأحمر ، وثغر اليمن ، وكانت الحديِّدة نقطة الاتصال بين المدن المجاورة ، وتعتبر أحدث مدينة في تهامة بحكم موقعها التجاري ، والاقتصادي والجغرافي ، وأكبر مدن تهامة عمرانا واتساعا وبها أشهر ميناء في الجزيرة العربية ، بحكم موقعها الجغرافي . كما تعتبر الميناء الرئيسي لليمن ، ونقطة الاتصال بين اليمن والعالم الخارجي[٢] .

٥ ـ لواء البيضاء :

يقع لواء البيضاء في الجنوب الشرقي من صنعاء ، ويشمل منطقة سهلية واسعة بسهولها ، إلا أنها قليلة السكان لجفاف أرضها ، وقلة مياهها الجوفية وأمطارها وقضاء البيضاء هو مركز اللواء[٣] .

٦ ـ لواء أب :

يقع في جنوب اليمن وهو محصور بين لواء صنعاء في الشمال والغرب ، ولواء تعز في الجنوب ، أما في الشرق فتحده جمهورية اليمن

---

(١) المرجع السابق ص ١٩ ، عبد الله احمد الثور ـ هذه هي اليمن ص ٤١٦ .
(٢) المرجع السابق ص ١٩ وايضا الثور ص ٤٢٤ .
(٣) المرجع السابق ص ٤٣٦ .

الديمقراطية الشعبية ، ولواء اب يسمى اللواء الأخضر ، وميزاب اليمن الكبير المدرار لكثرة خيراته ، وزراعته التي تعتبر أهم ثروة اليمن الزراعية ، إذ لا يزال لواء اب أغنى منطقة - زراعية - باليمن[1] ، « وبعدان » هو المركز الرئيسي للواء مدينة اب ، الجميلة الواقعة في السفح الغربي ، والمطل عليها من جهة الشرق .

٧ - لواء تعز :

يقع في الجنوب ، ويقع الجزء الغربي منه على ساحل البحر الأحمر ، وفيه ميناء المخا ، وتحده من الغرب والجنوب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وتعز مدينة مشهورة ذات تاريخ عريق ، وسلطان قديم ، سكنها « بنو رسول » فأسسوا فيها مملكة حكمت اليمن شمالا وجنوبا فترة من الزمن ، وتعتبر تعز مركز اللواء ، والمركز الرئيسي للاستيراد والتصدير ، ونقطة الاتصال بين مدن اللواء ومناطق الشمال والجنوب ، وهي العاصمة الثانية ، وبها المعالم الأثرية التاريخية الخالدة لبيتي « بنو رسول » والصليحيين[2] .

وينقسم كل لواء في اليمن إلى عدة أقضية ، « جمع قضاء » ويسمى الحاكم الاداري للقضاء عاملا ، وينقسم كل قضاء إلى نواح ، ويسمى حاكم الناحية عاملا أيضا وتنقسم كل ناحية إلى عزل ، « جمع عزلة » ويحكمها العامل مباشرة ، ومعروف أن لكل عزلة واحداً من أهلها اسمه « عامل » ، يكون مسئولا عن توزيع الجنود الساهرين على الأمن ولكنه لا يحكم ، وتشمل العزلة أحياناً عدة قرى[3].

---

(١) المرجع السابق ص ٤٤٤ ، وايضا احمد فخري ص ١٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٥٠ ، ص ٤٥٩ ، وايضا احمد فخري ص ١٩ .

(٣) احمد فخري ص ٢٠ .

أما التكوين الاجتماعي في اليمن ، فهو يعتمد اعتمادا كليا على النظام القبلي ، الذي يعتبر النظام الاساسي للمجتمع اليمني ، فالقبيلة هي الوحدة الاجتماعية ، ولكنها مستقرة تعمل بالزراعة ، على عكس القبائل الرحل غير المستقرة في بقية شبه الجزيرة العربية .

وتلعب القبائل دورا خطيرا في حياة الشعب اليمني لانها تمثل الغالبية العظمى للسكان[1] ، وما زالت هذه القبائل ـ حتى الآن ـ تلعب دورا خطيرا في حياة اليمن السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فكل قبيلة لها أرضها ذات الحدود المعروفة ، ولها قواتها العسكرية ، ولها شيخها الذي يدير شئونها ، ويقضي بين أفرادها ويوجه سياستها ، فكل قبيلة تمثل كيانا سياسيا له حكومته الخاصة .

وبهذا أصبحت القبائل وحدات سياسية وعسكرية لها استقلالها ولا يربطها بالسلطة الحاكمة في اليمن ، غير الضرائب ، التي تدفعها للسلطات الحاكمة[2] .

والعامل البشري الذي شجع على هذا الوضع القبلي واستمراره ، هو أن الحكومة لم تربط البلاد بشبكة مواصلات تسهل عليها السيطرة على القبائل ، ولتقضي على العصبيات القبلية ، كما أن السلطة الحاكمة في اليمن لم تؤمن الطرق الجبلية وتساعد على نشر الأمن فيها حتى تقطع دابر قطّاع الطرق ، المنتشرين في الممرات الجبلية[3].

أما من الناحية الدينية فنجد ان سكان الجبال ، يدينون بالمذهب الزيدي نسبة إلى زيد بن عليّ ، وهو فرع من فروع الشيعة[4] ، وهم

(١) حسن محمد جوهر : اليمن ص ٢٨ .

(٢) محمود ابو العلا : جغرافية شبه الجزيرة العربية ص ٧٠ ـ ٧١ .

(٣) المرجع السابق ص ٧٢ .

(٤) نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العرب السعيدة ص ٥٧ .

Wernner pp.30- 37- Modern Yemen.

الأغلبية من سكان الجبال في اليمن ، إذ يشكل عددهم نسبة ٤٠٪ من السكان ، أما البقية الباقية ونسبتهم ٦٠٪ فهم يمثلون الشوافع وهم سكان تهامة ، الذين يتبعون المذهب الشافعي .

وهناك فئة قليلة من سكان نجران والجوف ، يتبعون المذهب الاسماعيلي ولهم طريقتهم الخاصة وشيخهم الخاص بهم .

فكان شيخهم يدفع ضريبة خاصة يرسلها إلى « بومباي » في الهند حيث يقيم رئيس طائفتهم الديني .

أما الفئة الاخيرة من سكان اليمن فهم الاقلية اليهودية ، ولقد هاجر ما يقرب من ٤٢٠٠٠ يهودي من اليمن إلى فلسطين المحتلة ما بين عامي ١٩٤٩ : ١٩٥٠ م[١] .

أما من الناحية الاقتصادية فتعتبر الزراعة في اليمن من أهم مصادر ثروتها وجميع أراضيها صالحة للزراعة ، ولهذا سميت باليمن الخضراء ، وفي اليمن ثروة حيوانية من أهمها الخيول العربية ، وتعتمد اليمن في تجارتها على ميناءي الحديدة والمخا[٢] .

وتعتبر اليمن من أكثر البلاد العربية امتلاكا للثروة المعدنية ولا تزال هذه الثروة مخبأة تحت الأرض في بقاع متعددة من اليمن ، لم تمسها الأيدي ، فهناك البترول والفحم والقصدير واليورانيوم والاسمنت الذي يكثر في لواء تعز ، ومنطقة باجل ، وبعض مناطق تهامة[٣] .

أما من الناحية السياسية فقد عاش اليمن في عزلة تامة عن العالم

---

(١) The Middle East A Political and Economic, Survey Edited, by sir Reader Bullard, p.94, Modern Wernner Yemen p.30- 37.

(٢) أحمد شرف الدين ـ اليمن عبر التاريخ ص ٢٢ .

(٣) عبد الله الثور ـ هذه هي اليمن ص ٥٦ .

الخارجي بحكم السياسة التي تبعها الامام يحيى بن حميد الدين ، الذي لم يسمح بتدخل الاجانب في شئون البلاد . ولقد كانت اليمن في الماضي تابعة للامبراطورية العثمانية ، وقام الاتراك منذ البداية ببذل جهود للاحتفاظ بسيطرتهم السياسية والعسكرية على اليمن تفوق الجهود التي بذلوها للاحتفاظ بأي جزء من شبه الجزيرة العربية . ولقد بدأ ذلك منذ نهاية القرن السادس عشر ، حيث أصبح اليمن أحد المناطق الخاضعة للحكم التركي بصفة غير دائمة[1] ، حتى ١٩١٨ م ، كما سيتضح بعد ذلك .

وبالرغم من بعد اليمن عن مراكز القوة التركية ، وبالرغم من طبيعتها الصعبة وتعذر احتلالها ، وذلك بسبب المقاومة الشديدة التي واجهتها الدولة العثمانية من قبل أئمة اليمن الزيود ، فإن اليمن كانت دون بلدان شبه الجزيرة العربية هي التي قاست الامرين من الاحتلال التركي .

ولقد اشتد الضغط على العثمانيين في عهد الامام يحيى الذي تولى الحكم في فبراير ١٩٠٤ م وحاول تدعيم مركزه باعتباره أحد الائمة الزيديين الذين يعتقدون أن لهم الحق المطلق في حكم اليمن ، والجنوب العربي أيضاً[2].

وقضى الامام السنوات السبع الاولى من حكمه في حرب مستمرة ضد الاتراك العثمانيين ، انتهت بعقد صلح بينه وبين الوالي أحمد عزت باشا في عام ١٩١١ م / ١٣٢٩ هـ وقد حوت شروط الصلح عشرين مادة نظمت العلاقات بين الامام يحيى ، والسلطات العثمانية ، اعترفت

---

(١) L 3 L /P and S /18/B 446. Memo (I.O.R.)

(٢) سيد مصطفى سالم ـ تكوين اليمن الحديث ـ ص ٥٨ ـ ٦٤ : المقتطف من الجرافي : تاريخ اليمن ص ٢١٥ ـ ٢١٧، الواسعي : تاريخ اليمن ص ١٩٥ ـ ١٩٦ .

الحكومة العثمانية بموجبها بالامام رئيسا للمذهب الزيدي ، وأعطته حق تعيين القضاة الزيديين بموافقة السلطان[1] . ومنذ ذلك الوقت ظل الامام مواليا للاتراك حتى قيام الحرب العالمية الاولى ، فكان يتمتع بالاستقلال الذاتي المحلي في ظل النفوذ التركي .

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى ، اتخذ موقفا مائعا وسلبيا بالنسبة لتركيا عندما اجتاحت القوات التركية في فبراير ١٩١٥ م ربيع أول ١٣٣٣ هـ ، منطقة الضالع بمساعدة قوات عربية من منطقة الحجرية باليمن والحوشن من محمية عدن .

وكان الامام يعارض اتجاه تلك الحملة إلى لحج ، كما أنه من ناحية اخرى فضل البقاء على الحياد طيلة فترة الحرب ، إذ كان يتبع سياسة معينة تجاه الاتراك والانجليز ، هي سياسة التزام الحياد بهدوء وسكينة حسب ما تقتضيه مصلحته الخاصة وهي محاولة التخلص من الحكم التركي والاستقلال ببلده ، إلا أنه انتهز فرصة الحرب وانشغال تركيا في حربها مع الحلفاء ، فلم يعلن الثورة على الاتراك كما فعل الشريف حسين ، ولم يرتبط بمعاهدة أو اتفاق كما فعل ابن سعود سلطان نجد حينذاك والادريسي أمير عسير ، بل صرح بأنه سيقف موقف المحايد ، ولن يتدخل في الحرب الدائرة ، بينما كان في قرارة نفسه يريد التخلص من الحكم التركي في أقرب فرصة بدون اثارة حرب شعواء على الاتراك ، وهو ما فعله في بداية حكمه . لهذا توخى الحذر والحيطة في تصرفاته تجاه الدولتين ـ وبالاخص تركيا ـ لتحقيق مصالحه الخاصة .

وجاءت الفرصة عندما أعلنت هدنة مدروز في ٣٠ من اكتوبر

---

(١) احمد فخري ـ اليمن ماضيها وحاضرها ص ١٦٥ غرايبه : مقدمة تاريخ العرب الحديث جـ١ ص ٢٩٦ : العرشي ص ٨٤ ـ ٨٨ ، الواسعي ص ١٨٢ ـ ٢٣٠ .
Wernner, Modern Yemen pp.47- 48.

١٩١٨ الموافق ذي الحجة ١٣٣٦ هـ ، وبمقتضاها خرجت تركيا من الحرب وسلمت مناطق نفوذها للحلفاء ، وفي الوقت نفسه دخل الامام يحيى صنعاء ١٩١٨ م/ ١٣٣٦ هـ ، واستلم مقاليد الحكم ، وأعلن نفسه حاكما مستقلا على اليمن[١].

وما أن استلم الامام يحيى مقاليد الحكم حتى واجهته المشكلات الداخلية والخارجية معا ـ فأما المشكلات الداخلية فقد كانت نتيجة سوء الادارة التركية في البلاد ، وكذلك الأضرار التي لحقت البلاد من جراء الحرب العالمية ـ وأما المشكلات الخارجية التي واجهها الامام ، فقد تمثلت في موقف عدائي من قبل الانجليز في عدن ومن قبل الادريسي في عسير .

أما العداء الانجليزي ، فقد جاء عندما عارضت الحامية التركية في تسليم الحديدة فدمَّرها الانجليز وقتلوا مئات من أهلها ، فهرب أكثر سكانها لاجئين إلى الجبال ، واحتل الانجليز الحديدة[١] ، فكتب الامام إلى المعتمد الانجليزي في عدن يحتج على احتلال القوات الانجليزية للحديدة ، فجاءه الجواب بأنهم ـ أي الانجليز ـ دخلوا الحديدة لحفظ النظام فيها ، وسوف يسلمونها للامام بعد استتباب الأمن بها[٢].

وهذا الموعد هو حجة الامام السياسية ، أما حجته الشرعية فهي انتزاعه الحكم من الاتراك ، وكل ما كان تحت نفوذهم في تلك المنطقة ، وبسط نفوذه أيضا على بعض الجهات في تهامة عسير التي تقطن بعض جهاتها جماعات زيدية ، تتبعه في المذهب ، وتقبل بسيادته

---

(١) الجرافي ص ٢٢ ، العرشي ص ٩٠ ـ ٩٢ ، الواسعي ٢٤٣ ـ ٢٦١ .
Wernner pp.48- 51.

(٢) أمين الريحاني جـ ١ ص ١٩٩ ، الواسعي ص ٢٦٢ تاريخ ملوك العرب .

(٣) أمين الريحاني جـ ١ ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

الزمنية ، وكذلك كان يرغب في بسط نفوذه على كل مناطق اليمن سواء كانت شافعية أو زيدية .

وكان الدافع وراء هذه المطالب ، هو وضعه الجديد الذي شجعه على تشديد قبضته على المناطق الخاضعة له ، وفي الوقت نفسه حاول الاتصال بقبيلتي الزرانيق والقحرى ، وهما من أهم القبائل الشافعية في تهامة ، وكان هدفه من اتصاله بهما هو تأمين طريق تجارته إلى البحر وضمان سلامة مرور أتباعه من الزيود ، عن طريق اقليم الحجيلة إلى البحر ، لأن الانجليز في ذلك الوقت كانوا لا يزالون في الحديدة ، ولقد نجح الامام يحيى في المفاوضات مع هاتين القبيلتين وعين له مندوبا في باجل من شيوخ القحرى .

وفي عام ١٩١٩ م (١٣٣٧ هـ) أصدر أمره إلى قواته بالتقدم إلى النواحي التسع « المحميات التسع » التي كان الامام يعتبرها جزءا من اليمن ولقد اتخذ الامام خطته الخاصة بضرب الانجليز من المناطق القريبة من الحديدة حتى يضطروا إلى الخروج منها أو تسليمها إليه[١] . ولقد تقدمت جيوشه إلى محمية عدن ، واحتلت أربع جهات من تلك المناطق وهي الضالع والشعيب والاجعود والقطيب ، وكان صدى ذلك في دوائر لندن السياسية سيئاً مما أثر على مركز معتمدها في عدن ، إذ طلبت منه حكومته تغيير سياسته تجاه الامام[٢] . ويبدو أن موقف الامام يتصل بالسخط على سلوك الحكومة البريطانية بعد جلاء الاتراك عن تهامة في الجنوب ، وتسليم ميناء اللحية إلى حليفهم الادريسي والاحتفاظ بميناء الحديدة الأكثر أهمية في أيديهم بشكل مؤقت ، في

---

(١) أمين الريحاني جـ ١ ص ٢٠٥ Wernner, p.150, Survey. (1928) p.312. Vol.

(٢) العرشي ص ٩٢ـ ٩٣ ، الواسعي ص ٢٦٣ .
الجرافي ص ٢٢٧ .

حين أن الامام طالب بأن يكون الخليفة الشرعي للامبراطورية العثمانية في هذه المنطقة . كما كان الامام يحيى يرمي إلى فرض سيادته وسيطرته على كل مناطق المحميات التسع وكان هذا المطلب يرجع إلى أن أسلافه أثبتوا وجودهم ونفوذهم بالفعل في هذه المناطق وكذلك في مناطق معينة على امتداد الساحل بما في ذلك « مخا » التي لم يقتصر ذلك عليها بل امتد إلى عدن نفسها بعد انتهاء الاحتلال التركي الاول لليمن في القرن السابع عشر .

على هذا الاساس التاريخي ، يبدو أن الامام اجتهد في اقناع شعبه بأن الاحتلالين البريطاني والتركي في القرن التاسع عشر لم يكونا سوى اغتصاب للشعب وبأن الحدود التي رسمتها اتفاقية الدولتين في عام ١٩٠٤ م/ ١٣٢٣ هـ ، لم يكن لها سند قانوني ، وبأنه في اعتدائه على الجزء البريطاني من تلك الحدود ، إنما كان في الحقيقة يعيد احتلال الارض التي كانت جزءا من ميراثه الشرعي ، وذلك لكي يجبر الانجليز على الجلاء عن الحديدة ، وأنه لا يتقيد بشيء من هذه الاتفاقية إذ أنها باطلة لحصولها من غير صاحب الحق[١].

وأراد الانجليز المساومة على اخلاء الحديدة مقابل الاتفاق على حدود المحميات ، وارسلوا وفدا ـ لذلك ـ برئاسة الكولونيل جيكب[٢]. وكان معه كتاب من الحكومة البريطانية إلى الامام ، فوصل باجل وحالت قبيلة « القحرى » بين الوفد وبين الوصول إلى صنعاء ، وقبضت على أعضائه واعادتهم إلى الحديدة بعد أربع أشهر من أسرهم ، وحاول الامام بدوره مصافاة بريطانيا ، فأرسل القاضي عبد الله العرشي مندوبا مقيما عنه في عدن[٣]، إلا أن الانجليز سلموا الحديدة للادريسي أمير عسير ،

---

(١) احمد فخري ص ١٦٧ .

(٢) الكولونيل جيكب ـ المساعد الأول للمقيم السياسي في عدن .

(٣) المرجع السابق الذكر ص ١٦٧ ـ ١٦٨ ، الواسعي ص ٢٣٢ ، الريحاني ٢٠٣/ ٢٠٤ =

الذي ساندهم ابان الحرب ضد تركيا ، وظل حليفا لهم حتى نهاية الحرب ، مكافأة له من جهة ، وتخلصا من المشكلات العديدة التي واجهتها بريطانيا من قبل سكان الحديدة .

وكان هذا هو تعليل جيكب لتسليم الحديدة للادريسي ، وقد كان هذا سببا كافيا لثورة الامام حيث وجد نفسه منفصلا عن ميناءين مهمين من مواني البحر الاحمر وخاصة الحديدة ، التي يعتبرها الميناء الطبيعي لصنعاء ، واتهم الحكومة الانجليزية بالخيانة ، لأنها سلبت اليمن أهم موانيه التي تطل على البحر الاحمر ، ومنعته من الاتصال بالعالم الخارجي ، إلا عن طريق الانجليز في عدن[1]. ولقد كان أول ما قام به الامام يحيى أن استدعى مندوبه من عدن ، وبعث جيشا لجهة البيضاء في الجهة الجنوبية من عدن وضمها بعد قتال عنيف ، وفي عام ١٩٢٥ م / ١٣٤٤ هـ ، وصل السير جلبرت كلايتون[2]، إلى صنعاء للتفاوض مع الامام[3]، إلا أنه فشل فشلا ذريعا إذ جعل الامام اعادة الحديدة له من أهم الشروط التي يجب التفاوض بشأنها ، ولهذا لا غرو أن يفشل كلايتون في بعثته لأن حكومته كانت لا تود اعادة الحديدة إلى اليمن بل كانت تفضل استبقاءها مع الادريسي[4].

وفي الوقت نفسه كان الامام يعد العدة لاستعادة الحديدة في أقرب فرصة تتاح له ، وبالفعل جاءته الفرصة المناسبة بعد وفاة مؤسسها محمد الأدريسي أمير عسير في ٢٠ من مارس ١٩٢٣ م / ٣ شعبان ١٣٤١ هـ ،

= العرشي ٩٢ - ٩٣ ، غرايبة ص ٣٠٨
Jacob, The kings of Arabia pp. 202- 225.

(١) امين الريحاني جـ ١ ص ٢٠٢ ، Wernner, p.150- 151.
(٢) المفوض الانجليزي في جدة آنذاك .
(٣) الواسعي ص ٢٦٤ ، احمد فخري ص ١٦٨ ، غرايبة ص ٣٠٩ .
(٤) Wernner, p.151.

وتولى الحكم ابنه الأمير علي الذي كان غير كفء لجهله بالشئون السياسية للامارة ، وعدم تفهمه امور الحكم فيها حتى أصبحت الامارة فريسة للصراعات والخلافات الداخلية والاعتداءات الخارجية إذ احتلت قوات الشريف حسين في الحال بعض المناطق في عسير[1]، وفي ربيع ١٩٢٤ م/ رجب ١٣٤٢ هـ ، استقل مصطفى الادريسي عم الأمير عليّ الادريسي ، وأعلن نفسه حاكما مستقلا في الحديدة إلا أن الامير علي عاد واستعاد المنطقة الجنوبية بعد أن طرد مصطفى الادريسي .

غير أن هذه الفتن والنزاعات والانقسامات قد أدت إلى تضعضع جبهة الادارسة - وإلى تردي الوضع العسكري والاقتصادي في عسير - ومن ثم باتت الفرصة التي ينتظرها الامام يحيى سانحة له لتحقيق أهدافه في عسير وبخاصة بعد أن وقّع الامام معاهدة سلام مع قبائل حاشد التي تحتل جزءا كبيرا من الاراضي الواقعة بين صنعاء وأبو عريش ، فاستأنف أعماله الحربية ضد الادارسة ، محرزا بعض النجاح حتى استطاع أن يتقدم إلى باجل والحديدة ، التي استسلمت في ٢٧ من مارس ١٩٢٥ م / ٣ من رمضان ١٣٤٣ هـ ، وتم للامام الاستيلاء على موانيء « ابن عباس » والصليف « واللحية » « وميدي »[2]، على ساحل البحر الاحمر ، مستردا بذلك ما يعتقد أنه من ممتلكاته وفي الوقت نفسه استطاع أن يؤمن لنفسه بسهولة الاتصال بالبحر الاحمر ، والسيطرة على الطرق التجارية التي تربط ميناءي « اللحية والحديدة » بالعاصمة صنعاء .

ولعل أهم ما ساعد الامام على تحقيق أهدافه في عسير ، هو رفض الحكومة البريطانية مساعدة الادريسي في حربه مع الامام ، باعتبارها مشكلات داخلية كما تعللت بذلك حينئذ ، برغم وجود تحالف

---

(١) Survey 1925, Vol.1, p.322.

(٢) Wernner, p.143, Survey, pp.319- 320.

بين الادارسة والانجليز ، بيد أن هذا الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة البريطانية بصدد ما يحدث بين الامام والادارسة كان من شأنه أن يصرف نظر الامام يحيى عن مطالبه في عدن ، ومن ثم ينشغل الامام عن مناطق النفوذ البريطانية ، فتبقى مصالح بريطانيا الحيوية ، والعسكرية ، والاستراتيجية والاقتصادية في مأمن ودون أن يتهددها خطر ما من قبل الامام يحيى .

ثانيا : امارة عسير

يطلق على عسير أحيانا اسم المخلاف السليماني[1]، واسم عسير مشتق من العسر لصعوبة مسالكها وكثرة تعاريجها ، وهناك من يقول ان اسم عسير ، محدث ليس له أصل يرجع إليه ، والصحيح أن اقليم عسير منسوب إلى أحد ساكنيه القدماء واسمه عسير من العدنانيين[2]. وبالنسبة إلى حدودها ـ عسير ـ يحدها شمالا بلاد بالحمر ومحائل ، وجنوبا بلاد قحطان ، ودرب بني شعبه ، وشرقا بلاد شهران وغربا ساحل البحر الاحمر ، أما بالنسبة للتناسق الطبيعي للارض ، فإن عسير تتكون من الاحزمة الطويلة من الاراضي المنخفضة ، الواقعة إلى الشرق ، وإلى الجنوب ، من المرتفعات الوسطى ، التي تكون امتدادا نحو الشمال لجبال اليمن ، والسكان معظمهم سنة ، يتبعون المذهب الشافعي ، مع وجود نسبة ضئيلة من الزيديين[3].

أما من الناحية التاريخية ، فقد كانت عسير ، تتبع في العهدين الاموي والعباسي اليمن تارة ، والحجاز تارة أخرى ، ودخلت تحت

---

(١) عرف اقليم جيزان باسم المخلاف السليماني نسبة الى الامير سليمان طرف الحكمي الذي وحد « مخلاف حكم » في القرن الرابع الهجري ، ومعنى المخلاف الاقليم أو المنطقة او المقاطعة .

(٢) النعمي ـ تاريخ عسير ص ٤ .

(٣) L / P and S /18 /B 446 Memo. (I.O.R.)

الحكم العثماني حين بسط العثمانيون سلطانهم على شبه الجزيرة العربية ، بعد استيلائهم على مصر ، واقترن مصيرها بمصير الحجاز واليمن ، وقام شريف، أبو عريش بالثورة على العثمانيين عام ١٥٩٧ م/ ١٠٠٦ هـ ، ثم تحول إلى حليف للاتراك ـ بعد أقل من عشرين سنة ـ ضد امام اليمن الزيدي الذي نجح في ثورته على الاتراك ، واحتل البرك وصبيا وأبو عريش[1] ولما نهض الامير سعود الكبير نهضته المشهورة في القرن الثامن عشر ، وتبنى الحركة الوهابية ، كان الشريف حمود أبو مسمار صاحب تهامة في مقدمة الذين بايعوه وخضعوا له ، وحدث نفور بينهما حينما أمر الامير سعود الشريف بأن يزحف على صنعاء لمنازلة امام اليمن ، وانتهى الامر بأن سير الامير سعود قوة لقتاله ، وعقد لواءها لعبد الوهاب أمير عسير السراة ، فدار قتال بين الفريقين في وادي بيشه ، وقتل أمير جيش ابن سعود ، وفر الشريف في نهاية المعركة ودخلت صبيا وجيزان في قبضة السعوديين وسير الأمير سعود الجيوش ـ في العام التالي ـ لمنازلة الشريف حمود أبو مسمار في « أبو عريش » فنهض هذا لقتالها ودارت المعركة في وجهه وانتصر السعوديون واستولوا على « أبو عريش » واللحية والحديدة[2] .

وعندما ازداد نفوز الوهابيين ، وامتد إلى عسير وجهت الدولة العثمانية الحملات إلى شبه الجزيرة العربية ، للقضاء على لوهابيين ـ ولكنها فشلت فاستعانت بوالي مصر محمد علي في القضاء على الحركة الوهابية ، الذي أرسل بدوره الامير طوسون باشا على رأس قوة كبيرة ثم لحق به ابراهيم باشا ، ولكن الحملة باءت بالفشل بسبب المقاومة الشديدة التي واجهتها لذلك توجه محمد علي بنفسه إلى شبه الجزيرة

---

(١) غرايبة ص ٣١٤ ، جريدة المقطم عدد ١٣٧٤٠ ، أول ابريل ١٩٣٤ .

(٢) النعمي ص ١٦٣ ، تاريخ نجد ص ١١٣ ، عثمان بن بشر ، الدولة السعودية الأولى ، عبد الرحيم عبدالرحمن ص ١٦٨ ـ ١٧٣ .

العربية ، وبالفعل استطاع القضاء على الحركة الوهابية ، بل بلغت قواته الدرعية مقر الدعوة التي تشتت أتباعها ، وعاد محمد علي بعدما بسط نفوذه على ذلك الجزء الواسع من بلاد العرب ، ثم اضطر إلى الجلاء عنها عام ١٨٤٠ ، بعدما حكمها نحو ربع قرن ، فتسلم عسير الشريف حسين شريف أبو عريش ، الذي كان مؤيداً للمصريين وظل يحكمها حتى عام ١٨٤٩ م ، حين وصلت قوات تركية إلى الحديدة ، فاستولت عليها ثم زحفت على صبيا وجيزان وأعادتها إلى ممتلكاتها بمساعدة شريف مكة محمد عبد المعين بن عون[١] .

وأصبحت عسير متصرفية عثمانية عاصمتها أبها ، وعلى مر السنين ضعف نفوذ الاشراف في تهامة ، تدريجيا وتلاشى على يد محمد علي الادريسي مؤسس الامارة الادريسية .

وتعود صلة الأدارسة باقليم تهامة إلى وقت ليست بالقصير ، وهي صلات ترجع في أساسها إلى روابط روحية ودينية ، نشأت عن وجود جدهم الأكبر السيد أحمد بن ادريس المدفون في ثرى صبيا ـ إحدى بلاد عسير ـ منذ أن جاء قادما من المغرب الأقصى حاجا في أواسط القرن الثامن للهجرة ، ثم قصد بعد ذلك صبيا لزيارة بعض تلاميذه ومريديه هناك ، حيث أقام ينشر أفكاره بين أهلها . وقد ظل في صبيا ينشر دعوته بين الناس حتى تعاظم نفوذه الديني بينهم ، ولقي التأييد والاكبار حتى توفي في صبيا ، فأقيم حول ضريحه مسجد يؤمه الناس للزيارة والتبرك ، ويتقربون إليه بالهدايا والنذور[٢] .

وقد اتبع محمد الادريسي سيرة جده وطموحاته الدينية والسياسية فما أن أتم تعليمه في الجامع الأزهر في القاهرة ، حتى توجه إلى صبيا

---

(١) النعمي ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٢) حسين بن احمد العرشي ـ بلوغ المرام في شرح مسك الختام ص ١٠٩ .

١٩٠٨ حيث مثوى جده أحمد ، وكان على اتصال لا ينقطع بأحوال تلك المنطقة ، وما يوصف بها من الفتن والاضطرابات والفوضى ، فاستقبله الناس بالترحيب ورأوا فيه ورع جده وصلاحه ، وتوسموا فيه المنقذ والمعين على ما تردت فيه أحوالهم ، فالتفوا حوله ، وطالبوه بالبقاء في صبيا وعاهدوه على أن ينصروه على كل من عادة[١] . وأحس محمد الادريسي بأن الفرصة سانحة وأن العمل في هذا الجو المضطرب لتحقيق ما يطمح إليه فرصة يجب أن لا تضيع من يده ، فقام يدعو بدعوته الاصلاحيةْ ، ويناشد فئات المختصمين نبذ كل أسباب الخلاف والشقاق ، وليعمل الجميع لاحلال السلام بين الامام يحيى إمام اليمن ، وبين الدولة العثمانية ، لحقن دماء المسلمين التي تهرق في كل وقت بأسباب هذه الفتن العاصفة ، ودعا الناس إلى اتباع تعاليم الاسلام ، فعلا ذكره في تلك المنطقة وعظمت قوته ونفوذه ، وصار الناس يوكلون إليه حل مشكلاتهم الصعبة ، ويستعينون به في الملمات التي تعترض حياتهم . وهذا مما جعل السلطة في الدولة العثمانية ترتاب بنواياه وترقب تحركاته عن كثب ، بل تحس بخطره الفعلي على مصالحها في تلك المنطقة وترغب باحتوائه وتقييده بمركز يكون فيه منفذا لأوامرها ، ويحدد أطماعه في ذلك المركز ، فأرسلت له وفدا رسميا ، يعرض عليه تعيينه قائمقاما على صبيا وأبو عريش ، فرحب بالوفد وأظهر له حسن نواياه ، وأن دعوته بعيدة عن كل غرض دنيوي ، وأنه يقبل تعيينه قائمقاما ، ويعاهدهم على خدمة الدولة العثمانية بكل ما يملكه من قوة[٢] .

وأحس محمد الادريسي بعد تعيينه قائمقاما بأنه يقف على أرض

---

(١) هاشم بن سعيد النعمي ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

(٢) المقطم ، العدد ١٣٧٨٣ ، ٢٢ مايو ١٩٣٤ ، المخلاف السليماني ، احمد العقيلي ص ٩١ ـ ٩٣ .
وايضا النعمي ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

صلبة وأنه أكثر قدرة على السير نحو هدفه ، الذي طالما أرقه وشغل باله وفكره ، ولم يكن كافيا عليه أن طريقه وعرة شاقة محفوفة بالمخاطر والخطوب ، بل أنه كان يعرف نوايا السلطة وما تضمره له من العداء ، وما تبيته له من الأذى ، وإن تعيينه قائمقاما إقرار منها بخشيتها منه ، ورغبتها في تسليط الضوء عليه .

وهكذا اندفع يعمل وبأقصى ما يستطيع من أجل تثبيت أقدامه ، واختيار أنصاره ومساعديه ، وتجنيد جيش كبير من القبائل الموالية له،إن هدفه كبير ويحتاج إلى عمل متواصل لا يهدأ ، إنه يريد احتلال أبها مركز متصرفية عسير ومن ثم فهي ليست بالمطلب اليسير .

وفي سنة ١٩١٠م ، ١٣٢٨هـ كان مطمئنا إلى قوة جيشه ، وقد زوده بالعتاد والسلاح ، ووجهه بقيادة ابن عمه مصطفى الادريسي إلى أبها فحاصرها فترة من الزمن ولم يستطع دخولها ، لأن قائدها سليمان شفيق تحصن فيها ، حتى وصلته نجدة من الحجاز من قبل الشريف حسين ، بناء على طلب الحكومة العثمانية ، لفك الحصار عن أبها وبالفعل تم فك الحصار نتيجة للمدد القادم من الحجاز ، أما الجيش الأدريسي فقد تحصن بجبل فيفياء ، وظل في حصنه حتى عاد الجيش الحجازي إلى بلاده .[١]

غير أنه في أثناء ذلك وقعت الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية ، فاغتنم الفرصة حين رأى في إيطاليا حليفا قويا له ، يمكنه أن يفيد منه في تحقيق أهدافه ، من الدولة العثمانية ، فعقد مع ايطاليا اتفاقا أمدته بموجبه بالمال والسلاح[٢] ، كما أن ايطاليا انطلاقا من مصالحها في المنطقة ،

---

(١) النعمي : ص ٢٣١ ـ ٢٣٦ ، العقيلي ص ١٠١ ـ ١٠٢ ، غرايبة ص ٣١٥ .

(٢) العرشي ص ١١١ ـ جريدة المقطم العدد ١٣٧٤٠ ـ ١٣٧٨٣ ـ أول ابريل ١٩٣٤ ، ٢٢ مايو ١٩٣٤ .

رأت أن تتصل بالادريسي وتعقد معه هذا الاتفاق لتفتح جبهة داخلية ضد الدولة العثمانية تستطيع عن طريقها أن تضعف مجابهة الدولة العثمانية لها ، وفعلا أغدقت بموجب هذا الاتفاق الذي تم بينهما السلاح والمال على الادريسي بل سيرت بعض أساطيلها البحرية لتلك المنطقة ، وصارت تضرب الجيش العثماني من البحر ، بينما الجيش الادريسي يحاصر الحامية العثمانية في البر ، حتى استطاع أن يستولي على المنطقة الساحلية (صبيا وجيزان وأبي عريش) ويبسط نفوذه عليها[1] .

وبهذا استطاع الادريسي أن يحقق بعض أهدافه في تكوين الامارة الادريسية ولكن ظروف الحرب الايطالية العثمانية ، انتهت ، وهو ما زال أمامه الشيء الكثير وايطاليا بعد الحرب بدأت تدير له ظهرها بل انها نقضت المعاهدة التي وقعتها معه ، ومنعت عنه المال والسلاح[2] ، فبدأ يحس بمدى حرج موقفه ، وبمدى الخطر الذي يحدق به سواء من الدولة العثمانية ، أو من العدو الجديد ، وهو الامام يحيى إمام اليمن الذي يرى الادريسي شخصا طارئا على المنطقة ، وأنه استولى على حق ليس له ، ومن ثم فالامام يحيى يتحين الفرص للانقضاض على هذه الامارة الوليدة ليسترد ملك آبائه وأجداده .

إذن لا بد للادريسي من أن يبحث عن حليف جديد وقوي ، يعتمد عليه في المحافظة على إمارته ، وتكملة طريق أحلامه الكبيرة ، فكان بديهيا أن يلجأ إلى بريطانيا صاحبة النفوذ القوى في هذه المنطقة وصاحبة الاساطيل والجيوش لحماية مصالحها الحيوية فيها ، سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية العسكرية ، ووجدت بريطانيا في التجاء الادريسي إليها عاملا مهما ومساعدا لها لاحكام سيطرتها على المناطق البحرية وخاصة

---

(١) محمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ص ٢٧٢ ، العرشي ص ١١٢ . العقيلي ص ٩٩ .

(٢) العرشي ص ١١٢ ، الواسعي ص ٣٤٢ .

باب المندب ـ وزعزعة النفوذ التركي ،وطرده نهائيا من دائرة مطامعها.

وانتهز أيضا فرصة الحرب العالمية الاولى ، فعقد معاهدة صداقة مع الحكومة البريطانية في ٣٠ من ابريل ١٩١٥م/ ٢ من جمادى الأخرة ١٣٣٣هـ بوساطة المقيم الانجليزي في عدن ، على أساس أن يسمح للقوات الانجليزية باستعمال الاراضي الداخلية ضمن منطقة نفوذه ، وأن يساندها ضد القوات التركية في مقابل أن تمده الحكومة البريطانية بالمال والسلاح ، وتصد عنه أي خطر خارجي يهدد منطقته[1] .

وبمقتضى هذه المعاهدة كانت الحكومة البريطانية ملتزمة بأن تقدم العون العسكري للادريسي ، في مقابل أن يقوم الادريسي بمهاجمة الأتراك ، وأن يحاول طردهم من منطقة نفوذهم في اليمن ، وأن يبذل كل وسعه بالضغط على القوات التركية المتجهة إلى اليمن لكي يوسع أراضيه على حساب الأتراك[2] .

ويعد الادريسي بذلك ، أول أمير عربي في شبه الجزيرة العربية انضم إلى الحلفاء ، ويحمل السلاح ضد الدولة العثمانية ولم يكن نشاط الادريسي خلال العام الأول الذي تلا توقيع المعاهدة بارزا ، فقد أنزل إلى الميدان قوة قوامها ١٢ ألف مقاتل ، وكان هدفه هو احتلال اللحية ، ولما فشل ، انسحب إلى أراضيه في نهاية السنة ، وعقد هدنة مع الامام

---

(١) راجع الوثيقة رقم L /P. and S./10/1089. (I.O.R.)
من السيد محمد العربي الادريسي الى الميجور جون ستيوارت ٢٩ من ديسمبر ١٩٢٥

وايضا : Wernner, Modern Yemen, 143.

شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، ص ٢٧٢ .

امين الريحاني ، ملوك العرب ، جـ١ ص ٣١٧ .

(٢) راجع الوثيقة رقم L/P and S/10/1089.
(I.O.P.) Idrisi and Kunfida)

يحيى، وأنهى عملياته ضد الأتراك[1] . والسبب في ذلك أن الحكومة البريطانية لم تقدم له المساعدة الفعالة فيما يتعلق بالذخيرة ، على حين أنه كان يخشى أن يقوم بأي هجوم سابق لأوانه فيلفت نظر كل من الأتراك والامام يحيى ، والشريف حسين الذي بدا له في آخر لقاء تم بينهما في عسير ، حليفا للأتراك وعدوا للادريسي ، وقد خشي الادريسي أن يؤدي ضعف القوات الاحتياطية في عدن إلى عجز الحكومة البريطانية عن مساندته ضد أعدائه .

ولكن هذه المخاوف زالت عندما غادرت البارجة نورثبروك عدن في يونيه ١٩١٦ م/ رجب ١٣٣٤هـ، متوجهة إلى جيزان وهناك تم اللقاء بين الادريسي والكوماندور ترتون والكابتن رايلي والليفتنانت نالدر ، في يوم ١٠ من نوفمبر ١٩١٦ م / ٥ من محرم ١٣٣٥ هـ .

وقد بوشر الضغط على الادريسي لاقناعه بالقيام بدفع شيوخ القبائل إلى الثورة ضد الأتراك ، كما تم في هذا اللقاء التفاهم التام مع الحكومة الانجليزية ، التي طلبت منه التعاون مع الشريف حسين والوقوف بجانبه ضد الأتراك ، ولقد أظهر الادريسي استعداده التام للتعاون مع الشريف حسين .

وأرسل رسالة إلى الكوماندور ترتون ، ليسلمها بدوره إلى المندوب السامي في عدن ، وقد جاء في هذه الرسالة أن الشريف حسين يعلق أهمية كبرى على المساعدة الانجليزية ، التي تمكنه من اتخاذ موقف ضد الأتراك ، وأنه ـ أي الادريسي ـ على يقين بأن الشريف حسين سيكون ممتنا للحكومة الانجليزية بغض النظر عن القرار الذي ستتخذه ، وأنه من الواضح أن اهتمام الحكومة الانجليزية بالهجوم على أبها

---

(١) L/P and S/10/1089, (I.O.R.) (Idrisi and Kunfida)

ومحايل وقنفذه ستكون له الأولوية بالنسبة إلى هذا العمل المرغوب فيه[1] .

وخلال الفترة التالية مباشرة يبدو أن الادريسي لم يتلق أي إشارة تنم عن عدم تشجيع ، أو عدم موافقة فيما يتعلق بتحقيق أهدافه ، وكان الخطأ الوحيد الذي ارتكبه هو بطؤه في الحركة ، وهو الذي عزاه إلى صعوبة المواصلات ، ورغبته في التأكد من تعاون العرب المجاورين في حليّ ، ومحايل قبل هجومه على قنفذه ، وإلى ضرورة القيام باستعراض من شأنه أن يساعد الشريف ، وإلى الصعوبة التي يواجهها في المواصلات البحرية والبرية .

وفي ١٨ من يوليو ، قصفت السفن البريطانية قنفذه ، في الوقت الذي لم يكن فيه الادريسي يستطيع أن يساعد في الهجوم ، أو أن يضع حامية في المدينة في حالة الاستيلاء عليها . وقد سلمت الحامية التركية ، ورفع البريطانيون علم الادريسي ، وبعد أيام قليلة وضعت حامية ادريسية في المدينة ، وفي الوقت نفسه بدأت القوات الادريسية في العمل ضد الاتراك بالقرب من محايل . وفي الحقيقة أن رفع العلم الادريسي ـ الراية الشريفية ـ في قنفذه من قبل الانجليز ، كان حافزا للادريسي على العمل ، وقد كان ذلك مكافأة له ، وحافزا على أن يستمر في الوقوف معهم في أثناء الحرب .

والمرحلة التالية في تقدم القوات الادريسية ، ذكرها الليفتنانت نالدر في تقريره الذي قام باعداده في نهاية يوليو ١٩١٦ م ، نهاية رمضان ١٣٣٤ هـ ، فقد وردت التقارير بأن الشيخ محمد ناصر من أتباع الشريف حسين كان يتقدم نحو القنفذة من ليث وقواته يتقدمها كذلك بعض

(١) المرجع السابق الذكر تحت عنوان :

I/P and S/10/1089., (I.O.R.) (Idrisi and Kunfida)

المشايخ من المناطق المجاورة من أنصار الادريسي ، بحكم الاحتفاظ بأبنائهم رهائن لدى الادريسي في صبيا حتى لا تحدث مكيدة تركية فالحكومة البريطانية تعلم أن الشريف حسين كان على اتصال بالادريسي فيما يتعلق بهذه الرهائن في بداية الثورة ضد الاتراك[1] .

وقد ذكر الليفتنانت « نالدر » في تقريره أن الادريسي اضطرب لهذه الاخبار ولكن الحركة بدت بالنسبة لموقف الشريف في الشمال وادعاءاته بطلب المساعدة ، مجرد محاولة سيتقرر مصيرها بأيدي الممثلين الدبلوماسيين الانجليز . وكان لظهور البارجة نورثبروك في قنفذه أثره في الحيلولة دون حدوث أي هجوم عليها ، إذ أعلن أهالي المدينة ، اخلاصهم للادريسي وحرروا رسالة خطية ، للشيخ محمد ناصر طالبين منه الانسحاب من مدينتهم ، وبذلك تم استسلام قنفذه في يوليو ١٩١٦م / ١٣٣٤ هـ واحتلها باسم الادريسي شيوخ قبيلة بيرك ، الذين رفعوا الراية الادريسية ، إلا أن الادريسي وجد معارضة شديدة من قبل الشريف حسين ، في احتلال قنفذه ، لأن الشريف حسين كان يرى ضرورة ضم قنفذه إلى أملاكه ، وليس للادريسي ، واعتبر فعل الادريسي إهانة علنية مما دعاه إلى إرسال قوة من عنده تواجه جند المدينة[2] . إلا أن الادريسي رفض سحب حاميته ، وهدد بالانضمام إلى الاتراك الذين كان يحاصرهم في محايل وأبها ، وبالفعل رفع الحصار عن الحاميات

---

(١) احتفظ الادريسي بهؤلاء الرهائن منذ عام ١٩١١ حين كان الادريسي يسيطر على منطقة قنفذه ، وكان يحاصر ابها ، وزحفت قوة تضم قوات تركية ، ومعها قوات عربية غير نظامية بقيادة اثنين من ابناء الشريف حسين ، حيث شارك بهذه القوة لابعاد الشبهات عنه - اي سياسته الجديدة التي كان يتبعها في تلك الحقبة تجاه الدولة العثمانية - فزحفت من مكة ، وارغم الادريسي على رفع حصار ابها والتخلص من حصار منطقته ولكنه اخذ معه رهائن هم خمسة عشر من ابناء الشيوخ الذين انضموا الى جانب الاتراك .

(٢) L /P and S/10/1089 Idrisi and Kunfida (I.O.R.)

التركية ، وأخلى المكان في أغسطس، مما زاد سخط الحكومة البريطانية عليه.

ولقد اتضح بمرور الزمن ، أن الشريف حسين ، يقف على أرض صلبة على عكس الادريسي ، لهذا كان الشريف يتشدد في موقفه ، ولكن قررت الحكومة البريطانية في نهاية الأمر إجبار الادريسي على الانسحاب عن طريق البحر ، ومن ثم صدرت الأوامر للبارجة نورثبروك بتنفيذ الانسحاب بمقتضى انذار مدته ثمان وأربعون ساعة لكي يتمكن من ارسال أوامره بالانسحاب ، ومن الطبيعي أن يغضب الادريسي غضبا شديدا فلم يرحب بتنفيذ الانسحاب ـ من قنفذه ـ على اعتبار أن ذلك يخدم الاتراك إلى حد كبير ، ونظرا للاسباب التي بعث بها الادريسي في رسالته للمقيم الانجليزي في عدن مشتكيا من أنه كان لا يقام له وزن ، وقد قال في هذه الرسالة (انه قد عومل دون أي اعتبار له ، فقد دخل إلى قنفذه في الوقت الذي حددته الحكومة البريطانية لا في الوقت الذي حدده هو، ثم اتفقت مع الشريف حسين على أن يعطيه الادريسي المكان دون استشارة الادريسي على الاطلاق)[1] ، وفي الوقت نفسه طلبت منه الانسحاب ، وحددت فترة زمنية تعسفية ، وقد ذهب الادريسي إلى أن موافقته على الانسحاب في تلك الفترة ستفقده هيبته كلية في عسير .

وقد نجحت وجهات نظر الادريسي ، وكانت النتيجة هي اعطاؤه مهلة قدرها عشرون يوما ، وبامكان ممثلي الجانبين أن يتقابلوا خلالها لاجراء مفاوضات غير سرية قبل اخلاء المدينة بالفعل ، وفي الوقت نفسه كتب الكوماندور ترتون للادريسي بتاريخ ١٧ من أغسطس ١٩١٦ م /١٨ من شوال ١٣٣٤ هـ ، يشرح له وجهة النظر الانجليزية حول الموقف، وبين له أن الحكومة حاولت أن تحل الموقف بالطرق الدبلوماسية ، إلا أن الشريف عارض وهدّد بأنه ما لم تسلم له القنفذه فانه لن يواصل الحرب

---

(١) المرجع السابق الذكر .

ضد الاتراك في الشمال بمعنى أنه سوف يتوقف عن تلك الاعمال حتى تضع الحرب أوزارها . . . ومضت الرسالة مبينة أن الحكومة الانجليزية قد اضطرت في ظل هذه الظروف إلى النصح بوجوب انسحاب الادريسي بسرعة [1] .

ولقد أجاب الادريسي برسالة مطولة بتاريخ ١٨ من أغسطس ١٩١٦ م / ١٩ من شوال ١٣٣٤ هـ بعث بها إلى الكوماندور ترتون يشرح فيها موقفه الذي يتلخص في أنه إذا كانت المسألة مسألة قوة ، فانه يصر على مقاومة الشريف ، وبخاصة في تلك الفترة الحرجة التي لا ترغب فيها الحكومة البريطانية في حدوث انشقاق بين الاطراف المتخاصمة . . . وقد أضاف في رسالته أنه لا يمكن إيجاد وحدة إلا إذا التزم كل حاكم بحدوده ، وأن الشيوخ الذين يمثلون قنفذه باسمه هم أكثر شيوخ قنفذه ومنطقة بيرك احتراما ، وهم الذين حاربوا باخلاص إلى جانبه منذ ثماني سنوات ضد الاتراك على حين أن الذين دعوا الشريف هم ممن كانت لهم الزعامة وهم الذين وقفوا إلى جانب الاتراك في عام ١٩١١ .

إن المقتطفات السابقة من التقارير التي بعث بها الموظفون الانجليز الذين كانوا يشغلون مراكز حساسة ، يتضح منها أن الادريسي كان يجب أن لا يوجه إليه أي لوم بسبب زحفه على قنفذه ، وأنه كان يرى أنه قد أسيء إليه إلى حد بالغ أمام شعبه .

أما الموظفون والضباط المتصلون به في تلك الاثناء فقد كانوا متأثرين كثيرا باتجاهه إلى التعاون مع الشريف مع العلم بأنه ـ يومئذ ـ لم يكن شديد المعارضة لأطماع الشريف الكبرى .

والسبب الوحيد الذي كان وراء انسحاب الادريسي من قنفذه هو

---

(١) المرجع السابق الذكر .

تهديد الشريف حسين بالكف عن محاربة الاتراك ، إذا لم يسمح له باحتلال القنفذه .

لهذا لم تهتم الحكومة الانجليزية بمطالب الادريسي ، مفضلة التريث في ذلك الوقت على أي مخاطرة تؤدي إلى المساس بالحركة العربية بأكملها . وفوق ذلك فإن محادثات الادريسي مع المقيم الانجليزي في عدن بخصوص هذا الأمر ، قد نجحت وخاصة عندما أكد له المقيم الانجليزي أن الشريف لن يستطع احتلال قنفذه مما ينذر بوقوعها في أيدي الاتراك . وبالفعل وقعت القنفذه من جديد في أيدي الأتراك الذين احتلوا « جوز علي » على بعد أميال قليلة للداخل ، وظلت قنفذه خالية من القوات حتى نهاية الحرب .

ولقد ظل موضوع قنفذه يطفو على سطح الأحداث ، منذ أن عادت المنطقة إلى الأتراك من جديد ، حتى مايو ١٩١٩ م / شعبان ١٣٣٧ هـ ، حين أرسل الكابتن فضل الدين[١] ، ينبيء بأن الشريف حسين قد استعاد قنفذه ، وأن ذلك قد أثار غضب الادريسي ، الذي ذهب إلى وجوب كبح جماح الشريف ، على اعتبار أنه هو ذاته قد طلب منه ألا يتحرك في هذا الاتجاه حتى يمكن حسم مسألة النزاع الاقليمي .

وتوضح التحريات الواردة من جدة في تلك الفترة ، أن الشريف حسين قد أرسل موظفين مدنيين لبث روح الفرقة والفتنة ضد الادريسي ، ولكن كشف أمره[٢] ، وفي الواقع لقد استردها الشريف حسين بعد نهاية الحرب ، وأصبحت القنفذه تحت نفوذه إلى أن استردها ابن سعود -سلطان نجد- أثناء حربه الأخيرة مع الشريف حسين .

أما الادريسي فقد استفاد من وقوفه بجانب الانجليز ابان الحرب

---

(١) الكابتن فضل الدين هو ضابط الاتصال الطبي في دار الاعتماد البريطانية في عدن .
(٢) L /P and S/10/1089 (I.O.R.) Idrisi and Kunfida.

استفادة كبيرة خاصة من الناحية الاقتصادية ، وذلك لفتح موانيه وخاصة ميناء جيزان طيلة الحرب ، في الوقت الذي ضرب الحصار على باقي الموانى اليمنية ، وأصبح المحتكر الوحيد في المنطقة حيث تحكم في التجارة والاسعار ، ونجا من الاختناق والضيق اللذين أحس بهما باقي سكان اليمن . . . حتى سكان السواحل منهم[1] .

ولقد استمر الوضع هكذا حتى نهاية الحرب حين أعلنت الهدنة وفرض الحلفاء على تركيا الشروط القاسية التي تقضي بتسليم قواتهم في اليمن وعسير ، والمدينة المنورة مع معداتهم وأسلحتهم للانجليز .

وكان الادريسي يهمه خروج الاتراك من المنطقة حتى يستطيع أن يحقق أهدافه ،وقد تلاقت أهدافه مع أهداف الانجليز الخاصة بالقضاء على الاتراك ، ثم تقليص نفوذ الامام الذي يعتبر المنافس الخطير لبريطانيا والادريسي أيضا في هذه المنطقة .

فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن كافأته على ما أبداه من الاخلاص في تحقيق أهدافها ، فاختارته بعد هزيمة الاتراك في الحرب عام ١٩١٨ م /١٣٣٧ هـ ، بتسليم أمر انسحاب الأتراك من المنطقة، وهو ما يعتبر بمثابة تخويل ضمني من الحكومة البريطانية الادريسية ، بأن يكون صاحب السلطة والحكم في منطقة عسير[2] .

وبذلك نستطيع القول بأن عسير أصبحت كلها تحت النفوذ الادريسي ، وأصبحت حدودها تمتد من القنفذة شمالا ، حتى مخا في الجنوب ، ونجد في الشرق ، والبحر الأحمر في الغرب ، وأثار كل هذا قلق الحكومات العربية المجاورة لها ، وشكها في نوايا الادريسي التوسعية ، وحليفته بريطانيا . وقد كان الشريف حسين أول من حاول

---

(١) سيد مصطفى سالم ـ تكوين اليمن الحديث ص ٢١٧ وأيضا : Ibid. .

(٢) المخلاف السليماني جـ٢ ص ١١٢ ـ ١١٧ .

ترجمة قلقه وشكوكه إلى عمل يهدم الإمارة الادريسية ، ويقف بالادريسي عند حده ، وبخاصة وهو يحس في تلك الفترة بنشوة الانتصار على الاتراك واستسلام الحامية التركية له في المدينة المنورة في يناير ١٩١٩م/ ربيع الأول ١٣٣٧ هـ[١] .

ولكنه في الوقت نفسه لم يستطع أن يجرب الهجوم على الامارة الادريسية بجيوشه ، لعلمه بمدى قوة الادريسي وما يملكه من النفوذ والجيوش والسلاح وموالاة قبائل تهامة له ، ففكر في أن يشعل نار الثورة في عسير من الداخل ، فاستقدم إليه أحد أبناء أسرة آل عايض إحدى الأسر العريقة في عسير ، وقد حكموها قبل الادارسة حيث كانت عاصمة ملكهم منطقة أبو عريش ،وأغراه بأن يقوم بالثورة في عسير لاسترداد ملك آبائه وأجداده ، وأنه يتكفل بله بإمداده بالمال والرجال والسلاح ، فوافق هذا الأخير ، ودخل عسير ، وبدأ يعمل في السر ، وأخذ يستميل كثيرا من الشيوخ والأعيان الذين قدموا له العون فيما يتعلق بتسهيل مهمته وجمع الناس حوله .

هنا أحس الادريسي بما يدبر له في الخفاء ، واكتشف أن أعداءه يتربصون به وبإمارته ، وأن آل عايض تألبوا عليه مما أضاف عدوا جديدا إلى قائمة الأعداء المحيطين به ، إمام اليمن من ناحية ، والشريف حسين في الشمال من ناحية أخرى ، هذا بالاضافة إلى المتمردين في الداخل الضالعين لهذا الطرف أو ذاك . وحين علم الادريسي أنه لا قبل له بمجابهة هذه القوى الثلاث المتربصة به في آن واحد ، وأن موقفه في غاية الحرج والصعوبة ، كتب إلى ابن سعود ـ سلطان نجد ـ يطلب منه نجدته وإعانته على إخماد نار الثورة الداخلية التي قام بها آل عايض وأتباعهم ، فما كان من ابن سعود إلا أن استجاب لطلب جاره .

---

(١) المخلاف السليماني ص ١٤٧ ، جريدة المقطم العدد ١٣٧٨٣، بتاريخ ٢٢ من مايو ١٩٣٤ .

من هنا نرى أن ابن سعود أسرع بتلبية طلب جاره ، وأرسل إليه قوة من الاخوان بقيادة الأمير عبدالعزيز بن مساعد ، وكان ذلك في عام ١٩٢٠ ، فدارت بين قوات الادريسي تساندها قوات الاخوان وبين قوات آل عايض والمتمردين معركة فاصلة في « حجلة » انتصرت فيها قوات الادريسي وحلفائه الوهابيين على القوات المتمردة واستسلمت للادريسي بعض فصائل المتمردين[١] ، وبهذا العون الذي قدمه ابن سعود بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين الادريسي وابن سعود ليس يخفى ما فيها مما يجول في فكر ابن سعود من الرغبة في الاستيلاء على عسير ، وما ذلك إلا لأن هذه المرحلة بدأت بشكل تعاون ومؤازرة ، ثم تطورت إلى تدخل في شئون عسير ، فقد قدم وفد وهابي برئاسة عبدالله بن راشد إلى صبيا لمقابلة الادريسي وأبدى استعداد أمير نجد للدفاع عن عسير في وجه الخطر الهاشمي أو أي خطر خارجي ، واشترطوا عليه أن يهدم القباب والأضرحة والمزارات ، ووافق الادريسي على تلك الشروط ، ونفذ ما طلبه الوفد منه ثم ارتبط الادريسي باتفاق دفاعي وهجومي مع أمير نجد في ٣٠ من أغسطس ١٩٢٠ . وقد جاء في هذه الاتفاقية انها اتفاقية اخوة وصداقة بين الإمامين ابن سعود ، والادريسي ، وقد نصت هذه الاتفاقية على تخلي عبدالعزيز بن سعود لمحمد بن علي الادريسي عن قبائل ومدن اليمن التي كانت خاضعة في الماضي لآل سعود ، كما تم الاتفاق على حصر تلك القبائل وتوزيعهاحتى يمكن لكل واحد من هذين الزعيمين ممارسة واجباته ومهامه ، ومن ثم فإن القبائل التي تعيش

---

(١) FO 406 (B 3761/79/25) No. 89 Enclosure No. 2 (P.R.O.) 406/72.
رسالة من سير اندرو رايان الى السير جون سيمون .
جدة ، ١٤ مايو ١٩٣٤ ، جريدة المقطم ـ العدد ١١٤٥٥ ـ ٥ نوفمبر ١٩٢٥ ،
النعمي ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٤ ، الموسوعة العصرية جـ١ ص ٧٤ ـ ٧٥ .
تحفة المستفيد بتاريخ الاحساء في القديم والحديث ـ الأنصاري الاحسائي ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

في جميع أنحاء يام ووادعة وما يتفرع عنها من بطون بني جماعة ، وسحار وشريف وقحطان وعبيد ، بما فيها أيضا من بني بشره، وبني طلق، وشهران ، وبني شهر وغامد بعسير غامد ، وكل القضاء المسمى بقضاء محايل بما فيها من بني ثوعة واهل بارق وترقش وأهل الريش وغيرهم ممن ينتمون لهم وجميع قبائل حلي المذكورين على أنها تتبع للإمام عبدالعزيز وتخضع لسلطانه : أما القبائل التي تخضع للإمام محمد بن علي الادريسي فهي قبائل تهامة ما عدا تلك البطون التي ذكرت بعاليه ، وهناك قبائل أخرى تخضع له ، أما رجال ألمع في عسير فهم خاضعون لسلطانه ـ أي للادريسي ـ وعلى كل طرف الا يتدخل في شئون رعايا الطرف الآخر ـ أما قبائل السراة في تهامة واليام وغيرهما مما ورد ذكرها بعاليه فهي تخضع لعبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود أيضا ، ولقد وعد كلا الطرفين بتنفيذ ما جاء بهذه الاتفاقية التي وقعت في ١٦ من ذي الحجة عام ١٣٣٨ هـ/ ٣١ من اغسطس ١٩٢٠م ، من قبل محمد الادريسي ومندوبي ابن سعود[١] .

وبهذا ضمن الادريسي تحضيد كل من ابن سعود وبريطانيا (التي سبق أن وقع معها مغاهدة صداقة) بالاضافة إلى موالاة قبائل تهامة القوية ، مما دعم موقفه وقوته واعطاه جرعة كبيرة من الأحلام الطامحة لتوسيع دائرة نفوذه ، فكانت احلامه تترامى إلى تهامة بما فيها ميناء الحديدة .

وليس من شك أن لبريطانيا دورا كبيرا في ذلك ، وهي التي

---

(١) FO 406/72 (B 3761/79/25) No. 89 Enclosure No.2 (P.R.O.)

من سير اندرو رايان الى سير جون سيمون ، جدة في ١٤ من مايو ١٩٣٤ . .
ايضا ك.خ. ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .

المخلاف السليماني ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .O.M. Vol. 7 No. 15 January 1927

انظر الملحق الأول .

تحرص كل الحرص على عدم استقرار تلك المنطقة ، وتخلق شتى الظروف والملابسات لابقاء الصراعات والصدامات المتواصلة بين حكوماتها ، والهائها بنيران الحروب المحلية لتبقى تلك المنطقة تلفها الدماء ، والأشلاء على سفوحها ، كل ذلك بالطرق الخفية المعهودة من أجل تأمين المصالح الانجليزية المادية والاستراتيجية ، مما يضمن استمرار تفكك الشعوب والحكومات .

ولقد خلقت حين سلمت ميناء الحديدة للادريسي ، وضعا اشبه ما يكون بوضع الزيت على النار ، حيث كان الامام يحيى ينظر إلى الحديدة على أنها منطقة من مناطق نفوذه المغتصبة ، وهي ميناء صنعاء الطبيعي ، وأن الحكم الزيدي تعاقب عليها منذ القدم فهي إحدى ممتلكات آبائه وأجداده ، واحتلال الادريسي لها بعدما قدم له المقيم السياسي البريطاني كل مساعدة عسكرية ومادية ليس الا اعتداء صارخا على حق من حقوقه الذي لا بد له من أن يذود عنه ويعيده إلى أملاكه . أما الادريسي فكان يرى أنه لم يعتد على حق الامام بل انها كانت منطقة تركية احتلها بالقوة والرجال ، كما احتلها الذين قبله ، وليس للإمام أو غيره أن يطالبه بالتخلي عنها[١] ، وهكذا أصبحت هذه المنطقة في أتون نزاع لا يهدأ .

على أن وضع الادريسي المتميز في تهامة كان له أكبر الأثر في صموده ضد خصمه العنيد ، الإمام يحيى ، فقد كان سكان تهامة يعارضون كل المعارضة الأراء القائلة بأن تهامة من الممتلكات الموروثة ، بل انهم كانوا يرون العكس من ذلك تماما أي أن شعب تهامة حكم صنعاء منذ أيام الرسول ﷺ وطوال مائتي عام ، وأن الإمام احتل تهامة إبان القرن الثامن عشر بسبب التحالف الذي تم بين الشوافع

---

(١) المخلاف ص ٢٦٣ .

والزيود ضد الحكم التركي الذي استمر حتى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وكان سكان تهامة يرون أن التنافر بين سكان المرتفعات ، وسكان الوديان في المنطقة الجنوبية يرجع في أساسه إلى عصبية قبلية ، وليس إلى عصبية دينية[١] .

وهذه المشاعر السائدة بين سكان تهامة وفرت للادريسي مجالا أكبر لأن يعبيء سكان تهامة في نزاعه ضد الامام يحيى ، وأعطته فرصة كبيرة لأن يستميل أكثر الزعماء الشوافع مثل « الحجيلة ـ برع ـ ريمة » كما استطاع استمالة قبيلتي « حاشد وبكيل » وهم خاضعون للحكم الزيدي ، واستخدمهم جنوداً مرتزقة في حروبه ، وكان على رأسهم زعيم حاشد القوي « ناصر بن مبخوت »[٢] ، على أن هذه الإمارة الفتية التي استطاعت أن تنزرع في جسم هذه المنطقة ، وأن ترتفع بقوة وثبات رغم المخاطر والاعداء ، هب عليها اعصار مدمر اقتلعها من الجذور ، ألا وهو وفاة محمد الادريسي فعراها الذبول واشتعلت فيها نيران الانقسامات والفتن .

ومجمل القول .. أننا قد احطنا بظروف تكوين الإمارة الادريسية في عسير وما صاحبه من صدامات عربية وأجنبية ، والذي يهمنا هو أن الامام يحيى كان يرى في الادارسة قوما مغتصبين لجزء شرعي من مملكته ، بينما كان الادارسة يرون عكس ذلك ، ومن ثم أعلن الامام يحيى الحرب على الادارسة ، واستولى عسكريا على اجزاء كبيرة من تهامة ، مما دفع الادارسة إلى الارتماء في أحضان ابن سعود الذي وجدها فرصة سانحة لتحقيق بعض أطماعه في المنطقة ، فالتزم بالدفاع

---

(١) من الميجور باريت القائم بأعمال المقيم السياسي L/P and S/10/1089 (I.O.R.) في عدن الى وزير المستعمرات بلندن (عدن ٢٠ من سبتمبر ١٩٢٢) .

(٢) المخلاف السليماني جـ ٢ ص ٢٦٤ .

عن عسير ضد أطماع الامام ، ومن هنا وجد الطرفان نفسيهما وجها لوجه في صراعهما على عسير ، وبات كل منهما يتحين الفرصة للآخر لتحقيق أهدافه وأغراضه .

ثالثا : سلطنة نجد

قبل الحديث عن نجد وابن سعود ، والعلاقات التي قامت بينه وبين الادارسة ، كان من المفروض أن نتحدث عن الحجاز والاشراف ، في تلك الفترة ما دمنا قد وضعنا في هدفنا منذ البداية ، أن نقوم بمسح عام للمنطقة بأسرها ونحن نتحدث عن خلفية الأوضاع القائمة في شبه الجزيرة العربية ، إبان الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ : ١٩١٨م .

غير أنه ـ بعد دراسة هذا الجزء الخاص بالحجاز والاشراف ـ اتضح لنا أن الشريف حسين لم يكن ذا تأثير مباشر على العلاقات اليمنية السعودية في الفترة التي حددناها لموضوع بحثنا ، ومن ثم آثرنا الاكتفاء بالاشارة إلى أن الحجاز ظلت تحت حكم الشريف حسين حتى طرده ابن سعود منها ١٩٢٥م، معلنا نفسه ملكا على الحجاز ، وسلطانا لنجد وتوابعها ، كما هو معروف ، ومن ثم اقتصرت دراستنا على نجد وابن سعود ، باعتبار ان ابن سعود ـ صاحب نجد آنذاك ـ كان ذا تأثير مباشر وايجابي في سير الأحداث ، وتوجيه دفة الأمور في المنطقة ، سواء كان ذلك في علاقته بالادارسة أو باليمنيين معا .

ويعتبر إقليم نجد ، أوسع اقاليم الجزيرة العربية ، ويقع على هضبة تعتبر قلب الجزيرة ، ويمتد بين صحراء النفود في الشمال ، إلى الربع الخالي في الجنوب ومن حدود الاحساء شرقا إلى حدود الحجاز وعسير غربا .

وتمتد في هذا الاقليم سلسلة جبال العارض التي تشمل جبال

الطريق وأجا وسلمى ، ويتميز إقليم نجد بواحاته المتشابهة ، في التشكيل ومنها جبل شمر والقصيم والوشم والعارض ، أو وادي حنيفة .

ومن أهم مدن نجد « الرياض » وحولها الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى والعينية ، حيث ولد الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، مؤسس الحركة الوهابية[1] .

أما التكوين الاجتماعي ، فيغلب عليه النمط القديم ، فالقبيلة هي الوحدة الاجتماعية الاساسية ، والسكان إما بدو رحل ، وإما حضر مستقرون في الواحات والقرى وقد ساد هذا النمط القبلي مبدأ القوة كنتيجة طبيعية لقسوة الظروف ، فالقتال بين القبائل هو السبيل الوحيد للحصول على الرزق ، ولقد كانت نجد بعيدة عن منال الدولة العثمانية .

لذلك لم تهتم الدولة العثمانية بنشر نفوذها إلى تلك المنطقة الداخلية في بادىء الأمر ، حيث لا فائدة ترجى منها في نظرها ، وتعتبر نجد مهد الحركة الوهابية التي أسسها الشيخ محمد بن عبدالوهاب منذ القرن الثامن عشر ، ولقد تبنى هذه الحركة ، آل سعود امراء الدرعية حيث استغلوها سياسيا لتوسيع رقعة نفوذهم الذي امتد إلى أغلب أراضي الجزيرة العربية ، فامتدت حدودهم من البحر الأحمر غربا إلى الخليج العربي شرقا ، ومن باديتي الشام والعراق شمالا إلى اليمن وعمان جنوبا[2] .

وقد أزعج التوسع السعودي ، الدولة العثمانية خصوصا بعد اعلان الامير سعود زوال السيادة العثمانية عن الحرمين ، فطعنها في هيبتها في العالم الاسلامي ، ووجدت الا مفر من الاستعانة بوالي مصر محمد علي

---

(١) راجع الموسوعة ص ٣١ .

(٢) راجع LUTSKY, Modern History of the Arab Countries pp.80- 84.

باشا في القضاء على الدولة السعودية[١] .

وأرسل محمد علي الحملات إلى شبه الجزيرة العربية ، ولكنها لم تتمكن من القضاء على الحركة الوهابية ، بسبب المقاومة الشديدة التي واجهتها من قبل انصار هذه الحركة ، الا أن ابراهيم باشا قائد الحملة المصرية ، ارسل إلى محمد علي يطلب منه المدد ، وحينما جاءه المدد اتجه إلى الشقرا ، حيث تحصن الأمير عبدالله بن سعود وانصاره للدفاع عن الدرعية ، ولكن ابراهيم باشا استطاع دخول الدرعية في التاسع من سبتمبر ١٨١٨م ، واحرق المدينة ، وفتك بأهلها ، وأرسل أميرها عبدالله بن سعود الى الاستانة أسيرا ، حيث اعدم ، وكذلك اقتاد الكثير من انصار هذه الحركة إلى مصر ، حيث سجنوا ، ولم يتركوا للأسرة الحاكمة ومن يدين بمذهبهم ركنا واحدا ، يمكنهم بسط نفوذهم عليه في الجزيرة العربية[٢] .

وفي ١٨٤٢ ، بعد أن جلت القوات المصرية عن شبه الجزيرة العربية ، بعد أن صدر قرار الدول الأوروبية ، بحرمان محمد علي من ممتلكاته في آسيا وخاصة في منطقة شبه الجزيرة العربية ، ساعدت هذه الظروف حفيد الأمير الوهابي ، فيصل الذي سيق إلى القاهرة مع جده على أن يستعيد حكم أجداده وأسرته ، في أرضهم بعد فراره من الأسر ، وطاب له المقام في الرياض ، حيث أسس عاصمة ملكه الجديدة[٣] ، غير أن هذا كان اصلاحا جزئيا ، فلقد احتل الأتراك منطقة الاحساء على امتداد ساحل الخليج العربي ، في عام ١٨٧١م ، وفي الوقت نفسه حدثت خلافات عائلية ، في بيت آل سعود على خلافة الحركة الوهابية ،

---

(١) Ibid P.P. 85- 87.

(٢) راجع آل سعود ـ احمد علي ص ٦٨ ـ ٧٤ ، Ibid, pp.88- 89.
راجع فؤاد حمزة ، قلب جزيرة العرب ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣ .

(٣) LUTSKY V., Modern History of the Arab Countries p.147.

مما أدى إلى نشوب حرب داخلية بينهم ، استفاد منها الأمير محمد بن الرشيد أمير حائل ،في منطقة جبل شمر ، والمنافس الخطير للأمير سعود في هذه المنطقة ، وكانت النتيجة أن دخل الأمير محمد بن الرشيد الرياض وطرد آل سعود وضم الرياض إلى جبل شمر وأصبحت تابعة له ومكث في الرياض كحاكم على العارض « اقليم في وسط نجد » وخاضع لسلطة ابن الرشيد .

وفي عام ١٨٩١ ، نشبت ثورة داخلية كبرى في إقليم العارض انتهت بدخول نجد كلها تحت سيطرة ابن الرشيد ، وفي ذلك الوقت كانت السلطات التركية في الاحساء هي القوة الاساسية التي تؤيد ابن الرشيد ، وكانت تأمل في أن تجتث الحركة الوهابية عن طريقه ، بناء على ذلك ، قام ابن الرشيد بعد الثورة بطرد أمير نجد عبدالرحمن الفيصل من نجد ، فسعى للجوء إلى الكويت[١] ، ومكث فيها هو وابنه عبدالعزيز ، لاجئين عند شيخها مبارك الصباح ، حتى عام ١٩٠٢ ، حينما قدر للأمير الشاب عبدالعزيز آل سعود أن يستعيد الرياض ، وأن يعيد حكم آبائه وأجداده[٢] .

ومنذ تلك الفترة أي من عام ١٩٠١ ـ ١٩١٣ ، تجرد ابن سعود لشئون امارته ، وتقوية جيشه ، لبسط نفوذه في الداخل ، وللقضاء على أعدائه ومعارضيه وبخاصة عدوه اللدود ، ابن الرشيد ، الذي كانت تحرضه الدولة العثمانية ، وكان يحتفظ بقوته في الشمال . وفي الوقت نفسه ظهر منافس آخر له ، هو الشريف حسين ، شريف مكة فيحاول التخلص منه لضم اقليم نجد إلى الحجاز ، غير أن ابن سعود استطاع نشر سلطته على معظم شبه الجزيرة العربية ، وذلك بفضل قوة

---

(١) راجع Ibid p. 362, L/P and S/20/C 237 (I.O.R) Persian Gulf Gazetter, Arabia Affairs, (I.O.R.)

(٢) راجع فؤاد حمزة ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠ .

الاخوان ، التي تمثل قوة عسكرية ساعدته في بناء مملكته من جديد .

والاخوان هم جماعة من القبائل البدوية ، استطاع ابن سعود توطينها في الواحات ، وقد كانت من قبل مصدر قلق واضطراب وعدم استقرار ، ففكر ابن سعود في طريقة جديدة ، هي طريقة الاصلاح الاجتماعي والديني ، لاخضاع هذه القبائل ، وتخلصيها من معيشتها الشاقة ، والقضاء على القتال الدائم بينهم[1] .

وانطلاقا من ذلك فقد أسس ابن سعود القرى لتوطين البدو ، منذ ١٩١١ ، واطلق عليها اسم الهجر ، وأول هجرة بنيت هي هجرة الأرطاوية ١٩١١ ، وسكانها خليط من قبائل حرب ومطير ، سكنها في بادىء الأمر سعد بن مشيب من قبيلة حرب ، ثم أعطيت لفيصل الدويش وجماعته من مطير ، ثم الغطغط وسكانها من عتيبة ثم الدخنة واكثر سكانها من حرب ، ثم الأجفر وأكثر سكانها من شمر ، ولقد اعتبر الدين هو الحافز الوحيد لاستقرار البدو ، والاشتغال بالزراعة والاشغال اليدوية التي كان البدوى يحتقرها ، ولكن بعد أن دعا ابن سعود إلى حركته الجديدة ، وارسل دعاة الدين لنشر هذه الحركة وللدعوة إلى حياة الهجر ، فمن ترك حياة البداوة ، إلى حياة الهجر ، يكون قد هاجر من الظلمات إلى النور[2] .

وهذا يعني التخلي عن الكفر ، والتحلي بتقاليد الإسلام لأنه معروف عن البدو أن بينهم قوما منافقين .

وجدت هذه الحركة تشجيعا من قبل البدو الذين انضموا إلى الهجر في جماعات كبيرة ، بلغ عددها في بادىء الأمر نحو ستين هجرة ، وما أن جاء عام ١٩٢٦ حتى زاد عدد الهجر فبلغ نحو ٢٠٠

(١) راجع لوتسكي ص ٣٦٦ .
(٢) راجع فؤاد حمزة ص ٣٧٨ .

هجرة في شمال نجد ، وبعضها الى الشمال من الحجاز ، يتراوح سكان الهجر ما بين ألف إلى عشرة آلاف ، وقد شملت عملية توطين البدو نحو الثلث من القبائل البدوية[1] ، وبهذه القوة استطاع ابن سعود أن يستعيد قوته ونفوذه ، وقد طوق مركز الاتراك في الشرق ، حين أخضع القبائل وجعلها تحت سيطرته وفي عام ١٩١٣ عزل الحاميات التركية في بعض المراكز التي اسسوها .

وازدادت قوة ابن سعود لدرجة أنه كان في استطاعته الهجوم على الأتراك في إقليم الإحساء بدون مساعدة الإنجليز ، الذين رفضوا طلبه في عام ١٩٠٦[2] ، وفي شهر مايو ١٩١٣، احتل ابن سعود الهفوف والقطيف والعقير ، ولكن وصلت الحامية التركية في الإحساء إمدادات من البحرين مما جعل ابن سعود يعترض على الحكومة الانجليزية ، لأنها جعلت البحرين قاعدة تركية لحشد قواتها تمهيدا لمهاجمته فأرسل رسالة إلى السير برسي كوكس ، المقيم الانجليزي في البحرين يعترض على ذلك ويطلب منه أن يشرح له موقف حكومته تجاهه ، حتى يستطيع أن يختار الطريق الأصلح لحماية مصالحه[3] .

وقد تدخل الانجليز في الأمر ومنعوا الأتراك من الهجوم على الإحساء ويعتبر استرداد اقليم الاحساء نقطة تحول في سياسة ابن سعود ، واحتكاكه بالانجليز .

وفي ١٥ من مايو ١٩١٤ ، وقّع ابن سعود معاهدة مع الأتراك الذين اعترفوا بسيادة ابن سعود على المنطقة[4] .

---

(١) راجع صلاح العقاد ـ جزيرة العرب في العصر الحديث ص ٧ ـ ٢١ .Ibid. p.366

(٢) Graves, Philip, life of Sir Percy Cox. p.104.

(٣) راجع حافظ وهبه ، جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٣٥٢ .

(٤) الموسوعة جـ ١ ص ٦٣ .

من هنا نرى أن استرداد الاحساء من الأتراك في مايو ١٩١٣، وكذلك المعاهدة التي وقّعها ابن سعود مع الأتراك ١٩١٤ ، كانتا من أهم الحوادث وكانت لهما أهمية بالغة في حياة ابن سعود ، لأنه أعلن نفسه سلطانا على نجد وتوابعها وكذلك بسط سلطانه حتى شواطيء الخليج العربي ، حيث دخل في علاقات مع الحكومة البريطانية ، التي كانت تحفظ السلام فوق مياه الخليج طوال المائة سنة الماضية .

وفي اللحظة التي انتزع فيها السلطان ابن سعود ، الاحساء من الأتراك كانت بريطانيا تتفاوض مع تركيا من أجل اتفاقية وقّعت في ٢٩ من يوليو ١٩١٣ ، حيث تقاسمت تركيا وبريطانيا شبه جزيرة العرب ، سواء في الداخل أو في الخارج أي من ناحية السواحل ، وأصبحت المناطق التي استولى عليها ابن سعود خاضعة للنفوذ العثماني بحكم هذه الاتفاقية ، مما جعل موقف الحكومة البريطانية حرجا تجاه السلطان ابن سعود إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى انقذ بريطانيا من هذه الورطة ، إذ دخلت تركيا ضد بريطانيا ، وأعلنت الجهاد في المنطقة العربية ضد الانجليز إلا أن الحكومة البريطانية سعت إلى توطيد جهودها في المنطقة ، بحيث ربطت حكامها رسميا بمعاهدات حتى تضمن موقفهم معها ، فسعت إلى شيخ الكويت مبارك ، وعقدت معه معاهدة ١٩١٤، وكذلك اتصلت بابن سعود تعرض عليه فكرة الانضمام إلى صفوفها إلا أنه في أول الأمر عارض فكرة الانضمام إلى بريطانيا خوفا من معارضة الاخوان .

وظل عبدالعزيز محايدا بين الطرفين ، لم يحارب الحسين شريف الحجاز كما طلب منه الاتراك ، ولم يشترك في محاربة الاتراك في العراق ، كما طلب منه الانجليز بل تمهل قبل أن يعلن موقفه ، ولكن الامور سارت على عكس ما كان يتوقعه ، إذ احتلت البصرة من قبل

القوات الانجليزية[1] ، حيث اعلنت الحكومة البريطانية أنها سوف تحقق أحلام العرب في التحرر والاستقلال من الحكم التركي واقامة الدولة العربية الاسلامية الجديدة .

وهناك عامل آخر شجع ابن سعود على الانضمام إلى الحلفاء وهو بذل الحكومة العثمانية المال والأسلحة لابن الرشيد عدوه اللدود[2]، وتحريضه على محاربة ابن سعود ، فطلب ابن سعود من بريطانيا أن تبعث مندوبا من جانبها إلى الرياض في أوائل ١٩١٥م/ ١٣٣٣ هـ ، وقد رحبت بريطانيا بهذه السياسة التي تدعو إلى التقارب مع ابن سعود بعد أن دخل الأتراك الحرب ضدهم بجانب الألمان ، وخشيت الحكومة البريطانية على طرق مواصلاتها في الهند ، وباتت الحكومة البريطانية حريصة تمام الحرص على أن تكسب إلى جانبها حلفاء جددا في شبه الجزيرة العربية ، وخاصة ابن سعود .

وعلى هذا الاساس أرسلت الكابتن شكسبير ، « المقيم الانجليزي في الكويت » الـذي يعتبر أول ممثل بريطاني في بلاط عبدالعزيز بن سعود . وقد استقبله ابن سعود بالترحاب لأنه كان تواقا لابرام اتفاقية مع الحكومة البريطانية ، ولكن قبل أن تحقق هذه الاتفاقية قتل الكابتن شكسبير في معركة جراب التي نشبت بين ابن سعود وابن الرشيد في اوائل عام ١٩١٥ م / ١٣٣٣ هـ[3] .

ونتيجة لمقتل شكسبير تعطل ابرام الاتفاقية بين الطرفين بضعة أشهر

---

(١) فؤاد حمزة ، قلب جزيرة العرب ص ٣٨٠ .
(٢) المرجع نفسه .
(٣) أمين الريحاني ـ نجد وملحقاتها ص ١٩٨ ـ ٢٠٠ ، فيلبي ، تاريخ نجد ص ٣١٧ .
فؤاد حمزة ، قلب جزيرة العرب ، ص ٣٨٠
Memorial of Saudi Arabia Vol. 1, p.321.

وفي شهر ديسمبر ١٩١٥م/ محرم ١٣٣٤ هـ، توجه ابن سعود الى «دارين» بالقرب من القطيف، حيث التقى بالسير برسي كوكس، المقيم الانجليزي في الخليج العربي، في «بوشهر» ووقع معه اتفاقية ٢٦ من ديسمبر ١٩١٥م/ ١٩ من المحرم ١٣٣٩ هـ ـ وصدق عليها في ١٨ من يوليو ١٩١٦م / ١٨ من رمضان ١٣٣٤ هـ(١).

وفي هذه المعاهدة اعترفت الحكومة البريطانية بأن نجد والاحساء والقطيف وجبيل بما لهذه المناطق من موانيء على ساحل الخليج العربي، من ممتلكات ابن سعود وورثته، وكذلك اعترفت بابن سعود حاكما مستقلا لقبائل هذه المنطقة وتعهدت له بالوقوف معه ضد أي تدخل أو اعتداء خارجي، وفي مقابل ذلك تعهد ابن سعود بأن لا يتخلى أو يرهن أو يبيع أي امتياز لأي دولة أجنبية إلا بموافقة الحكومة البريطانية(٢).

وهكذا ساعدت هذه الاتفاقية عبد العزيز على التخلص من الخطر العثماني كما ضمن وقوف الحكومة البريطانية بجانبه، عندما يهدده أي خطر خارجي، وخاصة من جانب ابن الرشيد الذي كان لا يزال يهدد مناطق نفوذه، بمساعدة الحكومة العثمانية.

ولما انتهت الحرب العالمية الاولى، كان على ابن سعود أن يستأنف النضال لتحقيق هدفه، وقد وجد نفسه محاطا بالخطر من جانبين، أولهما خطر ابن الرشيد الذي استفاد من وقوفه إلى جانب الاتراك في الحصول على السلاح والمال، أما الخطر الثاني فهو خطر الشريف حسين، الذي استفاد أيضا من انضمامه إلى الانجليز، خلال الحرب، إذ حصل على الاسلحة والاموال، بالاضافة إلى تمتعه بالتأييد

---

(١) فيلبي ص ١١٨، فؤاد حمزة، ص ٣٨١، أمين الريحاني ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol 2, 1934- 1956. p.4.

البريطاني ، حيث اتخذ لقب ملك الحجاز ، بعد أن كان قد خلع على نفسه لقب ملك العرب .

أولا : خطر ابن الرشيد

حاول ابن سعود التخلص من خصمه اللدود ابن الرشيد وانتهز فرصة الانقسامات الداخلية التي حلت بأسرة ابن الرشيد بعد مقتل زعيمها عبد العزيز ابن متعب في معركة الروضة ، التي وقعت بين قوات ابن سعود وقوات ابن الرشيد[1] وبعد مقتله حدثت الانقسامات والاغتيالات في البيت الرشيدي مما أتاح الفرصة لابن سعود إذ سير قوات إلى جبل شمر وحاصر عاصمتها حائل ، واستمر هذا الحصار نحو ثلاثة أشهر إلى أن وهنت مقاومة طلال بن الرشيد ، مما ادى إلى نقص المؤن في الوقت نفسه ، لذلك زاد سخط أهالي حائل ، فأعلنوا استسلامهم لابن سعود ، حيث فتحت الحصون الخارجية المشرفة على حائل ، ودخلت القوات السعودية ، وأمنت الاهالي على أرواحهم وأموالهم ، وكذلك أمن ابن سعود ابن الرشيد على حياته فاستسلم . . . . وبذلك دانت لابن سعود حائل وجبل شمر في ٢٩ من صفر ١٣٤٠ هـ/ ٢ من نوفمبر ١٩٢١ م ، بعد نزاع طويل استمر سنين طويلة ، واصبح ابن سعود حاكما لنجد كلها من شمالها إلى جنوبها[2].

وقبل ذلك بسنة طلب الادريسي أمير عسير ، من ابن سعود التدخل لحمايته وقد تحدثنا عن هذا التدخل على النحو الذي بيناه من قبل .

ثانيا : الخطر الهاشمي - الشريف حسين

يمكننا اعتبار اعلان الشريف حسين الثورة على الدولة العثمانية ،

---

(١) امين الريحاني ، ص ٢٥٩ .

(٢) امين الريحاني ، ٢٥٦ - ٢٦٥ ، فيلبي ٣٢٨ - ٣٢٩ .

ثم اعلانه نفسه ملكا على البلاد العربية ، بمثابة خطر كبير يهدد استقلال نجد ، مما أثار شكوك ابن سعود ، فاحتج لدى الحكومة البريطانية متعللا بأن هذا يختلف تمام الاختلاف عن الوعود والمواثيق التي وعدته بها الحكومة الانجليزية .

ومما زاد الجفاء بين الشريف حسين وابن سعود ، انتشار الدعوة الوهابية بين قبيلتي سبيع وعتيبة المواليتين للشريف وهما اللتان شاركتا الشريف في فتح جدة والطائف ، وطرد الحاميات التركية منها .

ولقد احتج الشريف حسين على ذلك للحكومة البريطانية ، وعلى اثرها تدخلت الحكومة البريطانية ، للتوفيق بينهما ، ولكنها لم تصب في ذلك كثيرا من النجاح ، لذلك جهز الشريف حسين حملة لتأديب هذه القبائل ، ونجح في تحقيق غايته .

وقد اعتبر ابن سعود هذا التهديد موجها إليه ، وخاصة بعد أن استنجدت به هذه القبائل وطلبت منه المساعدة ، فأعد جيشا كبيرا بقيادة خالد بن لؤي أمير تربة وكان على خصام كبير مع الشريف حسين الذي طرده من امارة الطائف .

وسار جيش ابن سعود إلى تربة وهاجمها ليلا ، وانقض على قوات الشريف حسين ، من كل جانب ، وفرّ الامير عبد الله قائد الجيش ، ناجيا بنفسه من فتك الاخوان ، وذعر الشريف من هذه الحادثة فاستنجد ببريطانيا مدعيا أن الامير الوهابي ابن سعود ، سوف يحتل الحجاز ويقضي على حكم الاشراف ، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن أنذرت ابن سعود ، وحذرته من التقدم في الاراضي الحجازية وذلك في ٤ من يونيه ١٩١٩ م/ ٦ من رمضان ١٣٣٧ هـ[1]، وانصاع ابن سعود

(١) كيرك ، موجز تاريخ الشرق الاوسط ص ٢٥٠ .

لتحذير الحكومة الانجليزية ، وأمر قواته بالرجوع إلى الرياض ، بعد أن تمكنت من احتلال تربة والخرمة ، خوفا من الدخول في خصام مع الحكومة الانجليزية ، وهو في حاجة إلى مساندتها وخاصة في تلك الفترة .

أما الحكومة البريطانية فقد كانت تجهل ما حدث بين الطرفين حتى علمت به من طرف واحد هو الشريف حسين على نحو ما تقدم ، إذ كانت في تلك الفترة وثيقة الصلة به حيث وقف بجانبها ابان الحرب ، وكان تقدير الانجليز للشريف حسين مختلفا عن تقديرهم لابن سعود ، إذ كان اتصال الشريف بهم عن طريق وزارة الخارجية في لندن رأسا ، وبواسطة المكتب البريطاني في القاهرة ، بينما كان اتصال ابن سعود بهم عن طريق حكومة الهند ، شأنه في ذلك شأن المحميات البريطانية ، في الخليج العربي وكادت وزارة الخارجية بلندن ، تتجاهل ابن سعود لولا دفاع الدوائر المختصة في الهند عنه[1].

ومما يثبت لنا ذلك أن الحكومة البريطانية سعت إلى قطع المعونة المالية التي كانت تدفعها لابن سعود سنويا ، مع العلم أنها كانت أقل بكثير من المبلغ الذي تدفعه للحسين ، إلا أن حكومة الهند سعت إلى عدم تنفيذ هذا القرار على أساس التقارير التي أرسلها لها فيلبي ، ممثل حكومة الهند لدى ابن سعود فقد ذهب فيلبي إلا أن ابن سعود لم يقم بهذا العمل إلا دفاعا عن نفسه ، وليضع حدا لتدخل الاشراف في شئونه فرأت الحكومة البريطانية أن تتوسط لدى الطرفين لاعادة السلام بينهما ، بعد أن كانت تظن أن الخلاف بينهما ذو طابع ديني مما جعلها لا ترغب في التدخل فيه إلا إذا طلب إليها الطرفان ذلك[2].

---

(١) صلاح العقاد، جزيرة العرب في العصر الحديث ، ص ٧ ـ ٨ وأيضا داكوبرت ميكوش ص ١٤٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٦ ، راجع جورج انطونيوس ـ يقظة العرب ص ٤٥٥ .

ثم ساد الهدوء الحدود النجدية الحجازية ، خلال عامي ١٩١٩ : ١٩٢٠ م ١٣٣٧ : ١٣٣٨ هـ ، وفي خلال هذه المدة تم تبادل الكتب الودية بين الطرفين ولكن ذلك لم يضع حدا للنزاع القائم بين قبائل الطرفين ، وذلك للاختلافات الجوهرية بينهما، مما أدى إلى استئناف النزاع مرة اخرى . ومما زاد النفور بين الشريف وابن سعود أن الشريف منع أهل نجد من تأدية الحج ١٩٢١ م/ ١٣٣٩ هـ ، حتى جرت محادثات بين ابن سعود والحكومة البريطانية ، بهذا الصدد فوصلت إلى حل هو موافقة الشريف على السماح لحجاج نجد بتأدية فريضتهم ، ولكن عن طريق البحر وبعدد محدد[١].

وما أن مضى على ذلك عام واحد حتى عاد الشريف حسين ومنع حجهم إلا إذا سلمت له الجوف ورنيه وبيشه وتربة والخرمة وكل بلد وقع في يد ابن سعود[٢]. . . ولكن ابن سعود رفض هذه الشروط ، وقرر توجيه ضربة قاضية للحسين عندما أعلن الشريف حسين نفسه ـ في عمان في السابع من مارس ١٩٢٤ م/ أول شعبان ١٣٤٢ هـ ـ خليفة على المسلمين ، بعد أن الغت تركيا الخلافة[٣].

ولقد اعتبر ابن سعود هذا الاجراء الذي أحيا ادعاءات آل هاشم ذا صفة استفزازية ، كما انتهز توقف المساعدات البريطانية عنه ، في ٣١ من مارس ١٩٢٤/ ٢٥ من شعبان ١٣٤٢ هـ ، فأيقن أنه لن يخسر كثيرا ، إذا ما هاجم الشريف حسين صديق بريطانيا ، وفي أوائل ابريل ١٩٢٤ م/ رمضان ١٣٤٢ هـ ، بدا واضحا أن سلطان نجد قد أتم

---

(١) احمد عبدالغفار عطار، صقر الجزيرة ص ٣٧١ .

(٢) احمد عبد الغفار عطار ، صقر الجزيرة ص ٣٧١ .

(٣) راجع جورج لنزوفسكي ـ الشرق الاوسط في الشئون العالمية ص ٤٨١ ، جورج انطونيوس ، يقظة العرب ص ٤٥٤ ، تونشيل ص ١٢٣ ، غرايبة ص ٣٤٩ .

استعداداته العسكرية في كل أنحاء أراضيه ، وفي الوقت نفسه أصدر الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود بيانا للعالم العربي يرفض فيه ادعاءات الشريف بخلافة المسلمين ويعلن توليه هو زعامة الحركة القومية العربية(١) ، وانعقد مؤتمر رسمي في الرياض يضم القادة العسكريين من القبائل والعلماء والاخوان ، وعلى رأسهم والد السلطان الامام عبد الرحمن بن فيصل آل سعود ، لمناقشة التماسات وردت من الاخوان يطلبون فيها القيام بحملة لصالح الحج ، ويعلنون فيها أنهم يدخلون مكة بالقوة رغم أنف الشريف حسين وفي نهاية المؤتمر اتخذ قرار باطلاق يد السلطان عبد العزيز بن سعود ، في اتخاذ ما يراه مناسبا من التدابير ، لصيانة حقوق نجد ، ورفع اذى خصومها وأعدائها(٢) .

وعلى أساس من هذا القرار ـ أي بهذا التفويض ـ قام ابن سعود بتجهيز قواته للزحف على الحجاز ، واجتمعت هذه القوات في تربة بقيادة خالد بن لؤي . . . وزادت حماستهم باعلان الاراضي المقدسة ملكا مشاعا لكل المسلمين(٣).

وتابعت الحملة سيرها إلى الطائف وهناك حدثت مجزرة قتل فيها عدد كبير من وجهاء مكة في مصايفهم ونهبت ممتلكاتهم ، وأجبرت حاميتها على التسليم تحت التهديد والقتل ، وفتح الاخوان أبواب المدينة في الخامس من سبتمبر ١٩٢٤(٤).

ولقد حاول الامير علي بن حسين أن يصمد في « الهدى » لصد قوات الاخوان الزاحفة ، ومنعها من الوصول إلى مكة ولكنه فشل ، لعدم

---

(١) Survey pp. 296- 303.

(٢) امين سعيد ـ تاريخ الدولة السعودية ، جـ ٢ ص ١٤٨

(٣) جلال يحيى ، ص ٤٩ ، العالم العربي .

(٤) أمين سعيد ـ تاريخ الدولة السعودية ،جـ٢ ص ١٥٤ ، جورج انطونيوس يقظة العرب ص ٤٥٥ ـ جورج لنزوفسكي ، الشرق الاوسط للشئون العالمية ص ٤٨١ .

التكافؤ الحربي ، إذ كانت قواته أقل بكثير من قوات الاخوان ، لهذا لم يستطع المقاومة واضطر إلى الانسحاب إلى مكة ، وطلب من والده الانسحاب من مكة والذهاب إلى جدة إلا أن الشريف رفض وأصرَّ على البقاء في مكة وهناك ـ أي في جدة ـ طلب الاعيان من الشريف حسين التنازل عن الحكم ، لابنه الامير علي إلا أنه رفض في بادىء الامر ، ونتيجة لاصرار أهل الحجاز في ٥ من اكتوبر ١٩٢٤ م/ ٧ من ربيع الاول ١٣٤٣ هـ ، تنازل الشريف عن الحكم وعين الامير علي ملكا على الحجاز[١] ، مما زاد الاضطراب في المدن الحجازية ، وخاصة في مكة إذ أن تنازل الشريف حسين أثر في معنويات الجند الذين توقعوا انتصار القوات السعودية .

وبعد تنازل الشريف حسين ، اتجه إلى جدة ومن هناك أبحر إلى العقبة في يوليو ١٩٢٥ م ، ومنها نقل على متن بارجة حربية إلى قبرص ، حيث مكث حتى قبيل وفاته ، حين طلب من الحكومة الانجليزية أن تسمح له بالبقاء عند ابنه عبد الله أمير شرق الاردن[٢] ، ولقد وافقت بريطانيا على طلبه وقضى أيامه الاخيرة في عمان .

وانتهز ابن سعود الوضع الداخلي في الحجاز ، فأمر قواده بالتقدم نحو مكة ، ونصحهم بعدم اللجوء إلى العنف ، وهناك تقدمت قواته نحو مكة في ١٨ من اكتوبر ١٩٢٤ م/ ٢٠ من ربيع أول ١٣٤٣ هـ ، ودخلها رجاله محرمين فطافوا وسعوا ، واستولوا بعد فك الاحرام على البلد المقدس ، وهم ينادون فيه بالامان ، وبذلك تم دخولهم مكة ، دون اراقة دماء ، بل دخلوها سلما ، وفي ٥ من اكتوبر ١٩٢٤ م /٧ من ربيع أول ١٣٤٣ هـ ، تأهب ابن سعود لمغادرة الرياض إلى مكة ، فاجتمع

(١) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ص ٤٥٥ ، جورج لنزوفسكي ص ٤٨٢ .
(٢) جورج انطونيوس ص ٤٥٦ .

بعلماء الدين والرؤساء حيث أخبرهم بأنه مسافر إلى مكة لا ليستولي عليها بل لرفع المظالم عنها وأن مكة للمسلمين كافة ، وسوف يجتمع بوفود العالم الاسلامي ، ليتبادل معهم الرأي في الوسائل التي تتضمن بقاء بيت الله بعيدا عن المشاكل السياسية ، وجعل الحجاز مفتوحا للجميع[1]، وكذلك ارسل قبل سفره إلى مكة إلى الرؤساء المسلمين كتابا يقول فيه « فقد استقبلت الطريق إلى مكة غير باغ ولا آثم فليتفضل الاخ العظيم بارسال من يمثله في مؤتمر مكة حبا لنشر السلام بين أمم الاسلام »[2].

ووصل ابن سعود مكة مساء اليوم الرابع من ديسمبر ١٩٢٤ م/ السابع من جمادى الاولى ١٣٤٣ هـ ، فدخلها وحاشيته محرمين وخطب في أهالي مكة مؤكدا أنه يضمن كل الخير للحجاز وأهله[3] ، مما شجع قواته على الزحف على جدة واحتل جنود ابن سعود القنفذة والليث ، وفتحوا الطريق منها إلى مكة ، ثم احتل الاخوان رابغ ، وانفتح طريق جدة لتجارة مكة مع الخارج[4].

وطال أمد حصار جدة والمدينة المنورة ، وقد استسلمت حامية المدينة في ٥ من ديسمبر ١٩٢٥ م /٩ من جمادى الأولى ١٣٤٣ هـ ، أما جدة فقد عمها الاضطراب وأعمال الشغب ، بسبب أزمة في المواد الغذائية ، مما ساعد على تسرب الاضطراب إلى قوات الملك علي بن الحسين ، فاغتنم ابن سعود الفرصة ، واذاع بيانا للمدنيين والعسكريين ،

(١) فؤاد حمزه ـ الموسوعة العصرية جـ١ ص ٨٠ ، ص ٣٧٨ ـ ٣٨٠ ، ص ٣٨٧ ـ ٣٩١ . وهبه ص ٢٦٢ ـ ٢٧١ .

(٢) فؤاد حمزه ـ المرجع السابق ، ص ٣٩٣ .

(٣) FO 406/55 (100/10/91) No. 20 Enclosure- in 1 No. 20 (P.R.O.)

من القنصل بولارد الى اوستن تشمبرلين ـ جدة في ١١ من ديسمبر ١٩٢٤ .

(٤) فؤاد حمزه ـ المرجع السابق ص ٣٩٣ .

يدعوهم للانضمام إلى صفوفه وترك الجانب الحجازي ، ويعرض عليهم ـ فوق ذلك ـ مساعدات مالية لكل من يريد منهم أن يعود إلى وطنه ، فكثر الفرار من صفوف جيش الملك علي الذي توجه إلى دار المعتمد البريطاني في جدة ، يطلب إليه التوسط لدى السلطان ابن سعود للاتفاق معه على شروط التسليم[1].

وتم الاتفاق على ايقاف القتال على أساس تنازل الملك علي عن الحكم ، ومغادرته الحجاز بشرط الا يأخذ معه غير أمتعته الشخصية ، وأن تؤول الأسلحة والذخائر . . . . والطائرات والسفن الحجازية إلى ابن سعود ، وأن تبقى لعائلة الحسين ممتلكاتهم الشخصية في الحجاز[2].

وفي مقابل ذلك يضمن ابن سعود للاشراف والعسكريين والمدنيين في جدة ، سلامتهم الشخصية وسلامة اموالهم ، وأعلن السلطان العفو العام عنهم ، وتعهد بترحيل العسكريين الراغبين في العودة إلى بلادهم ، وأقر الملك علي الاتفاق ووقعه ، وغادر جدة على ظهر بارجة بريطانية قاصدا عدن ومنها إلى العراق ، حيث كان يحكم أخوه الملك فيصل ، ودخل ابن سعود جدة في ٢٤ من ديسمبر ١٩٢٥ م / ٩ من جمادى الآخرة ١٣٤٤ هـ[3].

وهكذا أصبح ابن سعود مسيطرا سيطرة تامة على المنطقة كلها ، وفي ٨ من يناير ١٩٢٦ م / ٢٤ من جمادى الآخرة ١٣٤٤ هـ ، نودي به

---

(١) راجع الوثيقة رقم : FO 406/56 (E 7507/10/91) No. 190. From Acting Agent, Jaddah, to Sir A. Chamberlain Jeddah, December 14, 1925, (P.R.O.)

(٢) فؤاد حمزه ص ٣٩٤ .

(٣) جورج انطونيوس ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦ ، جورج لنزوفسكي ص ٤٨٤ .

Survey Vol. I.P. 311.

Fo 406/57 (E 180/91) No. 88.

Enclosure in No. 88.

ملكا على الحجاز وسلطانا في نجد وملحقاتها[1]، وهي الدولة التي كانت تضم الجزء الاعظم من جزيرة العرب[2].

وفي ١٨ من سبتمبر ١٩٣٢ م /١٨ من جمادى الأولى ١٣٥١ ، نودي بابن سعود ملكا للدولة الجديدة التي عرفت منذ ذلك الوقت بالمملكة العربية السعودية .

---

(١) راجع الوثيقة رقم   من مستر جوردن إلى السير اوستن تشمبرلين . جدة في ١١ من يناير ١٩٢٦ .

(٢) راجع جورج لنزوفسكي ص ٤٨٢ .

الفصل الأول

الأوضاع السياسية
لعسير من ١٩٢٣ - ١٩٣٢



الوضع الداخلي في عسير بعد وفاة محمد الادريسي

في عام ١٩٢٣ تنازل حسن الادريسي عن الامارة لابن أخيه علي ، وكان لا يزال صغيرا ، له من العمر ستة عشر عاما ، وقد اشترط عمه الحسن الادريسي أن يظل الامير الصغير تحت وصايته[١]، وبمعنى آخر أن تظل بيده مقاليد الامور في الامارة غير أنه كان يعلم أن هذه الحال لن يطول ، بل ستتغير حتما عندما يكبر الشاب ، وأن السلطة ستكون في غير يده ، فبات الحسن يفكر في تنحية ابن اخيه واقصائه عن الحكم قبل أن تحين اللحظة التي يرى نفسه فيها ، وقد اقصي عن مقاليد الحكم في الامارة ، ومن ثم مضى يسعى لتحقيق هدفه للاطاحة بالامير الشاب .

---

(١) Aitchison, «A collection of Treaties, Engagements and sands, Relating to Ib India and Neighboring, Countries». The Treaties Relating to Aden and, South Coast of Arabia Vol. XI pp.37-38.

L/P and S/10/1089. (I.O.R.)

وايضا من الجنرال سكوت المقيم العام في عدن الى سكرتير الدولة لشئون المستعمرات - عدن ٧ مايو ١٩٢٤

ولم يكن الامير علي بالذي يغفل عن مطامع عمه الحسن . . . ومن ثم كان ارتيابه في أعماله ، وبالاساليب الخفية التي يقوم بها ، وسرعان ما تحول ارتيابه إلى يقين .

وكان عليه أن يأخذ للأمر عدته ، وأن يكون على بصيرة مما يحاك حوله ، لكي يتمكن من مجابهة مطامع عمه الحسن .

ولكن كيف يستطيع ، وهو الشاب الصغير ، أن يقف في وجه رجل خبر الحكم وجربه ، وله اعوانه ومؤيدوه ، فضلا عن كونه غير واثق من ولاء وزرائه ، فهم يداهنونه ويظهرون له غير ما يبطنون .

ولم يكن أمامه سوى سبيل واحد ، هو الاتجاه إلى زعماء القبائل ، الذين تربطهم بوالده أوثق الصلات ، وبالفعل أسرع بالاتصال بزعماء القبائل وقربهم إليه وأجزل لهم العطايا والاموال ، ووزع عليهم السلاح بكثرة ، فالتفوا حوله وارتبطوا معه بما يشبه الميثاق .

وفي النصف الأول من عام ١٩٢٤م / ١٣٤٢هـ ، حيث الذكرى السنوية الأولى لوفاة محمد الادريسي ، كانت المؤامرة التي دبرها الحسن الادريسي ، لاستلامه السلطة ولطرد ابن اخيه من الحكم ، بحجة أنه شاب غرير اهمل شئون الامارة وأساء ادارة الحكم فيها ، غير أن خطط انصار الحسن اسيء تنفيذها ، ومن ثم اكتشف الامير علي حقيقة ما يدبره له عمه الحسن ، وحين تأكد الامير من ذلك توجه في قوة من جيشه من « صبيا » إلى « جيزان » ، حيث دعا القبائل الموالية له هناك ، لنجدته ونصرته ووقفوا معه وقفة رجل واحد لدرء الخطر الذي يتهدد اميرهم .

وتوافرت الانباء للمتآمرين من انصار الحسن في صبيا عن قوة جيش الامير علي وكثرة عدده ، فأحسوا بأن خصمهم ليس بالخصم الضعيف الذي يستهان به ، وأن غضاضة عوده ليست بالأمر الذي يغريهم

بكسره ، كما أنهم وضعوا في اعتبارهم ذلك الخطر الزاخر المتمثل في الامام يحيى ، الذي يتحين الفرص للانقضاض على هذه الامارة وسحق كلا القوتين المتصارعتين على السلطة ، فاضطرهم ذلك إلى أن يتبعوا طريقا آخر هو طريق الحيلة والمراوغة ، فسارعوا باعلان ولائهم للامير علي ، ونجحوا في تدبير لقاء بينه وبين الحسن للاتفاق معه على أسباب الخلاف بينهما ، وبالفعل تمكن الطرفان من الوصول إلى الاتفاق بالعودة إلى الشروط الاولى لتولية الامير علي مقاليد الحكم ، واعتباره صاحب السلطة الشرعية في الامارة ، شريطة أن يرتبط بمشورة عمه الحسن ، في شتى شئون الامارة وكانت أهم بنود الاتفاق :

١ ـ الصفح عن الماضي والبدء في علاقات جديدة من المحبة والود . . .

٢ ـ تجديد الاعتراف بالامير علي أميرا لعسير . . .

٣ ـ أن يتولى مصطفى الادريسي[1] ، ادارة المنطقة الجنوبية نيابة عن الامير علي[2].

ومن ناحية اخرى يبدو أن الامير علي قد وافق على العفو عن كل من تامر ضده ، وبذلك عاد الوفاق أو الوئام بين افراد البيت الادريسي ، وكان هذا الوئام بمثابة هدنة مؤقتة فرضت على الطرفين لمواجهة الخطر الخارجي القادم من قبل الامام يحيى .

---

(١) مصطفى الادريسي ، ابن عم الامير الراحل محمد الادريسي ، وقد كان يحظى بثقة المندوب البريطاني في عدن . . اثناء الحرب العالمية الأولى . . وهو الذي قام بتوقيع المعاهدة الادريسية الانجليزية ١٩١٥ . . . وقد توفي في مصر ١٩٣٠ بعد ان طرده الامير علي من عسير .

(٢) العقيلي ، المخلاف السليماني جـ٢ ص ٢٥٠ ـ ٢٥٤ ، وص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

وعلى كل حال فقد ضمن الأمير علي بهذا الاتفاق استقرار الأحوال في امارته ولو بصورة مؤقتة ، واستطاع أن يؤمن جبهته الداخلية كي يستطيع أن يتفرغ لمجابهة خصمه العنيد المتمثل في الامام يحيى ، غير أن عمه مصطفى الادريسي حينما انتقل إلى المنطقة الجنوبية لادارتها نيابة عن الامير علي ، بموجب الاتفاق السابق ، سارع بدوره إلى ترتيب امور هناك على أساس الاستقلال بالمنطقة والخروج على الاتفاق الذي قبله من قبل[1] واضعا نصب عينيه سلبيات التجربة السابقة التي اسهم فيها اسهاماً كبيراً ، وقد حاول بشتى الوسائل ان يجمع حوله رجال الامارة القديرين في شؤون الادارة والحكم ، وقد استجاب كثير منهم لمطامع مصطفى الادريسي في ازاحة الأمير علي عن السلطة إلا أن محاولاتهم جميعاً كانت تبوء بالفشل لاصطدامها الدائم بقوة الأمير علي الذي يلتف حوله رجال القبائل ، لا سيما قبائل المخلاف السليماني ، فضلا عن يقظته وحذره الشديد من أي حركة تصدر عن عمه مصطفى ، بفضل ما ترسب في نفسه من الشك ، وعدم الثقة به ، وبخاصة بعد أن بدأت الانباء تحمل إليه اخبار نواياه ومطامعه في الاستيلاء على السلطة في المنطقة الجنوبية والاستقلال بها عن الامارة فبادر الامير علي كي يضع حدا للشائعات التي انتشرت في امارته عن استقلال عمه مصطفى بشؤون المنطقة الجنوبية ، بزيارة اللحية ليعلن للناس أن المنطقة لا تزال تحت نفوذه ، ويقطع الشك باليقين أمام الملأ ، بل انه اعطى تأكيدا آخر لعمه مصطفى بكافة الصلاحيات المخولة له على هذه المنطقة ، حينما طلب اليه مصطفى أن يعطيه هذا التأكيد كي يثق به زعماء القبائل وأن يتعاملوا معه وفق هذه السلطات أو الصلاحيات الممنوحة له .

(١) راجع الوثيقة رقم سري ١٣٧ ، عدن في ١٢ من نوفمبر ١٩٢٤ : من الليفتنانت جنرال سكوت « المقيم السياسي في عدن » الى وزير المستعمرات في لندن .
L /P and S/10/1089.

وما أن عاد الامير علي إلى « جيزان » حتى عاود عمه مصطفى الادريسي العمل بكل طاقته لتحقيق هدفه في الاستيلاء على السلطة والاستقلال بالمنطقة الجنوبية .

ولم يغب ذلك بطبيعة الحال عن بال الامير علي ، الذي ظل على حذره وحيطته ، لعلمه أن خصومه ماضون في السعي لتحقيق مآربهم .

ولقد تعاظمت هذه الشكوك عنده ، عندما حملت إليه الانباء أن عمه مصطفى استطاع أن يستميل إلى جانبه زعماء القبائل في المنطقة الجنوبية ، بل زاد من ظنونه أن الوضع في المنطقة الجنوبية راح يلفه الغموض من جديد ، فبادر بارسال رجل يحظى بثقته ، كي يكشف ما يدبر له بالخفاء ، ويعطيه صورة واضحة ودقيقة ، لما تتفق معه الاحوال في المنطقة الجنوبية ، وكان هذا الرجل هو خاله محمد هارون الذي عينه مستشارا له بالرغم أنه لم يكن له دور يذكر في السلطة في اثناء فترة حكم والده محمد الادريسي حيث بعثه برسالة إلى عمه مصطفى بشأن ايرادات جمرك « الحديدة » ليصرف منها مبلغا معينا لقائد حاميات الحدود ، « محمد طاهر رضوان » ويرسل الباقي إلى جيزان ، غير أن هذا لم يكن الهدف الحقيقي من ارساله بطبيعة الحال ، بل كان من أجل معرفة حقيقة الوضع السائد هناك ، وتحري مدى صحة الانباء التي يتناقلها الناس في جيزان .

وقد وصل محمد هارون إلى الحديدة ، واجتمع بمصطفى للتباحث معه في أمر الايرادات الجمركية ، وأبلغه التوجيهات التي حملها إليه من الامير علي على النحو السابق ، فما كان من مصطفى إلا أن رفض مطالب الامير علي متعللا بشتى العلل والاسباب وحينئذ تأكدت لمحمد هارون نوايا مصطفى ، بل كان ما يشاهده مما يجري في تلك المنطقة من اعداد وتجهيز ، وحركة غير عادية يثبت له حقيقة تلك النوايا في الخروج على سلطة الامير علي في جيزان .

وما اسرع ما عاد بعد ذلك محمد هارون فنقل للامير علي صورة ما يجري هناك وأخبره بأن خصومه يعدون العدة للخروج على سلطته[1].

ولم تكن الغاية التي يسعى مصطفى لتحقيقها بالأمر اليسير ، امام قوة الامير علي وحذره فضلا عن حاجته الملحة إلى المال والسلاح ، وهو في وضعه الراهن لا يمتلكهما ، فتذكر صلاته القوية بالحكومة البريطانية المتواجدة في المنطقة في أيام حكم محمد الادريسي ، المؤسس الاول للامارة ، إذ كان قد لعب دور الوسيط بين الحكومة البريطانية ، والامير محمد الادريسي ، وهو يعرف كذلك ، طريق الدخول لترضية بريطانيا ، وجعلها تنضم إلى صفه ، فليجرب الآن والفرص مواتية له ليخوض هذه التجربة ، فاتصل بحاكم جزيرة قمران ، وعرض عليه أن يمنح مصطفى حق استغلال ملح الصليف الموجود بكميات كبيرة في المنطقة الجنوبية لشركة انجليزية ، مقابل أن تزوده بريطانيا باحتياجاته من المال والسلاح ، فطلبت إليه الحكومة البريطانية ، وثيقة التفويض لأمر هذه الصفقة فقدم إليها صورة من أمر نيابته على المنطقة[2]، وحين وصلت انباء مفاوضات مصطفى مع حاكم جزيرة قمران إلى الامير علي ، استاء من هذا التصرف وبعث برسالة احتجاج إلى المقيم السياسي البريطاني في عدن ، على ما قام به حاكم جزيرة قمران ، وأنذره بأن أي اتفاق يعقد بشأن ملح الصليف أو أي منطقة ادريسية اخرى يعتبر لاغيا ، وأنه يخلي مسئوليته عنه ، كما بعث ببرقية إلى الملك جورج الخامس ملك بريطانيا ، يؤكد له فيها ارتباطه بالمعاهدات التي ابرمها والده الراحل مع بريطانيا في اثناء الحرب العالمية الاولى .

وشعرت بريطانيا أن مصالحها في ابقاء صداقتها مع الامير علي وهي ترى رجحان كفته على كفة مصطفى في الصراع الدائر بينهما ،

(١) العقيلي ، المخلاف السليماني ص ٢٥٧ ، وما بعدها .

(٢) المرجع السابق الذكر .

فأرجأت توقيع الاتفاقية وتغاضت عنها حتى يحين الوقت المناسب[1] .

ولكن مصطفى لم ييأس بعد أن تخلت بريطانيا عنه بل اتجه إلى زعماء قبائل المنطقة الجنوبية ، ليستعين بهم على تحقيق مآربهم ، كما استمال من ناحية اخرى قائدي مرتزقة « المخا » عبد الله وعلي عثمان المخاويين ، فانفصلا بجنودهما عن ميدي وانضما إليه ، وعندما تأكد مصطفى من قوته ، ورأى أن في مقدوره أن يجابه الامير علي اصدر منشوره الذي ندد فيه بسياسة علي الخرقاء ، فاضحا اساليبه في الحكم على حد تعبيره والتي اودت بالبلاد وجعلتها تتخبط في الفوضى والاضطراب ، كما طالب في منشوره كذلك بضرورة عزل الامير علي لانقاذ البلاد وانقاذ سمعة الامارة الادريسية[2] .

وما أن سمع الامير علي انباء عصيان عمه مصطفى حتى استدعى إليه قبائل المخلاف السليماني ، ووزع عليهم الاسلحة والذخيرة وجهزهم بسائر احتياجاتهم الحربية .

وقد سير الامير علي قسما من هذا الجيش في الطريق الساحلي إلى « ابن حلق » كي يفاجيء قوة عمه مصطفى قبل أن تشتد وتستعد ، وبالفعل تمكن هذا القسم من تحقيق هزيمة كبيرة لجيش عمه مصطفى في « ابن حلق » ثم تابع سيره حتى التقى بالقسم الآخر من جيش الامير علي عند حدود « مور » فاجتمع بالجيش ، وسار به متجها إلى منطقة جبل الصليف حيث كانت ترابط مجموعة من قوات مصطفى بقيادة المهتدي بن مصطفى الادريسي ، كانت قد خرجت في ١٨ اغسطس ١٩٢٤ ، للاستيلاء على موارد الجمارك في « اللحية » والتي كانت اشارة البدء في العصيان ، مما اثار الامير علي الذي اعتبر ذلك عملا عصيانيا صريحا ، فدعا قبائل المخلاف لتلتف حوله على النحو الذي اشرنا إليه

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) المرجع السابق الذكر ص ٢٥٨ .

لمهاجمة « اللحية » وحين وجد المهتدي أن قواته غير كافية للدفاع عن موارد اللحية هاجم موقعا قويا في جبل ملح الصليف ، على بعد بضعة أميال إلى الجنوب من هذه المدينة للتحصن به ، غير أنه لم يستطع الصمود أمام مصادر قوات الامير علي وإن استطاع بعد ذلك ـ المهتدي ـ أن يفر من ذلك الحصار بفضل « هادي الهيج » زعيم قبيلة الواعظات الذي انحاز إلى قوات الامير علي بعدما تبين له أن هزيمة مصطفى محققة .

وقد لحق المهتدي بجيش والده في الزيدية حتى تبعه جيش الامير علي في الزيدية وألحق به هزيمة ثانية، في اكتوبر ١٩٢٤ م / ربيع أول ١٣٤٣ هـ ، بسبب انسحاب قبائل القحرى وتركهم اياه يواجه قوات الامير علي ، وحده ، فاضطر المهتدي بعد ذلك إلى الانسحاب من الزيدية متجها إلى الحديدة .

وقد تجمد الموقف بعد ذلك ، إلا أن كل جانب كان يعرف أن سلاحه غير كاف ، ومن ثم كان كل منهما يخشى قوة خصمه ، من أجل ذلك بدأت المفاوضات ـ في هذه الظروف ـ بعقد هدنة بين الطرفين .

وفي تلك الفترة زار الميجور « باريت » جيزان ليؤكد للأمير علي حياد بريطانيا في هذا الصراع الناشب بينه وبين عمه مصطفى ، بعد أن وصلت أنباء إلى المقيم الانجليزي في عدن ، تفيد أن مصطفى الادريسي ، يعتمد ـ في عصيانه ـ على مساعدات بريطانيا ، وقد استقبل الأمير علي ميجور باريت استقبالا وديا مؤكدا له بدوره ، التزامه بالمعاهدات المعقودة بين والده والحكومة البريطانية .

ولقد سعى الأمير علي في الوقت نفسه ، إلى تجديد طلبه لمساعدته بالأسلحة ، والذخيرة ، وهو الطلب الذي تقدم به قبل ذلك بقليل للحكومة البريطانية إلا أن الميجور « باريت » اعتذر له مؤكدا حياد حكومته .

أما مصطفى الادريسي الذي يبدو أنه فقد معظم أنصاره السابقين فقد عين قائد قواته في باجل محمد طاهر رضوان ممثلا في المفاوضات الخاصة بالهدنة والذي كان قد انحاز من قبل إلى جانب الأمير علي خلال المنازعات السابقة ، وما أن وصل محمد طاهر إلى معسكر الأمير علي حتى أدرك ضعف مصطفى الادريسي الذي لم تكن لديه قوة تسانده ، بل كان يعتمد على بعض المرتزقة الصوماليين ، من أمثال علي عثمان قائمقام مخا السابق ، والذي أصبح لاجئا عند الإمام يحيى واستطاع محمد طاهر الرضوان أن يقدم المساعدة التي بامكان شيوخ القحرى أن يقدموها لمصطفى وأخبر ممثل الأمير علي بأن محمود نديم حاكم اليمن التركي السابق[1] لن يرفع أصبعا في صف مصطفى الادريسي ، وحين وصلت هذه الانباء إلى قائد جيش الأمير علي ، رفض مواصلة المفاوضات ورجع محمد طاهر الرضوان الذي لم تتضح خيانته لمصطفى الادريسي الذي كان في الزيدية بقوة احتياطية حيث زحف على باجل ، وطلب من محمد طاهر أن يستسلم وفي تلك الاثناء انقسمت قبيلة القحرى إلى قسمين ، أحدهما يتبع الشيخ محمد بجاوي ، الذي كان واقعا تحت تأثير السيد عبد القادر الأخطل من « مروة »[2] ، بينما انتخب الفريق الثاني محمد طاهر شيخا لهم ، وانتصر فريق الشيخ البجاوي ، لأن الشيخ عبد القادر سخر تأثيره الديني ، في هذا الصراع ، وكان لذلك تأثير عجيب .

---

(١) محمود نديم : كان الحاكم العام في اليمن في عهد الدولة العثمانية ، وعند انسحاب القوات العثمانية من اليمن عام ١٩١٨ فضل محمود نديم البقاء وانضم إلى الجيش اليمني .

(٢) راجع الوثيقة رقم L/P and S/10/1089 (P.R.O.)

من الليفتنانت جنرال سكوت (المقيم السياسي في عدن) الى وزير المستعمرات في لندن .عدن في ١٢ من نوفمبر ١٩٢٤ .

وفي ١٤ من اكتوبر ـ حوصر محمد طاهر ـ وسلم باجل بشرط أن يسمح له ومعه مائة رجل بالتوجه شمالا للانضمام إلى قوات الأمير علي ، التي يقودها الشيخ هادي الهيج ـ زعيم الواعظات ـ وفي الوقت نفسه ، كان المهتدي قد ترك دون مساعدة وطرد من جبل ملح الصليف ، وتوجه إلى الزيدية وهنا هزم المهتدي في ١٠ من اكتوبر بعد أن كان قد حصل على بعض المساندة من القحري .

وفي ١٨ من اكتوبر أحضر إلى الحديدة ١٣ جريحا تابعين لقوات علي عثمان وفرّ عدد من الهاربين من جيشه ، عبر المدينة في طريق عودتهم إلى مواطنهم بعد أن باعوا سلاحهم ، وفي اليوم نفسه تلقى الأمير علي ، كميات كبيرة من الأسلحة من حكومة أرتيريا الايطالية .

وقد أنزلت هذه الاسلحة في « قوز » شمال « جيزان » في ٢٨ من سبتمبر في زورق يقوده محمد بوكر ـ وهو خادم سابق للادريسي ، والد الأمير علي ـ فحدث تحسن كبير في أسلحة قوات الأمير علي[١] .

وبعد هزيمة المهتدي في الزيدية ، انسحب إلى « تربة » حيث داهمته قوات الأمير علي ، وهزمته في ١٤ اكتوبر ، وفي الوقت نفسه رأى مصطفى الادريسي أن لا أمل له بالاحتفاظ بباجل ، فلجأ إلى الشيخ عبد القادر إلا أنه تركها إلى مروة .

وفي ١٥ من اكتوبر دخل المهتدي الحديدة ، مع قواته المنهزمة وصمم على الدفاع عن المدينة إلى النهاية ، ولكنه رأى أن أنصاره قد أنفضوا من حوله .

وانضم المرتزقة الصوماليون إلى الشيخ سليمان بخيت ، شيخ قبيلة

---

(١) المرجع السابق الذكر .

العبوس الذي تولى مسئولية الحديدة ، بعد أن أخذها من ابني الادريسي المهدي والمهتدي .

وفي هذه الظروف وجد ابنا مصطفى ـ المهتدي والمهدي ـ نفسيهما بدون أنصار على الاطلاق ، حيث طلبا من « حسن كانجوني » ، كاتب الضابط السياسي البريطاني ، في الحديدة لكي ينضما إلى والدهما في مروة ، وكان حسن كانجوني يسعى إلى عدم حدوث قتال في المناطق المجاورة للحديدة ، بالصورة التي تعطي حجة للبدو ، بنهب السوق ، ونهب أملاك الرعايا البريطانيين .

وقد رافق حسن كانجوني والشيخ سليمان بخيت ، ابني مصطفى إلى القرب من منظر ثم عادا إلى الحديدة .

وفي ١٦ من اكتوبر دخل جيش الأمير علي بقيادة أحمد طاهر زيلع الحديدة دون حوادث ، ووصل عبد المطلب القائد العام للأمير علي في ١٩ من أكتوبر ، وكان عدد قليل من كبار أنصار مصطفى قد رحلوا من الحديدة ، لكن حتى ذلك الوقت أمكن المحافظة على النظام وكانت المدينة هادئة .

وزار الميجور باريت على ظهر السفينة كورتيس ، الحديدة ، مرة أخرى في ١٩ من اكتوبر ليتأكد مما إذا كانت لدى الرعايا البريطانيين رغبة في الرحيل .

أما بالنسبة لمصطفى الادريسي وابنه مهدي فبقيا في الدريهمي في منطقة الزرانيق حيث انسحبا نتيجة لتهديد عبد المطلب القائد العام للادريسي بأن يهاجم مروة إلى الطائف ، المركز العام لأحمد فتيني ، زعيم قبائل الزرانيق ، أما ابنه الآخر المهتدي والشيخ علي عثمان ، فقد وصلا إلى قمران .

وقد وجه المقيم الانجليزي في عدن ، انتباه حاكم قمران بأن يحذرهما وأن لايسمح لهما بأن يمرا من والى المناطق الداخلية ، وإن عليهما أن يختارا بين الرجوع في الحال إلى الداخل أو الرحيل إلى عدن ، أو إلى ميناء آخر لا يتبع الادريسي .

وفي الوقت نفسه حاول مصطفى الادريسي ، وابنه المهدي من جديد إثارة قبائل الزرانيق ، لكي تهاجم الحديدة ، وقد وعد الشيخ أحمد فيتيني بالحماية وربما بالمساعدة إلا أن مصطفى واصل محاولاته لاثارة القبائل ، على مهاجمة الحديدة فجرده الزعيم أحمد فيتيني من آخر ما تبقى لديه من الذخيرة والعتاد ، وأجبره على الخروج من منطقته بحرا إلى جزيرة قمران ومن هناك إلى مصر[1] .

أما الأمير علي فقد خرج من هذا الصراع ظافرا ، وقد سيطر على الموقف تماما ، بيد أن هذه الحرب قد كلفته الكثير ، مالا ورجالا ، حيث أهدرت من خزينة امارته أموالاً طائلة ، وتركت في تفكيره كثيرا من الشك والارتياب في عماله ووزرائه فقام بتغيير عماله في المنطقة الشمالية والجنوبية ، وعزل وزراءه ، وأركان دولته السابقين وأحل محلهم أشخاصا يدينون له بالولاء ، ومن تلك التغيرات التي أحدثها الامير في أركان امارته أنه عين خاله « عبد المطلب هارون » نائبا عنه في المنطقة الجنوبية على أن يكون مقر قيادته في « الحديدة » كما قام باعتقال قائد المنطقة الجنوبية محمد طاهر رضوان ، وبعض مساعديه وأبعدهم إلى عدن[2] .

ومن الغريب أن كل هذه الاعمال التي ابتغى من ورائها تعزيز مركزه ، وإبقاء السلطة في يده أعطت أثرها العكسي ، والسيء على إمارته ، فقد فقدت الامارة بعمله هذا أركان السلطة فيها ممن يتمتعون

---

(١) راجع المصدر السابق الذكر .

(٢) العقيلي ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، وأيضا الجرافي والمقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٣٣ .

بالخبرة والكفاءة والمقدرة السياسية والحربية وآلت شئون الامارة ـ بعد ذلك إلى فئات تفتقر إلى مثل هذه الخبرة وتلك الكفاءة

فلا عجب أن نرى الادارة وقد اهتزت ، فعم السخط والتذمر أرجاء الامارة كما كسدت التجارة ، وعمت البطالة ، وقد عجز عماله ووزراؤه عن تصريف شئون امارته فانقلبت عليه فئات عديدة في المنطقة الشمالية التي تدين له من قبل بالولاء والطاعة وانضموا إلى عمه الحسن الادريسي ، عندما قام الامير علي ـ بعزل قواد المنطقة الشمالية ونفيهم في غمرة التغيرات التي أحدثها عقب الحرب مباشرة مع عمه مصطفى .

وقد كانت لهؤلاء القادة مكانة في نفوس أهل المنطقة الشمالية ، وحين يئس الامير علي من استعادة ولائهم له ، اتجه بكل ما لديه إلى منطقة الوسط التي تمتد من جنوب وادي « ضمد » إلى « بني شبيل » ، وهو القسم الجنوبي من المخلاف السليماني فأفرغ كل ما في خزينة الامارة من المال والسلاح على سكانها[1] .

أما المنطقة الجنوبية ، فقد ساءت الاحوال فيها بعد أن تولى شئونها خاله عبد المطلب هارون ، وفقدت أهم ميزاتها العسكرية بعد عزل قائدها محمد طاهر رضوان ، صاحب التجربة والحنكة والخبرة الطويلة بميزاتها العسكرية وأصبحت تشكل ثغرة كبيرة على الامارة الادريسية ، لأنها تجاور ألدّ خصم قوي يهدّد هذه الامارة ، وهو الامام يحيى، الذي بات يترقب الفرص ، ويتحين الوقت المناسب ، للانقضاض على الامير علي ، حيث أخذ يفكر في احتلال المنطقة الجنوبية وهي التي لم تغب عن باله يوما من الايام ، وها هي الظروف مواتية لتحقيق مآربه فالسخط والتذمر والفوضى تعم المنطقة ، والانقسامات والفتن الداخلية تنهش في جسد هذه الامارة بأسره .

(١) المرجع السابق الذكر .

النزاع الادريسي اليمني ١٩٢٥

انبرى الإمام يحيى مجددا الادعاء بأن الحديدة منطقة من مناطق نفوذه ، وجعل من إعادة الحديدة إلى مناطق نفوذه شرطا أساسيا للدخول مع بريطانيا في أي مفاوضات ، بشأن حدوده الجنوبية .

وكانت بريطانيا ترصد تحركاته وتراقب نشاطه في هذه المنطقة الحيوية ، المؤثرة على تواجدها فيها ، فآثرت أن تقيده باتفاق يحد من نشاطه ويضمن عدم تعرض مصالحها لخطره ، وبخاصة وهي تراه يقترب في تحركه ونشاطه في عدن ، أهم منطقة مؤثرة عليها من الناحية الاستراتيجية ، وهنا نرى اللعبة البريطانية واضحة مكشوفة ، فهي ضد الامام وضد تصوراته ومصالحه ، إلا أنها في الوقت المناسب لها ـ بطبيعة الحال ـ تظهر الوجه الأخر في محاولة كسب الامام واستعدائه على الامارة الاخرى ، في سبيل تقييده بمعاهدة تبعده عن مصالحها الحيوية ، فما كان من بريطانيا التي يهمها أن تكسب ودّ الامام في هذه الفترة وتسترضيه ، إلا أن أخبرته حينما طلب إعادة الحديدة إليه أنها لا تستطيع أن ترغم الحكومة الادريسية على التخلي عن الحديدة ، وإنما تتعهد له بأنه إذا تقدمت جيوشه ، واحتلتها فأنه لن يجد أي معارضة من الحكومة البريطانية[1] .

وهكذا بدت الحديدة تلوح أمام ناظري الامام ، قريبة سهلة المنال فأصدر أوامره للجيش الزيدي بأن يتقدم إلى المنطقة الجنوبية للامارة الادريسية ، فاجتاحت القوات الزيدية المنطقة ، ولم تستطع القوات الادريسية الصمود أمام قوات الامام طويلا . . وبخاصة بعد أن افتقدت الحديدة قائدها محمد طاهر رضوان صاحب الخبرة الطويلة وأضحى القائد الجديد ـ وهو خال الامير علي ـ لا يمتلك القدرة القتالية ولا الخبرة

---

(١) المقطم ، العدد ١٠٩٨٣، ١٦ من ابريل ١٩٢٥ .

الطويلة ، لادارة حرب ضد قوات الامام المجهزة بالاسلحة والذخيرة والعتاد ، كما أن الملل من طول الحرب من ناحية ، والاحساس بتفوق جيوش الامام يحيى من ناحية أخرى بدآ يسريان بين قبائل تهامة المناصرة للادريسي فانضمت إلى جيوش الامام سرا ، وكان من بينهم « هادي الهيج » زعيم قبيلة « الواعظات » مما زاد تصميم الامام يحيى على احتلال الحديدة ، فأعلن أمام الملأ أنه مصمم على استعادة الحديدة وأنه لن يفرط في حقوقه ، وسيمنح العفو للزعماء والقواد العسكريين ، من أتباع مصطفى الادريسي ، الذين شاركوا مصطفى حربه ضد الامير علي ، وبالفعل بعد إعلان الامام لهذا العفو وصل إلى عدن بعض أولئك القواد والزعماء ، ولكي يؤمن خط سير جيشه إلى « باجل » قام بتوقيع معاهدة سلام مع قبائل « حاشد » المتركزة في جزء كبير من الاراضي الواقعة بين صنعاء وأبو عريش ، وأعطى الامر لجيشه بالتقدم إلى باجل[1] . . . .

وسار الجيش الزيدي عن طريق مدينة الزيدية ، حيث دخلها بلا مقاومة بل إن زعيمها هيأ لجيش الامام الفرص المناسبة للانقضاض ، على الجيش الادريسي كما أن شيخ قبيلة « صليل » عبده جيلان المنصبي والشيخ القوزي[2] ، قد انضما برجالهما البالغ عددهم ثلاثة آلاف مقاتل إلى جيش الامام يحيى ، وكانا من المتذمرين من الفساد وسوء الأحوال التي مرت بها المنطقة .

وقد تقدم الجيش الزيدي إلى « منظر » « فابن عباس » « فالصليف » ، وتهاوت تلك المدن أمام زحف الجيش الزيدي ،

---

(١) O.M. Vol. 5, No.2, 15 Feb. 1925.

(٢) القوزي ـ من اصل سوري ، انضم ال الجيش الادريسي بعد ان استدعاه الادريسي من مكة المكرمة ، ليحارب بجانبه .

وباحتلال الصليف قطعت الطريق بين « المنظر وجيزان » [1].

وأحس الادريسي بالخطر يحدق به من كل جانب ، فأعلن الجهاد العام في أنحاء إمارته ، ودعا الشعب إلى حمل السلاح ، للدفاع عن « تراب الوطن » وللذود عن شرفه من العدو والغازي فزحف بجيشه عن طريق « ميدي » ، حرض واللحية ، للدفاع عن بلاده غير أن قواته لم تستطع الصمود أمام قوات الجيش الزيدي ، الذي واصل زحفه بعد ذلك حتى اقتحم « اللحية » ، وقد فر عاملها إلى « قمران » ، كما اقتحم « باجل » ثم واصل تقدمه بعد ذلك صوب الحديدة ، فحاصرها ، وقد فرّ كذلك عاملها إلى « جيزان » فانتاب المدينة جو من الذعر والخوف ، ومن ثم تقدم أهلوها بالتماس إلى قائد الجيش الزيدي عبد الله بن الوزير ، لدخول « الحديدة » دون إراقة الدماء فدخلها الجيش الزيدي المنتصر ، بهدوء ودون قتال ، وبسقوط الحديدة ، أصبحت المنطقة الجنوبية خاضعة لسيطرة الامام[2]، وقد تنفس الامام الصعداء لاستعادته لحقوقه التي كان يرى أنها سلبت منه .

وما أن تناهت أخبار الانتصار الساحق للجيوش الزيدية ، على جيوش الادريسي حتى استقبلتها القنصلة البريطانية ، بأعظم الخوف ، والقلق ، لأن معنى هذا الانتصار للامام يحيى ، دخول منافس خطير للتواجد البريطاني في هذه المنطقة ، هو ايطاليا وبخاصة بعد أن تواترت الأنباء عن وجود اتفاق بين الامام يحيى والحكومة الايطالية تبني بموجبه الحكومة الايطالية مرفأ لسفنها ، وتنشيء سكة حديد ، كما يوجب هذا الاتفاق على الامام يحيى أن يخصص جميع الامتيازات الاقتصادية في

(١) المقطم ، العدد ١٠٩٨٣، ١٦ من ابريل ١٩٢٥ .

(٢) العقيلي ، المخلاف السليماني ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

« الحديدة » ، للشركة الايطالية في مقابل امداده بالمال والسلاح[1] .

بل كان هذا الانتصار يعني من ناحية أخرى في رأي الحكومة البريطانية أن الامام يحيى لم يكن يستطيع تحقيقه لولا تدفق الاموال والاسلحة الايطالية عليه ذلك أنه لم يفلح من قبل في ضم عدة كيلومترات من الاراضي الادريسية ، برغم محاولاته المتكررة والمستميتة لتحقيق ذلك ، وهذا يعني أن ثمة تغيرا في ميزان القوى بالمنطقة في رأي الحكومة البريطانية ، من شأنه أن يثير أعقد المشكلات ، ويهدد مصالحها المتعددة فيها .

ومن ثم كان عليها أن تنظر إليه بحذر وقلق شديدين ، وأن تعد العدة لمجابهته ودحره في بدايته .

ومن جهة أخرى فإن أنباء انتصارات جيش الامام يحيى ، تلك التي كانت تتلاحق تباعا على مسمع الامير علي ، فضلا عن أنباء تراجع جيشه ، أمام ضربات الجيش الزيدي قد ترك في نفسه أثرا عميقا وبخاصة بعد أن استولى الجيش الزيدي على « باجل » واللحية والصليف والحديدة ، وهو لن يقف عند هذه الحدود ـ كما يرى الأمير علي ـ فلا بد من معالجة الموقف بحكمة وتدبر ، ولا بد له أن يضمد جراحه ، وأن يستجمع فلول قواته المنهزمة للصمود والدفاع عن « جيزان » العاصمة ومركز السلطة ليبدأ بعدها محاولا استرجاع ما فقده في هذه الحرب .

كما رأى كذلك أن يطلب مساعدة بريطانيا وفقا لمعاهدتي ١٩١٥ ، ١٩١٧ [2] غير أن الحكومة البريطانية قد خذلته . . . (وفي

---

(١) نقلا عن المقطم العدد ١٠٩٨٣، ١٦ من ابريل ١٩٢٥ .

وايضا من نورمان مايار (الوكيل السياسي في جدة) الى الميجور ريللي .

L/P and S/10/1089.

جدة ٢ اكتوبر ١٩٢٦ .

(٢) راجع شروط المعاهدتين فيما سبق ص ٣٦ ـ ٣٧ في الفصل التمهيدي .

الوقت نفسه فإن الاتفاق بينهما أي بين الحكومة البريطانية وبين الادريسي ـ قد كبل يدي الادريسي بحيث أصبح من المستحيل بالنسبة إليه أن يمد يده إلى أي حكومة أخرى) ، ولولا هاتين المعاهدتين لأصبح في مقدور الادريسي أن يجري مفاوضات مع أي دولة أخرى ، وأن يعفي نفسه من هذا الالتزام ، غير أنه كان نص في المعاهدتين المشار إليهما على أنه في حالة تعرض المناطق الادريسية والمصالح المرتبطة بها للتهديد من الخارج ، فعلى الادريسي أن يطلب المساعدة من الحكومة البريطانية (١) .

ووفقا لهذا البند فإن الادريسي طالب الحكومة البريطانية بتنفيذه إلا أنها امتنعت ، وأوضحت أن الاتفاق القائم بينهما ينص على حماية الامارة الادريسية من الاعتداء الاجنبي ، لا من جانب قوى عربية أخرى لأن ذلك في رأيها ليس سوى أحداث داخلية لا تعنيها ، وليست مستعدة لأن تزج بنفسها في الصراعات الداخلية للمنطقة ، طالما مصالحها الحيوية لم تهدد أو تمس من قبل عناصر داخلية أو خارجية (٢) .

وكان حلول رمضان « المعظم » الذي توقف فيه القتال ، فرصة سانحة ليلتقط الادريسي أنفاسه ، ويعبيء جيشه من جديد للدفاع عن عاصمة ملكه ، واستعادة أراضيه كما أن هذه الهدنة التي فرضها ذلك الشهر الفضيل ، قد خلقت شعورا بين الفريقين بضرورة انتهاء القتال ، والدخول في مفاوضات لاحلال السلام ، وحقن دماء المسلمين وليقدم

---

(١) راجع الوثيقة رقم L /P and S/10/1089 (I.O.R.)

رسالة من السيد محمد العربي الادريسي ال جون ستيوارت المقيم السياسي الانجليزي في عدن . . .

٢٩ من ديسمبر ١٩٢٥ .

(٢) راجع الوثيقة رقم Cab/2/182

Memorandum Prepared in the Collonial Office, on the subject of British interests in Arabia. December 8, 1926, (F.R.O.)

كل طرف مطالبه بغية الوصول إلى حل وسط يرضى عنه كلا الطرفين المتنازعين .

وبالفعل فقد تشكل الوفد الادريسي المفاوض ، ووصل الحديدة ليعرض وجهة نظر حكومته ، وقدم فيما قدم من مطالب إيقاف تقدم الجيش الزيدي (١) .

ومن ناحية أخرى ، فقد قدم الامام يحيى مطالبه إلى الوفد الادريسي المفاوض ، من مركز قوة منتصرة ، فأحس الوفد الادريسي ، أنها مجحفة وغير مقبولة وكان من بين تلك المطالب :

١ ـ عزل الامير علي وتولية عمه الحسن الادريسي على الامارة .

٢ ـ ضم الحديدة والمناطق المحيطة بها إلى سلطة الحكومة الزيدية في صنعاء .

٣ ـ أن يظل أمير عسير خاضعا لصنعاء ويتبع سياستها الخارجية فلا يعقد معاهدة أو اتفاقا مع دولة أخرى إلا بعد موافقة الامام يحيى (٢) .

وأمام تلك المطالب المتعارضة من كلا الطرفين المتفاوضين ، انفجر الوضع من جديد ، وتلاشت أصوات السلام ، وتحصن كل فريق في مواقعه ، وكانت قوات الادريسي تتمركز في جيزان وصبيا والاراضي المحيطة بها ، ولهذه المناطق مناعة طبيعية ، حيث الجبال الشاهقة ، والوديان العميقة ، والمسالك الوعرة .

أما جيش الامام فقد كان متمركزا في المنطقة الجنوبية ، وكان

---

(١) O.M. Vol., 5 No. 11, 15 november, 1925.

(٢) O.M. Vol. 6, No. 2, 15 Feb., 1926.

منتشيا بحلاوة النصر ، ومن ثم كانت تصرفاته وتحركاته تتسم بالثقة والقوة ، فلم يأمر الامام جيشه بالتقدم دفعة واحدة ، بل اتبع سياسة متعددة ، وظل يحرك سكان المنطقة الشمالية ويذكرهم بويلات الحرب ، وأنه لم يتعمدها ولم يسع إليها ، وإنما هو يسعى للسلام ويطلبه ، فلعبت هذه النبرة العاطفية دورها في نفوس القبائل الناقمة على حكم الامير علي ، وبدأت تنقلب عليه ، وتهيىء للجيش الزيدي كل فرص الانتصار حتى فتحت تهامة أبوابها للجيش المتوكلي ، ومن ثم تعرض موقف الامير علي لهزة عنيفة إذ سرعان ما تخلى عنه رجاله الاقوياء ومساعدوه ذوو الكفاءة، والخبرة ، كما انفضت عنه القبائل القوية الموالية له ، ورأى أشراف عسير وقادتها أن لا أمل في رجوع أميرهم عن غيّه ولا بد حسما للموقف من عزل الامير علي وتولية حسن الادريسي أميرا لعسير فلربما استطاع أن ينقذ ما يمكن انقاذه من هيبة الامارة[1] .

وما أن تولى الحسن الادريسي الامارة ، حتى شعر بأن ما لديه من المال والرجال والسلاح لا يمكنه من مجابهة خصمه الذي يمتلك جيشا مزودا بالاسلحة والذخيرة بوفرة كبيرة ، ورأى أن مصلحته تقتضي أن يمد يده مرة أخرى لطلب المساعدة من الحكومة البريطانية ، لعلها تستجيب له بعد أن تغير الوضع في عسير ، بعد عزل الامير علي في صراعه مع الامام يحيى ، غير أن الحكومة البريطانية ظلت محتفظة بموقفها السابق واعتبرت ما يدور في المنطقة لا يخرج عن كونه نزاعا داخليا ، ليس من مصلحتها أن تزج بنفسها في أتونه ، حتى أنها وقفت موقف المعارض من منح المؤسسات التجارية البريطانية حق التنقيب عن النفط في

---

(١) Wernner, Modern Yemen, p.143.

(٢) O.M. Vol. 6, No.2, 15 Feb., 1926.

وايضا من القنصل بولارد الى اوستن تشمبرلين FO 406/56. (E. 4391/176/91)
٨ يوليو ١٩٢٥ (جدة) .

المنطقة ، وكثيرا من المشاريع الاخرى ، وقد كانت تلك المؤسسات - بدورها - تحاول الضغط على الحكومة البريطانية للتدخل وفرض الحماية على تلك المنطقة لتوفير الاستقرار والأمن لخدمة أغراضها ومشاريعها الاقتصادية المختلفة[1] ، غير أن الحكومة البريطانية ، لم تصرح لهم ، إذ لم يكن في نيتها تكييف سياستها في تلك المناطق لخدمة التجارة .

فلما رأى الحسن الادريسي أن بريطانيا قد خذلته ، وجد أن من مصلحته الابقاء على الاجزاء المتبقية من عسير ، وأن يستمر حكم العائلة الادريسية ، ومن ثم فقد اتجه حينئذ إلى طلب المساعدة من حليف الامارة القوى الملك ابن سعود ، وبخاصة بعد أن ظهرت في الافق تباشير لبعض العوامل المشجعة ، يمكنه الاعتماد عليها في حربه القادمة مع الامام يحيى ، فقبائل تهامة قد شاع بينها نوع من التذمر والسخط على الحكم الزيدي لاتباعه سياسة التفرقة الدينية ، حتى أن قبائل « الزرانيق » المعروفة بالبأس والشجاعة قد قامت بالتمرد على الحكم الزيدي .

وهناك عامل آخر أدى بالادريسي إلى الاصرار على التقرب من حليفه الملك ابن سعود ، هو أن مفاوضاته مع عامل الامام في ميدي ، وهي تلك المفاوضات التي كان يعلق عليها بعض الأمل قد باءت بالفشل .

وقد وصلته كذلك ، أخبار تفيد أن بعض زعماء القبائل التابعة له من قواده وزعماء شعبه متذمرون من سوء الادارة ومن الفوضى الناشبة في البلاد وانعدام الأمن على الارواح والممتلكات في بلادهم ، وأنهم قد طلبوا من الملك ابن سعود . . . . أن يتدخل في شئونهم أو يبسط عليهم نفوذه ومساعدته ، وأنه قد رفض مطالبهم بسبب الصداقة القوية بينه وبين

---

(١) راجع الوثيقة رقم .Cab. 24/182

الادريسي الناتجة عن المعاهدة التي وقعت بين محمد الادريسي والملك ابن سعود عام ١٩٢٠[١] .

لكل هذه العوامل قرر الحسن الادريسي ، أن يطلب المساعدة من الملك ابن سعود ، فبعث وفدا في أوائل فبراير ١٩٢٦ م / رجب ١٣٤٤ هـ ، إلى مكة المكرمة ، برئاسة محمد بن هادي النعمي لمقابلة الملك عبد العزيز آل سعود ، وبعد أن قدم الوفد فروض الولاء والطاعة للملك ، طلب منه أن يقف مع الادارة الادريسية في صد العدوان الذي يتهددها من قبل الامام يحيى ، غير أن الملك ابن سعود خذل الوفد في طلبه ، واعتذر إليه بعدم استطاعته الدخول في نزاع مع الامام يحيى ، وأنه يفضل أن يظل محايدا بين الطرفين المتنازعين[٢] .

وكان الملك ابن سعود ، ينطلق في ذلك ، من واقع مصلحته الذاتية ، لأنه كان يخشى التورط في حروب من شأنها أن تبعثر جيشه في كل اتجاه وتفقده القدرة على محاربة أعدائه في الداخل من الاشراف ، فهم ما زالوا يهددون مملكته ونفوذه كما أن تثبيت حكمه في الحجاز يتطلب منه في هذه الظروف التي تمر بها مملكته أن يبقى جيشه قويا متجمعا للقضاء على تلك المحاولات المتكررة من جانب أعدائه في الحجاز . . . للاطاحة بحكمه فاعتذر الملك ابن سعود ، وذلك انما جاء نتيجة للظروف الصعبة التي تمر بها مملكته الناشئة ، برغم علمه تماما أن ما يتهدد الامارة الادريسية ينعكس بالتالي على مملكته ، لكونها تشكل

---

(١) راجع الوثيقة رقم .FO 406/56 (E 4391/176/91) No. 123

من مستر بولارد الى السير اوستن تشمبرلين . . .

مرفق ١٢٣ ، رسالة من ابن سعود إلى بولارد ، ٢٦ من يونيه ١٩٢٥ (P.RO)

(٢) جورج انطونيوس ص ٤٦٠ ، .Survey, Vol. 1, p.323

وايضا راجع الوثيقة رقم ، ملحق ٢ برقم (.FO. 406/57. (E 1919/367/91 No. 112

من مستر جوردن الى السير اوستن تشمبرلين ١ من مارس ١٩٢٦ .

جناحه الأيمن ، وحاجزا منيعا ضد الامام يحيى صاحب المطامع الكبيرة في المنطقة .

ولكن الحسن الادريسي لم يفقد الأمل ، ولم ينفض يديه من مساعدة ملك الحجاز له ، فعاود الكرة مرة أخرى في مايو ١٩٢٦ م / شوال ١٣٤٤ هـ(١) ، عندما أرسل وفداً برئاسة علي الميرغني يكرر فيه طلبه في أن يمد الملك يد المساعدة للامارة الادريسية التي باتت في خطر محقق من قبل الامام يحيى ، ولكن الملك أجاب الوفد بأنه لا يسعى إلا إلى التوفيق بين الاخوة المسلمين وحقن دمائهم ، وليست بينه وبين الامام يحيى ، إلا الصداقة وأن سياسته تقوم على عدم التدخل في شئون الحكومات العربية المجاورة(٢) .

وظل الاخذ والرد قائما بين الامير حسن الادريسي ، والملك ابن سعود حتى اكتوبر عام ١٩٢٦ م / ربيع أول عام ١٣٤٥ هـ ، حيث جرى توقيع اتفاقية بينهما وسميت هذه الاتفاقية « باتفاقية مكة » ، وجاءت متضمنة لما ورد في الاتفاقية القديمة التي عقدت بين الملك ابن سعود والامير محمد الادريسي ، حيث خططت بموجبها الحدود بين البلدين ، وتكفل فيها الملك ابن سعود بحماية الامارة الادريسية من الأعداء الداخليين والخارجيين(٣) . وأضيف إلى الاتفاقية الجديدة عدم دخول الامارة الادريسية في أي مفاوضات أو معاهدات ، أو منح أي

---

(١) راجع .Survey, Vol.i, p.319

(٢) راجع الوثيقة رقم .FO 406/57, (B 1919/367/91) No. 112

Enclosure 2, in No.112.

O.M. Vol. 6, No.4, 15th April, 1926.

من مستر جوردن الى السير اوستن تشمبرلين ، جدة في اول من مارس ١٩٢٦ .

(٣) شرف الدين ، اليمن ص ٢٧٨ .Survey Vol.. 1928, pp.319- 320

وايضا Vol. 1925, 584, 586

امتياز اقتصادي أو التنازل عن أي قطعة من أرض عسير لأي حكومة أجنبية إلا بموافقة الملك ابن سعود ، على أن يعترف الملك ابن سعود بالادريسي حاكما على عسير طيلة حياته ، وتؤول إلى ورثته من بعده[1] .

ويكون الملك ابن سعود بهذه الاتفاقية قد أحكم الطوق على الامارة الادريسية ، وبسط سيطرته على الجزء الباقي من تهامة ، للامارة الادريسية وأصبحت شئون عسير الخارجية خاضعة تماما لتوجيهات الملك ابن سعود ، ولم تكن نوايا الملك ابن سعود في عسير وليدة الصدفة أو شيئا جديدا طارئا وانما كانت هذه النوايا تراوده منذ ١٩٢٠ ، حينما حاول احتلال أبها وقد جدد هذه المحاولة في عام ١٩٢٢ ، وقد حقق بهذه الاتفاقية دون قتال ، ما كان يسعى لتحقيقه بقوة السلاح .

والامارة الادريسية ، بدورها ، حينما كبلت نفسها بهذه الاتفاقية ، كانت تعلم علم اليقين، أنها أمام الخيار الصعب، وأنها لم تعد لها القدرة على الدفاع عن نفسها بعد أن عصفت بها من الداخل الخلافات والفوضى ، وباتت عاجزة تماما عن الدفاع عن نفسها أمام الخطر الخارجي ، سواء خطر الامام يحيى الـذي يتهددها في كل وقت أمام مطامح الملك ابن سعود ، الذي لو حاول ـ الآن ـ الاستيلاء بقوة السلاح ما حال بينه وبين تحقيق هدفه شيء .

ومما هو جديد بالذكر أن معاهدة مكـة قد أثارت دهشة عامة لدى الجميع بالرغم من أنهم كانوا يعلمون أن منطقة عسير قد أذكت روح الصراع بين كل من الملك ابن سعود والامام يحيى، وإن كان الانطباع في الحجاز يؤكد أن الخطوة الاولى في هذا الصراع سوف تأتي من جانب الامام يحيى، ومن المحتمل جدا أن تكون اتفاقية مكة قد جاءت رداً على تزويد ايطاليا للامام بالاسلحة والذخيرة .

---

(١) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ص ٤٦٠ ـ ٤٦١ . Survey, 1928, p.319.

ومما يؤكد هذا الرأي أن الادريسي ، الذي لا يمكن أن يكون من أنصار التوسع الايطالي ، قد بارك المعاهدة ، فضلا عن أن سيادة الملك ابن سعود علي عسير ، لم تكن بالامر الجديد ، ففي عام ١٩٢٠ ، كان الملك ابن سعود يلعب دورا ما وإن كان أقل مما يلعبه الآن على المسرح العربي ، ولكنه منذ احتلال رجاله « لأبها » في ذلك العام ، وهو الاحتلال الذي تكرر عام ١٩٢٢ ، وجدت دلائل متعددة ، على توثق العلاقات بين طموح الملك ابن سعود وبين عسير .

وفي السنوات الاخيرة ازداد تدخل الملك في شئون الامارة ، وفي يونيه ١٩٢٥ ، كتب الملك ابن سعود للقنصلية البريطانية ، في جدة أن زعماء عسير ـ والادريسي ذاته ـ قد طلبوا منه أن يتسلم مقاليد الحكم ، وأضاف أنه لأسباب تتعلق بالأمن على حدوده الجنوبية ، ولكي يحافظ على توازن القوى بين عسير واليمن ، فانه قد أمر قائده في عسير (يقصد في المنطقة الشمالية لعسير ، والواقعة في قبضة يده) بأن يحتل المنطقة التي طلب إليه الادريسي أن يحتلها وأن يعيد إليها السلام والنظام[1] .

وهكذا نرى أن معاهدة مكة قد حققت لابن سعود طموحا كان قائما منذ عدة سنوات قبل هذه الفترة بعد أن باتت عسير لقمة سائغة (بين مطامح الملك ابن سعود ومطامع الامام) ، وقد أضحت عسير عاجزة عن الدفاع عن نفسها .

ولما كانت عسير لا تتمتع بحماية كافية حينئذ ، فانه كان مقدرا لها أن تسقط بين براثن الملك ابن سعود أو الامام ، لولا أن بادر الادريسي

---

(١) راجع الوثيقة رقم .. FO 406/56 (4391/176/91) No. 123
رسالة من الملك ابن سعود الى المستر بولارد
جدة في ٢٦ من يونيه ١٩٢٥ .

فاختار الملك ابن سعود (الذي أخذ نجمه في الصعود في سماء المنطقة كلها) .

ومن المثير للاهتمام أن الادريسي الذي تستند سلطته الزمنية إلى أصول دينية ـ كما هو الحال بالنسبة للسنوسي ـ لم يخش قبول سيادة وهابي ، فمن الواضح أن الملك ابن سعود بالنسبة له هو قبل كل شيء ملك الحجاز وسلطان نجد .

وإذا ما عزز الملك ابن سعود ادعاءه القانوني في السيادة على عسير ، إذا ما اعترفت الدول الأخرى بذلك فإن المعاهدة الجديدة تمثل من ناحية أخرى هزيمة واضحة لامتداد النفوذ الايطالي شمالا في شبه الجزيرة العربية .

ومما تجدر الاشارة إليه ـ في شأن هذه المعاهدة أيضا ـ أنها لم تشر إلى حدود عسير إلا بصورة غامضة ، فحدود الامارة خلال السنوات السابقة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٦) كانت حدودا مطاطة إلى حد كبير ، ولا يمكن تحديدها لأن معاهدة ١٩٢٠ التي تم عقدها مع الأمير محمد الادريسي ، لم تحدد الحدود مع عسير واليمن بشكل جغرافي ، وإنما تم الاتفاق بشأنها على أساس قبلي ، وهي نفسه الحدود التي تم الاتفاق عليها بين الملك ابن سعود والحسن الادريسي .

غير أن اهم ما تمخضت عنه هذه المعاهدة ، التي تشكل تحديا مباشرا للامام يحيى ، ان وضعت قوة العاهلين السعودي واليمني ، لأول مرة ، وجها لوجه وبات من المحتمل أن ينشب بينهما صراع بعيد الأثر في مصير شبه الجزيرة العربية بأسرها ، إلا ان الملك ابن سعود لم يكشف مباشرة عن نواياه في مهاجمة الامام ، لاستعادة المناطق التي استولى عليها الامام في عسير ، لأن ذلك معناه انه قد تخلى عن سياسة التعقل والحذر التي ينتهجها ، ومن ثم ظل الوضع على حالته ، وقد احتفظت الاطراف

المعنية بالمناطق التي استولت عليها وسط جو مشحون بالقلق والحذر والتوتر .

التدخل السعودي المباشر في عسير

ما ان حل صيف ١٩٢٧/ ١٣٤٦ ، حتى أصبحت عسير تحت السيطرة الفعلية للملك ابن سعود ، وذلك عندما عين عامله « صالح بن عبدالواحد » ممثله في صبيا ، لملاحظة تنفيذ الاتفاقية[1]، وبعبارة أخرى لم يعد التعهد بالحماية السعودية اثر اتفاقية مكة ١٩٢٦ ، قاصرا على الحماية العسكرية ، بل تعداها إلى العمل السياسي والتدخل من قريب أو بعيد في شئون ادارتها وهذا يؤكد ما سبق قوله من أن اتفاقية مكة حققت نية مبيتة من قبل الملك ابن سعود في السيطرة على عسير وضمها إلى نفوذه ، وها هوذا يفعل ذلك في هذه الفترة من التاريخ ، وإن أبقى الادريسي حاكما رمزيا أو صوريا لعسير .

وفي ٩ من مايو عام ١٩٣٠ ، قرر الملك ابن سعود توجيه اهتمامه إلى المسائل الداخلية في بلاده بما في ذلك المقاطعة الادريسية ، عندما ارسل الى عسير لجنة مكونة من فهد بن زعير ـ وصالح الدكتور واحمد عبدالجليل ، للوقوف عن كثب على أوضاع مجلس الشورى المحلي . وقد سافرت اللجنة من مكة في اوائل شهر المحرم الموافق (٢٨ من مايو) ، وظلت في عسير أربعة أشهر رفعت بعدها تقريرا إلى الملك ابن سعود عن الأوضاع الداخلية للإمارة حيث عكف على دراسته ثم قرر على ضوئه ارسال لجنة اخرى إلى صبيا لمناقشة الحسن الادريسي وحكومته واستشارتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات بشأن الأوضاع الداخلية

---

(١) العقيلي ، المخلاف السليماني جـ٢ ص ٢٩١ .

(٢) المطم ، العدد ١١٦٥٧، ٥ من يوليو ١٩٢٧ .

للإمارة ، وكان رئيس اللجنة الثانية « محمد العبدلي » حيث توجه في النصف الثاني من سبتمبر من السنة نفسها ، يصاحبه أفراد اللجنة الأولى أنفسهم .

وفي ١٧ من جمادى الأولى ١٣٤٩ هـ ١٩ من أكتوبر ١٩٣٠، بعث الادريسي ببرقية إلى الملك ابن سعود ، يخبره فيها باسناد أمر البلاد إليه بما في ذلك مراقبة الخزينة[١]، ولا شك أن المقاطعة الادريسية ، وإن أعلنت محمية سعودية ، طبقا لمعاهدة مكة ١٩٢٦ ، إلا أن مادتها السادسة كانت واضحة في إبقاء ادارة المنطقة في يد الادريسي .

وقد رد الملك ابن سعود موافقا على المسئولية الجديدة ، واتجهت إلى مكة بعد ذلك بعثة ادريسية تحمل رسالتين رسميتين بهما رجاء من الادريسي ومجلسه التشريعي ، وقد صيغتا بأسلوب ينم عن خضوع شديد (وعبودية) واضحة ، ولعل أهم ما في رسالة الادريسي هو اهتمامه بحقوقه ، وشرفه ، واحترام اصدقائه الشخصيين وأقاربه[٢] .

وقد اجتمعت البعثة الادريسية ، ومجلس الوزراء السعودي في نوفمبر بمكة تحت رئاسة الامير فيصل بن عبدالعزيز - الملك فيصل السابق - لوضع تفاصيل الادارة الجديدة ، وقد قدموا تقريرا إلى الملك ابن سعود في ١٦ من نوفمبر ، ومن أهم توصيات هذا التقرير أن يبقى

---

(١) O.M. Vol. 10, No. 12, 15 December, 1930.

FO. 406/66 (E. 6943/4522/91) No. 107.

مرفق رقم (٢) برقم ١٠٧ من وزير الخارجية السعودي فؤاد حمزه الى مستر هوب جيل الوكيل السياسي في جدة .

وزارة الخارجية في مكة، ١٥ نوفمبر ١٩٣٠، وايضا ام القرى الصادرة بتاريخ ٢٣ من جمادى الأخرى ١٣٤٩ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO 406/67, (81/18/25) No. 2 (P.R.O.)

من هوب جيل الى هندرسون ، جدة في ١٨ من ديسمبر ١٩٣٠ .

الادريسي رئيسا للحكومة الادريسية ، وأن تصدر كل الأوامر باسمه ، نيابة عن الملك ابن سعود ، ويعين الملك ابن سعود أميرا بصفته المسئول التنفيذي ، وأن يساعده مجلس تشريعي ، وتكون مهامه تقديم النصيحة اللازمة للأمير في كل ما يتصل بإدارة البلاد ولعل أهم بند في هذا التقرير هو أن تقدم كل قرارات المجلس الادريسي ، فيما عدا المسائل التي يثار فيها الخلاف إلى الملك ابن سعود[1] .

ووفق ما جاء في هذا التقرير اصدر الملك ابن سعود امرا ملكيا بتاريخ ٢٠ من نوفمبر ، حدد فيه تشكيل ومهام المجلس وصلاحيات الأمير ، أما مهام المجلس فهي حماية مصالح المقاطعة ، وحفظ تجارتها وزراعتها ، بشرط ألا تتعارض هذه المسائل مع مصالح البلدان المجاورة ، وقد حرمت بذلك عسير من أي إشراف على الشئون الخارجية ، وشئون البدو ، وأضحى الأمير السعودي مسئولا عن الأمن وعن تطبيق نظام السيطرة على البدو الناقمين في الحجاز ونجد ، ويخول للمجلس أن يقدم شكاوى ضد الأمير أو المدير المالي إلى الملك ابن سعود مباشرة بشرط أن تكون هذه الشكاوى حقيقية ومتصلة بوقائع ثابتة وموقعة من قبل الادريسي ، وعلى الأمير فيصل بصفته نائبا أن ينفذ هذا الأمر الملكي ، وقد عين حمد الشويعر أميرا لعسير[2] .

وهكذا خضعت عسير خضوعا كاملا ـ تقريبا ـ لسيطرة الملك ابن

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/66 (E 6944/4522/91) No. 108.
من القائم بوزارة الخارجية الى هوب جيل، جدة في ٢٧ من نوفمبر ١٩٣٠ (P.R.O.)

(٢) راجع الوثيقة السابقة الذكر .
يمكن العودة الى بنود هذا الانفاق كاملة في :
جريدة ام القرى الصادرة في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠
O.M. Vol., 12, 15 Dec., 1930.

سعود وغدت من كل الوجوه والنواحي إقليما تابعا للحكومة المركزية السعودية ، وأصبح الادريسي بعدها لا يتعدى كونه حاكما صوريا لعسير ، وأن الإمارة قد أضحت تحت إدارة عمال أو موظفي ابن سعود تماما .

وقد رضي الادريسي بهذا الوضع أول الأمر ، ومن ناحية أخرى قد حرص الملك ابن سعود على أن تكون للادريسي ، مكانة تتفق والاسرة الادريسية ، وأوصى عماله وموظفيه بأن يكونوا تحت تصرف الادريسي صونا لكرامته[١] .

ومنذ عام ١٩٣٠ حتى اواخر سبتمبر عام ١٩٣٢ ، لم يحدث من الأمور ما يعكر صفو العلاقات الادريسية السعودية ، حتى ابرق في نهاية هذه الفترة ، فهد بن زعير امير منطقة عسير وعامل الملك ابن سعود إلى عاهله يبلغه بأن الادريسي قد اجتمع سرا في (اللحية) مع الشنقيطي والابيض من جماعة حسن الدباغ[٢]، حيث قاموا بتحريضه على اعلان الثورة ضد الملك ابن سعود ، وأنهم قد امدوه بالمال الكثير ، ووعدوه بمساعدة « عبدالله بن الشريف حسين »، أمير شرق الاردن ، وأن الامام يحيى سوف يساعده كذلك[٣] .

ولم يتعجل الملك ابن سعود في اتخاذ موقفه من الادريسي على ضوء هذه البرقية ، إذ كان يعتقد ان الادريسي لا يمكن أن يخونه فأبرق فهد بن زعير ثانية للملك ابن سعود يؤكد له خيانة الادريسي ، وكان رد

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/71 (E 902/202/25) No. 9 (PRO) Confidential من سير اندرو رايان الى سير جون سيمون ، جدة في ٣١ من يناير ١٩٣٣ .

(٢) وهم اعضاء في حزب الاحرار الحجازي المناوىء للحكم السعودي جنوبي البحر الأحمر .

(٣) العقيلي ، المخلاف السليماني ، جـ ٢ ص ٣٠١ .

الملك ابن سعود استعمال الحيطة مع الادريسي حتى تتضح حقيقة الموقف . . . كما أنه أرسل من ناحية أخرى ثانية في ٢٧ من جمادى الآخرة ١٣٥١ هـ/ ٢٧ من اكتوبر ١٩٣٢م، إلى مديره المالي في عسير ، تركي بن ماضي ، يستوضحه حقيقة الاتهامات التي اتهم فيها صاحبه فهد بن زعير الادريسي ، حول القيام بالثورة ضد الحكم السعودي .

ولقد بدأ الشك يتسرب إلى قلب الملك ابن سعود عندما أرسل إليه الادريسي برقية يسأله فيها لماذا رفض الملك رحيل ابن أخيه علي الادريسي من « مكة » إلى « جيزان » ولم يكن من عادة الحسن أن يسأل عن ابن أخيه منذ أن نفاه وطرده من عسير ، مما أظهر للملك غرابة السؤال عنه[1] .

عندئذ تأكد للملك أن الادريسي ، ربما ينوي شرا أو يبيت أمرا ، وأنه يتحين الفرصة المناسبة لتحقيق نواياه ، وبالرغم من ذلك فقد وضح الملك ابن سعود للادريسي أن رحيل ابن أخيه إلى صبيا أو جيزان ، قد يسبب الاضطرابات للادريسي وذكره في الرسالة ذاتها بألا يثق في ناشري الفتن والمتآمرين الذين يثق بهم الادريسي[2] .

وفي تلك الفترة ازداد نشاط اعوان الادريسي ، من اعضاء حزب الاحرار الحجازي ، وانتشروا بين القبائل لبث الدعاية ضد الملك ابن سعود ، وتحريضهم على التمرد على العامل السعودي في عسير .

وقد بدأ الادريسي ـ بمساعدة أعضاء الحزب الحجازي والذين بدأوا يتوافدون إلى صبيا ـ بالاتصال برؤساء العشائر العسيرية وتوزيع

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/71 (E 79/32/25) No.12. (P.R.O.)
من مستر هوب جيل الى السير جون سيمون .
جدة في ١٧ من ديسمبر ١٩٣٢ .
(٢) المصدر السابق الذكر .

الأموال عليهم بقصد القيام بالثورة على العامل السعودي في عسير[١] .

ولما أحس الادريسي ـ عن طريق عيونه ـ أن العامل السعودي على علم بما يقوم به من اجتماعات مع رؤساء العشائر والقبائل العسيرية لتحريضهم على القيام بالثورة ، وأنه ـ أي العامل السعودي ـ في انتظار أن يقف على دليل قاطع ، يستطيع بعده أن يقف في وجهه ، حاول الادريسي ـ حينئذ ـ ان يبعد الشبهات عن نفسه بأن أرسل أحد معاونيه إلى جيزان ـ وهو محمد يحيى بن باصهي ـ ليقدم باسم الادريسي الاعتذار عن الأقاويل التي نسبت إليه ، ويعلل سبب الاجتماعات برؤساء القبائل المعترضين على تصرفاته ، بما تشاء من التعليلات ، وهو يعني بهؤلاء مشايخ المساريحة الذين يؤيدون الملك ابن سعود ، ويشاركون العامل السعودي موقفه ولكن هذه المجاملات لم تستمر بين الطرفين ، ذلك أن العامل السعودي لم يكن في حقيقة الأمر يحترم الادريسي كثيرا ، كما كان الادريسي يشعر أمامه ـ أي العامل السعودي ـ بالاهانة برغم توصيات الملك ابن سعود بصون كرامة الادريسي[٢] .

وفي رأينا أن هناك نقاطا يمكن احصاؤها في ستة عوامل أساسية ، تكمن فيها أسباب الخلاف بين عامل ابن سعود على عسير ، وبين الادريسي ، إذا نظرنا إلى أسباب الثورة من جهة الادريسي ـ بصفته الشخصية ـ وهذه العوامل هي :

١ ـ ميل العامل السعودي للوشاية بالادريسي .
٢ ـ عدم احترام العامل السعودي للادريسي إذا لقيه .
٣ ـ عدم رفع العامل السعودي لمخصصات الادريسي .
٤ ـ عدم احترام العامل السعودي لاصدقاء الادريسي وزواره .
٥ ـ حذف العامل السعودي اسم الادريسي من خطبة الجمعة .

---

(١) العقيلي ، المخلاف السليماني جـ٢ ، ص ٣٠٠ .
(٢) المصدر السابق الذكر .

٦ ـ منع العامل السعودي رفع راية الادريسي الشريف.

هذه هي عوامل ثورة الادريسي ـ في رأينا ـ وإن كان هناك دافع موضوعي اكبر منها اثرا في دفع فكرة الثورة لدى الادريسي إلى محاولة التحقق والحدوث ، هذا الدافع هو اعلان وحدة الحجاز ونجد وملحقاتها تحت اسم المملكة العربية السعودية[1] .

وقد كان ذلك ضد رغبة الادريسي والقبائل العسيرية ، الذين شعروا بأن عسير في ظل هذه الوحدة ، سوف تفقد استقلالها الذاتي ، وتتحول إلى مجرد مقاطعة أو اقليم ، شأنها في ذلك شأن الحجاز ونجد وحائل[2] .

وتتسع دائرة الاسباب حيث نلمح عناصر اخرى خارجية مناوئة للحكم السعودي بتحريض الادريسي ، ومن هؤلاء كما ذكرنا اعضاء حزب الاحرار الحجازي ، الذين يتمتعون بالتأييد المادي والمعنوي من قبل الامير عبد الله بن الشريف حسين ، الذي أمدهم بالمال والسلاح ، وكذلك من قبل الامام يحيى الذي ساعدهم بطريق غير مباشر بتشجيعه لاعضاء حزب الاحرار الحجازي[3] ، على بث روح الفتنة ضد الملك ابن سعود بين القبائل في صبيا ، وجيزان ، وكذلك في اللحية ، وميدى .

ولقد كان لكل من هاتين الشخصيتين ، الامير عبد الله والامام يحيى ، مطمعه كما هو معروف ، كما كان بامكان الامام يحيى أن يحد

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/71 (E 79/2/25) No.2. (P.R.O.) جدة في ١٧ من سبتمبر ١٩٣٢ .

(٢) راجع الوثيقة رقم Fo 406/71 (E 79/2/25) No. 2. (P.R.O.) من مستر هوب جيل إلى السير جون سيمون جدة في ١٧ من ديسمبر ١٩٣٢ .

(٣) المصدر السابق الذكر .

من نشاط هؤلاء ويطردهم من منطقته في ميدى ، ولكنه ظل صامتا لا يحرك ساكنا .

وكان بامكانه ايضاً أن يقف موقفا ايجابيا لصالح الملك ابن سعود ، على كل حال فقد اغرت هذه الدوافع كلها الادريسي بالقيام بالثورة على الحكم السعودي في عسير .

وعندما بلغت العلاقات بين الادريسي والعامل السعودي فهد بن زعير غاية توترها ، بادر الادريسي بتوزيع السلاح على رجال القبائل الموالية له ، وفي ٤ من نوفمبر ١٩٣٢ / ٦ من رجب ١٣٥١ ، بدأ رجال الادريسي بمهاجمة الحامية السعودية في ميناء جيزان[١]، الذي سرعان ما سقط بعد حصار دام ثلاثة ايام تقريبا وفي اليوم السابع من نوفمبر ١٩٣٢ / م التاسع من رجب ١٣٥٥ هـ ـ دخل الادريسي المدينة وقبض على العامل السعودي فهد بن زعير ، والموظفين السعوديين ، وزج بهم جميعا في السجن ، وبالرغم من البرقية التي ارسلها الملك ابن سعود إلى الادريسي يستنكر فيها مسلكه، ويهدد بالانتقام[٢] ، فإن الادريسي ـ من ناحية اخرى ـ قد ارسل في ١١ من نوفمبر ١٩٣٢ م / ١٣ من رجب ١٣٥١ هـ ، برقية إلى الملك ابن سعود يبرر فيها مسلكه ويتهم فيها أمير جيزان السعودي فهد بن زعير ، بافساد العلاقات بين بلاده وبين عسير ، ويتعلل بأنه اهانه أمام الناس ، مما اوجب « تشويش القبائل » واهاجها على حد تعبيره ، حيث يقول ايضا « فقمنا إلى جيزان لاجل كفّه مما يوجب سُوء التفاهم ، وكتبنا إلى الطوارف بما يطمئن خاطرهم »[٣] ، وأنه ـ أي الادريسي ـ عرض على فهد بن زعير التنازل عن الحكم

---

(١) O.M. Vol. 13- 1933, No.15, 15 January 1933.

(٢) Ibid.

(٣) ام القرى ، العدد ٤١٦، ٢ من ديسمبر ١٩٣٢م/ ٤ من شعبان ١٣٥١ هـ

فرفض ، مما دفعه إلى عزله بالقوة ، كما أكد الادريسي في البرقية نفسها ، ولاءه للملك ابن سعود[1].

واقترح الملك ابن سعود بعد ذلك أن يرسل له لجنة لتقضي الحقائق ، فوافق الادريسي عليها ، وارسل الادريسي برقية إلى الملك ابن سعود يؤكد فيها ولاءه . . وارتباطه بعرش الملك ابن سعود ، وأن نفسه لا تحدثه مطلقا هو ولا أحد من أهالي تلك البلاد ، بأي عمل لا يرضي الملك أو يكون دليلا على عدم الوفاء والاعتراف بالجميل تجاه ما عمله ابن سعود تجاهه وتجاه عائلته الادريسية ، وتجاه بلاده بوجه عام .

وقد أكد للملك بكل وضوح أن المسألة عبارة عن سوء تفاهم بينه وبين الامير فهد بن زعير وأعرب عن قبوله بكل ما تقرره الهيئة التحقيقية التي اوفدتها حكومة الملك ابن سعود ، إلى تلك المقاطعة ، للتحري عن اسباب الخلاف والتفتيش على المسئولين عنه[2].

وعلى اثر تلك البرقية ارسل الملك ابن سعود برقية للادريسي في ١٣ من نوفمبر ١٩٣٢م/ ١٥من رجب ١٣٥١ هـ ، يخبره باسماء لجنة التحقيق ، وتضم هذه اللجنة حامد الشقيق ـ الشيخ عبد الله السلمان ـ الطرابلسي وخالد القرقني[3].

وسافرت الهيئة التحقيقية المنتدبة لتلك الغاية ، وبرفقتها قوة عسكرية تكفي لاتخاذ أي تدابير فعالة ، يثبت لها ، ضرورة اتخاذها في حالة ظهور مراوغة الادريسي ، وحينما وصلت الهيئة إلى القحمة والشقيق ـ ثبت لها بالوثائق الكتابية أن برقيات الادريسي الاولى للملك يقصد بها التخدير ، وإن الادريسي يراوغ ويماطل حتى تصله الامدادات

---

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) أم القرى ، العدد ٤١٤ ، ١٩ من رجب ١٣٥١/ ١٨ من نوفمبر ١٩٣٢.

(٣) راجع الوثيقة رقم FO 406/70 (E 6455/5839/25) No. 90. (P.R.O.)

من هوب جيل الى السير جون سيمون ، جدة في ١٧ من نوفمبر ١٩٣٢ .

من الخارج ، وأنه كتب إلى من التف من حوله من القبائل بعرقلة الامدادات الحكومية التي تصل إلى « جيزان » وتخريب الطريق التي تأتي السيارات منها وقد وصلته بعض الامدادات من الخارج ، وحين تحقق الادريسي أن امره قد كشف رفض أن يفاوض اللجنة[1].

وكانت جيزان هي أول أهداف الثورة إذ سقطت في يد الادريسي في ٦ من نوفمبر بعد حصار دام يومين ووقع الحاكم السعودي في الاسر ، وقد صمدت بعض مناطق عسير ، حيث كانت الحاميات السعودية صغيرة ودون سند ، إلا أن بعض المراكز وقعت في ايدي الثوار . وعقب ذلك كله وصلت تعزيزات من السعودية إلى جيزان[2].

وهنا تحركت القوات السعودية . . . نحو جيزان ، فهاجمتها واستعادتها ثانية من الادريسي ، الذي فرّ بعد ذلك إلى صبيا[3]، فتابعته القوات السعودية إلى هناك ، وتمكنت من احتلالها (قبل نهاية فبراير ١٩٣٣) أوائل ذي القعدة ١٣٥١ فتقهقر الادريسي ورجاله إلى الجنوب إلى « المضايا » ، « فنشار » ، فأبو عريش ، فالزبارة ، وقوات الملك ابن سعود تلاحقه ، فتحتل هذه البلاد ، وتطارده بعد ذلك حتى فرّ عبر الحدود إلى اليمن والتجأ إلى «ميدي» ومن هناك طلب من الامام يحيى ، اللجوء السياسي ، فاجابه الامام يحيى إلى طلبه ، هو ومن معه ، وامر بابقائهم في « ذهب حجر » بمقاطعة « حرض » وفي الوقت نفسه اصدر الملك ابن سعود أمرا بضم امارة عسير إلى المملكة العربية السعودية ، كما ابرق للامام يحيى طالبا منه تسليم الادريسي ، عملا باحكام وبنود

---

(١) ام القرى ، العدد ٤١٥ ، ٢٦ من رجب ١٣٥١/ ٢٥ من نوفمبر ١٩٣٤ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO 406/71 (E 902/25) No. 9 (P.R.O.)

من اندرو رايان الى السير جون سيمون .

جدة في ٣١ من يناير ١٩٣٣ .

(٣) Op. Cit.

معاهدة العرو عام ١٩٣١[1] ، وذلك أن فرار الادريسي لا يجعل دخول الملك ابن سعود « جيزان » و « صبيا » - للمرة الثانية بمثابة انتصار حاسم على ثورة الادارسة ما دام قائد هذه الثورة الحسن الادريسي ، بعد التجائه إلى اليمن ، قد اصبح بعيدا عن متناول يد الملك ابن سعود .

ويرتبط بما تقدم أن القبائل الثائرة الموالية للادريسي ، وبخاصة قبائل المساريحة ، فرّت من وجه القوات السعودية بقيادة الأمير عبد العزيز بن مساعد ، والتجأت إلى جبال جنوب عسير ، على الحدود السعودية اليمنية ، حيث تحصنت بها ، وأصبحت هناك بمنأى عن القوات السعودية ، حيث الطريق صعب ووعر .

ويتصل بذلك ايضا أن بقايا القبائل الثائرة ، اكثر دارية وخبرة ، بمسالك هذه الجبال ودروبها ، واكثر قدرة على ممارسة فنون الحرب فيها من القوات السعودية .

ومن ثم بات من الصعب ، على القوات السعودية مطاردة هذه القبائل المتمردة ، والقضاء عليها قضاء يؤكد النصر الحاسم للملك ابن سعود ، على الثورة الادريسية .

وبناء على ذلك كله ظلت المشكلة الادريسية مصدر خطر يهدد الملك ابن سعود الذي كان لا بد له من القضاء على عناصرها الاساسية حتى يأمن شرها ، ولهذا كان حريصا على تسويتها مع الامام يحيى .

وهكذا احتلت قضية عسير حيزا كبيرا من المفاوضات اليمنية

---

(١) محمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، ص ٣٨٢ .
معاهدة العرو : عقدت بين العاهلين ١٩٣١ ، ومن اهم بنودها تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين وعلى كل من الدولتين عدم قبول من يفر عن طاعة دولته ايا كان ، وارجاعه إلى بلاده فورا .
انظر تفاصيل هذه المعاهدة في الفصل الثاني .

السعودية إذ رفض الامام يحيى ـ في حقيقية الامر ـ تسليم الادريسي ، وبقية اللاجئين من الادارسة إلى الملك ابن سعود ، بل طلب من ابن سعود أن يصدر عفوا شاملا عن هؤلاء اللاجئين[1].

ولقد أجابه الملك ابن سعود إلى طلبه ، بأن «جميع ما التجأ إليكم له أمان الله على ماله ودمه ، وأنه عفو شامل عن جميع ما مضى وحدث في هذه الفتنة الشيطانية سواء حقوق الحكومة ، أو حقوق الاهلين ، وأن جميع من اعطيتموه الامان ، واعطاه امراؤنا ، فهو تام على وجهه ، ما يحذرون شيئا سواء في ذلك الحسن وآله وغيره من الرعية»[2].

والتقدير التاريخي الصحيح لاستجابة الملك ابن سعود لمطالب الامام يحيى في هذا الشأن ، أن هذه الاستجابة تنبع من أساسين ، على قدر كبير من الاهمية .

أولهما :

حرص الملك ابن سعود على كسب صداقة الامام يحيى[3]، أو بعبارة أكثر دقة تنبع هذه الاستجابة من رغبة الملك ابن سعود في عدم اثارة مشكلات جديدة على حدوده مع الامام يحيى ، إذ قد تؤدي به إلى حرب مع الامام ، وليس هذا اوانها المناسب . . . حتى يتفرغ لمشكلاته الداخلية الخاصة .

وثانيهما :

رغبة الملك ابن سعود في أن يضمن عدم قيام الادريسي بأعمال

---

(١) ك . خ . ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٢) نقلا عن جريدة المقطم، العدد ١٣٧٨٦، ٢٥ من مايو ١٩٣٤ .

(٣) ك.خ. ص ٢٨ .

عدائية ضده ، قد تشكل عبئا اقتصاديا وعسكريا على حكومته ، فضلا عن أنه كان بين اثنتين فإما أن يمنح عفو المنتصرين ، أو ينتظر احتمالات الحرب التي يتوقعها من الحسن الادريسي طالما فر من قبضته .

وكان من المتوقع بعد هذا أن يتم رجوع الادارسة إلى بلادهم وأن ينتهي كل شيء ، بعد أن اصدر الملك ابن سعود عفوه الشامل ، على نحو ما ذكر ، غير أن الامام عاد إلى تقديم مقترحات جديدة خلاصتها أن يعقد اجتماع في « ميدي » يحضره مندوب من الملك ابن سعود ، والحسن الادريسي ، ومرة اخرى اقر الملك ابن سعود ما رآه الامام ، فارسل الامام يحيى برقية إلى الحسن الادريسي في « العبادل » بتاريخ ١٢ من فبراير ١٩٣٣ م /١٧ من شوال ١٣٥٢ هـ ، يخبره فيها بما تم بينهما من اتفاق ، وأن على الحسن أن يسرع بالحضور إلى ميدي لمواصلة البحث في الامور المعلقة بينهما .

واستجاب الحسن الادريسي لطلب الامام[١]، وعقد اجتماع « ميدي » حيث طلب الادارسة أن تعاد إليهم امارتهم ، وحقوقهم كاملة ، كما كانت قبل الحماية السعودية المباشرة عام ١٩٣٠ م / ١٣٤٩ هـ .

وكانت اجابة المندوب السعودي أنه غير مستعد للبحث في هذا ، وأنه ما جاء له ، وأن الادارسة ومن معهم عليهم أن يستسلموا بلا قيد ولا شرط ، سوى شرط الامان الكامل والعفو التام الشامل ، أما الامارة الادريسية فإن المندوب السعودي يرى بقاءها على وضعها الحالي بعد سنة ١٩٣٠ م .

وتوسط القاضي عبد الله العرشي مندوب الامام وعامله للتوفيق والاصلاح مدة شهرين ، فلم تجد وساطته ، فعاد السيد الحسن

---

(١) المقطم ، العدد ١٣٧٨٦، ٢٥ من مايو ١٩٣٤ .

الادريسي ، إلى مقره من العبادل وعاد المندوب السعودي إلى ابها[1]، وكادت تتوتر العلاقات اليمنية السعودية عندما ادرك الملك ابن سعود بعدما وصلت الامور إلى هذا الحد ، أن الامام لا يميل إلى تسليمهم مع كل ما يتظاهر به ، إلا أن الملك ابن سعود ارسل وفدا للتفاوض مع الامام في كل ما هنالك من مشكلات معلقة بين الطرفين ، وبخاصة تلك التي تتعلق بالمسألة الادريسية .

وقد انتهت هذه المفاوضات ـ كما اراد لها الامام ـ ببقاء الادريسي في أي اقليم من اقاليم الامام ، شريطة أن يقدم الامام يحيى ضمانا لحسن سلوك الادريسي وتصرفاته ، وعدم قيام الادارسة بأي عمل من شأنه أن يثير الفتنة والفساد ، ضد الحكومة السعودية ، أو ما من شأنه أن يثير القلاقل بين البلدين ، وذلك في مقابل أن يدفع الملك ابن سعود مرتبا شهريا للادريسي وصحبه[2].

وقد تكون هذه الاتفاقية متضمنة نقضا صريحا لشروط معاهدة العرو ١٩٣١[3]، إلا أن الملك ابن سعود ، قد وافق عليها في ١٤ من ابريل ١٩٣٣ ، تحت وطأة ظروفه الخاصة ، وهي ـ كما سبق أن أشرنا ـ مهادنة الامام يحيى من ناحية واتقاء أعمال عدوانية قد يقوم بها الادريسي ورجاله ، الذين اصبحوا بعيدا عن قبضة يده ، من ناحية اخرى .

وما ذلك إلا لأن الملك ابن سعود ، قد أراد أن يوطد دعائم ممتلكاته الجديدة بالقضاء الحاسم على بقايا الفتن والثورات الداخلية .

---

(١) المقطم العدد ١٣٧٨٦، ٢٥ من مايو ١٩٣٤ .

(٢) ك.خ. ص ٢٨ .Survey p.315

(٣) يرى بعض الدارسين انها لا تتعارض مع معاهدة العرو ١٩٣١ .
راجع سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ص ٣٥١ .

على هذا الاساس لم يكن الملك ابن سعود يريد أن يتصلب في مباحثاته مع الامام ـ بشأن الادريسي ـ خشية أن يفتح جبهة خارجية للقتال ، ربما يكون أشد ضراوة ، وربما تتدخل ـ حينئذ ـ عناصر أجنبية تساعد الامام يحيى والادريسي وبخاصة ايطاليا ، وهو الحريص على ألا تتدخل أي عناصر أجنبية في الصراع بينه وبين الامام يحيى والادريسي .

كان هذا هو موقف الملك ابن سعود بينما كان الامام يجد في بقاء الادريسي تحت قبضته فرصة ذهبية لا تعوض ، في رسم سياسته المقبلة ، مع الملك ابن سعود وتحديد علاقاته معه ، إذ يمكنه أن يساوم بالادريسي ، كما يمكنه أن يهدد بدفع الادارسة إلى اثارة المتاعب والقلاقل للملك ابن سعود من جديد ، وبخاصة على الحدود في عسير ، إذا اسفر المستقبل عن الحاجة إلى مثل ذلك .

لقد كان الامام يحيى يرى في بقاء الادريسي واتباعه تحت سيطرته ونفوذه اداة يمكنه أن يضغط بها على الملك ابن سعود ، وبعبارة أكثر دقة ، لقد كان بقاء الادريسي ورقة رابحة في يد الامام ، يمكن له أن يلوح بها متى شاء ، للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب وتحقيق مطامعه في عسير ومنطقة نجران .

هكذا انتهت الازمة الادريسية ، بعد أن اعلن الملك ابن سعود ضم عسير إلى املاكه ، واصبح شأنها شأن الحجاز ونجد وحائل ، وعين عليها ابن عمه الامير عبد العزيز بن مساعد القائد العام لنقوات السعودية في أبها ، كما عين تركي السديري حاكم جوف سكاكا سابقا ، في مركز الحاكم العام في عسير ، على أن يكون مقره في أبها ، وأن يكون له نائب في جيزان .

وبهذا التنظيم الجديد استقر الوضع في عسير ، بينما امكن تجنب خطر الصراع في المستقبل القريب بين المملكة العربية السعودية وبين اليمن .

الفصل الثاني

تطور النزاع السعودي اليمني حول عسير
١٩٢٦ - ١٩٣٠



لا يمكننا ـ في واقع الامر ـ تحديد حادثة بعينها ، نستطيع أن ، نؤرخ بها بداية النزاع السعودي اليمني ، أو حتى بداية العلاقة بين العاهلين ابن سعود والامام يحيى . . . وبخاصة في تلك الفترة التي تلت الحرب العالمية الاولى ، فقد كان كل من العاهلين مشغولا بتثبيت أقدامه ، وتوطيد حكمه ، والقضاء على اسباب النزاع أو الفتن والاضطرابات الداخلية ، التي كانت تثيرها القبائل من حين لآخر ، ولا سيما بعد خروج الاتراك .

لقد قضى الامام فترة حكمه تقريبا ، في محاولة لتثبيت حدود بلاده والعمل على استقرارها الداخلي ، كما عمل جاهدا على استعادة المناطق التي اقتطعت من اليمن ، منذ سلمت بريطانيا اللحية والحديدة للادريسي مكافأة له على تحالفه معها في أثناء الحرب العالمية الاولى ، كما هو معروف ، وبذلك حرم الامام من ميناء الحديدة الذي يعتبره المنفذ أو الميناء الطبيعي ، واعتبر ذلك ـ أي الاقتطاع ـ دليلا على عدم اعتراف بريطانيا بحدود بلاده الشرعية .

فلا غرو اذن أن يصمم الامام على استرجاع أراضيه المسلوبة في

أقرب فرصة تواتيه . ولقد انتهز الامام يحيى اول فرصة واتته ، عندما نشبت الخلافات الداخلية بين أفراد الاسرة الادريسية الحاكمة في عسير ، وانقسمت قسمين ، أحدهما مؤيد للحكومة الادريسية والآخر معارض لها ، فكشف الامام ـ حينئذ ـ عن نواياه وخاض حربا سافرة مع القوات الادريسية ، كان من نتيجتها ، انتصار قواته على القوات الادريسية المنقسمة على نفسها ، واحتلالها الجزء الاكبر من الساحل ، بما في ذلك ميناء الحديدة وميناء اللحية ، كما استولت قواته على المنطقة الجنوبية لعسير ثم واصلت زحفها بعد ذلك حتى أبواب صبيا ، ولكن تدخل القوات السعودية إلى جانب القوات الادريسية ، وفقا لمعاهدة مكة ١٩٢٦ م / ١٣٤٥ هـ ، حال دون مواصلة الزحف اليمني إذ لم يشأ الامام أن يخوض حربا مع القوات السعودية ، فالوقت غير مناسب والظروف غير مواتية ، فثمة تهديد من قبل القوات الانجليزية على حدود اليمن المجاورة لعدن ومحميتها فضلا عن عدم استقرار الوضع الداخلي نتيجة للقلاقل التي كان يثيرها زعماء القبائل المتمردون عليه من وقت لآخر ، بفعل دسائس الانجليز ، في محاولة منهم لاغرائهم بالثورة على الامام . كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الامام يطيل التفكير والتقدير قبل أن يصطدم بالقوات السعودية .

وبنفس الصورة كان وضع ابن سعود غير مستقر حيث كان بدوره مشغولا في تثبيت حكمه من ناحية ، والقضاء على أسباب النزاع الداخلي في بلاده . . . إذ خاض حروبا ضارية مع خصومه ، واولهم ابن الرشيد أمير حائل ، حتى تمكن من الانتصار عليه ، وضم الامارة إلى نجد ، ثم انصرف بعد ذلك للقضاء على خصمه الآخر . . الشريف حسين وذلك بطرده من الحجاز حتى يتمكن من تحقيق حلمه الذي يراوده في تكوين مملكة واسعة كبيرة ، تصبح تحت حكمه ، وتضم منطقتي « نجد والحجاز » ومن ثم برزت شخصية ابن سعود ، في

المجال السياسي العربي ، وبخاصة في شبه الجزيرة العربية ، باعتباره حاكما قويا ذا هيبة ونفوذ ، استطاع التخلص من منافسيه في الحجاز ، واصبح صاحب المدينتين المقدستين « مكة المكرمة والمدينة المنورة » فإذا هو الشخصية الجديدة ـ وإن لم تكن الاولى ـ التي بدأت تفرض وجودها على كيان شبه الجزيرة العربية[1].

ولقد أثار ذلك بطبيعة الحال قلق الامام يحيى من هذا المنافس القوي وحسده عليه ، فظل الامام يراقب عن كثب . . . ويتابع تحركات ابن سعود في دقة وحذر ، إذ كانت للامام ايضا اطماعه واحلامه الواسعة بتكوين ملك عربي اسلامي في منطقة شبه الجزيرة العربية ، بـل أن يصبح صاحب المدينتين المقدستين ، وحامي حمى الاسلام . لكن ظهور ابن سعود كقوة جديدة ، على مسرح الاحداث في شبه الجزيرة ، حال دون تحقيق اطماع الامام واحلامه ، وافسد عليه كل مراميه ، وبخاصة بعد أن اتصلت الحدود بينهما ، منذ واصلت قوات الامام زحفها حتى صبيا ، بل إن الامام اعتبر وجود القوات السعودية في منطقة عسير تدخلا أو انتهاكا مباشرا لحدود دولته ، ولمبادئه التي يؤمن بها وبخاصة مبدأ « اليمن لليمنيين »[2] .

وهذا المبدأ ينص على اعتبار أي تدخل في شئون اليمن وحدودها تدخلا اجنبيا يجب مقاومته مهما يكن هذا التدخل ، ومهما يكن نوعه ، ومصدره ولكن هل كان الوقت مناسبا بالفعل ليضع الامام هذا المبدأ في حيز التنفيذ ، وأن يدافع عنه ؟ .

لم يكن الامر كذلك في رأي الامام ، إذ هو لا يزال مشغولا ـ من ناحية اخرى ـ بحروبه مع الحكومة البريطانية ، حول تثبيت حدوده من

---

(١) سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ، ص ٣٢٤ .

(٢) جريدة المقطم ، العدد ١١٣٦٠ ، ٢٠ من يوليو ١٩٢٦ .

ناحية عدن .. هذا بالاضافة إلى اضطراب الوضع الداخلي ، حيث لا تزال محاولاته لاسترجاع عسير من الادارسة قائمة ، لم تنته بعد ، ولا يزال الامام يعتبر الادريسي دخيلا مغتصبا لمنطقة عسير ، بمساعدة الحكومة البريطانية كما سبق أن اشرنا من قبل .

من أجل هذا كله ايضا اصبح يعمل في الخفاء على مقاومة هذا المد السعودي فتحالف سرا مع الشريف حسين ، وفق سياسة التقارب التي انتهت بتوقيع اتفاقية صداقة في يونيه ١٩٢٢ م /٢٧ من شوال ١٣٤٠ هـ ، بين الامام يحيى والشريف حسين[1] وإن لم يقدر لهذه الاتفاقية أن توضع موضع التنفيذ ، بعد انتصار قوات ابن سعود على الشريف حسين وطرده من مكة والحجاز . وقد اثارت هذه الاتفاقية حفيظة ابن سعود نظرا لوجود مادة فيها تنص على أن العدوان على احد الطرفين ـ الامام او الشريف ـ عدوان على الطرف الأخر ، تنبغي مقاومته من الطرفين المتفقين لكل وجه ممكن ، وكان المقصود هنا بالعدوان الخطر الزاحف من نجد ، خطر ابن سعود وقواته .. فاعتبر ابن سعود أن هذه الاتفاقية كانت موجهة ضده ، وضد مطامحه في الجزيرة العربية بالدرجة الاولى ، ومن ثم فقد شكلت هذه الحادثة علامة اخرى على طريق العلاقات السعودية اليمنية ، وإن زادت الموقف توترا بين العاهلين ، وتركت بصماتها بعد ذلك على تطور هذه العلاقات .

وبدراسة الاسباب الاساسية للخلاف يمكن أن نستخلص من ذلك رأيا قوامه أن الحادثة التي اشعلت الشرارة الاولى ، وألهبت نار الفتنة بين

---

(١) راجع أمين الريحاني ، ملوك العرب ، الجزء الأول ص ٢٢١ ، كذلك راجع الوثيقة رقم FO 406 (E 4126/10/91) No. 58

من القنصل بولارد إلى السير اوستن تشمبرلين .

جدة في ٣٠ من يونيه ١٩٢٥ .

يحيى وابن سعود هي حادثة « الحج اليماني »- « حادثة تنومة » التي حدثت عام ١٣٤٠ هـ / ١٩٢١ م . وقد وقع هذا الحادث المؤسف الذي استنكره الجميع عند مرور قافلة من الحجاج اليمانيين ، في طريقها إلى الحجاز ، لتأدية فريضة الحج ، باحدى المقاطعات التابعة لاقليم « أبها » التي كانت تحت نفوذ العامل السعودي عبد العزيز بن ابراهيم ، وقد استقبلهم وأكرم وفادتهم ، فلما عزموا على مواصلة السير نحو الحجاز ، قال لهم إن امامهم طريقين احدهما مأمون والآخر محفوف بالمخاطر ، ونصحهم باختيار الطريق المأمون ، غير أنهم لم يستمعوا لنصحه ، وآثروا السير في الطريق الآخر المحفوف بالمخاطرة حيث كانت الحرب مشتعلة بين قوات ابن سعود وقوات الشريف حسين .

وسارت القافلة في الطريق الآخر برغم تحذيرات العامل السعودي المتكررة حتى أنه اضطر إلى أن يأخذ موافقة خطية بأنهم إنما ساروا في هذا الطريق بمحض ارادتهم كما أخذ عليهم تعهدا بأنهم إنما يتحملون مسئولية السير في هذا الطريق وأن الحكومة السعودية بريئة من كل تبعة إذا نزلت بهم نازلة في هذا الطريق .

ولقد تحققت مخاوف العامل السعودي ، حيث اطبقت عليهم قوات ابن سعود في وادي تنومة الواقع بين جهتي « بالاحمر وبالاسمر » ، ظنا منها أن القافلة جزء من قوات الشريف متنكرة في ملابس الحجيج ، ونشب القتال بين قوات ابن سعود ، وبين قافلة الحج اليمانية ، واسفرت هذه المعركة عن مقتل الحجيج جميعا ، فيما عدا خمسة ، قدرت لهم النجاة ، فولوا هاربين وعادوا فأخبروا بما حدث .

وبرغم اعتذار قوات ابن سعود ، ومع أن العامل السعودي عبد العزيز بن ابراهيم ، ارسل كتابا للامام يحيى يشرح فيه المسألة كما حدثت ، وما واكبها من ملابسات وبرغم أن ابن سعود ، عندما علم بهذه

الحادثة ، ارسل كتابا إلى الامام يعرب فيه عن أسفه الشديد ، وبرغم أن الامام رد على الكتابين ، فشكر العاهل السعودي ، كما شكر عامله ، وطلب إلى ابن سعود أن يكون حكما في هذا الحادث المؤسف[١] ، برغم هذا كله ، فقد كانت وجهة النظر اليمانية تختلف كثيرا عن الرؤية السعودية لهذا الحادث ، حيث سجل لنا الشيخ عبد الواسع الواسعي في حوادث عام ١٣٤٠/ ١٩٢٢ ، ضمن كل ما سجل من رأيه في ذلك الحادث ما يلي :

« وكان حجاج اليمن ، الذين أتوا من هذا الطريق ، طريق البر ثلاثة آلاف رجل ، واخذوا دوابهم وامتعتهم ، فلما وصلوا إلى تنومة اعترضهم أصحاب الملك ابن سعود فقتلوهم وهم آمنون ، وليس معهم سلاح ، أو مستعدون لقتال[٢] ويعقّب الواسعي بقوله إن ابن سعود قد تبرأ للامام مما حدث ، وذكر أنه لا علم لديه وأنه قد امر بجمع المسلوبات ، وأعادها إلى حكومة صنعاء ».

هذه هي وجهة النظر اليمانية ، في هذا الحادث ، الذي كان له أبرز الاثر على العلاقات اليمنية السعودية في ذلك الوقت .

ولا شك في أن وجهة النظر اليمانية تؤكد أن الحادث كان مدبرا من قبل عامل ابن سعود في أبها ، حيث تلقي وجهة النظر اليمنية التبعة على أصحاب ابن سعود . . . وأنهم إنما قاموا بهذه المجزرة الرهيبة ، بغرض تخويف الإمام ـ عن طريق غير مباشر ـ بقوة ابن سعود الكبيرة في

---

(١) الفتح ، العدد ٣٩٢ ، ١٢ من محرم ١٣٥٣ هـ ص ١٩
المقطم ، العدد ١١٦٥٧ ، ٥ من يوليو ١٩٢٧ .
انظر إلى نزيه العظم ، رحلة في بلاد العرب السعيدة ص ٢١٨ ـ ٢٢٠ .
(٢) انظر عبد الواسع الواسعي ، تاريخ اليمن ص ٢٤٦ .
وكذلك انظر الجرافي ، المقتطف من تاريخ اليمن ص ١٠٠ .

داخل أبها القريبة من حدود الامام أو ربما كانت معاقبة له على اتفاقه مع الشريف حسين ضد ابن سعود .

ويبدو أن ثمة عناصر دخيلة ، أجنبية ، قد لعبت دورها في هذه الحادثة واذكت نار الفتنة تحقيقا لمآربها[1].

فقد ذكر نزيه العظم في كتابه « رحلة في بلاد العرب السعيدة »، عن هذه الحادثة ، أنه قد تحرى بنفسه عن أسبابها ، واتصل بالمسئولين في صنعاء والرياض ، وكذلك بعدد من السياسيين العرب الملمين بقضايا الجزيرة العربية ، حتى وصل إلى أن هناك يدا أجنبية[1] تدخلت في هذه الحادثة ، وأن القصد منها هو اشعال نار الفتنة بين الامام يحيى وابن سعود ، وامتداد نار الحرب من الحجاز إلى اليمن ، وحتى يشغل ابن سعود في جبهة ثانية وهي الجبهة اليمنية ، فضلا عن انشغاله بالجبهة الحجازية ، ضد الشريف حسين . ويبدو القصد من ذلك واضحا ، هو تفتيت قوة ابن سعود الناهضة المتزايدة . . . كيلا تعظم اماله ويتسع نطاق احلامه .

وتتجلى وشاية الأجانب للنظرة الثاقبة ، حيث نرى أنهم اخبروا ابن سعود بأن الشريف حسين ، قد اتصل سرا بالامام ، وطلب منه أن يساعده في حربه مع ابن سعود وأن الامام وافق على مساعدته بالرجال والسلاح ، ولكن سرا ، حيث أنه كان لا يقوى في ذلك الوقت على الدخول في حرب سافرة مع ابن سعود نظرا لتفاقم الوضع في الداخل وعلى الحدود وبخاصة مع الادريسي ، وأن الامام وافق على أن يرسل إلى الشريف قوة متنكرة على هيئة قافلة حجيج ، في طريقها لاداء فريضة الحج ، وأنه قد اختار فترة موسم الحج لايفاد هذه القوة لمساعدة

---

(١) لم يشر إلى ما يقصده بهذه اليد الأجنبية .

الشريف حسين ، دون أن تثير شكوك أحد ، وبخاصة ابن سعود .

وأمام هذه الصورة ، التي استطاعت اليد الاجنبية أن تصورها لابن سعود فانه اصدر اوامره إلى جنده ، بابادة هذه القوة اليمنية المتوجهة للحج أو المتنكرة في صورة حجيج إلى بيت الله[1] ، وغنى عن القول بعد ذلك ، أن العلاقات بلغت ذروة التوتر بين العاهلين ، بسبب هذه الحادثة . . . حتى لقد اضرب اليمانيون عن تأدية فريضة الحج .

ولكن ابن سعود كان اكثر دهاء ، واشد حرصا على ألا يزداد الوضع سواء ، ولم يشأ بدوره أن يفتح جبهة ثانية ضد الامام ليتفرغ لجبهة واحدة هي جبهة الحجاز ، لذلك فقد بادر ابن سعود بكتابة رسالة رقيقة إلى الامام يحيى يظهر له فيها أسفه على ما وقع ، ويشرح له ظروف الحادثة ، وامر حالا بجمع كل ما تركه اليمانيون من متاع فرده إلى الامام[2] .

فقد كان من مصلحة العاهلين ـ اذن ـ أن يلزما الصمت ، وأن يحرصا على أن يبقى الوضع كما هو عليه ، دون أن تتطور الاحداث إلى نشوب حرب علنية بينهما ، وامام كل منهما ما يكفيه ، وإذا اتصلت الموازنة بين الموقفين المتفقين في هذه النقطة السابقة رغم الصراع الدائر بين الطرفين فربما كان الامام يحيى قد فطن إلى نقطة خفية ، هي صراعه الجديد مع ابن سعود فحرص على أن يبدو اكثر حذرا من ابن سعود في مواجهة الذين يرقبون الاحداث في المنطقة فيقنعهم بأنه يسعى إلى أن يسود السلام بينهما ، فارسل برقية إلى ابن سعود والشريف حسين ايضا يعرض فيها وساطته للصلح بين الطرفين المتنازعين وهما ابن سعود

---

(١) انظر نزيه العظم ، رحلة في بلاد العرب السعيدة ص ٢٢٠ .
(٢) الفتح ـ العدد ٣٩٢ ـ ١٢ من محرم ١٣٥٣ .

والشريف حسين في مقابل التنازل له عن قنفذه[1].

ولكن هذه الوساطة جاءت متأخرة جدا بل كانت في صميمها غير ودية لابن سعود الذي استطاعت قواته أن تستولي على معظم الحجاز ، فيما عدا « جدة » وكانت قواته تحاصرها ، ومن ثم فقد اضحت قوات ابن سعود تشكل خطرا فعليا على حدود اليمن ، اضطر إزاءها الامام إلى أن يتبع سياسة التشدد حينا واللين احياناً اخرى مع ابن سعود الذي أصبح مزهوا بانتصاراته المتتالية في الحجاز .

ومما يؤكد لنا هذه السياسة التي انتهجها الامام موقفه من دعوة ابن سعود إلى عقد مؤتمر اسلامي في مكة لمناقشة امور المسلمين مع الدول الاسلامية ، وحول الوضع الجديد للمدينتين المقدستين ، بعد استيلائه عليهما .

وقد وجه ابن سعود الدعوة إلى الامام يحيى يدعوه فيها إلى الحضور إلى هذا المؤتمر باعتباره رئيسا لدولة اسلامية ، مع من دعاهم من امراء وملوك الدول الاسلامية الاخرى . . . فإذا بالامام يمتنع في أول الامر ، فلم يرسل وفدا ينوب عنه ، جريا على سياسة التحفظ والانغلاق التي عرف بها ، ولكنه اخيرا وأمام كثرة الوساطات واستجابة لالحاح بعض الزعماء العرب ، وافق على ارسال مندوب إلى مكة المكرمة ينوب عنه هو السيد حسين عبد القادر عامل الحديدة للاشتراك في المؤتمر . . . وقد زوده الامام بكتاب ودي رقيق لابن سعود ، كما حمله بالهدايا « اظهارا » لحسن النية[2].

ولقد اختلى هذا المندوب اليمني بابن سعود ، أكثر من مرة ،

---

(١) ارجع إلى O.M. VOL. 5, 15, May 1925

(٢) المقطم ، العدد ١١٣٦٠ ، ٢٠ من يوليو ١٩٢٦ .

وتحدثا معا بشأن العلاقات بين الحكومتين ، كما أثار المندوب اليمني مسألة الحجاج ووجوب تسويتها قبل كل شيء . . . بل انه عند انتهاء المؤتمر ، استبقى ابن سعود المندوب اليمني لمواصلة التباحث معه .

وجملة القول أن المندوب اليمني كان يرى أن حل مشكلة الحجاج أهم بكثير من أي شيء آخر ، بل ان مسألة عسير ثانوية يمكن حلها مع الزمن ، لكن ابن سعود ـ الذي كان أبعد نظرا ـ كان يرى أن الوضع في عسير هو الذي يشكل حجر عثرة في العلاقة بين الحكومتين ، لذلك اقترح ابن سعود أن يحتفظ الامام يحيى بالجزء الذي أخذه من الادارسة في تهامة . وفي نهاية المحادثات أرسل ابن سعود مع المندوب اليمني رسالة إلى الامام يحيى أبدى فيها رغبته في الابقاء على إمارة الادارسة حتى تكون حداً فاصلا بين الحجاز واليمن[1].

وبهذا يمكن تلخيص عوامل النزاع ـ حينئذ ـ بين العاهلين في أمرين اثنين هما :

١ ـ تسوية مسألة الحجاج اليمنيين الذين قتلهم التجديون .

٢ ـ مصير امارة عسير الادريسية .

وبينما كان اليمنيون يرون أن تسوية مسألة الحجيج هي في المقام الاول ، كان ابن سعود يرى أن بؤرة التوتر الحقيقية تكمن في وجوب تسوية الوضع في امارة عسير الادريسية ، على النحو الذي يرتضيه ابن سعود[2].

---

(١) نقلاً عن جريدة المقطم ، العدد ١١٣٦٠، ٢٠ من يوليو ١٩٢٦ .

(٢) المرجع السابق الذكر .

ويمكننا من خلال هذين الامرين تتبع الخط البياني صعودا وهبوطا للعلاقات السعودية اليمنية .

ولقد بلغ هذا الخط ذروة صعوده ، حين اعلن ابن سعود الحماية على منطقة عسير ، بناء على طلب من الادريسي ، بمقتضى توقيع معاهدة مكة ١٩٢٦/ ١٣٤٦ ، والتي أشرنا إليها في فصل سابق ، وذلك عندما واصلت قوات الامام زحفها واستيلاءها على مدينة « ميدي » والمنطقة الجنوبية ، فأوقفتها قوات ابن سعود ، وبهذا أصبحنا أمام وضع جديد . . . أضحت فيه قوات الامام وجها لوجه مع قوات ابن سعود . . . بعد أن تواصلت الحدود بينهما ، على الرغم من حرص كل من العاهلين على عدم خوض حرب مباشرة بينهما ، ومن ثم آثر كل منهما مهادنة الطرف الآخر ، حتى يتفرغ لمشكلاته الداخلية اولا ، خاصة وموسم الحج على الأبواب ، وابن سعود يأمل أن يكون موسما ناجحا من الناحيتين السياسية والمالية ، ويرغب في اقامة علاقات طيبة مع سائر المسلمين من خارج مملكته وخارج هذا النطاق فهو يرغب ايضا في التفرغ لعقد علاقات طيبة مع القوى الاجنبية الاوروبية المسيحية ، ثم انه لم تكن لديه أطماع اخرى في شبه الجزيرة العربية[١].

كان هذا هو حال ابن سعود ، بينما كانت تواجه الامام المشكلات العديدة في الداخل وعلى الحدود كما اسلفنا .

ولقد انعكست آثار ذلك كله على سياسة الامام يحيى فإذا به على غير ما عرف عنه من بخل شديد ، يزيد من رواتب عسكره على الحدود

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/58 (E 6655/367/91 من القنصل مايرز إلى السير اوستن تشمبرلين .

جدة في ٣ من نوفمبر ١٩٢٦ .

المتاخمة لقوات ابن سعود[1] ويحرص على اقتناء الاسلحة والذخائر ، ويبذل ما في وسعه للحصول على السلاح من أي جهة ، حتى أنه اضطر ـ فيما بعد ـ لعقد معاهدة مع ايطاليا في سبيل البحث عن حليف قوي « ومصدر يعتمد عليه في توريد السلاح اللازم » وهي المعاهدة التي تمثل ـ في رأينا ـ نقطة تحول في سياسة الامام الداخلية والخارجية على السواء . وكانت هذه المعاهدة سياسية أكثر منها تجارية ، إذ أن ايطاليا ـ بدورها ـ كانت تسعى لتقوية نفوذها في المنطقة وتثبيت مركزها في جنوبي البحر الاحمر ، تأمينا لمستعمراتها الافريقية . وسرعان ما تم توقيع معاهدة بين البلدين في ٢ من سبتمبر ١٩٢٦ ، ومدتها عشر سنوات ، اعترفت فيها الحكومة الايطالية باستقلال اليمن ، بحدودها كما كانت عليه حينئذ ، كما تعهدت بتقديم الخبراء والاعتدة وكل ما يلزم لتنظيم أمور اليمن ، وبمقتضى هذه المعاهدة حصلت ايطاليا على امتيازات اقتصادية واستراتيجية هامة في المنطقة[2].

وكانت هذه المعاهدة ، أول معاهدة اوروبية تعترف بالامام يحيى إماما على اليمن ، وتتضمن ترتيبات خاصة من أجل امتيازات وتسهيلات تجارية ، وفي يونيه ١٩٢٧ ، أي بعد أقل من سنة على الاتفاقية المشار إليها أمكن التوصل إلى اتفاقية سرية بين ايطاليا واليمن[3]، وكانت تدور ـ بالدرجة الأولى ـ حول تزويد الامام بأسلحة ايطالية ، ولكن بعد تسرب انباء هذه المعاهدة السرية ، قامت ضجة عالمية تدين الملك الايطالي

---

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) Hurewitz, J.C., Middle East Politics, PP 56- 57., وأيضاً داكوبرت فون ميكوشن « ترجمة أمين رويحة » .

تاريخ اليمن ص ٤٦ ، المقطم ٢٤ من أبريل ١٩٢٧ ، العدد ١١٥٩٩ .

انظر إلى نص المعاهدة في الملحق رقم (٢) .

(٣) Hurewitz, Middle East Politics P.P 56/57

وتشجيه ، لا بسبب التسليح وشحنات السلاح الايطالي إلى اليمن ، بل لاسباب تجارية بحتة منها أن الوضع التجاري لايطاليا اضحى بموجب هذه الاتفاقية يحظى بالالوية والمعاملة الافضل في اليمن . . . ومن الممكن كذلك أن يكون توقيت الخبر عن هذه المعاهدة السرية قد أعد ودبر ليتوافق من حيث الزمن مع الزيارة التي قام بها سيف الاسلام محمد الابن الأكبر للامام وبرفقة وزير خارجيته راغب بك ، في يوليو ١٩٢٧ الى إيطاليا[١] .

أما بريطانيا ، فلم تشأ أن تظهر منزعجة من جراء هذا الكشف المذهل عن وجود معاهدة سرية بين ايطاليا والامام ، وارتأت أن تقوم بحركة تنقذ ماء الوجه ، فتذيع بيانا تظهر فيه عدم اهتمامها بأمر هذه المعاهدة، وفي اغسطس ١٩٢٧ أعلن في مجلس العموم البريطاني أن بريطانيا ليست مستاءة من الوضع الأفضل، الذي اعطى لايطاليا في اليمن على الصعيد التجاري ، وأن المصالح البريطانية لن تتضرر اطلاقا بالمعاهدة الايطالية اليمنية ، واعلن كذلك أن هذه المعاهدة لن تعرقل أي مفاوضات مع الامام . وعلى الرغم من هذه التأكيدات والضمانات البرلمانية ، فقد اعربت الصحف البريطانية عن ذعرها الشديد ، كما ذكرت أنه لا يوجد ادنى شك في أن الامام قد اجبر على التسليم بهذا الاحتكار الايطالي التجاري في بلاده ، ومما لا شك فيه أيضا أن تجارة الجلود قد انتقلت انذاك من عدن إلى مصوع . . . ثم إن المساعدات الايطالية للامام على شكل اسلحة وذخائر وطائرات تمكنه من الدفاع عن نفسه امام التهديد الذي يشكله ابن سعود عند حدوده الشمالية .

وعلى الرغم من اندفاع الامام ، وشعوده بالحاجة للدعم والتسلح ليقف في وجه ابن سعود وفي وجه الانجليز فإنه كان حريصا على ألا يقع

---

(١) Eric Marco Yemen and the Western World P 65

تماما في أيدي الايطاليين أو أن يستسلم لطلباتهم أو يرضخ لسياستهم[1].

وبهذه المعاهدة امكن للامام الحصول على السلاح اللازم لمواجهة خصومه جنوبا مع الانجليز ، وشمالا مع قوات ابن سعود وقوات الادارسة .

وقد سبق أن ذكرنا أيضا ، كيف أن الامام يحيى اضطر أمام وطأة مشكلاته إلى أن يتخلى عن سياسته السابقة في اليمن ، وهي أن اليمن لليمنيين ، ولكن هذه المعاهدة ـ التي تشكل نقطة تحول عن هذه السياسة ـ دفعته إلى أن يتخلى عن هذا المبدأ الذي اتبعه طويلا ، وحال دون تشجيع الأيدي الأجنبية على التدخل في شئون بلاده ، مهما تكن الاسباب والمبررات ، ومن ثم فقد فتحت اليمن ـ بعد هذه المعاهدة ـ أبوابها أمام الأجانب لأول مرة ، فقد انتشر الخبراء الايطاليون في ربوع اليمن ، إما للتدريب على السلاح ، وإما تحسينا للاقتصاد اليمني أو تنظيما للادارة .

وبطبيعة الحال ، نحن لا نتوقع من ابن سعود ولا من الانجليز أن ينظروا إلى هذه المعاهدة بعين الرضى ، كما سنرى ، بل سوف تفرض هذه المعاهدة ـ بما تنطوي عليه من سياسة جديدة انتهجها الامام ـ نفسها على العلاقات اليمنية السعودية .

ارسال الوفود :

وتشكل الوفود السعودية اليمنية المتبادلة بين العاهلين علاقة اخرى على طريق العلاقات بينهما ، وتحدد لنا مسار النزاع السعودي اليمني ،

---

(١) راجع Eric Macro, Yemen and the Western World P. P. 64- 65

إذ بعد عقد اتفاقية مكة ١٩٢٦ م /١٣٤٥ هـ ، بين الحسن الادريسي والملك ابن سعود وهي الاتفاقية التي أعلن فيها الاخير حمايته على عسير ، أرسل نسخة منها إلى الامام يحيى لأنه أدرك ما يجول بذهن الامام من ظنون وهواجس حولها ، وأن الامام لن يبارك هذا الاتفاق أو يرحب به . . ولذلك رأى الملك ابن سعود أن يحسم هذا الموقف ويضع حدا للنزاع القائم بين الامام يحيى وبين الادريسي ، ويبدي رغبته في إقرار علاقات الجوار الجديدة ، بين حدوده وبين حدود الامام يحيى على أساس الصداقة وحسن الجوار[١]، وأنه من المناسب ايفاد وفد إلى صنعاء لاطلاع الامام على ما كان من دخول الادارسة في حمايته ، والاتفاق معه على تثبيت الحدود وحسن الجوار ، وانشاء علاقات صداقة وحسن تفاهم[٢] .

الوفد الأول :

وقد سافر هذا الوفد السعودي المكون من سعيد بن عبد العزيز بن مشيط وعبد الوهاب بن محمد أبو ملحة ، وتركي بن ماضي ، من أبها في يونيه ١٩٢٦/ ذو القعدة ١٣٤٥هـ ، واستمرت المباحثات خمسة عشر شهرا تقريبا حتى أواخر المحرم ١٣٤٦/ يوليو ١٩٢٧ م ، بين الوفد السعودي وبين الامام يحيى ، والوفد اليمني الذي كان مكونا من السيد عبد الله بن الوزير ، والسيد أحمد هاشم والسيد محمد أحمد النعمي من أهل الملحاء من ملحقات صبيا .

وعلى امتداد سبع عشرة جلسة بين الوفدين السعودي واليمني لم ينته الوفدان إلى شيء . . . فالوفد اليمني متشدد أزاء مطالبه ، ولا يريد أن يتزحزح خطوة واحدة ، فهو يصر على أن عسير - وهي حجر عثرة في

---

(١) أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ج ٢ ، ص ٣٦٣ .
(٢) الكتاب الأخضر ص ١ - ٢ .

طريق المباحثات ـ جزء لا يتجزأ من اليمن، ولا يمكن للامام أن يعترف باقتطاع جزء منها لغيره . . وكذلك مقاطعة الادارسة في تهامة فهي يمنية ، وليس للادريسي فيها أي حق من الحقوق بل هو في رأي الوفد اليمني ليس أكثر من مجرد مغتصب[1] ، بينما الوفد السعودي الذي عمل جاهدا على نجاح هذه المفاوضات كان يرى أن منطقة الادارسة جزء من عسير وإن منطقة عسير بدورها ليست من بلاد اليمن حيث لا توجد وثائق أو أدلة تاريخية تثبت لليمنيين هذا الحق . . . وأن حدود هذه المنطقة تمتد من « مخا » إلى « زبيد » إلى مركز باجل من جهة الجبال ، وأنها بحدودها المبينة قسم واحد وانها كانت خاضعة للسيد محمد علي الادريسي أيام حكمه ، وهي داخلة ضمن الحدود التي شملتها معاهدة عبد العزيز بن سعود مع السيد الحسن الادريسي ، فلا عجب إن اعتبر الوفد السعودي منطقة عسير كلها من حقوق الملك ابن سعود[2] ، بل وطالب الامام باعادة ما استولى عليه إلى المقاطعة الادريسية[3] .

وكان من الطبيعي أن تتوقف المباحثات ، بعد اصطدام مطالب كل منهما بالآخر ، للتباين الشديد بين مطالب كل من الوفدين .

وإذا كان الامام قد ادعى للوفد السعودي أنه لا يرغب في الاصطدام العسكري مع الملك ابن سعود . فانه أصر على اعتبار عسير جزءاً من اليمن وإن هذا شرطه لنجاح المفاوضات ، ومن ثم فهو لا يمكنه التنازل عن شيء من بلاده ، وبصفة خاصة إذا تعلق الامر بتهامة التي حارب من أجلها طويلا ، والتي يعتبرها من الناحية الجغرافية منفذه الطبيعي على البحر بصفتها منطقة ساحلية من المستحيل أن يضمن

---

(١) الجرافي ـ المقتطف من تاريخ اليمن ص ٤٣٦ .

(٢) من ٨ يناير ١٩٢٦ ، اصبح ابن سعود ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وتوابعها .

(٣) الكتاب الأخضر ص ٣ .

الامام استقلال اليمن إلا بعد أن يستولي عليها ، استكمالا لما تركز عليه حكمه في المنطقة الجبلية ، فوجب أن يضم إليه منطقة تهامة التي يعتبرها الجزء المكمل لبقية أجزاء اليمن ، هذا إذا أراد الوفد السعودي انجاح المفاوضات .

ولما كانت هذه التنازلات فوق صلاحية الوفد السعودي ، فإنه اضطر إلى العودة إلى بلاده ، وقد حمل معه رسالة مطولة من الامام إلى الملك ابن سعود في ٢١ محرم ١٣٤٦/٢٠ من يوليو ١٩٢٧ ، ولم يغفل مضمون هذه الرسالة مطالب الامام السابقة ، كما قدم الوفد السعودي تقريرا ضافيا عن سير هذه المباحثات وشرح أعضاء الوفد لابن سعود الوضع الداخلي في اليمن ، وأخبره عن توغل النفوذ الايطالي في شئون اليمن الداخلية . . . وعن شعور الايطاليين غير الودي تجاه الملك ابن سعود ، وانهم ـ أي الايطاليين ـ قد زودوا اليمن بالاسلحة الحديثة والعتاد الحربي بكميات تزيد على الحاجة الفعلية لليمن ، مما يدل على أن ثمة نية مبيتة لشن عدوان عسكري على الحجاز . . . كما أن الوفد السعودي قد علل فشل المباحثات أيضا بأنه كان من جرّاء الضغط الايطالي على الامام الذي كان قد قبل اجراء المفاوضات ووافق على اقتراحات الملك ابن سعود ، حول تثبيت الحدود بينهما .

وقد كان دليل الوفد السعودي على ذلك أن أحد المسئولين الايطاليين أذاع فشل المفاوضات بين الحكومتين اليمنية والسعودية قبل أن يعلن ذلك رسميا بعدة أيام(١) .

---

(١) FO. 406/60 (E 4115/ 644/91) No. 15
التقرير الوارد من جدة عن الفترة ما بين أول أغسطس إلى ٣١ منه ، ١٩٢٧ .

الوفد الثاني :

لم تمنع الأحداث السابقة كلها ابن سعود من إصدار أوامره إلى الوفد الأول بالعودة ثانية إلى صنعاء ، للاتفاق على إيجاد حل للوضع القائم ، ووضع الترتيبات التي تعين خط الحدود بين المقاطعة الادريسية في عسير ونجران من جهة وبين اليمن من جهة أخرى .

وقد وصل الوفد السعودي صنعاء في ديسمبر ١٩٢٧ م / جمادى الأخرة ١٣٤٦ هـ ، وقابل الامام يحيى ، واجتمع بمندوبيه عدة مرات ، وفهم كل من الطرفين مطالب الفريق الأخر وشروطه ، بصورة واضحة جلية ، ودونت محاضر الجلسات ما وصلت إليه المفاوضات .

وقد أصبحت هذه المحاضر فيما بعد ، أساسا يستند عليه الفريقان وبينما أصر الوفد اليمني على مطالبه السابقة ، فإن الوفد السعودي ادعى بأن الحدود واضحة بين البلدين ، « فالحدود الشرقية تكون من نجران والشمال تابعة لابن سعود ، ومن وائل والمناطق الواقعة جنوبها تابعة للامام يحيى ، وأيضا من ابن صبحان وجنوبا تابعة لليمن ، وشمالا منه تابعة لعسير ، ومنها إلى تهامة معلوم . . . أما القبائل التي لم تسلم الزكاة لأحد فهي لابن سعود ، والحد يكون من العرو وجنوبا تابعا لليمن ، ومنه شمالا تابعا لعسير ، وأما تهامة فبموجب التفويض يكون الحد « ميدي » بين الحكومتين[١] .

وقد أبدى الوفد اليمني موافقته على الحدود المقترحة إلا أنه عارض معارضة شديدة فيما يخص منطقة الادارسة[٢] ، وذلك نظرا لعدم اعتراف

---

(١) ك . خ . ص ٧ ـ ٨ .

(٢) FO 406/71 (E 4190/759/125) No. 11

Mr. Zada Royal Legation of Saudi Arabia, To Mr. Rendel London, July 28, 1933

الامام بأحقية الادارسة في حكم عسير وهكذا وقفت عسير مرة أخرى عثرة في سبيل تكوين علاقات طبيعية بين الحكومتين اليمنية والسعودية .

في الواقع فإن كلا الطرفين لم تكن لديه رغبة مخلصة ، أو نية صادقة في تكوين هذه العلاقات الطيبة ، وإنما طغى على ذلك إصرار كل منهما على مطالبه وبخاصة الوفد اليمني ، الذي بدا متعنتا أزاء مطالبه ، وتؤكد ذلك رسائل الوفد السعودي إلى الملك ابن سعود ، وبخاصة رسالة تركي بن ماضي التي كانت أشبه بتقرير لخّص فيه الوضع الذي آلت إليه المباحثات[1] .

وانتهت المباحثات ـ حينئذ ـ إلى لا شيء ـ اللهم إلا الاتفاق على وجوب إرسال وفد يمني لمقابلة الملك ابن سعود ، لشرح وجهة نظر الحكومة اليمنية ، وعاد الوفد السعودي الثاني ، محملا برسالة من الامام يحيى إلى ابن سعود يعلمه فيها بارسال مندوبين عنه لهذا الغرض ، كما أعرب فيها عن أمله في توطيد العلاقة الطيبة بين البلدين[2] .

وقد يبدو للباحث أن هذا الموقف كان مناورة بارعة من الامام يحيى، لكسب الوقت ، كما يظهر أن هذه البعثة السعودية ، انما أرسلت في حقيقة الأمر . . . . لا للتفاوض وإنما للاعداد لمحادثات مقبلة في هذه المرة .

الوفد الثالث :

عاد الود السعودي السابق ، بمصاحبة الوفد اليمني المكون من السيد قاسم بن حسين ، ومحمد بن زبارة ، وعباس بن أحمد بن

---

(١) ك . خ . ص ٩ ـ ١٠ .

(٢) الجرافي ، المقتطف من تاريخ اليمن ص ٢٣٧ .

إبراهيم ، والشيخ الفخري عبد الله بن علي مناع ، وذلك في رمضان ١٣٤٦هـ/ مارس ١٩٢٨ م ، وهناك في مكة ساد شعور عام بأن نوايا الامام سلمية وودية إزاء ابن سعود ، على اعتبار أن الامام ما كان ليدع مثل هذه الفرصة المواتية في الوقت الذي تواجه فيه ابن سعود مشكلات الشمال ، لكي يستغلها في الضغط عليه ، على حدوده الجنوبية[١] ، وقد دارت بين مندوبي اليمن وبين الملك ابن سعود ومفوضيه ، مباحثات قصيرة الأمد لم تسفر عن نتيجة ، فالمندوبون اليمنيون اختلفوا فيما بينهم على مدى صلاحيتهم من جهة ، وعلى من يرأس الوفد اليمني من جهة أخرى . . . وفوق ذلك كله ، لم يكن الوفد اليمني مفوضا في البت في أي موضوع من الموضوعات[٢] .

لهذا سرعان ما فشلت المفاوضات وعاد الوفد اليمني إلى بلاده عن طريق مصوّع في ٢٤ من يونيه ولم يذهب أي ممثل عن ابن سعود أو أي عضو في الحكومة لوداعه بل لم يسمح للوفد اليمني خلال إقامته بالحجاز بأي اتصالات خارجية ، حتى أن ممثل القنصلية الايطالية أرسل إلى مكة لتحيتهم حين وصولهم ، فلم يستطع أن يقابلهم وحين وصلوا إلى جدة أبدى القنصل الايطالي رغبته في زيارة البعثة ، فلم يسمح له بمقابلتهم ولكن الملك ابن سعود سمح للبعثة بزيارة القنصلية الايطالية مصحوبة بممثل رسمي أدى وجوده إلى عدم مناقشة أي شيء ذي

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/61 (E 1999/484/91) No. 48 من ستونهيوارد بيرد إلى أوستن تشمبرلين .
جدة في ٣١ من مارس ١٩٢٨ .

(٢) ك . خ . ص ١٢ .

أهمية[1] . وهكذا لم تتوصل هذه البعثة إلى أي اتفاق حول نقطة ذات أهمية .

وقد سلم الملك ابن سعود الوفد اليمني رسالة إلى الامام يحيى ، بتاريخ ٦ من المحرم ١٣٤٦ هـ / ٢٤ من يونيه ١٩٢٨ م ، جاء فيها أنه لا يزال عند رأيه متمسكا بعسير على النحو الذي أوضحه من قبل ، وأن المفاوضات قد توقفت بين الوفدين ثم أورد في نهاية هذه الرسالة ثلاث نقاط ، هي بمثابة المحور ، الذي ينبغي أن يدور حوله كل اتفاق في المستقبل وهي :

أولا :

« إننا نحب الاتفاق مع حضرتكم ، ونرى ذلك أنكى للعدو ، وأسر للصديق » .

ثانيا :

« إنه ليس لنا أغراض أو مطامع سواء فيما يتعلق بشخصكم أو بوطنكم ، وكل ما نرمي إليه هو السعي للاتفاق وراحة وطنكم ورعايتكم » .

ثالثا :

« إننا بقدر ما نستطيع ، سنمنع ما يوجب سوء التفاهم أو يحدث المشاكل بيننا وبينكم ، وإننا سنبذل جهدنا في توطيد السلام ، وتثبيت

---

(١) FO. 406/62(E3566/80/91) No. 10
من ستونهيوارد بيرد إلى السير أوستن تشمبرلين .
جدة في ٢٦ من يونيه ١٩٢٨ .

أركانه وأنه لن يحدث بيننا أي حادث يكدر صفو السلم إلا ما يوجبه الدفاع عن الكرامة والشرف»[1] .

وقد حمل الوفد اليمني هذه الرسالة ، وعاد إلى صنعاء دون أن يحقق شيئا في محادثات مكة ، سوى أنه عاد يحمل للامام مقترحات ابن سعود ثانية إليه وبخاصة حول عسير وهي التي رفضها الامام بدوره للاسباب آنفة الذكر .

وكان من جرّاء ذلك كله أن ظل الموقف ما هو عليه ، يسوده ترقب طرف وحذره وتوتره تجاه الطرف الآخر ، وإن كان ثمة من تقدم ـ على طريق العلاقات بين البلدين حينئذ ـ فهو أن الطرفين قد اعترفا من حيث الشكل بالامر الواقع أو بالوضع الراهن على وجه الدقة ، وكأنه أصبح شيئا لا مفر منه ، وأن أخذ كل منهما يعمل على تقوية نفوذه وسيطرته على بلاده ، كما أن الوضع ظل هادئا بعسير ، دون أن يعكر صفوه شيء ، حتى نهاية ١٩٢٨ م / جمادى الآخرة ١٣٤٧ هـ تقريبا .

ونتيجة لفشل محادثات الملك ابن سعود مع الامام يحيى ، خشي الزعماء العرب أن تقع حرب بين البلدين من جرّاء هذا التحدي أو التصلب في المباحثات بين العاهلين ، ولقد غادر القاهرة وفد عربي متجها إلى مكة المكرمة ، وصنعاء للتوسط بين الطرفين والحيلولة دون نشوب قتال بين حاكمي الجنوب والشمال في شبه الجزيرة العربية ، وقد كان هذا الوفد برئاسة أحمد زكي باشا وبرفقته نزيه بك العظم وكذلك كانت وساطة الامير شكيب أرسلان لدى العاهلين ذات أثر ممتاز ، وكان لهذه الوساطة العربية أثرها في الحيلولة دون وقوع اصطدام وشيك بين ابن سعود والامام يحيى[2] .

---

(١) ك . خ . ص ١٥ ـ ١٦ .

(٢) أمين سعيد ، تاريخ اليمن ص ٨١ .

المقطم ، العدد ١٢٧٢٠ ، ١٩ ديسمبر ١٩٣٠ .

ولقد ظل الوضع متوترا ، كما سبق أن أشرنا ، على الحدود بين البلدين ، حتى نهاية ١٩٣١/١٣٥٠ ـ كما سنرى ـ وإن كان ظاهره الهدنة ، التي استطاع كل فريق أن يستغلها لصالحه في تقوية قبضته على ما تحت يده من مناطق والعمل على تزويد رجاله بالسلاح والذخيرة ، بينما أعربت الحكومة الايطالية عن قلقها للحكومة البريطانية إزاء الوضع المتردي على الحدود بين البلدين ، مما قد يؤدي إلى نشوب الحرب في أي لحظة . فاقترحت الحكومة البريطانية ، بالتعاون مع الحكومة الايطالية ، أن تمارس كل منهما نفوذها على كل من الملك ابن سعود ، والامام يحيى .

وقد تم ذلك حتى خول القنصل البريطاني بجدة أندرو رايان ، أن يتخذ ما يراه مناسبا لتهدئة الوضع على الحدود بين البلدين[١] .

ومما يؤكد ذلك ويدل عليه دلالة الظواهر على الحقائق أنه لم تقع مناوشات ذات بال في تلك الفترة بين قوات الطرفين ، فقد كان كل من الملك ابن سعود والامام مشغولا بأموره الداخلية أكثر من أي شيء آخر ، خاصة وأن الملك ابن سعود كان يعاني أزمة في تلك الفترة ، لذلك فانه كان لا يفضل الدخول في أي مغامرة على الحدود الجنوبية ، بالرغم من أن عوامل الاغراء أمامه كانت قوية إلى حد كبير .

اتفاقية الصداقة وحسن الجوار ديسمبر ١٩٣١م

لقد ظل الوضع على الحدود طوال الفترة ما بين فبراير / يوليو ١٩٣١/ رمضان ١٣٤٩ هـ ـ صفر ١٣٥٠ هـ ، كما هو عليه وإن ازداد توترا

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/67 (E 2221/81/25) No. 90 من السير اندروريان إلى السير هندرسون .

تقرير من جدة عن الفترة ما بين يناير / فبراير ١٩٣١ (تحت عنوان اليمن وعسير) .

بعد ذلك وانحدر الوضع من سيىء إلى أسوأ ، حيث تفيد تقارير المخابرات البريطانية عن طريق القنصل الانجليزي في عدن ـ خلال شهر أغسطس ـ على وجود ما يدعو إلى الحذر من توقع نشاط حربي في شمال اليمن ، يحتمل أن يكون موجها ضد منطقة عسير .

وفي ١٥ من اغسطس ، كان الامام يعد العدة لتنظيم حملة عسكرية يقوم بها ضد حكام المحميات التسع إذ كان يتوقع أن يثيروا ضده المتاعب في أقاليمه الشمالية .

وقد أفادت التقارير البريطانية أنه في ٢٥ من أغسطس قد انتهى الامام من تجهيز حملة عسكرية قوامها ست كتائب من القوات النظامية في صنعاء ، ووضعها تحت أمرة ولده سيف الاسلام أحمد للعمل بها في الشمال[١] .

وعلى الرغم من أن الحدود بين اليمن وعسير لم يتم تحديدها بعد ، إلا أن الحكومة السعودية ادعت أن قوات الامام يحيى قد اخترقت هذه الحدود في منتصف اغسطس وتقدمت حتى منطقة جبل العرو التابعة لمنطقة الادريسي ، وأنها أخذت رهائن من أهله ، كما ادعت أن عمال الامام يحيى يرسلون الكتب لرؤساء القبائل في الاقليم ، يدعونهم فيها إلى الدخول في طاعة الامام ، ونقض عهودهم مع ابن سعود[٢] .

لذلك فقد أبرق الامير فيصل ـ لغياب والده ـ في ١٨ من أغسطس إلى أمير جيزان ليقدم كتاب احتجاج إلى حاكم ميدي ـ وهو ابن الامام يحيى ـ يحتج فيه على ما سماه التصرف الاهوج ، ويطالب فيه بانزال

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/68 (E 5343/81/25) No. 54 من مستر هوب جيل إلى الماركيز ريدينج .

تقرير مرسل من جدة عن الفترة يوليو / اغسطس ١٩٣١ .

(٢) ك . خ ص ١٦ .

العقوبة بالمعتدين ، كما يطالب بتقديم اعتذار رسمي عن ذلك ، مع انسحاب القوات اليمنية من المواقع الأمامية كما يطلب بدفع التعويضات اللازمة[١] .

وفي ٢٣ من أغسطس أرسل الملك ابن سعود بنفسه برقية للامام يحيى يعلمه بذلك ، وينبئه بأنه يستبعد أن يكون هذا الاعتداء قد تم بمعرفة الامام ، وبناء على أوامر صريحة منه .

وقد أجاب الإمام يحيى ، بأن أهل جبل العرو ، هم الذين طلبوا إليه احتلال بلادهم ، لتعليمهم الدين «وأنه إذا كان قد وقع من منطقة ساقين[٢] ، أو غيرها بعض التجاوز ـ عما يريده ابن سعود ـ فحلم جلالة الملك أوسع من ذلك[٣]»

وكان من جراء ذلك كله أن توتر الموقف تماما على الحدود بين الامام والملك وتدخلت الحكومتان البريطانية والايطالية لتهدئة الموقف ، وتوصية الطرفين بضبط النفس وتحذيرهما من النتائج أو العواقب الوخيمة لهذا القتال إذا نشب[٤] .

وفي الوقت نفسه تقريبا قام خالد بن لؤي ـ أمير الطائف ـ بالرحيل إلى الجنوب ، في أوائل سبتمبر ، ومعه قوة تتألف من عدة آلاف من

---

(١) راجع الوثيقة رقم F. O. 406/68 (E 5343/81/25) No. 54 من هوب جيل إلى الماركيز ريدينج .

تقرير مرسل من جدة عن الفترة ما بين يوليو واغسطس ١٩٣١ .

(٢) مدينة ساقين تقع في قضاء صعدة .

(٣) ك . خ ص ١٦ .

(٤) راجع الوثيقة رقم FO 406/68 (E 6209/81/25) No. 64 من هوب جيل إلى جون سيمون .

جدة في أول ديسمبر ١٩٣١ .

رجال القبائل على أن يضم إليهم عددا من أبناء القبائل الموالين ، في طريقه إلى عسير ، وكانت الاوامر الصادرة إليه تقضي بأن يتجنب الدخول في معارك كبيرة ـ بل حتى المقاومة ـ وذلك أثناء شقه للطريق نحو الجنوب الذي استغرق منه شهرا تقريبا . . . وفي الوقت نفسه أرسلت السلطات الحجازية ٢٥٠ جنديا من القوات النظامية إلى جيزان ، مجهزين بالسلاح والعتاد . . . وذلك لشن حرب صريحة على قوات الامام يحيى ، ولكن الملك ابن سعود تراجع في آخر لحظة ، ويرجع ذلك إلى الرسالة التي أرسلتها الحكومة البريطانية إليه بتوخي الصبر وضبط النفس وعدم إثارة مشاكل جديدة في المنطقة[١] .

أما الامام يحيى فانه كان بدوره يعد العدة للقيام بهجوم كبير على حدود عسير في منطقة جبل رازح وجبل فيفياء ، على أمل أن يعطيه ـ تخفيف الملك ابن سعود لنشاطه ـ الفرصة لاحتلال صبيا وابو عريش وجيزان ، ومن بعدها جزر فارسان ، ولقد قيل ان نشاط الامام كان مصدره القلق على ضياع شهرة ميناء ميدي بالنسبة لجيزان[٢] .

ويبدو أن الملك ابن سعود ـ بعد أن رأى حشود الامام ـ قرر أن يدرس حدود المنطقة المتنازع عليها دراسة جدية ، وأن ينتهي فيها إلى قرار مع الامام يحيى .

لذلك عكف ابن سعود مع وكيل وزير خارجيته يوسف ياسين والمستر فيلبي على الخرائط مع دراسة نتائج الاعتداء اليمني على الحدود ـ ولكن الخرائط وحدها لم تكن لتحدد حدودا يمكن الاطمئنان

---

(١) الوثيقة السابقة الذكر .
(٢) الوثيقة السابقة الذكر .

إليها إذ لم تكن واحدة منها معتمدة يمكن الرجوع إليها[1] ، إلا أن فيلبي أشار إلى أن العرو ـ وهي القرية التي وصلت الانباء بأنها القرية التي احتلت ـ تقع على الجانب اليمني من جبل رازح ، ولكن ابن سعود لم يوافق على ذلك ، وظل بضعة أيام كان ينتظر فيها مزيدا من الاخبار يضع خططا لهجوم صحراوي كاسح على صنعاء من الشمال الشرقي .

وقد بذل فيلبي كل جهده ، ليبين أنه لم يكن ثمة مبرر للحرب ، ولكنه اقتنع تماما بأن ابن سعود يهدف إلى مهاجمة الامام بأي ثمن ، ولكنه غير اتجاهه فجأة وأصبح أميل إلى تهدئة الأحوال[2] .

وفي تلك الفترة نفسها ، نشرت إدارة المطبوعات السعودية بلاغا رسميا عن الحوادث التي جرت على الحدود لتوضح للرأي العام العربي والاسلامي حقيقة ما حدث ، وإن الملك ابن سعود يكره الحرب ، ولكنه ملزم بالدفاع عن أراضيه والاراضي الموكولة إليه[3] ، كما أبرق الملك ابن سعود للامام يحيى مظهرا أسفه لما وقع من عماله وناشده ألا يسمح بفتح باب الفتنة بين العرب في ديارهم[4] .

ولقد رد الامام يحيى عليه بجواب ، يعلن فيه براءته من أي عمل يؤدي إلى إيقاد نار الفتنة ، فكان لجوابه هذا أحسن الوقع لدى الملك

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/68 (E 514/1600/25) No. 51 من مستر هوب جيل إلى الماركيز ريدينج .
جدة في ٣٠ من سبتمبر ١٩٣١ .

(٢) الوثيقة السابقة الذكر .

(٣) راجع الوثيقة رقم FO. 406/68 (E 4783/487/25) No. 57 (P.R.O) من هوب جيل إلى الماركيز ريدينج .
جدة في ٢٠ من سبتمبر ١٩٣١ .

(٤) أمين سعيد ، تاريخ اليمن ، ص ٨٢ ، الفتح العدد ٢٧٢ ، ٣ جمادى الاخرة ١٣٥٠ ـ السنة السادسة ص ٣ .

ابن سعود، الذي رد شاكراً عواطف الإمام يحيى، مقترحاً عليه أن يجتمع مندوبون للطرفين في أماكن الخلاف نفسها ، لحل المشكلات المعلقة بينهما على الحدود .

وقد أجابه الامام يحيى بقبول هذا الاقتراح ، وفي الحال أصدر أمره لسائر القوى والعشائر ، التي كانت قريبة من منطقة الحدود ، بأن تتوقف في أماكنها وأن تكف عن أي عمل من شأنه أن يثير الشغب ، كما أصدر أمره لأمراء الجهات بالمحافظة على السكينة ومنع أي اعتداء يمكن أن يقع[١] .

ومن الخطوات الجادة في هذا الاتجاه أنه انتدب من قبله وفدا برئاسة عبد الله بن معمر أمير بيشة ، وعضوية كل من فهد بن زعير من أهل القنفذة ، ومحمد بن دليم شيخ قبائل قحطان المحاربة للامام يحيى ، وعبد الوهاب أبو ملحة رئيس مالية أبها ، وأحمد العبدلي رئيس مالية جيزان ، ومحمد يحيى باصهي من وجهاء صبيا وتجارها ، وحدد مكان اجتماعهم في منطقة على أطراف الحدود[٢] . ولقد اجتمع مندوبو الملك ابن سعود ، ومندوبو الامام يحيى بتاريخ ٢٥ من جمادى الأخرة ١٣٥٠ هـ ٦ نوفمبر ١٩٣١ م في مكان يسمى النظير بقرب جبل العرو ، والذي كان محل الخلاف بين الجانبين[٣] .

ودارت المباحثات حول انسحاب الجنود اليمنيين من جبل العرو الذي احتلته من قبل ، حتى خط الحدود الاصلي ، حيث مواقعها قبل حادثة جبل العرو ولكن المندوبين لم يتمكنوا من الوصول إلى تسوية

---

(١) الفتح ، العدد ٢٧٢ ، ٣ من جمادى الآخرة ١٣٥٠ ، السنة السادسة .
(٢) أم القرى ، العدد ٣٥٦ ، ٢٦ من جمادى الأولى ١٣٥٠ ، ٩ من اكتوبر ١٩٣١ .
(٣) مجلة المقتطف ، العدد الصادر في مايو ١٩٣٤ ، ص ٦٠٤ ، الفتح العدد ٢٨٢ ، ٤ شعبان ١٣٥٠ ، السنة السادسة ص ٧ .

يمكن أن ترضي الطرفين[1] ، وكان سبب ذلك اصرار مندوبي اليمن على البقاء في الاماكن التي احتلتها في جبل العرو ، بينما أصر الوفد السعودي على ضرورة الانسحاب منه ، لكونه واقعا ضمن حدود المنطقة التابعة للادريسي[2] .

فلما تعقدت الامور بين الطرفين ، رفع كل فريق الامر إلى حكومته ، كما جرت مخابرة برقية بين الملك ابن سعود وبين الامام ، وقد طلب الامام في برقيته أن يكون الملك ابن سعود حكما في هذا الخلاف ، بينما أعلن الملك في برقيته قبوله التحكيم في هذا الخلاف وناشد الامام يحيى السعي نحو السلام والقضاء على ذات البين[3] ، أي القضاء على الفرقة ، بالطرق السليمة ، ووجوب القضاء على هذا الخلاف حقنا للدماء ورغبته في التضامن العربي .

ولقد أوضح الملك ابن سعود عن صدق رغبته في السلام فتنازل عن العرو للامام يحيى ، فما كان من الامام إلا أن قبل عرض حكومة الملك ابن سعود وأرسل برقية يعلن فيها ذلك[4] .

ولنا أن نستخلص من هذه البرقية ، أنها تناولت اعترافا بتحديد الحدود بين البلدين ، بصورة لا تقبل الشك ، أو النقض ، وذلك

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/68 (E 237/164/25) No. 2 من اندرورايان إلى السير جون سيمون ، جدة ١٤ من ديسمبر ١٩٣١ .

(٢) أم القرى ، العدد ٣٦٦ ، ٨ من شعبان ١٣٥٠ هـ / ١٨ من ديسمبر ١٩٣١ ، الفتح العدد ٢٨٢ ، ١٤ من شعبان ١٣٥٠ ، السنة السادسة ص ٧ .

(٣) ك . خ ص ٢٠ .

(٤) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 504/79/25) No. 8 من اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة ٢٠ من يناير ١٩٣٤ .
الفتح العدد ٢٨٢ ، ١٤ من شعبان ١٣٥٠ .

بانضمام منطقة قبائل بني الحرث إلى اليمن ، وقبائل بني مروان إلى جيزان[١] .

وأساس هذا التقرير أن القبول والتراضي بين الطرفين قد تم على أساس من هذا التقسيم .

ولقد كلف كل من الجانبين مندوبيه بالنظر في الامور البسيطة الاخرى الخاصة بمسائل الحدود وتقرير شأن التابعين لكل من الفريقين ، من القبائل المنتشرة على الحدود بين البلدين[٢] .

وبناء على هذا التراضي ، فقد انتهى الخلاف على هذا النحو الذي ذكرناه وقامت بين الملك ابن سعود والامام يحيى روابط صداقة وطيدة على أساسا ثابت متين من بعد خلافات مزمنة بينهما .

ونحن نرى - من ثم - أن كل طرف قد أصدر أوامره إلى مندوبيه للاجتماع بالطرف الآخر لاجراء محادثات جادة لاقرار هذا الوضع الجديد ، ولقد استمرت هذه المحادثات فترة طويلة - نسبيا - بين الطرفين ، وقد انتهت بعقد اتفاقية صداقة وحسن جوار ، وتم التوقيع عليها في ١٥ من يناير ١٩٣٢/٥ من شعبان عام ١٣٥٠ .

ومن أهم ما جاء في هذه الاتفاقية ، وجوب المحافة على الصداقة وحسن الجوار بين البلدين ، وعدم احداث أي من الطرفين الضرر ببلاد الآخر .

وتنص الاتفاقية كذلك على وجوب تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين ، ووجوب معاملة رعايا الدولتين ، وفقا للاحكام

---

(١) ك . خ ص ٢٢ .

(٢) راجع الوثيقة رقم (FO. 406/68 (E 237/164/25 من سير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ١٤ من ديسمبر ١٩٣١ .

الشرعية . ومن ناحية أخرى ، كان على كل من الدولتين عدم قبول من يفر عن طاعة دولته ، أيا كان ، حيث يتحتم على كل منهما إرجاع من يفر إليها من الطرف الآخر أما إذا ارتكب أحد رعايا الحكومتين حادثا في بلاد الطرف الآخر ، يحاكم المذنب في محاكم البلاد التي وقعت بها الحادثة .

ولقد اتفق الجانبان كذلك على أن يكون العمل ببنود هذه الاتفاقية ساري المفعول بعد موافقة الملكين عليها[1] .

وقد أرسل ابن سعود برقية للامام بموافقته على ما جاء في هذه الاتفاقية من بنود ، ومما جاء في هذه البرقية « وقد وافقت على ما اتفقوا عليه ، فأرجو من الأخ أن يعلمني بموافقته لتبليغ الموظفين على أطراف حدودنا بايفاد (بتنفيذ) ما جاء في الاتفاق»[2] .

ولقد رد عليه الامام في ١٥ من رمضان ١٣٥٠/٢٢ من مارس ١٩٣٢ بموافقته وتأييده للاتفاق وبنوده .

وبذلك انتهى الخلاف على الحدود ـ بشكل مؤقت ـ ونتيجة لهذا الاتفاق اعترف الطرفان « بالوضع الراهن على الحدود » ، وأسدل الستار على فصل من فصول العلاقات السعودية اليمنية ، أو النزاع السعودي اليمني حول عسير .

كما يلاحظ أن الحكومة السعودية قد اتصلت بالمبعوثين الدبلوماسيين للدول فيها في ١٣ من مارس ١٩٣٢م /٦ من ذي القعدة

(١) ك . خ ص ٢٣ Survey, 1934, P. 313
راجع نص المعاهدة في الملحق رقم (٤) .
(٢) ك . خ ص ٢٤ .

١٣٥٠ هـ ، وسلمت كلا منهم نسخة من هذه المعاهدة ، التي تم التوقيع عليها مع اليمن .

وفي ١٥ من ديسمبر ١٩٣٢/١٧ من شعبان ١٣٥١ هـ ، نشرت هذه الاتفاقية بالجريدة الرسمية السعودية « أم القرى » .

ومن الملحوظات الدقيقة في هذه الفترة التاريخية أن الصحف اليمنية قد تجاهلت أمر هذه المعاهدة تماما ، مما يدل ـ في رأينا ـ على أن رغبة الامام يحيى في حسن الجوار وتحسين العلاقات لم تكن مخلصة .

ومن أدلة ذلك ـ أيضا ـ أن سفير هولندا في جدة عندما زار صنعاء قدم ـ أثناء مقابلته للامام ـ تهانيه على ارتباطه بأواصر الصداقة والمودة مع الملك ابن سعود وتوقيع المعاهدة بينهما فما كان من الامام إلا أن ضحك على فكرة توقيع المعاهدة بينه وبين الملك ابن سعود قائلا « أي معاهدة مع ابن سعود !! » وزاد قائلا بأن الشيء الوحيد الذي تمت المفاوضات بشأنه هو اتفاية عمل بين أميري جيزان وميدي ، تمت بينهما على إنهاء حالة معينة كانت تسود الحدود بينهما[١] .

ولنا أن نستنتج من هذا الحديث ـ بين الامام والسفير الهولندي ـ أن الامام لم يكن صادق النية في وضع حد للنزاع اليمني السعودي حول عسير ، وأنه انما وافق على هذه الاتفاقية ، كسبا للوقت حتى يستعيد قوته ، ويتمكن من إعداد جيوشه على النحو الذي يمكنه من مواجهة عملية حاسمة مع الملك ابن سعود ، وأنه إنما أراد

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/69 (E 2304/11/7925) (P.R.O)
من المستر هوب جيل إلى السير جون سيمون .
تقرير من جدة عن الفترة ما بين شهر يناير / فبراير ١٩٣٢ .

بتوقيعه الاتفاقية أن يصرف الملك ابن سعود عما ينويه الامام ، فيتخذ الامام من هذا الستار التاريخي الكثيف مخبأ يقيه في وثبته التي يبيتها في حلقات هذا الصراع ، حتى لا تكون الطعنات متساوية بينهما في فرص توجيهها وتلقيها ، وإنما هو يريد لنفسه توجيه طعنه خاطفة ، بينما هو آمن في سربه ، محكم قبضته على المجن الذي اكتسبه بتوقيع الاتفاقية .



الفصل الثالث

تدهور العلاقات اليمنية/ السعودية

١٩٣٣ - ١٩٣٤م/ ١٣٥١ - ١٣٥٣ هـ



ذكرنا في الفصل السابق أن الامام يحيى ، لم يكن صادق النوايا في علاقاته الجديدة بابن سعود ، منذ أن تقاربت الحدود بينهما ، وأنه كان يتحين الفرص لاستعادة ما كان يراه حقا مغتصبا لبلاده . . . فقد قبل الامام يحيى المصالحة مع ابن سعود ، على مضض ، وفق معاهدة العرو ١٥ من ديسمبر ١٩٣١ م/ ١٣٤٩ هـ ، حتى تواتيه الفرصة المناسبة للانقاض . وكان كل من الطرفين المتنازعين قد وقع هذه المعاهدة ، تحت وطأة ظروف خاصة لكل منهما ، فالامام قواته موزعة أو بالاحرى مبعثرة ، في مختلف جهات اليمن لاخضاع القبائل ، وبخاصة قبائل « الزرانيق » التي ثارت عليه ، فضلا عن مشكلاته في الجنوب مع انجلترا .

وابن سعود ـ بدوره ـ قد اضطر إلى مهادنة الامام لأنه لم يشأ أن يندفع في حرب معه غير مضمونة العواقب ـ بل غير ذات جدوى أساسا ـ من أجل نقط ـ بقاع ـ صغيرة على الحدود بينهما ، حيث كان يعتقد ابن سعود ـ كما يذكر فيلبي ـ ضرورة ترك هذه الاماكن لاستقلالها الفوضوي بعض الشيء إلى أن تدفعها أوضاعها الداخلية الخاصة ، إلى الوقوع

تحت سلطته ، ليتمكن من مباشرة سلطاتها فيها كاملة[1].

من أجل هذا لم يتحمس الملك كثيرا ، للتشدد مع الامام يحيى ، ولم يكن الامام يحيى بطبيعة الحال ليغفل عن نوايا خصمه ومآربه .

ولهذا ـ ايضا ـ رأيناه يلح على ضرورة تصفية مشكلات الحدود القائمة بين البلدين ، ويراها حجر عثرة تقف دون اطراد سير العلاقات بينهما ، وأن على الملك ابن سعود أن يسرع في تسويتها فورا إذا شاء للعلاقات بينهما ـ حقا ـ أن تكون طبيعية وودية .

ويبدأ ابن سعود في استئناف المفاوضات ، بينه وبين الامام بغية الوصول إلى تسوية نهائية بشأن الحدود ، ومن ثم الوصول مع الامام إلى اتفاق يضمن السلام عن طريق عقد اتفاقية أو معاهدة سلمية دفاعية عن بلادهما ، والملك ابن سعود عندما رغب في تصفية خلافاته مع الامام، خصمه الخارجي الأول ، ومصدر الخطر الحقيقي له ، إنما كان يهدف من وراء ذلك إلى أن يتفرغ لمواجهة مشكلاته الداخلية اولا ، هذه الدوافع في جملتها وتفصيلاتها هي دوافع الملك ابن سعود لضرورة حسم مشكلاته مع الامام . ومن أجل الوصول إلى هذه التسوية النهائية بين الطرفين ، ارسل الملك ابن سعود إلى الامام يحيى خطابا مطولا في الثامن من جماى الآخرة ١٣٤١ هـ / ٨ من اكتوبر ١٩٣٢ م ، مقترحاً فيه إيجاد حل مناسب لهذه المشكلات المعلقة بينهما .

وقد تحدث بإسهاب في مقدمة هذا الخطاب عن رغبته في المحافظة على السلم والصداقة ، مع سائر الجيران عامة واليمن خاصة ، ومحاولا إثبات حسن نيته تجاه الامام يحيى ومملكته ، ومحذرا في الوقت نفسه من بقاء الاوضاع بينهما على ما هي عليه ، بغية الوصول إلى تسوية فاصلة حاسمة ، حتى لا تعطي فرصة لاعداء الطرفين ، لاثارة

---

(١) Philby, Saudi Arabia. P. 321.

الشائعات ، وللافساد بينهما ـ والعمل على إثارة الفتن وإحداث الشغب ـ التي من شأنها أن توقد بينهما نار الحرب ، وليس لأحد الطرفين مصلحة في ايقادها[1].

ثم أردف قائلا « ومن أجل ذلك اوفدت الذين يحملون كتابي هذا لأعرض على الأخ وضع اتفاق بيّن » :

أولاً :

نثبت الحدود فيما بيننا بشكل واضح بيّن ، لا يحتمل التأويل أو الشك .

ثانياً :

أن نتفق على التساعد والتعاضد في سائر المواقف العدوانية ، التي تكون علينا وعليكم سواء من الداخـل أو الخارج ، وذلك على شروط وأساسات بيّنة وفي حالات معينة نبينها .

ثالثاً :

نبيّن موقف صلات أمراء حدودنا وحدودكم ، وصلاحيتها في المخابرات ، ومساعدة بعضهم بعضاً في الأمور التي هي من صلاحيتهم ويكون الرجوع إلينا وإليكم فيما فوق ذلك من الأعمال .

رابعاً :

يسري هذا التعاقد بيننا وبينكم ، ونتعهد عليه نحن وإياكم على أنفسنا وأنفسكم ، وبلادنا وبلادكم ، وورثائنا وورثائكم ، ويصبح أمرنا

---

(١) ك . خ ص ٣٠ ـ ٣١ .

واحدا ، وكلمتنا واحدة وعائلتنا كأنهما عائلة واحدة ، وهذا أهم الأسس التي نرى أن يتم الاتفاق بيننا وبين الأخ . . . وإن كان للأخ رأي في زيادة أو تعديل أبداها لنا[1].

وعلى ضوء هذه الأسس الأربعة ، التي اقترحها الملك ابن سعود رحب الامام يحيى باستئناف المفاوضات بينهما ، كما أرسل رسالة إلى ابن سعود بتاريخ ٣ من يناير ١٩٣٣ م /٧ من رمضان ١٣٥١ هـ ، يقول فيها « ونحن نوافق على ما أوضحتموه من الأربع مواد ، مع الحاق ما يلزم ، إنما الذي في النفس مسألة الحدود فهي المفتقرة إلى حسن النظر ، فالمرجو من حضرتكم عطف النظر إلى ذلك . . . والتفضل بإرسال من تثقون به »[2].

وهكذا وافق الطرفان ـ من جديد ـ على فتح باب المفاوضات بينهما وقبيل أن تلتقي وفود الطرفين ، ظهر في سماء الجزيرة العربية ما لم يكن في الحسبان وبخاصة على مسرح الاحداث السعودي ، مما أرجأ هذه المفاوضات إلى حين حيث انفجرت فجأة ـ وبصورة غير متوقعة ـ ثورة عسير ، بقيادة الادريسي ، ضد الحكم السعودي هناك في نوفمبر ١٩٣٢م / رجب ١٣٤١ هـ ، فاضطر الملك ابن سعود إلى تأجيل المفاوضات المقترحة بين الطرفين ، حتى يتمكن من القضاء على هذه الثورة التي تهدد حكمه في المنطقة ، وربما قد تفتح عليه أبوابا مغلقة ، قضى الملك ابن سعود سنين طويلة في محاولة اغلاقها ، إلا أن الملك ابن سعود سرعان ما تمكن من القضاء على هذه الثورة الادريسية التي كادت أن تعرض حكمه للخطر[3].

---

(١) ك . خ ص ٣٠ ـ ٣١ .
(٢) ك . خ ص ٣٢ .
(٣) راجع الفصل الأول .

وكان من أهم نتائج هذه الثورة ، أنها ألقت ـ كما سبق أن ذكرنا ـ بثقلها في خضم العلاقات السعودية اليمنية ـ وإن كانت نهايتها لا تشكل بالنسبة للملك ابن سعود الحل الأمثل والنهائي ـ إذ كان ينظر إلى الموقف بكثير من الانزعاج فالادريسي ما زال لاجئا في الأراضي اليمنية حيث كان يعتقد أنه يجمع قوات وعتادا بمساعدة نشطة من الامام يحيى بهدف غزو عسير .

ولهذا ظلت المخاوف تراود الملك ابن سعود ، بشأن بقاء الادريسي بعيدا عن قبضة يده ، خشية أن يعاود الكرة ثانية ، بتشجيع من الامام يحيى ،ولقد طلب الملك ابن سعود من حافظ وهبه ، أن ينقل مخاوفه إلى الحكومة البريطانية ، وأن يعبر عن شكوكه في السلطات الايطالية ـ في أرتيريا ـ على اعتبار أنها تزوّد الامام والادريسي معا بالاسلحة والذخيرة ، أو على الأقل بسماحها لآخرين بتزويدها ، وإن هذه السلطات تشجع الهجوم المتوقع على عسير خدمةلأهدافها الخاصة .

ولقد صرح ابن سعود بأنه لو حدث عدوان فإن الحرب مع اليمن ستصبح أمرا لا مفر منه[1]. وطلب حافظ وهبه من الحكومة البريطانية بأن تقدم معونة مادية للملك ابن سعود على شكل قرض أو تقديم اسلحة بشروط طيبة ، وفي مقابل ذلك سيكون الملك مستعدا ليبدي كرمه الشديد إزاء المصالح البريطانية ، سواء في المملكة العربية السعودية أو في اليمن إذا ما احتلها .

وقد فهمت الحكومة البريطانية من تصريحات حافظ وهبه ، أن

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/71 (E 4010/759/25) No. 25 (P.R.O) من فانسيتارت إلى السير جراهام .

وزارة الخارجية ـ لندن ، ٢٤ يوليو ١٩٣٣ .

الملك قد يكون مستعدا بالاضافة إلى ترضية الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق بمصالحها بوجه عام ، لأن يقدم لها تنازلات خاصة[1].

إلا أن الحكومة البريطانية اخبرت الحكومة السعودية ـ عن طريق المستر كالفرت قنصلها في جدة ـ بأنها على اتصال بالحكومة الايطالية ، وأنها تطلب من هذه الاخيرة أن تشير على الامام يحيى بالاعتدال ، وأن تتأكد من أن الامام والادريسي لا يحصلان على مساعدة أو تشجيع من أراض تحت سيطرة ايطاليا ، وأن كان من حق المنتجين الايطاليين ـ قانونا ـ أن يبيعوا الأسلحة والذخيرة ، للامام يحيى وهو قانون معمول به منذ عدة سنوات[2] .

وفي الوقت نفسه حثت بريطانيا الحكومة السعودية على التمسك بسياسة الاعتدال مشيرة إلى المخاطر التي لا شك سوف يؤدي إليها نشوب المعارك مع اليمن وأنه حتى لو قام الادريسي بهجوم ، فبإمكان الملك ابن سعود أن يعتبرها ثورة داخلية لا تتضمن أعمالا عدائية على مستوى دولي . . . . وعلى هذا النحو يمكن تجنب نشوب صراع مع الامام[3] .

أما بالنسبة للمعونة المالية ، فقد أضافت الحكومة البريطانية أنه ليس باستطاعتها أن تقدم معونة مادية للملك ابن سعود ، وأن القرض الذي أشار إليه حافظ وهبه مستحيل ، على حين أن تقديم أسلحة من مصادر حكومية أمر مستحيل أيضاً فان ديونه ـ الملك ابن سعود ـ لم تحسم . أما إذا استطاع الحصول على اسلحة من مصادر خاصة فليكن

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/71 (E 4010/759/25) No. 10 (P.R.O) من السير جون سيمون إلى مستر كالفرت ـ وزارة الخارجية ، لندن ٢٧ يوليو ١٩٣٣ .
(٢) المرجع السابق الذكر .
(٣) المرجع السابق الذكر .

معلوما بوضوح أن الحكومة البريطانية لن تعترض على ذلك[1]. وقد أوضحت كذلك أنها لن تتدخل في هذا النزاع بينه وبين الامام يحيى وأنه إذا كان يود أن تقف الحكومة الايطالية على الحياد في هذا النزاع ، فإن هذا لن يتم إلا إذا وقفت بريطانيا نفسها على الحياد[2]. وفي الوقت نفسه ، نصحته باتخاذ السبل السلمية أو المفاوضات طريقا لتصفية خلافاته مع الامام .

ونتيجة لهذه الاتصالات التي جرت بين الملك ابن سعود والحكومة البريطانية نرى أن الأخيرة رفضت تقديم أي مساعدة مادية للملك ابن سعود ، وفي الوقت نفسه لم يكن لديها مانع أو اعتراض على حصول الملك ابن سعود على الاسلحة والذخيرة من مؤسسات غير حكومية[3].

وأدت هذه النصيحة من الحكومة البريطانية للملك ابن سعود ، إلى أنه أصبح يرى أنه من الافضل أن يلجأ إلى طريق المفاوضات مع الامام . لذلك أعاد الكرة ثانية ، وطلب من الامام أن يفتح باب المفاوضات ، للحصول على حل حاسم بشأن الحدود ، وهو ما كانا يهدفان إليه قبيل نشوب ثورة الادريسي التي حالت دون تنفيذ ذلك ، فأجاب الامام بالايجاب ـ كما تقدم ـ ورحب بقدوم الوفد السعودي إلى صنعاء ، بل إنه عبّر عن رغبته في أن يطلق الملك ابن سعود لوفده الصلاحية المطلقة لحل كل ما هنالك من أمور ومسائل معلقة بين

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/71 (E 4010/759/25) No. 8 (P.R.O) من فانسيتارت إلى كالفرت ، وزارة الخارجية ، لندن في ٢٦ من يوليو ١٩٣٣ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/71 (E 4010/759/25) No. 10 (P.R.O) من السير جون سيمون إلى كالفرت ، وزارة الخارجية ، لندن في ٢٧ من يوليو ١٩٣٣ .

(٣) راجع الوثيقة رقم FO. 406/71 (E 4072/759/25) No. 12 (P.R.O) من السير جون سيمون إلى الشيخ حافظ وهبه ، وزارة الخارجية ، لندن ٣١ يوليو ١٩٣٣ .

الطرفين وبخاصة مسائل الحدود[1] .

وبالرغم من وصول الاخبار إلى الملك ابن سعود بأن الامام يحيى يعد العدة لاحتلال نجران ـ التي استقر الرأي على تبعيتها لنجد عام ١٩٢٧م / ١٣٤٦ هـ ـ فإن الملك ابن سعود لم يبدل من موقفه ، إذ كان يرى أن وصول الوفد السعودي إلى صنعاء ، قد يدفع الامام يحيى إلى تعديل موقفه ، ومن ثم تعود الامور بينهما إلى نصابها ، ويتاح للطرق السلمية ، والمفاوضات الدبلوماسية أن تأخذ مجراها .

ولا يكاد الوفد السعودي يدخل الحدود اليمنية من جهة ميدي حتى يشاهد معالم الزينة والافراح التي أعلنتها الحكومة اليمنية رسميا ابتهاجا باحتلال نجران ، وبرغم ذلك فقد التزم الوفد السعودي جانب الصمت والهدوء ، وضبط النفس في سبيل توطيد الصداقة التي تأسست بين الدولتين[2] .

وقد آثر الوفد السعودي جانب الصمت بغية عدم اثارة مشكلات قد يكون من شأنها أن تحول دون نجاح المفاوضات . . . . أو تؤدي إلى فشلها . وقد تكون الوفد السعودي من خالد القرقني ، ومحمد السلمان ، وتركي بن ماضي ، بينما تألف الوفد اليمني من القاضي عبد الله العمري ، والقاضي عبد الكريم المطهر .

وعقدت الجلسة الاولى من مفاوضات صنعاء في ٩ من يوليو ١٩٣٣ م /١٧ من ربيع الأول ١٣٥٢ هـ ، وعرض خلالها الوفد السعودي التخطيط الواضح للحدود والتعاون بين الطرفين في سائر المواقف سواء في الداخل أو في الخارج وذلك على « شروط واساسات بينة وفي حالة

---

(١) ك . خ ص ٣٣ .

(٢) ك . خ ص ٣٧ .

معينة يصير تثبيتها بوضوح تام »[1]، مع بيان صلات أمور الحدود في كلا الجانبين ، وتجديد صلاحيتهم في المخابرات ، ووجوب مساعدتهم بعضهم البعض في الامور العائدة لصلاحيتهم والرجوع للملكين فيما فوق ذلك من أعمال .

وقد وافق الوفد اليمني على مناقشة المادة الأولى التي وردت في مطالب الوفد السعودي ، وهي الخاصة بمسألة الحدود ، وأثار أعضاؤه منذ البداية جدلا حول المعاهدة التي جرت مع عامل ميدي ، وبعض الأمراء السعوديين بعد مسألة العرو ، وذلك لأن الوفد اليمني اعتبرها اتفاقاً مؤقتاً مستنداً في ذلك على أنها لم توقع من قبل العاهلين السعودي واليمني بعد مسألة التحكيم التي وقعت في ديسمبر ١٩٣١/ شعبان ١٣٤٩ ، وحسمت مسألة الحدود بصفة نهائية[2]، والتي بسببها كما يرى الوفد السعودي ، نجا الطرفان من وقوع حوادث ربما كانت مؤلمة للطرفين وأن هذه المسألة تصلح أداة للمستقبل[3].

وعلى هذا الاساس قال الوفد السعودي أنه يجب العمل بموجبها وتسليم الادريسي للملك ابن سعود ، حينئذ أثار الوفد اليمني مسألة الادارسة برمتها وحاول أن يوضح للوفد السعودي موقف الامام يحيى من ثورة الادريسي ، والملابسات التي أحاطت بها ، فإذا لم ينقذ الامام يحيى الثوار لجأوا إلى حكومة أجنبية لهذا رأى الامام أن يؤمنهم مبدئيا ، وكتب للملك ابن سعود يطلب منه أن يحل المشكلة[4]، وبين الوفد اليمني كذلك أن الامام يؤثر فتح باب المفاوضات ، مع الملك حول الادارسة ، وقد استجاب الوفد السعودي لذلك ، إذ كانت له أيضاً وجهة

---

(١) ك . خ ص ٣٦ .

(٢) ك . خ ص ٣٨ .

(٣) ك . خ ص ٣٨ .

(٤) ك . خ ص ٣٨ .

نظر حول ثورة الادريسي . . . « فالحزم يقضي علينا أن نعمل لازالة أسباب سوء التفاهم ، ومن بعض أسباب سوء التفاهم الادريسي ، فهو في حالته هذه بؤرة فساد لأنه بمقدار رمية سهم من حدودنا ، وعنده رجال مفسدون ، يعملون لاثارة الفتنة وهو عدونا وعدوكم[1].

ويمضي الوفد السعودي بعد ذلك ، في بيان خطورة الوضع الناجم من بقاء الادريسي على هذا النحو إذ « لن يتورع عن إلقاء الفساد بين البلدين ، وأنه خطر على السلم بيننا وبينكم » كما مضى الوفد السعودي ـ كذلك ـ يفند المزاعم القائلة « بأن بقاء الادريسي على هذا النحو بعيدا عن يد الملك ابن سعود ، يشكل ورقة رابحة في يد الامام ، وأن هذه المزاعم قول عدو » . . . ثم يقترح الوفد بعد ذلك على الوفد اليمني ، أن تحدد اقامة الادريسي فإما أن يكون في المدينة تحت ضمانة ابن سعود وأما أن يكون في صنعاء تحت ضمانة الامام ، ثم يحذر الوفد السعودي بعد ذلك من بقاء الادريسي في « ذهب حجر » حيث يتيسر له هناك عمل الفساد ضد الجميع والاتصال بسهولة مع من يريد من الاجانب[2].

وقد طالت المناقشات بين الوفدين ، ودارت كلها حول الادريسي ولا سيما في ثلاث جلسات خاصة انعقدت كلها لمناقشة وضعه هو بصفة خاصة ، ويستنتج من هذه المناقشات ، أن الامام يحيى قد أصر على تخلي الملك ابن سعود عن مقاطعة الادارسة في تهامة عسير[3]، أو عن قسم منها ، وكذلك ادخال منطقة نجران الشمالية التي يديرها الملك ابن

---

(١) ك . خ ص ٣٩ .

(٢) ك . خ ص ٣٩ ـ ٤٠ .

(٣) راجع الوثيقة من FO. 406/71 (E 4010/759/25) No. 25 (P.O.R.) من فانسيتارت إلى السير جراهام .

وزارة الخارجية ـ لندن ٢٤ من يوليو ١٩٣٣ .

سعود ـ في تلك الفترة ـ داخل الحدود اليمنية .

ولكي يضع الامام يحيى الوفد السعودي امام الامر الواقع أرسل قوات يمنية لاحتلال نجران ، وهذه القوات بعد أن قمعت الثورة التي كانت قائمة ضد الامام في نجران اليمن ، بدأت تتقدم نحو نجران نجد[١] .

وبهذا انتهت محادثات صنعاء إلى لا شيء وإذا كانت ثمة فائدة تذكر من هذه المحادثات ، فهي أنها كشفت بما لا يدع مجالا للشك ، عن نوايا الطرفين السعودي واليمني ، ووجهة نظر كل منهما في الامور المتنازع عليها . وطلب الوفد السعودي بعد ذلك اذنا بالسفر والعودة لبلاده في ١٨ من يوليو ١٩٣٣/ ٢٦ من ربيع الاول ١٣٥٢ ، إلا أن الامام يحيى رفض في بداية الامر ، وأصر على عدم مغادرتهم صنعاء إلا بعد أن تنتهي المفاوضات .

غير أن الوفد السعودي رفع كتابا إلى الإمام يحيى يبين له فيه أسباب تعثر المفاوضات وفشلها واتساع الهوة الفاصلة بين الطرفين[٢]، وأنه لم يعد ثمة مبرر لبقاء مندوبيه . وفي تلك الفترة انقطعت المراسلات البرقية ، بين الوفد السعودي وحكومته قرابة اثني عشر يوما ، مما أثار قلق الملك ابن سعود ، وبخاصة بعد أن علم بفشل المفاوضات ، وظهرت نوايا الامام في استرداد مقاطعة عسير وبعض الأجزاء الأخرى التي يعتبرها الجانب السعودي جزءا لا يتجزأ من المملكة العربية السعودية .

ولقد شعر الوفد السعودي بأنه يتعرض لمضايقات واهانات مستمرة وتسويفات لا طائل من ورائها ، مما أثار غضب الملك ابن سعود . ومرة

---

(١) الفتح ، العدد ٣٥٦ ، ١١ من ربيع الآخر ١٣٥٢ ، العام الثامن .

(٢) ك . خ ص ٥٤ ـ ٥٦ ، انظر الوثيقة رقم ٣٥ من الكتاب الأخضر .

اخرى آثر أن يستشير الحكومة البريطانية ، قبل أي عمل قد يؤدي إلى تأزم الموقف لهذا نراه يأمر الشيخ عبد الله السلمان باعلام القنصل الانجليزي بجدة ، بأن الوفد السعودي يعاني من صعوبات جمة في مفاوضاته مع الوفد اليمني ، ومنها منع اتصاله بالعالم الخارجي[1]، إلا أن حمد السلمان ـ أحد أعضاء الوفد السعودي في صنعاء ـ استطاع أن يتصل بحكومته سرا ، ويخبرها بحقيقة الوضع وذلك عن طريق وسيط في صنعاء ، وقد اعتبرت الحكومة السعودية أن ذلك التصرف من جانب الامام مناف للمدنية ومخالف لحسن الجوار .

وعلى أثر ذلك أرسل الملك ابن سعود برقية إلى الامام بتاريخ ٣ من اغسطس ١٩٣٣ / ١٢ من ربيع الآخر ١٣٥٢ يستفسر عن حقيقة وضع الوفد السعودي وما يتعرض له من إهانة وأن أعضاء الوفد « ليس لهم جناية أو جنحة ، وأن تتميم الامور أو عدم تتميمها راجع لله ثم لكم »[2].

ونحن نرى في ذلك أن الملك ابن سعود يحمل الامام مسئولية نجاح المفاوضات أو فشلها ، ثم يتعجب الملك ابن سعود بعد ذلك من منع الوفد السعودي من الاتصال به ومراجعته له ، وليس هناك من مبرر مادي أو معنوي لهذا المنع ، وأن تلك سابقة خطيرة في العلاقات بين البلدين ، ثم يمضي الملك ابن سعود قائلا « لذلك لم يبق للسكوت مجال ، فاقتضى أن تعرف حقيقة مقاصدكم »[3].

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/71 (E 4923/759/25) No. 24 (P.R.O) من مستر كالفرت إلى السير جون سيمون .
جدة في ١٨ من اغسطس ١٩٣٣ .

(٢) ك . خ . ص ٥٩ .

(٣) المرجع السابق .

وقد تعللت الحكومة اليمنية بشأن انقطاع المواصلات البرقية ، بأن خللا قد أصاب أجهزة البرق في الحديدة ، أما الحجة التي قدمتها الحكومة اليمنية لتأخير الوفد السعودي في السفر إلى بلده فهي أن المفاوضات يمكن استئنافها بعد شفاء الامام يحيى من مرضه الراهن . ويبدو أن مرض الامام يحيى كان حقيقيا وخطيرا بدليل أن ملك مصر وملك العراق قد أرسل كل منهما طبيبه الخاص لمعالجته[1].

وعلى أثر هذه المراسلات بين الملك والامام سمح أخيرا للوفد السعودي بالسفر والعودة لبلاده في أغسطس ١٩٣٣/ ربيع الآخر ١٣٥٢ .

مشكلة نجران :

لقد ظهرت مشكلة نجران ، كمشكلة قائمة بذاتها ـ تضاف إلى قائمة المشكلات المعلقة بين البلدين على الحدود بينهما ـ منذ أن تقاربت الحدود عام ١٩٢٦ ، وعندما دخلت عسير في حماية الملك ابن سعود ـ على النحو الذي ذكرناه من قبل ـ ولكن وضع نجران ظل شائكا وحساسا منذ ذلك الوقت ، إذ تمسك أهلها باستقلالهم من ناحية ، فضلا عن رغبة الملك ابن سعود ـ من ناحية اخرى ـ في أن تظل نجران متمتعة باستقلالها الذاتي ، حتى تظل حاجزا بين بلاده واليمن على حد تعبيره ، واعتبارها نوعا من الاراضي العازلة أو المحايدة بين السعودية واليمن[2].

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/71 (E 4923/759/25) No. 24 (P.R.O) من مستر كالفرت إلى السير جون سيمون .
٨ من اغسطس ١٩٣٣ م .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO 406/72 (E 504/79/25) No. 8 (P.R.O) من اندرو رايان إلى جون سيمون .
جدة في ٢ من يناير ١٩٣٤ م .

ولكن الملك ابن سعود كان يرى أيضاً أن نجران في حقيقة أمرها جزء من نجد وعلى كل حال فإن الملك ابن سعود رأى أن تبقى متمتعة بوضعها الخاص ، على ألا تكون في يد الامام أو تحت نفوذه بأي حال .

وظل الوضع قائما كما هو في نجران ، حتى فوجىء الملك ابن سعود بقوات الامام يحيى تدخل نجران في مايو ١٩٣٣ م /المحرم ١٣٥٢ هـ ، بحجة اقرار السلام فيها ، وتعليم أهلها أصول الدين الاسلامي . ذلك أن وجهة النظر اليمنية في تبريرها للتدخل المسلح في نجران ، تحكي أن جماعة من قبيلة وائلة التابعين « لذى محمد » في منطقة نجران ، لم تسلك مسلك الطاعة فأمر الامام يحيى عامل « برط » السيد اسماعيل المداني بالزحف عليهم ، فتوجه على رأس قوة من قبائل « سحّار » ، وغيرهم إلى « الفرع » فاستنجدوا بقبائل « يام » ، وخرجوا إلى أطراف « الفرع » واشتعلت الحرب بين الفريقين ، وواصل ولي العهد سيف الاسلام أحمد ارسال الامدادات ، فانهزمت « يام » وفرّ رجالها ولم يقفوا إلا في نجران نفسها ، مما دفع سيف الاسلام إلى ملاحقتها حتى هناك بجيوش جرارة فهزمها وغنم منها الكثير وذلك في مايو ١٩٣٣ م / محرم ١٣٥٢ هـ[١] .

ومهما يكن من أمر ، فإن وجهة النظر اليمنية في دخول نجران ، تخالف وجهة النظر السعودية التي اعتبرت دخول القوات اليمنية نجران ، اعتداء عليها وتهديدا مباشرا لمنطقة الملك ابن سعود .

ويبدو أن دخول نجران ، ومحاولة تحريض القبائل في عسير ، والهجوم عليها سببه الرئيسي هو ولي العهد الشاب المتوثب ، وأنه هو الذي قد زيّن لأبيه أن الفرصة سانحة للتحريض ، وأن على الجيش

---

(١) الجرامي ، المقتطف ـ من تاريخ اليمن ، ص ٢٤٤ وما بعدها .

المتوكلي احتلال ما يريد احتلاله من البلاد ، لوضع الملك ابن سعود أمام الأمر الواقع ، كما حدث في جبل العرو فيضطر للاعتراف به لما هو عليه من العسرة المالية التي تحول دون تجهيز جيش كبير يكافح به الثورة الجديدة ، وما وراءها من الجيش اليمني ، مع شدة حرصه على اتفاق الحكومتين[1] وكل هذا مما يؤكد لنا رغبة الامام في ضم منطقة نجران وعسير إلى بلاده ، وأن ينتهز الفرصة المناسبة لتحقيق أطماعه في المنطقة ، ولن يكن طبيعيا أن يقف الملك ابن سعود ـ بعد تدخل الامام يحيى عسكريا في نجران ـ موقفا سلبيا وبخاصة بعد شكوى أهالي نجران ، مما دفعه إلى اتخاذ موقف حازم مع الامام فأرسل قوة بقيادة خالد بن لؤى إلى نجران ، لصد الهجوم اليمني حيث عجزت القوات اليمنية عن الصمود أمام الهجوم السعودي ، وسرعان ما انسحبت من نجران .

وفي الحقيقة أن الادعاء ، بشرعية موقف كل من الطرفين ـ في نجران ـ لا يقوم على أساس سليم ، وذلك طبقا لمفاوضات عام ١٩٢٧ م / ١٣٤٦ هـ ، حين قابل الوفد السعودي الوفد اليمني في صنعاء ، حيث اقترح الوفد السعودي حسم الحدود الشرقية على الوجه الآتي :

أن تتبع نجران والمناطق الواقعة شمالها الملك ابن سعود ، وأن تتبع وائلة والمناطق الواقعة جنوبها الامام يحيى ، وأن تبقى حدود عسير الجنوبية من الداخل إلى الساحل كما هي . وقد وافق مندوبو الامام يحيى على هذه التسوية باستثناء ما يتصل بعسير[2].

---

(١) المنار ، الجزء الخامس ، المجلد ٣٣ ، جمادى الأولى ١٣٥٢ هـ راجع الوثيقة رقم FO 406/71 (E 666 9/759/25) No. 47 (P.R.O) من كالفرت إلى السير جون سيمون . جدة في ٢ من سبتمبر ١٩٣٣ م .

(٢) ك . خ . ص ٨ ، وأيضاً ـ ك . خ . ص ١٧٩ ، وأيضاً راجع الوثيقة رقم FO. 406/71 (E 5865/759/25) No. 39 (P.R.O) مذكرة عن العلاقات السعودية اليمنية ، بين السير أندرو رايان ـ الشيخ حافظ وهبه ٣٠ من سبتمبر ١٩٣٣ .

وفي الخطاب الذي بعثه الامام يحيى إلى الملك ابن سعود ، في ربيع الآخر ١٣٥٠/ ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ ، وفيه طالب الملك ابن سعود بجبل العرو ، أقام الامام يحيى دعواه على تلك الاتفاقية ـ عام ١٩٢٧ ـ التي تم التوصل إليها مع ابن ماضي وابن دليم بصدد الحدود[١].

وفي البرقية الثانية التي أرسلها الامام يحيى إلى الملك ابن سعود في ١٩٣٣ م شوال ١٣٥١هـ طلب الامام عدم التدخل في شئون قبيلة يام ، مقيما دعواه مرة اخرى على الاتفاقية التي تم التوصل إليها مع ابن ماضي وابن دليم ، هذا على حين أن الملك ابن سعود كان يدعي بأن شعب نجران قد خضع له بعض الوقت ، كما أنهم كانوا رعايا لاسلافه ، ولا يزالون يحتفظون بالوثائق الدالة على ذلك ، وفي يناير ١٩٣٣ م/ رمضان ١٣٥١هـ، أرسل أهالي نجران وفداً إلى الأمير عبد العزيز بن مساعد ـ أمير أبها ـ يؤكدون خضوعهم وولاءهم للملك ابن سعود فليس لأهالي نجران أي اتصال أو علاقات مع الامام يحيى قبل احتلاله الاخير لاراضيهم[٢].

وفي الواقع أن تسوية الحدود التي جرت في عامي ١٩٣١/ ١٩٣٢ ، كانت غامضة وليس واضحا بها ما إذا كان ادعاء الملك ابن سعود ، بأن نجران يمكن اعتبارها بصورة قاطعة أرضا سعودية ، ادعاء فوق مستوى الجدل ، ويمكننا أن نلحظ أنه لم تجر اشارة إلى تسوية لهذه النقطة في التصريح السعودي الرسمي الخاص بنتائج المحادثات ، التي جرت في عام ١٩٣١ ، والتي يتضح منها أن نجران لم تكن خاضعة للاحتلال الفعلي للملك ابن سعود ، أو للامام يحيى خلال السنوات الاخيرة .

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/71 (E 4190/759/25) No. 11, From Mr. Zada- Royal Legation of Saudi- Arabia to Mr. Rendel, London July, 28 1933 (P.R.O.)

(٢) المصدر السابق الذكر.

لذلك فليس من الواضح ، ما إذا كانت رغبة الملك ابن سعود في طرد القوات اليمنية من نجران ، يمكن اعتبارها دفاعا عن أراضيه كما هو الحال في مشكلة مقاومة غزوة يمنية أو ادريسية للمناطق الواقعة تحت نفوذه الفعلي ومنها عسير .

وقد يكون من الصحيح اعتبار مثل هذا العمل ، من جانب الملك ابن سعود محاولة لاحتلال أراض يشك في ملكيتها في تلك الفترة . ولقد أكد الملك ابن سعود للامام يحيى رغبة القبائل بنجران في التطلع نحو نجد ، أكثر من تطلعها نحو اليمن ، كما هو واضح طوال السنوات الماضية . ولكن من أجل التوصل إلى حل سلمي يريده الملك ابن سعود في الحقيقة مع الامام يحيى ، فإن الملك ابن سعود أعلن بنفسه استعداده لأن يضحي بمصالحه الخاصة ، مقابل أن يوافق الامام على حياد ذلك الاقليم كما كان في السنوات السابقة ، كما أنه على استعداد ليتفق مع الامام على عدم القيام بارسال أي قوات إلى نجران ، إلا من أجل المحافظة على النظام والقانون هناك ، وايضا بعد إجراء مفاوضات خاصة بهذا الموضوع من شأنها أن تؤدي إلى اتفاقية دائمة[١]. وكان ذلك بمثابة الكلمة الاخيرة للملك في هذا الموضوع .

وقد رد الامام يحيى ـ على ذلك ـ في تقرير مؤداه أن وجود قواته في تلك المقاطعة ، كان بدافع رغبته فقط في حفظ الامن هناك . ومنذ ذلك الوقت تلقى الملك ابن سعود معلومات من عماله على الحدود بأن القوات اليمنية تقوم بالانسحاب من نجران بعدما قامت بتخريب مدينة بدر [٢] ، وحولتها إلى كومة من الانقاض ، إلى أن تمركزت ـ القوات

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 79/79/25) No. 5 (P.R.O) من كالفرت إلى السير جون سيمون ـ جدة في ١٢ من ديسمبر ١٩٣٣ .

(٢) مدينة بدر هي من أهم المدن في نجران ، المركز الديني لاتباع المذهب المكرمي .

اليمنية - على حدود عسير في ميدي وصعده وحرض[1] .

هذا هو الموقف كما كان إذ ذاك على الحدود بين البلدين . وحتى يمكننا الحكم على الوضع السابق - كما ذكرنا من قبل - نرى أن الموقف العام في هذا النزاع يبدو الآن أقل احتمالا للتفجير ، فمن الناحية العسكرية لم يتغير الموقف تغيرا جذريا عما كان عليه من قبل ، أما الامدادات بالرجال والمؤن ، فما زال تواردها مستمرا نحو الجنوب وإن كان بكميات قليلة وببطء ، كما أن الوضع الراهن على الحدود يبدو هادئاً إلا في بعض الحالات الفردية التي كانت تقوم بها قوات الامام ضد رجال القبائل في عسير وبخاصة ضد قبيلة العبادل . لذلك فإن الموقف بصفة عامة يدل دلالة قاطعة على تحول الاحداث على الحدود من سيء إلى أحسن[2] .

ونعود ثانية إلى مفاوضات صنعاء بين العاهلين ، وهي كما رأينا من قبل ، قد فشلت ، ومن ثم عاد الوفد السعودي إلى بلده بعد أن حمل رسالة الامام يحيى إلى الملك ابن سعود ، يشرح فيها وجهة نظر الامام فيما يتعلق بدخول القوات اليمنية نجران . فقد ذهب إلى أن سكان منطقة نجران - التي هي موضوع النزاع - ليسوا سنيين وليسوا زيديين وأنهم لم يخضعوا خضوعا فعليا سواء لليمن أو لنجد ، لذلك فإنه يعتبر احتلال هذه المقاطعة لا يشكل نقضا للوعود أو تعديا على نجد . وفيما يتعلق بعسير وتهامة فإن الامام يذهب - برغم أن هاتين المنطقتين قد سلمهما للملك ابن سعود حكامهما المحليون آل عائض والادريسي -

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/72 (E 79/79/25) No. 5 (P.R.O) من كالفرت إلى السير جون سيمون .

جدة في ١٢ من ديسمبر ١٩٣٣ .

(٢) المصدر السابق الذكر .

إلى أنه توجد اعتبارات تاريخية تقنعه بالاعتقاد بأن المنطقتين جزء من اليمن ، فلذلك يطلب من الملك ابن سعود أن ينظر في هذا الأمر ، ويعيد الامانة إلى أهلها أو أن تحل المسألة بشكل آخر ، حيث تعاد عسير إلى الادارسة ، ويخيرون في التعاقد مع من شاءوا من الفريقين[1] .

ومنذ تلك الفترة بدأت مرحلة أخرى من المفاوضات لعلها أكثر المراحل حسما لأنها كانت بين العاهلين مباشرة ، وإن كانت عن طريق المراسلات بينهما إذ سرعان ما رد الملك ابن سعود على رسالة الامام ردا مطولا ، وطلب منه توضيح موقفه بصراحة ، وكان رد الملك ابن سعود يتسم بالقسوة بعض الشيء ، وخلا أسلوب الخطاب السعودي ـ كذلك ـ من روح الود ، التي كانت تسود أسلوب المراسلات بينهما من قبل ، وبعبارة أكثر دقة ، بدأت تظهر ابتداء من هذا الرد السعودي نغمة راحت تعلو في المباحثات ، وهذه النغمة تنطوي على تهديد وتحذير يبدو منها أن الملك ابن سعود كان هذه المرة أكثر حزما ـ من أي وقت مضى ـ وربما أكثر ضيقا وتوترا ، إذ جاء في هذا الرد ـ قول الملك ابن سعود ـ « ولكن رغبة منا في تأييد الصلات . . . أحببنا مراجعتكم ، لنكون على بصيرة ، للاستعداد في الرد عليكم »[2] ، ويمضي الملك ابن سعود في رسالته طالبا من الامام يحيى أن يحدد موقفه بصراحة ووضوح ، حول مسائل الحدود والمشكلات المعلقة بينهما حتى يمكن إقامة علاقات حسنة بين البلدين . . . ويختتم الملك ابن سعود رسالته بقوله « فإن المراوغة . . . (شيء) . . . يأباه الدين والشرع ، وكما أن لأنفسنا علينا حقاً فإن لشرفكم ومقامكم علينا حقا أيضا . . . فإن أجبتمونا إلى ذلك فهو الذي

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/71 (E 5730/759/25) No. 37 مقتبسات من Egyptian Gazette الصادرة Enclosure in No. 37 في ٢ من سبتمبر ١٩٣٣ .

(٢) ك . خ . ص ٦٤ .

نراه . . . فإن كان غير ذلك فلا حول ولا قوة إلا بالله[1]. وينهي الملك ابن سعود هذه الخاتمة قائلا « وإني لا أبدؤكم بشر إلا أن يكون دفاعا عن الدين والشرف[2] » .

ويرد الامام يحيى على الملك ابن سعود برسالة ، يؤكد فيها صداقته وحسن نيته ، ويعلن فيها ـ أيضا ـ موافقته على حسم مسألة الحدود ، على أساس أن يكون لكل منهما ما تحت يده فعلا ، كما يطمئنه من ناحية الادريسي ويطلب من الملك ابن سعود بأن لا يسمع فيه كلام المفسدين[3] .

وامتازت هذه المفاوضات الجديدة بأنها تدور بين العاهلين مباشرة ووضح خلالها ما اتسم به موقف الملك ابن سعود من صراحة وحزم يمكن أن نردهما إلى سببين أساسيين :

السبب الأول :

حدوث الاضطرابات ، وأعمال الشغب التي قام بها الجيش اليمني على الحدود ، فرد المسئولين السعوديون أسباب ذلك إلى أنه ليس هناك تسوية نهائية ، تحسم الحدود بين البلدين .

ولا شك في أن هذا التقرير ، قد أثار حفيظة الملك ابن سعود تجاه الامام ، بالرغم مما عرف عن ابن سعود من أناة ورحابة صدر ، في علاقاته بالامام طوال الفترة السابقة . . . ولا سيما أن تقرير الوفد السعودي قد تضمن الكثير من عبارات الهجوم على الامام يحيى وسياسته التي تقوم على الطمع في الأملاك السعودية[4] .

---

(١) ك . خ . ص ٦٣ ـ ٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ك . خ . ص ٦٦ .

(٤) ك . خ . ص ٧٥ ، وأيضاً Philby, Arabian Jubilee, P. 185

السبب الثاني :

تقديم الوفد السعودي العائد من اليمن إلى الرياض ، تقريرا إلى الملك ابن سعود ، يتضمن ما اكتشفه أعضاء الوفد السعودي من مراوغة الامام يحيى في أثناء مفاوضاتهم مع الوفد اليمني ، وما كشفته هذه المراوغة من رغبة الامام يحيى ، في أن لا يتم التوصل إلى تسوية الخلاف بين البلدين .

ولقد أيدت التقارير المماثلة التي تلقاها الملك ابن سعود من ولاته على الحدود ، تقرير الوفد السعودي العائد من اليمن ، حيث ذكرت تقارير ولاة الحدود أن هناك تحركات حربية للقوات اليمنية ، وأنهم يكتشفون مؤامرات مستمرة وأنهم يحرضونهم على الثورة ضد الملك ابن سعود ، ولولا وجود القوات السعودية لنشبت ثورات في هذه المناطق .

كان ذلك أساسا لصراحة الملك ابن سعود وحزمه اللذين واجه بهما ما تبين له من أن سياسة اليمن ـ إذ ذاك ـ كانت تهدف ـ أولا ـ إلى اضعاف مركزه باثارة القلاقل الداخلية ، كما كانت تهدف ـ ثانيا ـ إلى إرغامه على بذل نفقات مالية ضخمة حتى يحين الوقت المناسب لهجوم الامام يحيى عليه .

بل لقد انطلق الملك ابن سعود إلى عدد من المطالب الصارمة والحازمة أيضا :

أولا :

لقد طالب الملك ابن سعود الامام يحيى بالتوقف عن مؤامراته وتعكيره صفو السلام .

ثانيا :

كما طالبه باخلاء نجران ، وتصفية مسألة الحدود ، وتعويض

الخسائر التي نزلت بالجيش السعودي .

ثالثا :

كما طالب الملك ابن سعود أخيرا بتأكيد المعاهدة السارية بين البلدين[(١)] ، « يقصد معاهدة العرو » .

وفي الوقت نفسه أصدر أوامره في ١٤ نوفمبر ١٩٣٣ ، لحشد قواته على الحدود اليمنية[(٢)] .

ولقد بعث الامام يحيى ، برقية للملك ابن سعود ، يطلب منه تخفيف التركيز الاخير للقوات السعودية بالقرب من الحدود الجنوبية لعسير ، فردّ الملك بعد يومين ، مبينا أن هذه الحشود مجرد اجراءات وقائية وهي نتيجة لحشود مماثلة ونشاطات عسكرية أخرى جرت على الجانب اليمني .

وقد أكد الملك ابن سعود ، نيته الصادقة ، في تجنب أي عمل هجومي ، مع تصميمه على الدفاع في الوقت نفسه عن سلامة أراضيه[(٣)]. واغتنم هذه الفرصة لتأكيد مطالبه الثلاثة السابقة الذكر ، والتي يراها وزير خارجيته ـ فؤاد حمزه ـ معقولة . ففيما يتعلق بتهامة عسير ، فإن عمل الملك ابن سعود له مبرراته القانونية ، وذلك حين يطالب بالتخلي عن مزيد من الاراضي في الجنوب يفوق ما يطالب به حاليا . ومما يؤكد ذلك أن الملك ابن سعود حين عقد معاهدته الاولى

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/71 (E 6669/759/25) No. 47 (P.R.O) .
جدة في ٢ من نوفمبر ١٩٣٣ .

(٢) Survey, P. 316

(٣) راجع الوثيقةرقم FO. 406/71 (E 7492/759/25) No. 60 (P.R.O) من كالفرت إلى السير جون سيمون .
جدة في ١٤ من نوفمبر ١٩٣٣ .

مع الادريسي منذ ثلاث عشرة سنة ، كانت الحديدة هي قاعدة حكومة الادريسي وكانت الاراضي التي تمتد جنوب هذا الميناء ، تعتبر منطقة تابعة للادريسي . على أن الملك ابن سعود كان قانعا في ذلك الوقت بالجزء الذي يدخل في نطاق حدود تهامة وفق ما كانت عليه حينئذ . أما فيما يتعلق بالادريسي فانه طبقا لشروط المعاهدة اليمنية السعودية لحسن الجوار ، المعقودة في ديسمبر ١٩٣١ ، كان على الامام أن يسلمه للملك ابن سعود ، فقد نصت المعاهدة على تسليم كل الاشخاص المشاغبين سواء كانوا سياسيين أو غير سياسيين ، إلا أن الامام لم ينفذ تعهداته بهذا الشأن . ورغم ذلك فإن الملك ابن سعود أظهر سماحة في النزول على ما أراده الامام يحيى بشرط أن يبعد الادريسي عن منطقة الحدود ، إلى الداخل ، مثل صنعاء ، حيث لا يتسبب في المتاعب ويكون تحت مراقبة الامام[١] .

وفي الرسالة التي أرسلها الملك ابن سعود ، للامام يطلب منه الاتصال به برقيا في حالة موافقته على مطالبه حيث يمكن « عقد اجتماع في المكان الذي نتفق عليه لوضع المعاهدة بصورة نهائية » ثم ناشده في نهاية رسالته تعجيل البت في هذه المواد الثلاث وبيان خطته بوضوح تام بغير غموض[٢] .

وعندئذ أبرق الامام إلى الملك يقترح إرسال وفد يمني إليه للتفاوض ، ولازالة سوء التفاهم ، ولحفظ السلام بين الطرفين[٣] . غير أن الملك ابن سعود رد على اقتراح الامام يحيى بأنه من « عدة سنين وهم يتبادلون الوفود ، ولكن النتيجة كما هي ، وإن المسألة متعلقة بينهما وليست

---

(١) المصدر السابق الذكر .
(٢) ك . خ . ص ٧٥ ـ ٧٦ .
(٣) ك . خ . ص ٧٦ .

متعلقة بشخص آخر ، ولن تحل هذه المسألة إذا لم يتفقا عليها[1] » .

واقترح الملك ابن سعود على الامام يحيى ، أن يرسل وجهة نظره حول المواد الثلاث السابقة الذكر ، والتي احتوت على المطالب الثلاثة للملك ابن سعود مهما تكن وجهة نظر الامام يحيى متفقة مع هذه المطالب ، أو معارضة لها . ولعل احساس الملك ابن سعود بأن الامام ما زال يلتزم موقفا غامضا ، جعله أكثر حزما معه .

وبدأت روح المجاملة والود تختفي تدريجيا في مراسلات الملك ابن سعود للامام يحيى لتحل محلها نبرة التشدد والتهديد أحيانا . . . ولقد استمرت المراسلات بينهما حول المواد الثلاث التي سبقت الاشارة إليها . . . إلا أن الملك ابن سعود الذي كان يريد حلا حاسما ونهائيا وكان يرى أن الامام لا يزال غير واضح وغير صريح في موقفه بشأن هذه المواد الثلاث .

وبعد هذه المماحكات المتواصلة يعود الملك ابن سعود فيطالب الامام يحيى بأن يحدد موقفه بصراحة ووضوح ، ويبين مغبة مراوغة الامام ، مع خطر الوضع على الحدود . . . ويختتم الملك ابن سعود رسالته بتحذير للامام من أن تكون خطته هي المماطلة واللين في القول ، حتى تفتر همة الجندي السعودي المتأهب للقتال ، لينتهز ـ الامام يحيى ـ حينئذ الفرصة للانقضاض وتحقيق مأربه بأخذ ما يريد[2] .

وقد رد الامام بالموافقة على ما ارتآه الملك ابن سعود ، بشأن مسألة الادارسة ، وأنه يرى أن بقاءهم حيث هم أفضل من انتقالهم إلى صنعاء متعللا « بأن أهل تهامة يشيبهم برد الجبال وبرد صنعاء شديد

---

(١) ك . خ . ص ٧٧ .

(٢) ك . خ . ٨٥ ـ ٨٦ .

جدا ، فإن ناسب لحضرتكم انتقالهم إلى زبيد فالمسافة إلى صنعاء وإلى زبيد متقاربة[1]» .

وقد وافق الملك ابن سعود على ذلك ، وبذلك تكون مسألة الادارسة قد حسمت بين العاهلين . غير أن الملك ابن سعود ، كان يرى أن بالفخ ما هو أكبر من العصفور ، إذ هناك المادتان الخاصتان بالحدود ومشكلة نجران لم تحسما بعد ، فطالب بضرورة اتمام حسم هاتين المادتين أيضا ، وقد أوضح الملك ابن سعود ـ بعد ذلك ـ ردا على سؤال الامام عن كيفية تحديد الحدود إن الحدود يجب أن تكون كما وضعها الوفد السعودي الاول في عام ١٣٤٦/١٩٢٧ ، بالاضافة إلى ما لحق ذلك من التعديل عند وقوع أحداث العزو[2] .

وقد توالت هذه الاتصالات بين العاهلين إلى أن اقترح الامام على الملك ابن سعود حلا لمسألة الحدود ، عقد معاهدة سلمية دينية لمدة عشرين سنة يثبت فيها كل من الطرفين على ما بيده فعلا من مناطق نفوذه[3] .

وسرعان ما وافق الملك ابن سعود ، على هذا الاقتراح ورحب به وقد طلب من الامام ضرورة الاتفاق على بحث المادتين السابقتين ، مع تحديد مكان لاجتماع المندوبين ، لوضع صيغة الاتفاق الاخير[4] .

ومع أن الامور بدت وكأنها في طريقها إلى انهاء أزمة الحدود ، ووضع حدّ للخلافات بين العاهلين ، إلا أن هذا الاقتراح كان من الخطورة بمكان ، حيث يحمل في طياته بذور الفتنة والنزاع من جديد

---

(١) ك . خ . ص ٨٧ .

(٢) ك . خ . ص ٩٠ .

(٣) ك . خ . ص ٩٢ .

(٤) ك . خ . ص ٩٣ .

بين الملك والامام فهو من ناحية يكاد يكون ـ على غير ما هو متوقع ـ تسليما وتنازلا من جانب الامام عما يراه حقا تاريخيا له في عسير ، ومناقضا لسياسته السابقة ـ كما سبق أن ذكرنا ـ إذ لم يكن من السهل على الامام أن يتخلى عما يراه حقا شرعيا ، حتى ولو أدى ذلك إلى الاصطدام المباشر مع الملك ابن سعود ، إذا ما جاء الوقت المناسب لذلك ، ومن ثم فنحن نرى الامام يحيى قد وافق على البحث عن حلول للقضايا المعلقة بين البلدين ـ على مضض ـ مرجئا تحقيق آماله البعيدة ولو بعد حين .

إن الامام يحيى في اقتراحه الخاص بمسألة الحدود ، إنما كان يسير وفق سياسته السابقة ، وعلاقته بالملك ابن سعود منذ أن اقتربت الحدود بينهما . . موافقة في الظاهر ، رفض في الباطن ، وبمعنى أدق حلول على ورق . . . ومماطلة في التنفيذ . . . فنحن إذ نرى الامام يحيى يقترح على الملك ابن سعود أن تحل مسألة الحدود على أساس أن يكون لكل فريق ما تحت يده فعلا من البلاد ، نجد قوات الامام يحيى في الوقت نفسه تتحرك للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الارض والجبال في عسير تهامة ، قبل توقيع المعاهدة ، وبصرف النظر عن شرعية الدوافع والمبررات التي تحركت قوات الامام من أجلها .

هذه حقيقة واقعية ، تؤكد أن ما كان الامام يحيى يبرمه من اتفاقات مع الملك ابن سعود ، بشأن الحدود ، أو غير ذلك من اتفاقات ، انما ينطوي على مخاطرة تنبع من غموض الاقتراحات التي تتحول إلى اتفاقات ، تكمن خلفها رغبة الامام في الانقضاض بالقوة على ما يريد حين تتحقق له القوة . وهذا هو الذي حدث بالفعل ، ففي أثناء تبادل الخطابات والبرقيات بين الامام وابن سعود ، كان حاكم عسير الجديد حمد الشويعر يبرق للملك باستمرار عن تحركات الفرق اليمنية على

الحدود ، وإنها بدأت تتقدم إلى جنوب جبال عسير ، وتحرض رجال القبائل على التخلي عن معاهداتهم مع الملك ابن سعود ، وتأخذ الرهائن وتجبي الزكاة لحساب الامام[١] .

ولقد تعددت برقيات حمد الشويعر ، التي تبين نشاط القوات اليمنية وتحركاتها على الحدود ، وبخاصة في جنوب عسير ، حيث حرض الامام يحيى قبيلتي آل خالد وآل سلمه ، على الهجوم على بني مالك ، وهم جميعا من أتباع الملك ابن سعود . ويواصل حمد الشويعر برقياته إلى الملك ابن سعود فيقول له : إن أمير صامطه قد قبض على رسالة موجهة من حسن الادريسي ، إلى كثير من مشايخ المقاطعة يحرضهم على الثورة ضد الملك ابن سعود ، وإن قوات إضافية انضمت إلى قوات الامام لمهاجمة صامطه[٢] .

وكان الملك ابن سعود يرد دائما على واليه حمد الشويعر بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة ، على أن يكون ذلك دون اعتداء . وكان يوصيه دائما بالحزم في جميع الامور ، والتأكد والتثبت من الاخبار التي تصله قبل اتخاذ التدابير المناسبة خوفا من الوقوع في خطأ أو التسرع في الهجوم ، وكان الملك يطمئن واليه ـ كذلك ـ ويعده بوصول الامدادات الكبيرة ، برا وبحرا لتقوية مركزه في كل الجهات .

وكان الملك ابن سعود في الوقت نفسه يراسل الامام يحيى بخصوص هذه التحركات المشبوهة ، إلا أن الامام الذي لم ينف هذه التحركات على الحدود ، ذكر الملك ابن سعود أنها حدثت ردا على تحركات القوات السعودية ذاتها على الحدود وإن ذلك إنما كان تطمينا

---

(١) Survey P. 316

(٢) ك . خ . ص ١٠٠ .

للاهالي الذين أصابهم الفزع من التحركات السعودية[1] وأيضا أضاف - بعد ذلك - في رسالة بعثها إلى الملك ابن سعود في ٨ من يناير ١٩٣٤ م /٢٣ من رمضان ١٣٥٢ هـ ، أنه أمر ابنه سيف الاسلام أحمد بالكف عن أي هجوم أو عدوان يقوم به على القوات السعودية ، كما طلب من الملك ابن سعود أن يبادر بعمل مثل هذه الخطوة ، ويصدر أوامره إلى قواده بالكف عن القيام بأي تحركات من شأنها إثارة الفتن من جديد .

وخلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠ من يناير إلى أول فبراير ١٩٣٤ ، تبادل الملك ابن سعود والإمام سبع برقيات ، من شأنها أن تثبت التناقض ، بين أقوال الامام وأعماله . ورغم أن البرقيات كتبت في صيغ مهذبة ، فإنها كانت تتضمن اتهامات متبادلة ، بخصوص الامدادات التي جرت في منطقة فيفياء ، في ٢٨ من يناير .

ولقد قدم الامام يحيى تأكيدات جديدة ، بأن الاجراءات اللازمة قد اتخذت لكبح جماح عبد الوهاب الادريسي ، الذي يثير القلاقل في المنطقة وكانت آخر برقية أرسلها الملك ابن سعود في ٣١ من يناير ، تبرر الاجراءات التي اتخذها ، ويفهم منها أنه قد وافق على أعمال تابعيه مع عبد الوهاب بما في ذلك من نقض لوعوده .

والآن وقد وصلت الامور إلى مداها يبقى على ابن سعود إما أن يحسمها أو لا يحسمها ، وهو يرى أن قوات الامام قد عبرت الحدود على حين أنه هو قد راعى الاتفاق المشترك بأن تبتعد القوات عن الحدود ، وهو يطلب سحب القوات اليمنية ، إذا ما كانت قد دخلت أراضيه ، ويبدو أن برقية الملك ابن سعود الأخيرة كانت في حقيقتها إنذارا ولم تكن مواصلة لهذا النوع من المفاوضات التي دارت بين العاهلين السعودي واليمني .

(١) ك . خ . ص ١٠٣ - ١٠٤ .

وربما كان هدف الملك من هذه البرقية هو أن يبرر مسلكه لدى الحكومة البريطانية ، إذا ما نشب القتال بين القوات النظامية[1] .

ومرة أخرى يظل الملك ابن سعود حريصا ، على أن يبدو راغبا في السلام إلى أن يمكن عقد المؤتمر . كما يبدو أن كلا من الحاكمين كان يواجه صعوبة في كبح جماح أبنائه ومعاونيه الاخرين . ومهما يكن من أمر فقد استمرت المراسلات بين العاهلين ، بقصد إنهاء حالة التوتر السائدة على الحدود ، والتي تنذر بوقوع حرب وشيكة بين الطرفين ، إن لم يتداركا الموقف قبل فوات الأوان .

وانتهت هذه المراسلات بالموافقة على بدء مرحلة من المفاوضات بالمراسلات بين الوفد السعودي والوفد اليمني ، وذلك لوضع التسوية النهائية . وقد رأى الملك ابن سعود أن يعقد المؤتمر في أبها ، وذلك لوجود ولي عهده الامير سعود هناك ، وكذلك لتوفر المواصلات البرقية[2] .

وقد وافق الامام على ذلك بعد أن كاد يتفاوضان على المسائل المعلقة بينهما فيما عدا مسألة نجران ، التي وافق الملك ابن سعود على تأجيل البت فيها إلى أن يدرسها المتفاوضون ، بغية ايجاد حل سلمي لها في ذلك المؤتمر ، أي في أثناء انعقاده في أبها ، لصياغة الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه من حيث المبدأ بين العاهلين ، بشأن مسألتي الحدود والادريسي[3] ، على شكل اتفاقية أو معاهدة مكتوبة وهكذا وافق الملك

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 716/79/25) No. 12 (P.R.O) من اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ١٠ من يناير ١٩٣٤ .

(٢) ك . خ . ص ١١٢ .

(٣) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 716/79/25) No. 12 (P.R.O) من اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ١٠ من يناير ١٩٣٤ .

ابن سعود على ارجاء البت في المسألة الثالثة الخاصة بنجران حتى يتم بحثها هنالك ، واضعا في اعتباره أنه في حالة فشل المؤتمر فسوف يدخل في حرب مسلحة مع الامام ، بعد أن مل مماطلاته وتسويفاته الدائمة ولكن بعد أن يكون قد كشف للعالمين العربي والاسلامي ، موقف الإمام مما يسوغ له شن حرب ضده ، وفي ظروف أكثر ملاءمة له .

وعلى أي حال فقد انتهت هذه المراسلات بالموافقة على بدء مرحلة أخرى من المفاوضات بين الوفد السعودي والوفد اليمني في أبها .

مؤتمر أبها :

عقد مؤتمر أبها في ١٦ من فبراير ٢/١٩٣٤ من ذي القعدة ١٣٥٢ ، وسط جو مشحون بالتوتر بين مندوبي الطرفين ، تحدوهم آمال كبار ، غير أن المقترحات التي سبقت عقد هذا المؤتمر ، كان من شأنها أن توحي بغير ذلك ، إن لم تكن تنبيء عن فشله ، مع أن الأمل في الوصول إلى تسوية كان كبيرا والرغبة في انجاحه قد توفرت ، فقد صرح الوزير المفوض السعودي حافظ وهبه ، للمسئولين في وزارة الخارجية البريطانية في لندن بأن الملك ابن سعود سيحافظ على سياسته فيما يتعلق بمشكلاته مع الامام ، وأنه من جانبه مصمم على ألا يتخذ سياسة عدائية في حله للمشكلات المعلقة بين البلدين ، وكان معروفا في دوائر لندن أن الملك ابن سعود كان موجودا حينئذ في الرياض ، وأنه خطب في نحو عشرة الاف من جنوده فحتم عليهم التذرع بالصبر والابتعاد عن جميع الاعمال العدائية[1] . كما أن الملك ابن سعود كان قد أصدر أوامره بتعيين ولي عهده الامير سعود قائداً في الجنوب وأمر ابنه

---

(١) الأهرام ، العدد الصادر في ٢٤ من يناير ١٩٣٤ .

الثاني الامير فيصل ، نائب الملك في الحجاز ووزير الخارجية السعودية بالسفر إلى السواحل والاشراف عليها ، وكانت الاستعدادات والتحركات العسكرية مستمرة كذلك على الحدود من ناحية اليمن ، وقد شاع حينئذ أن قسما من القوات اليمنية قد اجتاز حدود تهامة عسير لمهاجمة قبائل « بني مالك » « والعبادل » على النحو الذي أشرنا إليه من قبل .

حدث هذا في الوقت الذي كان فيه جيش الملك ابن سعود يقف متأهبا على طول الحدود بين عسير ونجران ، مزودا بكميات وافرة من الاسلحة والذخائر . ولم ينكر الملك ابن سعود ذلك بل أبلغه للامام يحي ، وبرر له أسباب تحرك القوات السعودية ، وطلب منه ـ كذلك ـ أن يوضح موقفه منعا لسوء الفهم ، وحدوث ما لا تحمد عقباه ـ على حد تعبير الملك ابن سعود ـ وإن كان كل منهما يحاول في رسائله أن يؤكد للطرف الاخر حرصه على السلام ، وحسن النية ، ورغبته في الصلح وحقن الدماء ، ومنع العدوان ، والقاء تبعة الحوادث العسكرية عند الحدود على الطرف الاخر . فقد أكد الامام يحيى في برقيته التي أرسلها للملك ابن سعود في ٣١ من ديسمبر ١٩٣٣/١٥ من رمضان ١٣٥٢ ، أنه مستعد للوصول إلى حل نهائي للمشكلة ، وأنه يسعى للسلم ، وأن بعض القوات السعودية قامت بالهجوم على نجران[١] .

ولكن الملك ابن سعود في رده على برقية الامام يحيى يلقي بالتبعة على قوات الامام يحيى وأتباعه الذين يحركون الفتنة من بني مالك ، ويسيّرون إليه جندا من رازح على أطراف العبادل ، ومن ثم فإن الامام ـ كما يقول ابن سعود ـ هو الذي أعلن الحرب وبدأ بها ، وإن ما بينهما من مكاتبات ومفاوضات لم يكن إلا خداعا على حد تعبيره ، وإن

---

(١) ك . خ . ص ١١٣ .

الامام لو كان صادقا في قوله فليمنع تحركات جيشه ، « وليباعد جنده إلى آخر درجة من الحدود[١] » . ثم يهدد الملك ابن سعود بعد ذلك بقطع المفاوضات مبينا أنه سيفعل ذلك « إذا كانت المراجعة ستكون وجندكم يمشي والادريسي يكتب ويحرك القبائل لأجل المقاطعة[٢] » .

وجرت الامور على النحو الذي بيناه في مرحلة المفاوضات بالمراسلة بين العاهلين . إلا أن تحركات قوات الجانبين على الحدود ظلت سيفا معلقا يهدد بفشل كل شيء . وفي هذا الجو المشحون بالتوتر والتهديد باستخدام القوة عقد مؤتمر أبها بينما ظل الجانبان يتبادلان الاتهامات ببدء العدوان ، كما بقيت حرية الحركة للادارسة ـ كما يرى السعوديون ـ بدورها عاملا يهدد كل محاولة تبذل في سبيل الصلح وتشير إلى سوء نية الامام .

ومهما يكن من أمر فقد عقد المؤتمر ـ كما ذكرنا ـ محاطا بالتحرشات والاستعدادات العسكرية في الوقت نفسه ، ومن ثم فسرعان ما فشل المؤتمر . وكان سبب فشله هو اختلاف وجهتي نظر الوفدين المجتمعين ، حول النقاط التي يجب البدء في التفاوض بشأنها ، اعتقادا منهما بأن العاهلين قد توصلا إلى حل بعض المسائل دون البعض الاخر ، وأنه يجب بحث النقاط التي لم تحتل بعد وبخاصة مشكلة نجران كما يرى الوفد السعودي . أما باقي الحدود فقد تم التوصل إليها بين السعوديين والادارسة ثم ثبتت هذه الحدود في الاجتماع الذي عقد من أجل مسألة العرو ، وكان يرى أن هذه الحدود كانت مرعية من الجانبين ، إلى أن هاجم الامام نجران .

---

(١) ك . خ . ص ١١٤ .

(٢) ك . خ . ص ١١٤ .

لكننا نجد أن الوفد اليمني عاد فأصر على موقفه السابق في مؤتمر صنعاء حيث رفض فكرة أن هناك اتفاقاً عقد بخصوص مسألة الحدود ، وأن تسوية العرو لم تكن سوى تسوية مؤقتة . وقد اتضح رأي ابن الوزير رئيس الوفد اليمني ـ مع بداية الجلسة الأولى للمؤتمر ـ إذ أعلن أنه لم يوقع في السابق على شيء من الاتفاق لا في الحدود ولا في غيره[١] .

هذا بينما كان الوفد السعودي يرى « أن الحدود قد تقررت بين الجانبين في صنعاء ١٩٢٧ / ١٣٤٦ ، وثبتت في الاجتماع الذي عقد من أجل العرو وروعي ذلك من الجانبين إلى أن دخل الجنود اليمنيون نجران ، وأدى الأمر إلى اجتماع الوفدين في أبها أملا في حل الأمور[٢] » . . . ورد الوفد اليمني على ذلك بأنه كان يرى « أن اجتماع العرو لم يحل إلا مسألة معينة وترك حل بقية المسائل إلى الملك ابن سعود »[٣] . . . وقد فسر نظرية الإمام يحيى بخصوص عسير وتهامة ونجران بأنها منذ القدم كانت تابعة لليمن أي من عهد الجاهلية والاسلام إلا أن الامام غض النظر عنها عندما التجأ الأدارسة إلى الملك ابن سعود حبا للسلم، ولربما ينصفه الملك ابن سعود فيما بعد، ويعيد إليه عسير وتهامة ، ولقد حزت في نفسه هذه الحادثة وكذلك حادثة تنومة ـ حادثة الحجاج اليمنيين ـ[٤] . وبرغم أن الوفد السعودي حاول أن يقنع الوفد اليمني بأن البرقية التي ارسلها الامام هي بخصوص مسألة العرو ، وأنه وافق على حكم الملك ابن سعود إلا أن الوفد اليمني أجاب بأن برقية الامام يحيى بخصوص التنازل عن العرو « ليس فيها معنى السكوت عن باقي ما كان للأدارسة »[٥] ـ أي أنه ليس في قبوله مسألة التحكيم في العرو ، ما

---

(١) ك . خ . ص ١٣٥ .
(٢) ك . خ . ص ١٣٥ .
(٣) ك . خ . ص ١٣٥ .
(٤) ك . خ . ص ١٣٥ .
(٥) ك . خ . ص ١٣٥ .

يعني التنازل عن حقوقه في عسير ، بل إنه ما زال يصر على رد حقوقه في عسير ، أي ارجاع عسير اليه .

إلا أن الوفد السعودي عاد وأكد أنه قد تم بين العاهلين « الاتفاق على تحديد الحدود الثابتة ، وأن الغرض من هذا الاجتماع هو نتيجة لهذا الاتفاق ، ولعقد معاهدة سلمية لتثبيت الحدود ، والوصول إلى حل نهائي لمشكلة نجران لاعادتها إلى وضعها السابق »[1] .

ولقد أصر الوفد على مناقشة مسألة نجران وحدها على اعتبار أنه كان يرى أن مشكلة الحدود ، ومشكلة الادريسي قد اتفق عليهما من قبل الملك ابن سعود والامام يحيى ، غير أن الوفد اليمني لم يقتنع بذلك ، مؤكداً عدم وجود حدود واضحة بين الجانبين حتى ذلك الوقت .

إلا أن الوفد السعودي أكّد أن هناك حدوداً واضحة بين الطرفين فهي من جهة تهامة وعسير مقررة من قبل حادثة العرو ، وثبتت أيامها ، انما تبقى مشكلة امتدادها من جهة الشرق إلى ما وراء نجران وهكذا اصطدم الجانبان منذ الجلسة الأولى للمؤتمر ، ورفض الجانب اليمني اخلاء نجران ، واصر على عدم الجلاء عنها ، بينما كان يرى الجانب السعودي أن تبقى نجران على الحياد[2] . ويرجع اصرار الوفد اليمني على وجهة نظره بشأن نجران ، إلى أنه في تلك الفترة قد تم توقيع المعاهدة الانجليزية اليمنية في صنعاء ، بشأن الحدود الجنوبية ، وبذلك أمّن جانبه من ناحية حدوده الجنوبية ، فبدأ يتفرغ لحدوده الشمالية ، ويسر له ذلك ظروفاً أخرى جديدة أكثر ملاءمة لتنفيذ مطالبه او بالأحرى تحقيق مطامعه في نجران . ومن ثم نرى نبرة جديدة تظهر في سماء محادثات

(١) ك . خ . ص ١٣٥ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO 406/72 (E 2535/79/25) No. 42 (P.R.O) .
جدة في ٤ من أبريل ١٩٣٤ .

مؤتمر أبها وهي نبرة التشدد والاصرار من جانب الامام ، واصبح الوفد اليمني أكثر عناداً ومراوغة من مفاوضاته مع الوفد السعودي[1] .

ومما يوضح لنا موقف الوفد اليمني تجاه مشكلة نجران ، البرقية التي أرسلها فؤاد حمزة ـ رئيس الوفد السعودي ـ إلى الملك ابن سعود في ٦ من ذي الحجة ١٣٥٢ ، حيث يقول فيها « لقد أعياني أمر هذه المفاوضات في أبها ، فنحن منذ تم توقيع المعاهدة الانجليزية اليمنية في صنعاء ، نلقى من السيد عبدالله الوزير وزملائه عنتا وازوراراً »[2] . غير أن الملك ابن سعود رد على هذه البرقية بما يلي :

« واصلوا المفاوضات السلمية ما بقي لكم أمل في نجاحها مهما كان ضعيفاً »[3] .

وكذلك نصح الملك ابن سعود الوفد السعودي ، بالتزام مبدأ المعاملة بالمثل ، ويبدو أيضاً من برقيته أنه يشك في نوايا الامام ، وبذلك أمر جنوده بأن يكونوا على استعداد تام[4] .

وهكذا يكون الملك ابن سعود قد آمن بأن مائدة المفاوضات الحقيقية ليست في صنعاء ولا في أبها ولا في غيرها ، بل في ميدان القتال . . . ومن ثم واصل استعداداته العسكرية ، لاسترداد نجران ، وطرد القوات اليمنية من حدود بلاده ، في حالة فشل المفاوضات الجارية في أبها وهي المفاوضات التي أضحى الأمل في انجاحها ضعيفاً[5] .

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3101/79/25) No. 71 (P.R.O) من اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ١٩ من أبريل ١٩٣٤ .

(٢) نقلاً من جريدة الفتح في العدد ٣٨٩ ، ٢٠ من ذي الحجة ١٣٥٢ .

(٣) نقلاً من جريدة الفتح في العدد ٣٨٩ ، ٢٠ ذي الحجة ١٣٥٢ ، وأيضاً ك . خ . ١٣٨ .

(٤) المرجع السابق الذكر .

(٥) الفتح ، العدد ٣٨٩ ، ٢٠ من ذي الحجة ١٣٥٢ .

ولقد سيطر هذا الشعور على الجانبين طوال الجلسات الخمس التي انعقدت بينهما بعد ذلك ، وكانت نجران هي محور هذه الجلسات الخمس ، أو بالأحرى كانت حجر عثرة في سبيل انجاح هذه المفاوضات ، اذ أصر كل جانب على موقفه منها ، وأكد أنها جزء من بلاده ، اذ ذكر ابن الوزير أن نجران « قسم من اليمن من قديم ، وانها خاضعة للامام يحيى منذ ثلاثين عاماً ، وأن سكانها يقدمون الرهائن ويعتبرون أتباعاً للامام يحيى ، وقد أرسلوا اليه الكتب لاغاثتهم ونجدتهم ضد اعتداءات الجند السعوديين »[1] . وعلى ذلك كله فإن الملك ابن سعود أرسل إلى الإمام يحيى ثلاث برقيات في أثناء وجود وفده في أبها « أقر فيها بأنه ليست هناك علاقة دينية ولا سياسية معهم (ـ أي أهل نجران ـ) وأهل نجران اسماعيليون لا تجمعهم بأهل نجد جامعة دين ، ولكن بينهم وبين اليمن علاقات جنسية ، وأن الأمر قد حسم بين الملك ابن سعود والإمام يحيى »[2] .

واعجب شيء أن الوفد السعودي أجاب وفد الامام يحيى عندما ردد هذا الكلام ، بأن نجران لم تكن في يوم ما من اليمن ، وانها مستقلة عنه في الجاهلية والاسلام ، ولقد خضعت نجران لآل سعود منذ قيام الدولة السعودية ، « يؤيد ذلك كتاب الامام سعود وكتاب الامام فيصل بن تركي الموجودة بأيدينا »[3] .

وقد واصل الوفد السعودي قوله ، إن ذلك قد ثبت في مفاوضات صنعاء وكذلك في اتفاقية العرو ، وخير برهان على ذلك أن الامام يحيى لم يقتحم نجران ، إلا قبل شهور قليلة ، وقبائل نجران يحاربون الجند

(١) ك . خ . ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .
(٢) المرجع السابق الذكر .
(٣) المرجع السابق الذكر .

اليمنيين[1] . ثم طال الجدل حول هذا الموضوع ، ولم يتمخض عن شيء ، إذ بقي كل فريق متمسكاً بموقفه .

وعقدت الجلسة الثالثة في ١٠ من ذي القعدة ١٣٥٢ ، واستمر فيها البحث حول قضية نجران على النحو السابق ، ثم كانت الجلسة الرابعة في ١٢ من ذي القعدة ١٣٥٢ ، وتبعتها الخامسة بتاريخ ١٥ من ذي القعدة ١٣٥٢ ، وقد كان البحث جارياً فيها أيضاً حول نجران ، وقد حاول كل وفد أن يفند مزاعم الوفد الآخر ويبطل حججه وبراهينه في أحقيته بنجران .

فلما رفض الوفد اليمني ، الاعتراف بتبعية نجران للسعودية ، وذهب إلى أنها ثابتة للامام ، صرح الوفد السعودي بأن « السلم والحرب متوقفان على قضية نجران ، فإن كان وفد سيادة الامام يصر على احتلال نجران من قبل الامام يحيى فإن الوصول إلى حل سلمي مستحيل »[2] . إن كان الوفد اليمني يريد ـ حقيقة ـ انهاء المشكلات المعلقة بين البلدين على الحدود .

عند ذلك أصر الوفد السعودي على ضرورة تثبيت الحدود بمعاهدة مكتوبة ، بينما كان الوفد اليمني « يرى أنه لا لزوم لتعيين الحدود ، لأن كل من تحت يده بشيء فهو معلوم أنه له »[3] .

وواضح أن مثل هذا الموقف من الجانب اليمني ، انما يعني بطريقة غير مباشرة ، رفض الاعتراف بالأمر الواقع القائم حينئذ ، وعدم رغبته في عقد اتفاقية صداقة خاضعة لشروط الجانب السعودي . وازاء تمسك الجانب اليمني بتبعية نجران ، فإن الجانب السعودي ـ رأى ـ « أن

---

(١) ك . خ . ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .
(٢) ك . خ . ص ١٤٢ .
(٣) المرجع السابق الذكر .

يكون الموقف متساوياً بين الطرفين في نجران ، وذلك بأن يكون على الحياد ، مع أن نجران ملك لنا »[1] .

غير أن الوفد اليمني أجاب « بأن نجران ملك للامام ، وليس من الانصاف أن يشاركهم أحد فيه » ولقد حاول الوفد اليمني في هذه الجلسة أيضاً ، . . أن يساوم الوفد السعودي على نجران ، « مقابل التنازل عن الجبال »[2] التي استولوا عليها في عسير .

لذلك كله فقد سيطرت روح التشاؤم ، طوال الجلسة السادسة والأخيرة التي عقدت بتاريخ ١٨ من ذي القعدة ١٣٥٢ ، ولم تنته إلى شيء . . . ومن ثم توقفت عند هذا الحد ولم تتقدم ، حتى تحطمت المباحثات على صخرة نجران . عند ذلك انتهى مؤتمر أبها في ١٨ من ذي الحجة ١٣٥٢ ، دون التوصل إلى نتيجة للطرفين . غير أن العاهلين بعد ذلك ، تبادلا بينهما المراجعات والمكاتبات مرة اخرى ، وكان الوفدان السعودي واليمني ما زالا في أبها وازداد تشدد ابن سعود في كتبه للامام ، يطلب منه التوضيح والصراحة ، ويبين أن تكرار القول في هذه المسائل أصبح مما يشمئز منه الانسان[3] .

هكذا عبر الملك ابن سعود ـ عن موقفه ـ وأخذ يطلب صراحة من الامام ما يريده مشترطاً « أن تتركوا بلادنا حالاً ، وأن تطلقوا سراح رهائن رعايانا ، وأن تطردوا من كان لديكم منهم ، وقد أعطيناكم الأمان عليهم ، ونعطيكم إياه مرة أخرى ، وكذلك أن تبعدوا الأدارسة ، وأما مسألة نجران ، فاما أن تقبلوا اقتراحنا عليكم أو تقترحوا ما به المساواة بيننا وبينكم ليقطع دابر الفساد ويثبت السلم والاصلاح ، فهذا الذي نراه

(١) ك . خ . ص ١٤٤ .
(٢) ك . خ . ص ١٤٣ .
(٣) ك . خ . ص ١٤٣ .

من الاصلاح عاجلاً هكذا غير أجل »[1].

ويعلن الملك ابن سعود بعد ذلك في رسالة اخرى بتاريخ ٦ من ذي الحجة ١٣٥٢ ، عن أسفه لما وصل إليه الموقف « بسبب الخلاف والتطويل الذي حدث مما لا يحتمله غيرنا »[2]. ثم يعلن الملك تشككه في صدق نوايا الامام في اقامة اتفاق بينهما وهو يواصل هجومه ، « وتقرر عندنا أن الأمر دبر بليل ما دامت الأقوال تنقصها الأفعال »[3]. وينتهي هذا كله بأن يكشف الملك ابن سعود صراحة ودون خداع ما ينوي اتخاذه اذا ما رفض الامام أن يميل إلى المصالحة بينهما ، فيقول في هذه الرسالة ذاتها والمؤرخة في ٦ من ذي الحجة ١٣٥٢ ، أن قواته قد تقدمت للدفاع عن حدود بلاده ضد الاعتداءات اليمنية المتكررة . . . وبرغم ذلك ، « فباب السلم مفتوح ، اذا ما استجاب الامام ، لمطالب الجانب السعودي »[4].

وقد تنازل الملك ابن سعود عن تمسّكه بيام وأقر بتبعيتها للامام وذلك في رسالته المؤرخة بتاريخ ٧ من ذي الحجة ١٣٥٢ ، ويبدو أن الملك ابن سعود قد نفد صبره ، إذ نراه يلح على الامام بتعجيل الجواب بالصراحة اللازمة والسرعة الممكنة[5] بينما كان الامام يطلب من الملك عودة الوفد اليمني ، كما كان يطلب أن يتاح له من الوقت ما يراه مناسباً

---

(١) ك . خ . ص ١٥٢ ، وأيضاً راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 2535/79/25) No. 42
(P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ٤ من أبريل ١٩٣٤ م .

(٢) ك . خ . ص ١٥٦ .

(٣) ك . خ . ص ١٥٧ .

(٤) المرجع السابق الذكر ، وأيضاً راجع الوثيقة رقم FO 406/72 (E. 2524/715/25) No. 41
(P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ١٢ من أبريل ١٩٣٤ م .

(٥) ك . خ . ص ١٦٧ .

« لدراسة الموقف وإن العجلة من الشيطان »[1].

وما إن وصلت حلقات الحوار بين العاهلين إلى هذا التناقض بين اسلوب كل منهما حتى بعث الملك ابن سعود برسالة إلى الامام يحيى في ١٧ من ذي الحجة ١٣٥٢، يبدي فيها أسفه الشديد لمسلك الامام ونواياه، وللعهود التي نكثت بينهما، وللاعتداءات اليمنية المتكررة، ولدخول القوات اليمنية حدود بلاده، والاستيلاء عليها . . . ويعلن يأسه من المفاوضات التي باتت غير مجدية، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة نجران، حيث يلح الملك ابن سعود على الامام يحيى في البحث عن حل لها قبل فوات الأوان.

ولكن الملك ابن سعود يضع في خاتمة رسالته القول « الفصل حيث خيّر الامام، صراحة بين أمرين: السلم أو الحرب »[2].

ولقد رفض الملك ابن سعود ـ بعد ذلك ـ مقابلة عبدالله الوزير رئيس الوفد اليمني بناء على طلب الأخير، كما أصرّ على اخلاء جبال عسير والبت في مسألة الأدارسة ونجران.

وحاول الامام يحيى أن تتصل حلقات الحوار على نحو ما هي عليه، إلا أن المراجعات والمكاتبات بين العاهلين لم تؤد إلى أي نتيجة حتى لقد أمر الملك ابن سعود بعودة الوفد السعودي من أبها، كما أرسل الامام ـ بدوره ـ أمره إلى وفده بالرجوع دون الوصول إلى الاتفاق بين الطرفين.

وهكذا جرت المفاوضات السعودية اليمنية، بغية تصفية الخلافات والنزاعات القائمة بين الحكومتين، وحول تثبيت الحدود، ومشكلة

---

(١) المرجع السابق الذكر.

(٢) ك. خ. ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

الأدارسة ، ومسألة نجران التي طالت عدة أشهر ومرت بمراحل متعددة ، ابتداء من مؤتمر صنعاء ، فمرحلة المفاوضات بالمراسلة بين العاهلين السعودي واليمني ، وانتهاء بمؤتمر أبها قد باءت كل هذه الجهود جميعها بالفشل الذريع ، وبصفة خاصة عندما اصطدمت بمسألة نجران ، وبعد تحرك القوات اليمنية للاستيلاء على بعض مناطق من الحدود التي يرى الملك ابن سعود إنها جزء من بلاده ، ومن ثم ينبغي على جنوده الدفاع عنها . ولقد اتضح ذلك كله في درجات مختلفة من الوضوح عبر الأحداث السابقة جميعاً ، ولكن الجديد هنا أن الحرب باتت تطل برأسها وبات لصوتها رنين بين الجدل الذي استمر طويلاً ، حتى تبين أنه جدل لن يؤدي إلى حسم الخلاف بين الجانبين السعودي واليمني .



الفصل الرابع

التنافس الانجليزي - الايطالي
على الجنوب الغربي لشبه الجزيرة العربية
ومنطقة البحر الأحمر



حدث استقطاب في العلاقات السياسية الخاصة بشئون جنوب غربي الجزيرة العربية خلال فترة دراستنا ، فمنذ أن اثيرت مسألة عسير ، نجد بريطانيا تقف إلى جانب عبد العزيز بن سعود ، على حين أن ايطاليا وقفت إلى جانب الامام يحيى ، مما كان ينذر بحدوث مواجهة بين الدولتين الغربيتين فيما لو ازداد تأزم الأمور بين العاهلين العربيين : فبريطانيا تقر بالتعديلات التي أجراها الملك عبد العزيز في عسير ، بينما ايطاليا لا تعترف بضم المنطقة إلى أملاك العاهل السعودي . وازاء تصلب كل من الدولتين الغربيتين في موقفهما تم الاتفاق بينهما على مناقشة أوضاع جنوب غربي الجزيرة ، وقد تم ذلك في المؤتمر الذي انعقد في روما (١٩٢٧) حيث وضعت النقاط الرئيسية لسياسة الدولتين ازاء هذه المنطقة . ولولا هذا التفاهم بين ايطاليا وبريطانيا لربما أدت الحرب السعودية ـ اليمنية التي نشبت في عام ١٩٣٤ إلى أزمة سياسية لا تحمد عقباها . ولكن الذي حدث أن الدولتين ـ خلال هذه الحرب التي لم يطل أمدها ـ اقتصرتا على مراقبة الموقف وارسال بعض السفن الحربية إلى منطقة الصراع ، ولم تتدخلا في تطورها ، مما سهل مهمة

الوصول إلى اتفاق بين الامام يحيى والملك عبد العزيز (معاهدة الطائف) .

وهكذا تبدو لنا ضرورة استعراض العلاقات الايطالية ـ البريطانية بصدد أوضاع المنطقة خلال فترة دراستنا ، وهو ما سنفصله فيما يلي :

النزاع بين اليمن والامارة الادريسية (١٩٢٣ : ١٩٢٦) وأثره في تطور العلاقات البريطانية ـ الايطالية في المنطقة :

تطرقت في فصل سابق إلى تتبع العلاقات البريطانية العربية في المنطقة وتبيان طبيعة هذه العلاقات ، وبخاصة فيما يتعلق بما يدور من نزاعات داخلية كانت تمور بها المنطقة انذاك ، ولا سيما ذلك النزاع القائم بين الامام والادريسي . غير أن ظهور ايطاليا كقوة كبرى ذات مطامع في شرقي البحر الأحمر وجنوب غربي شبه الجزيرة العربية قد أدى إلى تغيير موازين القوى في المنطقة وذلك منذ أن أخذ موسوليني طريقه لتثبيت مركز بلاده الخارجي ، وبخاصة بعد أن تشبث بأرتيريا « فمدت ايطاليا نظرها إلى الجانب الآخر من البحر الأحمر على أمل كسب ضمانات لمستعمراتها في شرق أفريقيا وبغية تحقيق مكاسب اقتصادية »[١] . لذلك نرى موسوليني بعد أن ثبت مركز بلاده ، في شرقي البحر المتوسط ـ عن طريق احتلال ليبيا ـ يسعى في مجال المنافسة الاستعمارية مع بريطانيا إلى تطويق عدن عن طريق تكوين امبراطورية ايطالية في الجنوب العربي ـ المواجه لأرتيريا ـ بصفة خاصة ، بإقامة علاقات طيبة ـ على حد زعمه ـ مع البلاد العربية الواقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر بصفة عامة ، وإن أخذت هذه العلاقات طابع المعاهدات التجارية والاقتصادية ، لذلك ـ ومن أجل تحقيق السياسة

(١) Eric Marco, Yemen and The Western's World P.P. 63- 64 .

الخارجية لايطاليا ـ تصبح الصداقة مع اليمن ذات أهمية قصوى استراتيجياً واقتصادياً[1] .

لهذا سعت ايطاليا لعقد اتفاقية تجارية مع الامام يحيى في الثاني من سبتمبر ١٩٢٦ ، ولمدة عشر سنوات ، وكانت هذه أول معاهدة أوروبية تعترف بالامام يحيى ملكاً مستقلاً على اليمن ، وتتضمن ترتيبات خاصة بالامتيازات . . . والتسهيلات التجارية[2] .

وما أن اعلنت هذه الاتفاقية حتى كان رد الفعل البريطاني ازاءها ينم عن الانزعاج ، حيث تخوفت بريطانيا من هذا التدخل الايطالي في اليمن . . . واعتبرته مساساً مباشراً بمصالحها في المنطقة ، فضلاً عن كون هذا التدخل يشكل تهديداً مباشراً أيضاً لخطوط مواصلاتها الهامة نحو الهند والشرق . ، وهكذا وضعت ايطاليا أقدامها ـ بثبات ـ في منطقة تعتبرها بريطانيا منطقة نفوذ بريطانية خالصة لها . غير أن الأمور لم تقف عند هذا الحد ، بل تطورت وتصاعدت بتطور النزاع اليمني ـ الادريسي ، حيث وقفت ايطاليا ـ كما سنرى ـ إلى جانب الامام . وبريطانيا لا تزال مرتبطة مع الادريسي بمعاهدة ١٩١٧ ، لذلك كان من الطبيعي أن يبرز ذلك التنافس بين ايطاليا وبريطانيا إلى مسرح الأحداث في المنطقة ، وهذا ما سنحاول أن نعالجه في هذا الفصل ، فإذا ما وضعنا في الاعتبار أن المبدأ الأساسي للسياسة البريطانية في البحر الأحر ـ كما يقول أوستن تشمبرلين في رسالته إلى السير جلبرت كلايتون ـ هو « ضمان المواصلات الامبراطورية مع الهند والشرق ، فإن الحكومة البريطانية لا تسمح ـ وفق المصالح الامبراطورية الحيوية لأية دولة أوروبية أخرى ـ بأن تضع أقدامها على الشاطىء العربي من البحر

---

(١) See Ibid, P. 64

(٢) See Ibid, P. 64

الأحمر ، وبوجه خاص في جزر فارسان وقمران »[1] .

كان طبيعياً بعد ذلك أنه لا يمكن فصل قضايا المنطقة التي نحن بصدد دراسة أوضاعها عن العلاقات البريطانية ـ الايطالية ، فقد استطاعت ايطاليا « الفاشستية » أن تحقق قدراً لا بأس به من مطامحها المتطلعة لتوسيع نفوذها في هذه المنطقة . . . وقد استطاعت بغزوها للحبشة ١٩٣٥ ، أن توسع قاعدتها بأفريقيا ، واتصلت بابن سعود ١٩٢٥ ، في محاولة لعقد معاهدة مع حكومته وغرضها ـ أعني ايطاليا ـ أن تكون لها قاعدة على الشاطىء الغربي لشبه الجزيرة العربية ، لولا أن ابن سعود لم يستجب لايطاليا نظراً لارتباطه مع الحكومة البريطانية ورغبته في تقوية هذه الرابطة[2] ، ولكن ايطاليا نجحت في هذا المطمح عن طريق علاقتها النامية مع الامام يحيى التي أثمرت معاهدة ١٩٢٧ .

وبمقتضى هذه الصلات أضحى لايطاليا حق التدخل بحيث تصبح طرفاً مع الامام في القضايا التي تثار سواء بالنسبة إلى جزر البحر الأحمر ، وبخاصة قمران وفارسان أو بالنسبة إلى مشاكل عسير وغيرها من قضايا شبه الجزيرة العربية . إذا ما وضعنا ذلك كله في الاعتبار وجدنا أن الأحداث الدائرة في المنطقة وأطماع الدولتين فيها قد وضعتهما في موضع المواجهة مما يجعل باب الاصطدام بينهما مفتوحاً إن لم يكن وشيك الوقوع .

ولم تستنم بريطانيا لأن الامام يحيى لم يكن ليسمح لايطاليا أن يمتد نفوذها على املاكه ، فقد علمت منذ اللحظة الأولى بأطماع ايطاليا

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/58 (E 6991/2660/91) No. 64 (P.R.O) من السير أوستن تشمبرلين إلى السير جلبرت كلايتون وزارة الخارجية لندن .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/60 (E 384/80/90) Enclosure No. 5 (P.R.O) رسالة من الملك ابن سعود إلى اللورد لويد ٦ ديسمبر ١٩٢٧ .

وإنها لو تركت ـ دون عراقيل ـ لن تقف دون مبتغاها في توسيع نفوذها بشبه الجزيرة العربية بحيث تتحكم في مداخل البحر الأحمر ، وهذا لو تم لكان له أكبر الأثر على مصالح بريطانيا ، واستراتيجيتها في المنطقة آنذاك . ولذلك لم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي ، وهو ما سوف نراه بعد قليل .

ولما كانت ايطاليا أضعف من بريطانيا في النواحي البحرية والعسكرية بوجه عام ، فإنها بدلا من أن تدخل في صراع عسكري مباشر ، رأت أن تكسب اعتراف بريطانيا الضمني بمصالحها ـ ومصالحتها ـ في هذه المنطقة ، ومن ثم وجدت مطالب ايطاليا أذناً صاغية لدى البريطانيين عند اقتراح فتح باب المفاوضات حول مشاكل جنوب غربي شبه الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر . ولعل ايطاليا بمبادرتها تلك بشأن المفاوضات إنما كانت تسعى لاثبات وجودها السياسي قبل كل شيء ، وبعبارة أخرى تود حسم مشاكل المنطقة مما يضفي عليها نفوذاً قد تستغله مستقبلاً لتحقيق مصالح لها . إلا أن بريطانيا ـ كما سنرى من سياق المفاوضات ـ كانت متشددة في عدم السماح لايطاليا بفرض نفوذها على أية منطقة من مناطق البحر الأحمر أو سواحله الشرقية .

وحتى لا نوصف بالعجلة في اصدار الأحكام ، ينبغي لنا أن نتتبع تطور سير العلاقات البريطانية الايطالية منذ أن أصبحت مصالح الدولتين وجهاً لوجه في المنطقة ، على أنه من الأهمية بمكان أن نضع في الاعتبار أن هذه العلاقات قد سارت في خط متواز لتطور النزاع الداخلي بين زعماء المنطقة ، وكانت صدى للخلافات القائمة بينهم مما كان له ذلك الانعكاس أو التأثير المباشر في سير هذه العلاقات وتطورها .

ولما كانت بريطانيا هي الدولة الأكثر اهتماماً ، أو بالأحرى هي

الدولة الأكثر حرصاً على بقاء الأوضاع كما هي عليه ، ومن ثم فهي الدولة الأكثر حذراً ازاء ما قد يطرأ على المنطقة من تغير في موازين القوى ، ذلك التغير الذي قد يكون من شأنه تهديد مصالحها الحيوية في الهند والشرق ، لذلك فإننا نرى أن نعود إلى الوراء قليلاً لتتبع طبيعة هذا الاهتمام البريطاني الخاص بشئون المنطقة ، والذي دفعها إلى ضرورة بحث ودراسة الأوضاع في المنطقة مع الدولة المنافسة لها الأخرى أي . . ايطاليا . وبعبارة أخرى نرى لزاماً علينا أن نتتبع - باديء ذي بدء - موقف كل من الحكومتين البريطانية والإيطالية من النزاع القائم بين الامام يحيى والادريسي « من ١٩٢٣ : ١٩٢٦ » ذلك النزاع الذي كان بمثابة بداية المواجهة بين الدولتين .

كانت الحكومة البريطانية تفضل أن تظل بمنأى عن النزاع القائم بين الادريسي والامام ، غير أنه لم يكن ذلك في مقدورها فعلاقتها مع الامام متدنية بسبب قيام الامام بالاستيلاء على بعض أجزاء من محمية عدن . وكانت ترى أن مطامع الامام قد لا تقف عند هذا الحد ، بل ربما تسوّل له نفسه احتلال جزر فارسان وقمران التي لم تكن يوماً تابعة له . وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا قد ألزمت نفسها بالدفاع عن الامارة الادريسية وحماية الادريسي منذ أن ارتبطت معه بمعاهدة ١٩١٧ م وهي المعاهدة التي تعهدت فيها بحماية جزائر فارسان ، وسواحل الادريسي من كل عمل معاد ، في مقابل تعهده بمنع أي تدخل تقوم به دولة أجنبية في أراضيه على أن تقدم له ما يطلبه من مساعدات وبخاصة في مجال السلاح والذخيرة ابان فترة الحرب[1] - الحرب العالمية الأولى آنذاك - نظير خدماته السياسية والعسكرية التي ساهم بها لصالح بريطانيا ، والتي

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/58 (E 5242/2662/91) No. 28 (P.R.O) من اوستن تشمبرلين إلى وينجفيلد ، وزارة الخارجية ١٣ سبتمبر ١٩٢٦ مرفق رقم (١) في (٢٨) .

أدت أيضاً إلى تنازل الحكومة البريطانية له عن جزر قمران وفارسان ـ كمكافأة ـ بعد الحرب على الرغم من أهميتها الاستراتيجية لبريطانيا[١] .

وما إن نشب الصراع بين الامام والادريسي ، حتى التزمت الحكومة البريطانية بالوقوف على الحياد ، بل حاولت أن تحصر نطاق القتال بينهما ، فاقترحت على الدول الأوروبية في مايو ١٩٢٥ فرض حظر السلاح ، ومنع تصدير المواد الحربية إلى البلدين بالصورة التي طبقت من قبل خلال الحرب الحجازية النجدية . وبالفعل فقد وافقت الحكومات الايطالية والفرنسية والبلجيكية على هذا الاقتراح[٢] . على أن هذا الحظر قد أثبت عدم جدواه بالإضافة إلى أنه قد أثار عدة احتجاجات من جهات مختلفة ، إذ احتج الادريسي لدى الحكومة البريطانية لكون الامام يحصل على ما يريده من سلاح من المصادر الايطالية ، بينما تطبق الحكومة البريطانية الحظر من جانبها مما أصابه وحده بالضعف وأفاد خصومه الأقوياء وأتاح للامام تفوقاً عسكرياً قد ينتهي به إلى ضم أراضيه ـ الادريسي ـ ولهذا نرى الادريسي يتخذ موقفاً مضاداً من جانبه فيوقف جيمع المفاوضات التجارية والاقتصادية الدائرة بينه وبين الشركات البريطانية وهي المفاوضات التي دارت بينهما لفترة طويلة ، كما أنه ـ كذلك ـ الغى جميع الامتيازات التي كان قد منحها لهذه الشركات ، مما دفعها بدورها إلى تقديم احتجاج لدى الحكومة البريطانية مفاده أن ذلك الحظر من شأنه أن يضر بالتجارة البريطانية عامة ، وأن تلافي ذلك مرهون بمد الادريسي بالسلاح والذخيرة ، وهو ما كانت الحكومة البريطانية لا توافق على أن يحصل عليه الادريسي من مؤسسات بريطانية[٣] .

---

(١) Ibid

(٢) انظر الوثيقة السابقة الذكر Ibid

(٣) Cab 24/18 «Colonial Office, Secret P. 415 (26) December 8, 26 Memorandum

وهكذا وجدت الحكومة البريطانية نفسها مضطرة لمراجعة الموقف باسره في شبه الجزيرة ، وبخاصة إزاء هذا الوضع الجديد ، وقد انتهت من ذلك إلى ضرورة رفع حظر تصدير السلاح عن الادريسي ، وأنه لا ضرورة لذلك ما دام الامام يحصل من مصدر ما على العتاد الحربي الذي يريده ، وأن الحكومة البريطانية وطبقاً لنصوص معاهدة ١٩١٧ ، ترى أنه يجب عليها أن تسمح له بالحصول على الاسلحة والذخيرة من انجلترا . ويحق لنا أن نتساءل هنا ، هل رفعت بريطانيا الحظر عن الادريسي لمجرد تطبيق نصوص معاهدة ١٩١٧ فقط ؟ . . أو أن ثمة أسبابا اخرى كامنة وراء تراجع الحكومة البريطانية عن موقفها بشأن هذا الحظر ؟

والواقع أن السبب الحقيقي الذي أدى إلى قبول الحكومة البريطانية بمساعدة الادريسي ، ورفع الحظر عنه ، يكمن في خوفها من تشجيع الايطاليين للامام على غزو جزر فارسان وقمران التي كانت الاميرالية البريطانية ـ كما رأينا ـ تعتبرها ذات أهمية قصوى بالنسبة لها كقواعد بحرية تؤمن لها مواصلاتها وقت الحرب ، فضلا عن صلاحية هذه الجزر كقواعد جوية من ناحية اخرى ، مما دفع وزارة الطيران البريطانية ـ والاميرالية البحرية البريطانية كذلك ـ إلى اعتبار أن احتلال هذه الأماكن من قبل قوى أجنبية اخرى أو اقامة قواعد جوية أو بحرية هناك سوف يشكل خطرا مباشرا وحقيقيا على المصالح الامبراطورية . . . وإن انشاء خط جوي استراتيجي أو بحري على طول الساحل الشرقي للبحر الاحمر سوف يخلق حينئذ مصاعب جمة ومتاعب كثيرة وبخاصة بعد قيام الامام بالاستيلاء على المنطقة الجنوبية المقابلة لقمران ، وإن لم يمثل الجزيرة نفسها[١].

= Prepared in the Colonial Office on the Subject of British interests in Arabia (P.R.O).

(١) انظر إلى المصدر السابق الذكر .

كما أن هنالك عاملا آخر دفع الحكومة البريطانية لمساعدة الادريسي هو تطور النزاع بين الادريسي والامام تطورا أدى إلى انتزاع الامام للمنطقة الجنوبية كلها بما في ذلك الحديدة واللحية والصليف من يد الادريسي ، كما أشرنا في الفصل الاول ، وذلك بفضل المساعدة الايطالية للامام في الوقت الذي تخلت هي ـ الحكومة البريطانية ـ عن حليفها القديم ، ومن ثم رأت أن من حقها أن تتدخل في هذا النزاع ، وأن تمد للادريسي يد المساعدة حتى يتمكن من الصمود في وجه الامام وحليفته ايطاليا ، التي أصبح تدخلها في المنطقة مكشوفا ، ومن شأنه أن يزعج الحكومة البريطانية التي كانت تعتبر هذه المنطقة منطقة نفوذ بريطانية محضة . وبعبارة اخرى فإن الحكومة البريطانية رأت أن تطور هذا الصراع الداخلي سوف يتبعه بالضرورة وقوع صراع آخر بين مصالحها والمصالح الايطالية في المنطقة مما قد يؤدي ـ إن لم يكن قد أدى بالفعل ـ إلى حدوث رد فعل سياسي في العلاقات القائمة بينهما . لهذا رأت أن تتدخل في الامر ـ ولو بطريق غير مباشر ـ عن طريق مؤسساتها التجارية في جزر فارسان ، وذلك بالسماح لها بتزويد الادريسي بالاسلحة والذخيرة[1] . وأنها ـ أي الحكومة البريطانية ـ في الوقت نفسه ما كانت تود أن يؤدي تطور النزاع بين الادريسي والامام إلى تصادم بين مصالحها ومصالح ايطاليا وأنها كانت ترى أن المنافسة الاقتصادية بين البلدين أمر طبيعي ومفيد للطرفين ، وأنها ما كانت لتمانع في تساوي الفرص التجارية ـ على حد تعبير اوستن تشمبرلين ـ في شتى ربوع منطقة البحر الاحمر ما دام ذلك بعيدا عن الاطماع السياسية[2] .

وإذا ما وضعنا بعين الاعتبار أن الحكومة البريطانية كانت ترى في

---

(١) انظر المرجع السابق الذكر .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO 406/58 (E 6916/2660/90) No. 64 من السير أوستن تشمبرلين إلى السير جلبرت كلايتون وزارة الخارجية ـ لندن ٢٨ من ديسمبر ١٩٢٦ .

الوقت نفسه أن الادريسي لا يستطيع أن يقف وحده في مواجهة الامام ، « وأنه لذلك قد يجد نفسه مجبرا على الخضوع ، إما للامام ، وهذا ما يرفضه بطبيعة الحال ، وإما لابن سعود وهذا هو الاحتمال الأقرب والأرجح ، وحينئذ يكون من المحتمل أن يتدخل ابن سعود لصالحه في حالة نشوب حرب يقوم بها الامام لغزو أراضيه من جديد »(١). إذا ما وضعنا ذلك كله في الاعتبار وجدنا أن الحكومة البريطانية تخشى أن يتطور النزاع بين الادريسي والامام فيؤدي إلى تضارب بين المصالح البريطانية وبين مصالح ايطاليا التي تساند اليمن وتؤيد الامام .

وهكذا كان من الواضح أن المصالح البريطانية قد تضاربت مع المصالح الايطالية في جنوب شرقي البحر الاحمر ، مما كان ينذر بوقوع صراع بين الدولتين بسبب وقوف كل منهما إلى أحد جانبي الصراع ، ولهذا رأت الحكومة البريطانية أن تتصل بالحكومة الايطالية ، وتعرض عليها وجهة نظرها إزاء الموقف في المنطقة بوجه عام . فقد أرسلت رسالة إلى سفيرها في روما سيرجراهام تخبره فيها بأنها واثقة من أن السنيور موسوليني يماثلها في تقدير هذه الأخطار الكامنة وأنها ترى ضرورة التفاهم الكامل بين الدولتين على أساس من الصراحة ، وأن سلامة المواصلات الامبراطورية مع الهند والشرق ليست بالمسألة التي تستطيع الحكومة البريطانية أن تتجاهلها ، إذ هي تشكل مبدأ أساسيا من مبادىء السياسة البريطانية .

« وافهمت الحكومة البريطانية الحكومة الايطالية أنها لا بد من أن تقدر الأهمية التي تعلقها بريطانيا على جزر فارسان ، وأنها ـ أي الحكومة البريطانية ـ لا تدفعها إلى إيضاح موقفها للحكومة الايطالية ـ بروح ودية ـ

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/58 (6916/2660/90) No. 64 من السير أوستن تشمبرلين إلى السير جلبرت كلايتون وزارة الخارجية ـ لندن ٢٨ من ديسمبر ١٩٢٦ .

سوى الرغبة في منع موقف حساس قابل للانفجار من أن يتطور فيما بعد »[1].

ولقد أكدت الحكومة الايطالية حينئذ للحكومة البريطانية عن طريق سفيرها في لندن ، السنيور جراندي أنها لا تفكر في اتباع سياسة معادية لبريطانيا وأنها ترغب في أن تكون سياستها صريحة وواضحة ، وأنها بدورها مهتمة اهتماما شديدا بهذا الجزء من العالم بسبب مستعمرتها الفقيرة في أرتيريا[2]، وبعبارة اخرى حاول السفير الايطالي أن ينقل رغبة بلاده الخاصة بضرورة البحث عن صيغة وفاق بين الدولتين ، تمكن ايطاليا من تثبيت مركزها في المنطقة عن طريق اعتراف بريطانيا بذلك الوضع . ونلمح كذلك من خلال هذه الرسالة أن ايطاليا تلمح إلى أن اهتماماتها في المنطقة لا تتعدى المجال الاقتصادي « . . . بسبب مستعمرتها الفقيرة في أرتيريا »[3]. وأنها ليست لديها أطماع سياسية يمكن أن تصطدم مع السياسة البريطانية أوعلى الأقل « ليست لديها نية في اتباع سياسة معادية لبريطانيا » .

ولما كانت الحكومة البريطانية لا ترغب في أن يقع صدام مباشر بينها وبين ايطاليا فانها ارتأت أن تفتح باب المفاوضات ، ولم تمانع الحكومة الايطالية في ذلك ، بل على العكس كانت أكثر منها رغبة في تسوية هذا الامر . ومن ثم « توصل الطرفان إلى عقد اجتماع يحدد ـ فيما بعد ـ لمناقشة هذه المسألة حتى لا تضار مصالحهما في منطقة البحر

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/58 (E 5242/2662/91) No. 28 من أوستن تشمبرلين إلى وينجفيلد ، وزارة الخارجية ، لندن في ١٣ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/58 (E 5396/2660/91) No. 29 فقرات من رسالة أرسلها أوستن تشمبرلين إلى سفيره في روما بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٣) Ibid

الاحمر وجنوب غربي شبه الجزيرة العربية »[1].

ولقد اجتمع اوستن تشمبرلين ـ وزير الخارجية البريطانية ـ مع موسوليني ـ رئيس الوزارة الايطالية في روما ـ وقد دار في هذا الاجتماع نقاش حول الاتفاقية التجارية المعقودة بين ايطاليا والامام يحيى ، حيث أشار موسوليني إلى أن هذه الاتفاقية مجرد اتفاقية سلمية لا تمس مصالح الآخرين ، وأنها لا تعدو كونها وسيلة لانعاش الحالة الاقتصادية والتجارية للمستعمرة الايطالية في أرتيريا . هذا وقد وافق موسوليني في هذا اللقاء على عقد الاجتماع المقترح بين الحكومتين لدراسة الموقف بأسره في شبه الجزيرة العربية . ولقد أكد له تشمبرلين أن كل ما يحدث على طريق الهند بوجه خاص يهم الحكومة البريطانية ، فضلا عن ضرورة تجنب صراع بين انجلترا وايطاليا قد ينشب بسبب عسير واليمن ، فإذا ما أمكن تجنب هذا الاحتمال ، فإن الحكومة البريطانية حينئذ ليس لديها أي اعتراض على الاتفاقية التي تمت مع الامام يحيى ، وبإمكان الحكومة البريطانية أن تبحث الموقف بأسره في شبه الجزيرة العربية[2].

وعلى أثر هذا الاجتماع تبادلت الحكومتان الرسائل لتحديد موعد الاجتماع ومكانه . وقد تقرر أن يكون ذلك في روما في ١٠ يناير ١٩٢٧ ، على أن يمثل الحكومة البريطانية السير جراهام ـ سفيرها في روما ـ والسير جلبرت كلايتون ـ الخبير بالشئون العربية في وزارة الخارجية البريطانية ـ أما الجانب الايطالي فقد مثله جاريليا من وزارة الخارجية الايطالية ، والسنيور جسباريني حاكم أرتيريا .

* * *

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/58 (E 11092/9326/22) No. 43 ترجمة للنص الذي احتفظ به موسوليني من محادثته مع وزير الخارجية البريطانية في « لجهورن » بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٢) Ibid

محادثات روما ١٩٢٧

قبيل بدء المفاوضات بين الجانبين أرسل المستر اوستن تشمبرلين ببعض تعليماته إلى المستر كلايتون ممثل الحكومة البريطانية ، طلب إليه أن تتسم المحادثات أساسا بالشمول والصراحة والوضوح . . . من كلا الجانبين . . . على أن يوضح ـ كلايتون ـ منذ البداية ، أن الهدف من هذه المحادثات هو « حفز التعاون السياسي العام بين البلدين بتبادل صريح للايضاحات والمعلومات ووجهات النظر فيما يتعلق بالمصالح البريطانية والايطالية في البحر الاحمر »[١] . . . وأنه باستطاعته ـ إذا لم تدع الحاجة إلى عقد اتفاقية رسمية بين البلدين ـ أن يسجل ملخصا بنتائج هذه المحادثات ، وعليه ـ كلايتون ـ أن يوضح للجانب الايطالي منذ البداية ـ كذلك ـ المبادىء الاساسية التي تحكم السياسة البريطانية والحقائق المتصلة بالموقف الراهن في المنطقة ، وبخاصة فيما يتعلق بضمان سلامة المواصلات الامبراطورية مع الهند والشرق ، ولهذا « تعتبر الحكومة البريطانية أن من المصالح الامبراطورية الحيوية أن لا تضع أي دولة أوروبية أقدامها على الشاطىء العربي في البحر الاحمر عامة ، وجزر قمران وفارسان خاصة »[٢]. وباستثناء هذا المبدأ لم تكن للحكومة البريطانية أية مطامح سياسية ، ومن ثم فهي لا تعارض مبدأ المساواة الخاص بالأعمال التجارية والاقتصادية ، في شتى أنحاء البحر الاحمر ، كذلك كان على كلايتون أن يوضح للجانب الايطالي ـ في حالة عدم توصل الجانبين إلى اتفاق ـ أن بريطانيا قد تجد نفسها ملزمة باتخاذ اجراءات نشطة ضد الامام يحيى إذا ما حاول القيام بالمزيد من الاعتداءات على محمية عدن أو احتلال جزر قمران وفارسان[٣]. أو في

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/58 (6916/2660/91) No. 69 من السير أوستن تشمبرلين إلى السير جلبرت كلايتون، وزارة الخارجية ، لندن في ٢٦ من ديسمبر ١٩٢٦ .

(٢) Ibid

(٣) Ibid,

حالة الهجوم على الادريسي ـ الذي بدأ يرتمي في أحضان ابن سعود تحسبا لهجوم يمني على بلاده ـ ومن ثم فإن الخطر سيزداد في المنطقة ، إذا ما نشب نزاع مسلح بين الامام يحيى وابن سعود لمساعدة وحماية الادريسي ، وبخاصة أن علاقات الحكومة البريطانية مع الملك ابن سعود كانت ودية جدا في ذلك الوقت . . . بل ثمة مفاوضات دائرة حينئذ بين الجانبين البريطاني والسعودي ، لاعادة النظر في المعاهدة المعقودة بينهما[1] ١٩١٥ ، وإن الحكومة البريطانية ـ بالتالي ـ ليست لديها أية نوايا أو امكانات كافية للتنبؤ بمسلك ابن سعود في السياسة العربية ، ومن ثم فهي لا تملك التأثير عليه . . . ولهذا قد يجد البلدان ـ بريطانيا وايطاليا ـ نفسيهما وقد أصبحتا وجها لوجه أمام هذه النزاعات المسلحة بين الامام يحيى وابن سعود وهو أمر يجب تجنبه . . . ومن أجل هذا كانت ضرورة اجراء مثل هذه المحادثات وباستثناء ذلك فإن الحكومة البريطانية كانت تأمل في قيام التعاون بينهما بكل السبل والوسائل ، ومن أجل مصالحهما المشتركة[2].

ووفق هذه المبادىء والأسس التي زود بها تشمبرلين ممثل حكومته كلايتون تمكن الجانب البريطاني من عقد عدة اجتماعات مع الجانب الايطالي في الفترة ما بين يناير وفبراير ١٩٢٧ .

الاجتماع الأول : « ١٠ من يناير ١٩٢٧ »

عرض كلايتون في الاجتماع الأول وجهة نظر حكومته التي زوده بها تشمبرلين فأكد أهمية المنطقة استراتيجيا بالنسبة لبلاده ، واهتمامها بجزر فارسان وقمران بوجه خاص وحرصها على عدم وقوع هذه الجزر في يد دولة اوروبية ، أو حتى حاكم عربي آخر وباستثناء ذلك فالمنطقة

(١) Ibid

(٢) Ibid

مفتوحة تجاريا واقتصاديا لسائر الدول وبفرص متساوية . وفيما يتعلق بعلاقات بريطانيا بحكام المنطقة فقد أشار كلايتون إلى أن سياسة بلاده إزاءهم تقوم على الصداقة ، وأنها تسعي إلى حل المشكلات القائمة بينهم حلا وديا بقدر الامكان . وقد أعرب كلايتون عن أمل حكومته في أن تستطيع الحكومة الايطالية ـ بعد أن توطدت علاقاتها بالامام ـ أن تساهم في التوصل إلى حل سلمي مناسب للمشكلات القائمة بين الامام والسلطات البريطانية في عدن .

وقد حذر كلايتون من خطر نشوب نزاع مسلح بين الامام والادريسي ، خاصة وأن هذا الاخير كان يجد تعضيدا ـ ودعما من ابن سعود ـ مما قد يؤدي إلى احداث سوء فهم بين الحكومتين البريطانية والايطالية ، نظرا لارتباط الحكومة الايطالية بمعاهدة الصداقة مع الامام في الوقت الذي ترتبط فيه بريطانيا بمعاهدة فضلا عن احتلال الاخير لجزر فارسان وقمران التي تعتبرها بريطانيا ذات أهمية حيوية خاصة ، ومن ثم قد تجد بريطانيا نفسها ملزمة بالدفاع عن مصالحها .

وقد حاول السنيور جاسباريني ـ ممثل الحكومة الايطالية ـ أن يطمئن الجانب البريطاني إلى أن مصالح البلدين في المنطقة لا تستدعي صداما أو تخوفا من صدام ، فحكومته تعلم أن مصالح بريطانيا في المنطقة هي مصالح سياسية في المقام الاول ، بينما تتركز مصالح بلاده في كونها مصالح تجارية واقتصادية بالدرجة الاولى ، وتتصل أساسا بالتوسع الاقتصادي للمستعمرة الايطالية في أرتيريا .

وقد حاول كل من الجانبين ـ بعد ذلك ـ أن ينحي باللائمة على أصدقاء الطرف الآخر وقد حاول الجانب الايطالي ـ بعد ذلك ـ أن يوحي إلى الجانب البريطاني ـ وبصورة غير مباشرة ـ بضرورة القضاء على الادريسي وتقسيم بلاده بين الامام وابن سعود ، أو على الاقل أن تبقى

الامارة الادريسية امارة عازلة بين الامام يحيى وابن سعود . . . إلا أن تطور الاحداث ـ الفجائي ـ بعد ذلك قد نسف هذا الاقتراح من أساسه ، إذ تواترت الانباء بتوصل الادريسي إلى اتفاق مع ابن سعود « اتفاق مكة ١٩٢٦ » يتولى بموجبه الملك ابن سعود حماية عسير . وقد اتفق الجانبان في هذا الاجتماع على ضرورة نشر ما يتوصل إليه في الصحف حتى لا يساء فهم ما يدور في هذه الاجتماعات وبخاصة من جانب الحكومة الفرنسية ، والحكام العرب ، وكان ذلك بمثابة رد فعل لضجيج الاشاعات القائلة بأن ثمة اتفاقا سريا بين ايطاليا وبريطانيا لتقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ بينهما في غيبة من الحكام العرب ، والحكومة الفرنسية في آن واحد(١).

وقد انتهى الاجتماع الاول على أن يبرق الجانب البريطاني إلى حكومته يخبرها بما دار من محادثات ، منتظرا وجهة نظرها حتى يعرضها في الاجتماع الثاني .

الاجتماع الثاني « ١٢ يناير ١٩٢٧ »

أعرب الجانب الايطالي في هذا الاجتماع عن انزعاجه الشديد للتطورات التي حدثت في المنطقة والتي جعلت من الملك ابن سعود حاميا لعسير فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ومنح الامتيازات للرعايا الاجانب ، ولذلك تساءل عما إذا كانت الحكومة البريطانية ستعترف بهذه الاتفاقية أم لا . . . ولم يشأ الجانب البريطاني أن يجيب على هذا التساؤ ل ، إلا أنه نوّه بخطورة الوضع الجديد ، وأكد أن الصدام اضحى مباشرا بين الامام يحيى والملك ابن سعود .

---

(١) انظر إلى الوثيقة (P.R.O) (E 266/22/91) FO. 406/59 المحادثات التي عقدت في قصر شيجي ـ أرسلها إلى وزارة الخارجية سير جلبرت كلايتون في ١٧ يناير ١٩٢٧ .

وقد أكد الجانب الايطالي مرة اخرى في هذا الاجتماع أهمية جزر فارسان وقمران اقتصاديا وتجاريا بالنسبة لارتيريا ، وأنها المنفذ الوحيد لحل مشكلات هذه المستعمرة . بل هناك بالفعل ـ كما يرى الجانب الايطالي ـ مفاوضات قائمة مع الزعماء المحليين للجزر للحصول على امتيازات تجارية أو اقتصادية ولولا تدخل الادريسي لما انتهت مثل هذه المفاوضات إلى ما انتهت إليه من فشل وبخاصة فيما يتعلق بالحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول هناك .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الجانب الايطالي قد كشف في هذا الاجتماع ولأول مرة ، عن بعض نواياه السياسية تجاه فارسان وقمران وذلك عندما أعلن أن حكومته لن توافق من جانبها على خضوع جزر فارسان وقمران لدولة أجنبية أو أن تكون قاعدة لها . وكان رد الجانب البريطاني أن حكومته ـ بدورها ـ لا تسمح لأية دولة أجنبية بوضع أقدامها في هذه الجزر لكنها في الوقت نفسه لن تسمح بتبعيتها لحاكم عربي معاد لها أو لسياستها في المنطقة . وبهذا يمكن القول بأن هذا الاجتماع قد دار حول الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لجزر فارسان وقمران بالنسبة للجانبين . . . وإن لم ينته إلى جديد في تقدم المحادثات ، ومن ثم كانت الحاجة إلى اجتماع ثالث[1].

الاجتماع الثالث : « ١٤ يناير ١٩٢٧ »

وعلى الرغم من أن المباحثات في هذا الاجتماع لم تخرج في مضمونها العام عما دار في الاجتماع السابق ، وإن تركزت بصفة خاصة حول الوضع القانوني للجزر ، إلا أن الوضع الجديد لعسير كان لا يزال

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/59 (E 266/22/91) No. 10 Note, of Meeting held in the Palazo Chigi (Communicated to Forsign Office by Sir Glayton January 17, 1927 . (P.R.O)

يلقي بثقله أو بشبحه ـ على هذه المحادثات ، حيث أعرب الجانب الايطالي من جديد عن مخاوف حكومته من اعتراف الحكومة البريطانية ـ في حالة اعترافها باتفاقية مكة ـ قد قدرت موقفها من هذا النزاع الدائر بين الامام واعدائه ، وأنها بعبارة اخرى قد وقفت إلى جانب ابن سعود كطرف جديد وقوى في نزاعه مع الامام يحيى ، وأن ذلك ـ ايضا ـ سوف يؤدي إلى تصاعد الاحداث وتعقيدها الامر الذي يكون من شأنه أن يغضب الامام تماما[1].

الاجتماع الرابع : « ١٥ يناير ١٩٢٧ »

لم يصل الجانبان المتفاوضان إلى قرارات ذات شأن في هذا الاجتماع بل أن كلايتون رأى أن يستشير حكومته في لندن وبخاصة بعد التغيير الذي طرأ على الوضع في عسير ، على أن يعود بعد وقت قصير إلى روما لوضع الصيغة الرسمية للمباحثات التي جرت بينهما . وقد وافق جسباريني على ذلك بعد أن أكد له مخاوف حكومته من اعتراف بريطانيا باتفاقية مكة وأن ذلك لو تم سيكون أمرا مؤسفا ، سيكون من شأنه أن يغضب الامام ، ويعطيه انطباعا بأن بريطانيا تؤيد وتساند سياسة الملك ابن سعود في المنطقة على حساب اليمن مما قد يدفعه إلى الارتماء في أحضان قوى أجنبية اخرى معادية لبلديهما حقا « يعني بذلك الاتحاد السوفييتي الذي يحوم حول المنطقة ويتلمس ثغرة ينفذ منها لوضع أقدامه فيها »[2]. ومن ثم لا بد من ضرورة حل للمشاكل القائمة بين الحكومتين والفرصة لا تزال سانحة للتعاون الكامل بينهما ، ووعده بأنه ـ بدوره ـ سيعرض نتائج هذه المحادثات على حكومته .

---

(١) Ibid

(٢) أنظر الرسالة التي أرسلها لورد لويد إلى السير أوستن تشمبرلين ١٤ يناير ١٩٢٨ القاهرة ـ FO. 406/60 (E 384/80/91) No. 5 (P.R.O) .

وما أن عاد كلايتون إلى لندن ، وقابل وزير خارجية بلاده ، وعرض عليه ما دار في المباحثات ، حتى طلب منه الاخير في ٢٧ يناير ١٩٢٧ أن يسرع بالعودة إلى روما لمقابلة السنيور جسباريني ـ قبل انتهاء اجازته وعودته إلى مقر عمله في مصوع ـ ليعرض عليه رأي حكومته وللوقوف على وجهة نظر الحكومة الايطالية كذلك ، وأن يسرع بالاتفاق معه على صيغة للمحادثات ، وإن كانت وجهة نظر الحكومة البريطانية هي هي ، لم تتغير . وعلى هذا الاساس عاد كلايتون إلى روما ليجتمع بالمسئولين الايطاليين اجتماعا خامسا(١).

الاجتماع الخامس «٣١ من يناير ١٩٢٧»

وفيه أكد كلايتون لجسباريني أن الحكومة البريطانية تنظر إلى وجهة نظر الحكومة الايطالية بشأن اتفاقية مكة بعين الاعتبار ، وأنها ستراعيها عند الاعتراف بها وأنها « أي بريطانيا » سوف « تتحفظ » بشأن النصوص الخاصة بالاراضي ـ مثار ـ النزاع بين ابن سعود والامام ـ ولن توافق عليها ، وهي على كل حال ـ الحكومة البريطانية ـ لن تعمل بالاعتراف بها ما أمكن .

وقد عبر الجانب الايطالي من جهته عن أمله في أن تحث الحكومة البريطانية الملك ابن سعود على عدم التطرف في مطالبه بشأن الحدود مع الامام يحيى مما قد يؤدي إلى نشوب نزاع مسلح بينهما ، الأمر الذي تحرص الحكومتان الايطالية والبريطانية على تجنبه . وقد أكد الجانبان في هذا الاجتماع رغبتهما في اتاحة فرص متساوية للقيام بنشاطات تجارية واقتصادية ، حيث يوافق الجانب البريطاني على أن تقوم ايطاليا بما تشاء من مشاريع اقتصادية أو أعمال تجارية أو امتيازات نفطية شريطة

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/59 (E 376/22/91) (P.R.O) من أوستن تشمبرلين إلى كلايتون ـ وزارة الخارجية ٢٧ من يناير ١٩٢٧ .

ألا يتطور ذلك إلى نشاط سياسي أو ما يشبه السياسي[1].

وبهذا نكون قد عدنا على بدء .... اهتمامات انجلترا السياسية والاستراتيجية بالمنطقة هي كل ما يعنيها ، ومن ثم فهي لا تمانع في قيام أية دولة اخرى ـ ايطاليا ـ بنشاط تجاري أو اقتصادي بالمنطقة شريطة ألا يمس ذلك مصالحها الحيوية سياسيا أو استراتيجيا في المنطقة .

نتائج محادثات روما

توصل الجانبان البريطاني والايطالي ، في ٧ من فبراير ١٩٢٧ ، إلى الاتفاق على النقاط التي عقدت بصددها هذه المحادثات ، إذ استطاع المجتمعون تنفيذ سياسة حكومتيهما في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية ومنطقة البحر الاحمر ومن ثم فقد توصل إلى النتائج التالية :

أولاً :

إن المصلحة المشتركة للحكومتين البريطانية والايطالية تفرض عليهما ضرورة اتباع سياسة تهدئة في المنطقة بغية تجنب نشوب الصراع بين الزعماء العرب .

ثانياً :

ينبغي أن تستغل كل من الحكومتين نفوذها لدى الأطراف المحلية المتنازعة في المنطقة ـ الملك ابن سعود والامام يحيى ، والادريسي ـ

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/59 (E 637/22/91) No. 16 (P.R.O) ملحوظات عن الاجتماع الذي عقد في روما في ٣١ يناير ١٩٢٧ .

حاولت ايطاليا أن تعين طبيباً في قمران ، ولكن رفضت بريطانيا خوفاً من أن يمارس هذا الطبيب صلاحيات سياسية .

لازالة أسباب الصراع بينهم حتى يمكن الوصول ـ ما أمكن ـ إلى حل سلمي وودي بين هؤلاء الزعماء .

ثالثاً :

وفي الوقت الذي تمارس فيه الحكومتان نفوذهما بغية الوصول إلى حل سلمي في المنطقة ، فإنه يجب عليهما ألا تتدخلا « عسكريا » في أي صراع قد ينشب بين هؤلاء الزعماء ، شريطة مواصلة جهودها السلمية في سبيل المصالحة .

رابعاً :

إن المبدأ الاساسي للسياسة البريطانية في البحر الاحمر هو ضمان سلامة المواصلات البريطانية مع الهند والشرق ولهذا تعتبر الحكومة البريطانية أن من مصالحها الامبراطورية الحيوية ألا تضع قوة اوروبية أقدامها على الساحل العربي في البحر الاحمر ، أو في جزر فارسان وقمران ، كذلك ينبغي أن لا تخضع هذه الجزر لحاكم عربي معاد .

ومن جهة اخرى فإن مصلحة ايطاليا ـ نتيجة لوجود أملاكها على الشاطىء الغربي للبحر الاحمر ـ تقتضي ألا تضع قوة اوروبية أقدامها على الشاطىء العربي للبحر الاحمر أو في جزر فارسان وقمران أو أن تقع هذه الجزر في يد حاكم عربي معاد .

خامساً :

ينبغي أن يتمتع مواطنو ورعايا الدولتين بحرية اقتصادية وتجارية على الشاطىء العربي ، وفي جزر البحر الاحمر ، وألا تتخذ الحماية التي قد يتوقعها هؤلاء المواطنون والرعايا بصفة شرعية من حكوماتهم طابعا سياسيا .

سادساً :

إن وجود موظفين بريطانيين في قمران ليس له من هدف إلا ضمان الخدمات الصحية للحجاج المتجهين إلى مكة المكرمة ، ولأسباب ادارية ترى الحكومة البريطانية أنه من غير الممكن أن توافق على طلب ايطاليا باشتراك طبيب ايطالي في خدمة الحجر الصحي . ولما كانت الحكومة الايطالية تتمسك بوجهة نظرها بهذا الخصوص فإن الحكومة البريطانية أبدت استعدادها لبحث هذه المسألة ـ من جديد ـ فيما لو زاد عدد الحجاج المنتمين إلى مستعمرات أو أملاك ايطالية بالحجم الذي يبرر وجود طبيب ايطالي .

سابعاً :

إن من المصلحة المشتركة للحكومتين استعمال نفوذهما ـ قدر الامكان ـ لدى الزعماء العرب لضمان سلامة المصالح المتبادلة لكل من بريطانيا وايطاليا ومن ثم فمن المرغوب فيه أن تقيم الحكومتان اتصالا وثيقا مع بعضهما البعض بصدد كل المسائل التي تمس البحر الاحمر وجنوب غربي شبه الجزيرة العربية وذلك بقصد تجنب سو الفهم بينهما ، أو بين الزعماء العرب فيما يتعلق بالسياسة التي تهدف الحكومتان إلى اتباعها في المناطق المشار إليها أعلاه[1] .

* * *

موقف الحكومتين الايطالية والبريطانية بعد محادثات روما

ثمة ملاحظة جديرة بالذكر قبل أن نستعرض الموقف الجديد

---

(١) انظر إلى الوثيقة رقم FO. 406/59 (E 1369/22/91) No. 26 من جراهام إلى أوستن تشمبرلين .
روما في ١١ من مارس ١٩٢٧ .

للحكومتين البريطانية والايطالية بعد محادثات روما من النزاع القائم بين الملك ابن سعود والامام يحيى . هذه الملاحظة هي أن ايطاليا ـ التي لم تغب عن بريطانيا أطماعها التوسعية في المنطقة بصفة عامة ـ حاولت الاتصال من جديد بالملك ابن سعود ، واقامة علاقات دبلوماسية معه ، وفي الوقت نفسه لم تكن تريد أن تغضب الامام الذي تربطه بها علاقات وثيقة ودية منذ ١٩٢٧ ، ومن ثم حاولت من جديد التقرب للملك ابن سعود وفق شروطها الخاصة ، وهي أنها لا تمانع في الاعتراف به ملكا على الحجاز ونجد وتوابعها دون الاعتراف بشرعية وضعه في عسير حيث تتبنى وجهة نظر الامام ، وهي أن عسير أرض يمنية . إلا أن الملك ابن سعود أصرّ من جانبه على ضرورة اعتراف ايطاليا بشرعية وضعه في عسير ودون تحفظات من جانبها[1]. وكان من الطبيعي أن تفشل هذه المحاولة أيضا ، حيث اعتبر الملك ابن سعود أن هذا المسلك من جانب الحكومة الايطالية يشكل تعديا على حقوق بلاده في شبه الجزيرة العربية ، وسلطتها القومية ، وأن هذا الاجراء من جانب ايطاليا يقصد منه تقوية حليفها الامام يحيى ضد الحكومة البريطانية في اتجاه حدوده المجاورة لأراضي الحكومة البريطانية ، وضد الملك ابن سعود صديق الحكومة البريطانية[2]. ومن الجدير بالذكر أن فشل ايطاليا في اقامة علاقات دبلوماسية مع ابن سعود ، قد القى بثقله على سير المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والايطالية كما سنرى فيما بعد .

وكان من الطبيعي أن تزداد علاقة الملك ابن سعود بالحكومة الايطالية سوءا ، وبخاصة بعد أن نقل إليه ممثلوه في اليمن أن النفوذ الايطالي أصبح طاغيا على كافة الادارات الحكومية في صنعاء ، وانهم

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/60 (E 384/80/90) Enclosure No. 5 (P.R.O) من الملك ابن سعود إلى اللورد لويد . ٦ من ديسمبر ١٩٢٧ .

(٢) راجع الوثيقة السابقة .

- أي الايطاليين - يسعون لخلق صدام - أو احتكاك - بين الملك ابن سعود والامام يحيى ، بل إنهم نشطون بنشر الدعاية للامام يحيى في عسير ضد الملك ابن سعود[1] .

وقد أبرق الملك ابن سعود حينئذ للحكومة البريطانية بحقيقة ما دار بينه وبين الحكومة الايطالية من مباحثات ، وبالدور الذي تلعبه إيطاليا ضده لاضعاف مركزه في عسير ، فإنه بناء على ذلك لم يعد يأمن جانب ايطاليا غير الودي منه ومن ثم فإن الملك ابن سعود ، في محاولة منه للاعراب عن مخاوفه من ايطاليا رأى أن يعرف حقيقة وجهة النظر البريطانية بشأن هذا التحرك الخفي من جانب ايطاليا ضده ، وهل هي تساند ايطاليا في موقفها هذا أم تسانده هو[2] ؟؟؟

وفي تلك الفترة أيضا شكا السفير الايطالي في لندن للحكومة البريطانية من تصرف الملك ابن سعود الاستفزازي بالنسبة للامام ، وإن الحكومة الايطالية إزاء هذه الاعمال الاستفزازية من جانب الملك ابن سعود ، ما عادت تستطيع أن تستمر في ممارسة ضغوطها على الامام[3] . وهكذا تبادل الجانبان الايطالي والسعودي الاتهامات ، وكان على الحكومة البريطانية أن تسعى لارضاء الطرفين بالرغم من أن ذلك لم يكن ممكنا ، إلا أن الحكومة الايطالية ترى أن من واجب الحكومتين - الايطالية والبريطانية - أن تسعيا وفق نتائج محادثات

---

(١) راجع الوثيقة السابقة .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/60 (E 3664/22/91) No. 9 من ستونهيوارد بيرد إلى أوستن تشمبرلين تلغراف رقم ٤٢ .
جدة ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ . (P.R.O)

(٣) انظر إلى الوثيقة رقم FO. 406/60 (E 3669/22/91) No. 11 Sir V. Welesly (for the Secretary of state) to consul Stonehewer Bird. Telegraphic, No. 31 F.O. August, 31, 1927 London (P.R.O.)

روما ، إلى اتخاذ إجراء موحد لحسم النزاع المتفاقم بين هذين الزعيمين العربيين[١] .

كما أعربت ايطاليا عن مخاوفها وقلقها من نوايا ابن سعود تجاه الامام خشية أن يشن حربا مسلحة ضده للاستيلاء على كامل عسير ، وإن محاولاته السلمية مع الامام ليست أكثر من ستار يغطي به نواياه الحقيقية[٢]. وحاولت بريطانيا ـ بدورها ـ أن تخفف حدة هذه المخاوف الايطالية ، وتنفي عن الملك ابن سعود أنه يبيت نوايا عدوانية ضد الامام يحيى . . . وإن الملك ابن سعود ، وفق معاهدة اكتوبر ١٩٣٠ المعقودة مع الادريسي ، أصبح من حقه ـ قانونا ـ أن يتفاوض مع الامام بشأن الوضع في عسير[٣] .

وعلى كل حال ، فإن مخاوف ايطاليا الحقيقية ـ لم يكن مبعثها الملك ابن سعود وحده ـ بل إنها كانت تخشى اعتراف بريطانيا بمعاهدة مكة « لاحتمال تفسير ذلك باعتباره انحيازا من جانب بريطانيا للملك ابن سعود ضد الامام يحيى ، مما يؤدي إلى تعقيد الموقف ، واغضاب حليفها الامام[٤] » .

ولهذا سعت الحكومة الايطالية سعيا جديا إلى تأجيل اعتراف بريطانيا بشرعية الوضع الجديد للملك ابن سعود في المنطقة . . . فقد كانت ترى أن هذا التأجيل هو مفتاح التعاون بينهما في المنطقة بغية حفظ السلام الذي تقتضيه مصالحها ، وفق ما اتفقتا عليه في محادثات روما .

---

(١) Ibid

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/60 (E 3664/22/91) No. 13 (P.R.O) من سير تشمبرلين إلى مستر وينجفيلد . وزارة الخارجية ١١ سبتمبر ١٩٢٧ .

(٣) راجع الوثيقة رقم FO. 406/61 (E 1185/80/91) No. 25 (P.R.O) من السير أوستن تشمبرلين إلى السير جراهام . ١٠ من مارس ١٩٢٨ ، لندن وزارة الخارجية .

(٤) راجع الوثيقة رقم FO. 406/61 (E 1736/80/91) No. 40 (P.R.O) من سير جراهام إلى السير أوستن تشمبرلين . روما ٢٦ من يناير ١٩٣٤ .

وظلت بريطانيا متمسكة بوجهة النظر التي أبدتها خلال محادثات روما . . . من حيث أنها لن تبادر إلى الاعتراف من جانبها ، بل سوف ترجيء ذلك إلى أجل غير مسمى أو إلى أن تحين الفرصة المناسبة ، كأن تجبر على ذلك من قبل الملك ابن سعود وحينئذ لا تجد مناصا من الاعتراف . فالمعاهدة بين الملك ابن سعود والادريسي قائمة فعلاً على أي حال ولن يغير اعتراف بريطانيا أو عدمه من الوضع شيئا إذ أن سريان مفعولها لم يعد يتوقف على الاعتراف البريطاني[1] .

وبالرغم من أن الحكومتين البريطانية والايطالية كانتا ـ منذ محادثات روما ـ تتوخيان التعاون الوثيق بين الطرفين ، من أجل المحافظة على السلم في المنطقة ، خشية أن يتطور الصراع بين الحكام العرب فيؤثر على مصالح الدولتين الحيوية في المنطقة . . . فقد حاولت كل من الدولتين من جانبها تهدئة الطرف الموالي لها بقدر ما تسمح لها ظروفها بممارسة الضغوط ، فقد كان على بريطانيا أن تزيل ما يساور الملك من شكوك إزاء نوايا إيطاليا ضده ، وأن تقنعه بأن ايطاليا لم تعقد اتفاقية سرية مع الامام . إلا أن الملك ابن سعود ـ الذي ربما كان على علم بفحوى محادثات روما ـ عزا تأجيل بريطانيا الاعتراف بوضعه الجديد إلى احتمال تعرضها لضغوط ايطالية ، ولهذا بعث إلى الحكومة البريطانية في ١١ مارس ١٩٣١ بمذكرة يطلب منها الافصاح عن حقيقة موقفها تجاه الوضع الجديد بعد ضم عسير إليه ، يسألها عما إذا كان بامكانها أن تعترف به ، وعما إذا كانت ثمة عقبات قانونية أو واقعية تحول بينها وبين الاعتراف بذلك الوضع[2] . . . وقد أبلغت بريطانيا الحكومة الايطالية بأنه بات من

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/67 (E 2399/1098/25) No. 100 (P.R.O.) من هندرسون إلى جراهام وزارة الخارجية ، لندن في ١١ من مايو ١٩٣١ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/67 (E 222/81/25) No. 91 (P.R.O) من اندرو رايان إلى هندرسون .
جدة أول أبريل ١٩٣١ .

الصعب عليها أن تتمادى في الامتناع عن الرد على مذكرة الحجاز السابقة ، وعلى مكاتبات أخرى خاصة بعسير قد تصلها في المستقبل ، وأنه من المرغوب فيه عدم الاعتراف بعسير على ضوء واقعها العملي والقانوني في ذلك الوقت[1]. ذلك أن بريطانيا ـ على ضوء مباحثات سفيرها في روما مع الحكومة الايطالية ـ كانت ترى أن الموقف في عسير قد تغير من الناحية المادية عما كان عليه أثناء محادثات روما ، وذلك بعد أن تنازل الادريسي عن كافة صلاحياته الخارجية للملك ابن سعود « معاهدة اكتوبر ١٩٣٠ » ، ومن ثم يمكن اعتبار أراضي الادريسي ـ من وجهة نظر القانون الدولي ، وعلى أساس الواقع ـ جزءا من أملاك الملك ابن سعود[2]. وخلصت الحكومة البريطانية إلى أنها ليس بامكانها تبرير تأخير اعترافها بالملك ابن سعود أكثر من هذا القدر ، وهي إذ تبلغ الحكومة الايطالية رغبتها في الاعتراف ـ بالملك ابن سعود ـ فانها تنظر بعين الاعتبار إلى أية ملاحظات تبديها لها الحكومة الايطالية .

ولكن ايطاليا كانت ترى أن مسألة عسير ليست بهذه البساطة بل هي أخطر من ذلك بكثير وعلى قدر كبير من الاهمية والحساسية ، ومن ثم لا ينبغي على الحكومة البريطانية المبادرة بالاستسلام للملك ابن سعود بالصورة التي قد تمس العلاقات القائمة بين الحكام العرب في منطقة البحر الاحمر ، وبخاصة فيما يتعلق بالامام يحيى إذ أن من شأن الوضع الجديد أن يؤثر على العلاقات الايطالية اليمنية ، وقد حاولت الحكومة الايطالية التمسك بما تم الاتفاق عليه بشأن عسير في محادثات روما فذهبت إلى أن الوضع في عسير لم يطرأ عليه أي تغيير من الناحية القانونية أما فيما يتعلق بالناحية الواقعية « سيادة الملك ابن سعود على

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/67 (E 2399/1098/25) No. 100 (P.R.O) من هندرسون إلى جراهام ، وزارة الخارجية ، لندن في ١١ من مايو ١٩٣١ .

(٢) Ibid

عسير » فإن ذلك ـ في رأي الحكومة الايطالية ـ لم يكن ليحل المشكلة بل إنه أمعن في تعقيد العلاقات بين الملك ابن سعود والامام يحيى وضاعف في خطورة النتائج التي قد تترتب على الصراع بين العاهلين العربيين بحيث أضحت مصلحة بريطانيا وايطاليا المشتركة تقتضي العمل على تجنب مضاعفات الموقف بكل ما لديهما من وسائل . وأعادت الحكومة الايطالية إلى الأذهان التحفظات التي أبدتها في أثناء محادثات روما وبخاصة عند بحث مسألة الاعتراف بالوضع الذي أوجدته حكومة الحجاز في عسير[١] . « أي الاعتراف بسيادة ابن سعود على عسير » . ولكن الحكومة البريطانية أعلنت أنه بات من المستحيل عليها أن تمتنع إلى ما لا نهاية عن الرد على مذكرة حكومة الحجاز السابقة ، فضلا عن عدم وجود ما يبرر رفضها،وعلى أي حال فإن ممثلي بريطانيا قد أعلنا للحكومة الايطالية ـ في محاولة منهما لتبرير الاعتراف البريطاني بالوضع الجديد للملك ابن سعود ـ إن هذا « لا يعني الاعتراف بحدود عسير ، وإن الحكومة البريطانية تعتبر كل مسألة عربية متعلقة بالاراضي ذات طابع داخلي[٢] .

غير أن إيطاليا لم تقتنع بوجهة النظر البريطانية ، واقترحت من جديد فكرة تحويل منطقة عسير إلى دولة عازلة ، بامكانها أن تقضي على احتمال الاحتكاك الحاد ـ أو الصدام المباشر ـ بين الملك ابن سعود والامام يحيى . إلا إن ذلك كان يعني مجرد طرد الملك ابن سعود من المقاطعة ، وهو ما لا يمكن للملك ابن سعود أن يقبله ، فضلا عن عجز بريطانيا عن إقناعه بالتخلي عن عسير دون قتال ، وهي لا تملك من

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO 406/67 (E. 2399/1098/25) No. 100 (P.R.O) من هندرسون إلى جراهام ، وزارة الخارجية ، لندن في ١١ من مايو ١٩٣١ .

(٢) Ibid

النفوذ ما يمكنها من اجباره على تنفيذ ذلك[1] .

وهكذا لم تتفق الحكومتان الايطالية والبريطانية على حل لمسألة الاعتراف بسيادة الملك ابن سعود على عسير ، وإن كانت بريطانيا من جانبها قد وعدت الحكومة الايطالية بأنها ستمضي في تجنب أي اعتراف رسمي ومباشر بسيادة الملك ابن سعود على عسير ، وذلك برغم اعترافها الضمني بذلك . وقد أبدت الحكومة البريطانية أسفها لعدم فهم الحكومة الايطالية لموقفها بهذا الشأن

وإزاء ذلك كله حاولت ايطاليا في عام ١٩٣٣ فتح باب المحادثات من جديد مع بريطانيا التي لم تستجب لهذه المحاولة بحجة أنه ليس هناك ما يبرر إجراء مفاوضات جديدة بينهما طالما أن ايطاليا متمسكة بوجهة نظرها فيما يتعلق بعسير خاصة وأن أنباء المفاوضات الجارية في ذلك الوقت بين الامام يحيى والملك ابن سعود تدل على حدوث تقدم ينبئ بالوصول إلى اتفاق بينهما وإن فتح باب المفاوضات من شأنه أن يعرقل سير هذه المفاوضات - إذ سيجعل الامام - « يتصور أن وضع عسير لا يزال مسألة معلقة بين الحكومتين ، ومن ثم سيتشجع على التراجع عن الاتفاق المؤقت الذي يبدو أنه قد توصل إليه مع الملك ابن سعود ، ويجدد ادعاءاته ، ويتمسك بموقفه السابق[2] » . فالحكومة البريطانية إذن كانت ترى أن المحادثات الجديدة التي اقترحتها ايطاليا ربما تؤدي في الواقع إلى عدم التوصل إلى تسوية سلمية بين الملك ابن سعود والامام يحيى حول عسير فضلا عن أن هذه المحادثات قد تجعل الامام يحيى أقل

---

(١) انظر إلى الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 712/2/25) No. 9 من دراموند إلى جون سيمون ، وزارة الخارجية ، روما في ٢٦ من يناير ١٩٣٤ .

وأيضاً أنظر إلى الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 1803/2/34) No. 34, (P.R.O) من سير جون سيمون إلى دراموند ، وزارة الخارجية ، لندن في ٥ من أبريل ١٩٣٤ .

(٢) Ibid

استعدادا لقبول الاقتراح المعقول الذي تقدم به الملك ابن سعود فيما يتعلق بنجران[1].

وبهذا يمكن تلخيص الوضع في المنطقة على النحو التالي :

أولا : على المستوى الخارجي

استطاعت الحكومتان البريطانية والايطالية التوصل فيما بينهما إلى شبه اتفاق عبر محادثات روما، يحول دون تدخلهما العسكري في المنطقة أو تشجيع عمل عسكري يكون من شأنه أن يغير من طبيعة الاوضاع الداخلية وانهما كذلك استطاعتا تنسيق جهودهما معا من أجل تحقيق مصالحهما الحيوية في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم .

ومن الاهمية بمكان أن نشير إلى أن هذا الاتفاق بين الحكومتين . . . البريطانية والايطالية قد أتى بثماره ـ أبان نشوب الحرب فعلا بين الملك ابن سعود والامام يحيى في عام ١٩٣٤ ـ وذلك عندما ركزت كل من الحكومتين البريطانية والايطالية بعض القطع البحرية لمراقبة الموقف وموازنة نفوذ الدولة الاخرى ، أو على الاقل للوقوف عن كثب من الاحداث لترقب تطورها حتى لا يؤدي تفاقم الوضع إلى تهديد مصالحها في المنطقة . . . حينئذ خشيت الحكومة البريطانية أن يستنجد الامام بالقوات الايطالية القريبة منه ، فطلبت إلى الحكومة الايطالية أن تسحب قواتها المتمركزة هناك ، وفق محادثات روما وبخاصة بعد أن وضعت الحرب أوزارها سريعا وتوصل الطرفان الملك ابن سعود والامام يحيى -إلى حل فيما بينهما ـ فسارعت الحكومة الايطالية إلى الاستجابة لطلب بريطانيا ، وقامت بسحب قواتها من هناك .

---

(١) على أساس أن يكون شمال نجران تابعاً للملك ابن سعود ، وجنوب نجران تابعاً للامام يحيى وفق المعاهدة التي تم التوصل إليها عام ١٣٤٦ هـ .

وكان يمكن للامور أو العلاقات الايطالية البريطانية ـ على المستوى الخارجي ـ أن تظل على هذا الحال من الوفاق . . . لولا أن تطور الوضع تطورا خطيرا باحتلال موسوليني للحبشة بالقوة ١٩٣٥ ، وضمها إلى مناطق نفوذه ـ النفوذ الايطالي .

ثانيا : المستوى الداخلي

أما على المستوى الداخلي بين الملك ابن سعود والامام يحيى . . فقد كانت العلاقات بينهما تزداد تدهورا ، وإن الجو العام الذي كان يسود المنطقة على المستوى المحلي كان جو الريبة والشك والحذر والحيطة والترقب . . . ومن الجليّ أن العاهلين العربيين ، قد أخذا بعين الاعتبار ـ أثناء المفاوضات الدائرة بينهما ، موقف الحكومتين البريطانية والايطالية من طبيعة النزاع الدائر بينهما ـ بل يمكن القول إن العاهلين العربيين تأكدا من نجاح المفاوضات . . البريطانية والايطالية ، وإن الحكومتين الايطالية والبريطانية ستقفان على الحياد في حالة نشوب نزاع في جنوب غربي شبه الجزيرة ـ بحجة أنه نزاع داخلي لا خارجي ـ مما أعطى الملك ابن سعود إشارة الضوء الاخضر للتشدد في مطالبه وبخاصة بعد أن تيقن من مماطلة الامام يحيى مما عجل بقيام الحرب بين السعودية واليمن . . وهو موضوع الفصل التالي .



الفصل الخامس

الحرب السعودية اليمنية ١٩٣٤



كان طبيعيا أن يفشل مؤتمر أبها ، بعد أن عاد الوفد اليمني فأصرّ ، من جانبه على مناقشة الوضع برمّته من جديد ، على الرغم من اتفاق العاهلين على حل مشكلتي عسير ومصير الادارسة ، ولم يكن قد بقي بينهما من مشكلات سوى مشكلة نجران ، والتي من أجلها ـ كما يرى الوفد السعودي ـ عقد هذا المؤتمر ، وتم الاتفاق على ذلك من قبل انعقاده . . . إلا أن الوفد اليمني لم يتقيد بهذا الاتفاق الذي تم بين الملك ابن سعود وبين الامام يحيى ورفض ـ ثانية ـ الاعتراف بحدود عسير ، وأثار مسألة الادارسة من جديد في الوقت الذي كانت فيه القوات اليمنية والقبائل الموالية لها تستولي على بعض المواقع والجبال في داخل الحدود السعودية منتهزة فرصة ارتداد قوات الحدود السعودية أمامها في أثناء انعقاد المؤتمر . . . عندئذ تبيّن للملك ابن سعود أن الوفد اليمني ، يتبع خطة الامام في المماطلة والتسويف لغايتين :

الاولى :

كسب الوقت لاتمام الاستعدادات العسكرية التي يقوم بها الامام يحيى .

والثانية :

الرغبة في اضعاف الروح القتالية للقوات السعودية ، نتيجة لالزامها البقاء بمناطق لم تألف مجرد الحياة فيها فضلا عن القتال في حدودها . وأهم من ذلك كله أن الميزانية المالية للملك ابن سعود لم تكن لتتحمل اعلان حالة التعبئة على الحدود مدة طويلة ، فكلما ماطل الامام يحيى أدى ذلك إلى تسريح الملك ابن سعود لقواته فيتيسر للامام يحيى تحقيق مأربه . وما أن كشف الملك ابن سعود هذه النوايا اليمنية حتى طلب إلى الامام يحيى أن يسحب قواته من المواقع التي احتلها ، وأمر الوفد السعودي بقطع المفاوضات في أبها ثم انتظر بضعة أيام ليرى موقف الامام يحيى من برقيته تلك ، غير أن الامام يحيى لم يتخذ موقفا من مطالب ابن سعود التي وردت في هذه البرقية ، ومن ثم نفد صبر الملك ابن سعود ، في انتظار أن يكف الامام يحيى عن مراوغته المتصلة ونقضه لما يبرم بينهما دائما . فأصدر تعليماته إلى قواده بالزحف نحو الحدود وفي ٢٢ مارس أصدرت وزارة الخارجية السعودية البلاغ التالي :

« لقد استنفدت حكومتنا جميع الوسائل السلمية بالطرق السياسية مع سيادة الامام يحيى ، ولكن سيادته بقي مصرا وماضيا في خطته العدائية من احتلاله لجبالنا في تهامة ، واستعماله العسف مع أهلها ، ومطاردة من لم يخضع له منهم ، ولم يجد الصبر وجميع المراجعات طيلة سبعة أشهر معه شيئا ، وقد صدر أمر جلالة الملك لسمو وليّ العهد بالتقدم إلى الحدود لاسترجاع البلاد التي كان سيادة الامام يحيى قد احتلها منتهزا فرصة توقف جندنا ابتغاء الصلح[١] »

وكان معنى هذا أن الجانب السعودي قد آثر امتشاق الحسام وفي

---

(١) نقلاً عن صحيفة الفتح ، العدد ٣٨٩ ، ٢٠ من ذي الحجة ١٣٥٢ ص ٨ وأيضاً . Survey, VOL 1934, 316- 317

نفس يوم صدور البلاغ السعودي أبرق الامام يحيى إلى رؤساء الحكومات العربية ، وإلى علماء المسلمين ، واقطابهم يشرح لهم نوايا الملك ابن سعود العسكرية ، وينبئهم بتطور الاحداث .

غير أن الحرب لم تنشب عشية فشل المؤتمر مباشرة ، بل ظلت المحادثات اللاسلكية دائرة بين الملك ابن سعود والامام يحيى، إلى أوائل ابريل عندما أعلن الملك ابن سعود أنه اكتفى من مماطلة الامام ، وتعلله بالاعذار . . الواهية ، ومن ثم وجّه انذار نهائيا للامام أيده بتعبئة الجيوش على الحدود ، وحدّد في انذاره يوما معينا لقبول شروطه وهو يوم ٥ من ابريل ١٩٣٤ وكان الملك ابن سعود قد أصدر أمره في الوقت نفسه إلى ابنيه فيصل في تهامة عسير ، وسعود في نجران ، بأن يعبرا الحدود في ذلك اليوم ، إذا لم تصدر أي تعليمات أخرى ، أي في حالة عدم موافقة الامام على شروطه ، في خلال يومين فقط . إلا أن عاصفة رملية هائلة قد هبت فجأة واستمرت ثلاثة أيام تعطلت خلالها الاسلاك التلغرافية مما أدى إلى قطع الاتصالات بين الملك ابن سعود وقواده[1] . وكان ذلك سببا في أن يبدأ القائدان السعوديان الحرب دون انتظار لأوامر أخرى ، أو يبدأ كل منهما الحرب في الموعد المحدد أي في ٥ من ابريل ١٩٣٤ ، ومما يؤكد أن هذا هو التاريخ الحقيقي لبدء الهجوم السعودي ، البلاغ الذي أذاعته وزارة الخارجية السعودية في ٤ من أبريل ١٩٣٤ ، وهذا نصه . . . « لما يئس جلالة الملك من الوصول إلى حل مرض مع الامام يحيى أمر الامير سعود ليتقدم بجنده إلى الامام لمهاجمة القوى الامامية للامام يحيى ، فتقدم الامير فيصل بن سعد إلى « باقم » وأطرافها . وتقدم الامير خالد بن محمد إلى « نجران » ، و « صعدة » . . . أما أمير تهامة عسير حمد

---

(١) فيلبي ، تاريخ نجد ، ص ٣٧٨ وأيضاً : Wernner, Modern Yemen P. 145 .

الشويعر ، فقد تقدم ببعض القوة إلى « حرض » . . . وذهب الامير فيصل (ابن عبد العزيـز) إلى ساحل تهامة لتولي القيادة فيها ، وتقدم الامير محمد « النجل الاصغر للملك ابن سعود » ـ من نجد بقوة احتياطية لأخيه سعود »[١] .

وقد احتل حمد الشويعر « حرض » لاهميتها الخاصة ، حيث تمتاز بموقعها الاستراتيجي الممتاز ، إذ كان متوسطا تقريبا بين الساحل والجبل والتقدم منه في خط يوازي وادي مور وصليل . ولقد رأى ـ الملك ابن سعود ـ أن احتلال « حرض » يقطع كل صلة لميدي من الناحية الشرقية ، ويتحكم في الطرق المؤدية إلى المنطقة الجبلية المتنازع عليها[٢] .

ولقد كانت الحرب في الحقيقة تدار من الجانب السعودي بمقدرة كما ذكرت الصحف الصادرة في تلك الفترة ، وإن لم تحاول القوات السعودية شن هجوم مباشر ، على مرتفعات عسير الجنوبية ، حيث أثبت رجال القبائل المتمردون التابعون للادريسي مقدرتهم على الاحتفاظ بحضورهم حتى قبل أن تصل اليهم الامدادات اليمنية ، وقد أصبحوا أكثر قدرة على المقاومة والحرب بعد أن وصلتهم ، مما جعل من الصعوبة امكانية مواجهتهم والتغلب عليهم[٣] .

وكان السبب المباشر لعدم شن الهجوم على مرتفعات عسير الجنوبية يعود إلى طبيعة تلك البلاد الوعرة ، وهكذا وجدت قوات الامير سعود ، قائد الحملة الاولى ، المتمركزة في أبها ونجران ، صعوبة في

---

(١) نقلا عن الأهرام ، العدد ١٧٧١٧ ، ١٦ من أبريل ١٩٣٤ ، وأيضاً راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3550/715/25) (P.R.O) من سير أندرو رايان إلى السير جون سيمون . جدة في ٤ من مايو ١٩٣٤ .

(٢) راجع المخلاف السليماني ج ٢ ص ٣٤٢ .

(٣) Survey VOL. 1934 P.P. 317, 18

شق طريقها في الجبال الواقعة في قلب مرتفعات اليمن إذ كان تقدمها بطيئا ، وذلك . . لوعورة الطريق من جهة ، وعدم اعتيادها على اجتياز المناطق الجبلية ، فضلا عن القتال فيها ، إذ تعودت الحرب في الصحاري والسهول المنبسطة وكانت ترافق هذه الحملة في سيرها قوافل التموين التي كانت سيارات نقلها تدلّى بالحبال من فوق الصخور العالية في أكثر من مرة[1] .

ولقد واجه لي العهد الامير سعود مع جيشه مصاعب كثيرة في تلك المناطق الوعرة ، حيث كانت قواته المنقولة اليها تشتبك بقتال متقطع ، بينما أجهزة النقل لديه لم تكن تعمل كما كان متوقعا منها أن تعمل ، حتى نجمت لديه مشكلة الحصول على التموين والتزويد بالذخيرة إلى خطوط الجبهة[2] . وعند مضيق باب الحديد الذي كان يحمي باقم أول قرية يمنية على الطريق الرئيسي إلى صنعاء ، واجه الامير سعود مقاومة من قبل الجيش اليمني ، إلا أن القوة السعودية التي كانت باشراف الامير فيصل بن سعد ، استطاعت أن تقضي على هذه المقاومة ، وتستولي على هذا المضيق ، الذي يعتبر أمنع مضيق طبيعي في تلك المنطقة إلى باقم حيث حاصرتها عدة أيام حتى استولت عليها .

لذلك كله ركز الجيش السعودي قوته للسيطرة على باقم ، حيث يتحكم موقعها في الطرق المؤدية إلى المنطقة الجبلية المتنازع عليها[3] . وكما أشرنا من قبل ، أن لباقم أهمية عظمى تستلزم سيطرة الجيش السعودي عليها ، فأصبحت هدف الجند السعوديين تقطع خط

---

(١) فيلبي ، تاريخ نجد ، ص ٣٧٨ .

(٢) Philby Arabian Jubilee, P. 185

(٣) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3101/79125/25) No. 71 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ١٩ من أبريل ١٩٣٤ .

الرجعة على جند الامام الذي اعتدى على المناطق السعودية ـ كما يذكر البلاغ السعودي ـ في منطقة جبال فيفياء وبني مالك[1] . لقد ركز القادة السعوديون جهودهم في المقام الاول على قطع الاتصالات ـ ومن ثم الامدادات ـ بين مرتفعات عسير واليمن ، وذلك بحركة تطويق ناجحة من تهامة ، والداخل في آن واحد ، واكتفوا بالعمل في تهامة ذاتها من جانب وفي نجران من جانب آخر ، متجنبين الحرب في المرتفعات حيث يكون القتال لصالح الجيش اليمني الاكثر دربة ودراية بالحرب في الجبال[2] .

وكان ذلك يعني أن المقاومة اليمنية في الجبال ستستمر طويلا وقد تستنزف قواهم دون جدوى . وقد سبق للجيش اليمني أن اعتصم بجبال اليمن عشرات السنين ـ أبان الحرب التركية اليمنية ـ دون أن تتمكن الدولة العثمانية من تثبيت سلطانها هناك ، لأن هذه المرتفعات مسقط رأس اليمنيين[1] .

وهكذا ركز السعوديون جهودهم في تهامة ، حيث كان اليمنيون يقاسون في تهامة أشد الحر ، ومن ثم كانوا يتحاشون الالتحام في معركة في السهل الساحلي المحرق الذي يقطنه قوم يشك كثيرا في اخلاصهم للامام يحيى . ولهذا آثروا التقهقر إلى الجبال ، تاركين الجيش السعودي ـ المدرب أحسن التدريب على الحرب في الصحراء ـ يزحف بطول الساحل ، ويتوغل في أراضي تهامة دون مقاومة[3] .

أما الامام يحيى فقد حشد قواته الرئيسية في تهامة التي كان يعتبرها أكثر تعرضا للخطر السعودي ، غير أن جيشه المزود بالمدافع

---

(١) نقلاً عن جريدة الفتح ، العدد ٣٩١ ، ٥ من المحرم ١٣٥٣ هـ .

(٢) Survey, VOL. 1934 317

(٣) صلاح العقاد ، جزيرة العرب في العصر الحديث ص ٦٨ .

(٤) سلفاتور ابونتي ، تاريخ أئمة اليمن ـ ص ٩٥ وأيضاً : Survey, VOL. 1934, P. 317 .

والرشاشات ، كان سيىء التجهيز والتدريب . ولعل ذلك يرجع إلى سياسة العزلة عن العالم الخارجي التي انتهجها الامام الذي تنقصه كفاءة المحاربين السعوديين وقدرتهم على التحرك السريع بفضل ما لديهم من سيارات . وقد صمدت قوات الامام أول الأمر ثم اضطرت إلى الانسحاب للنجاة من حركة التطويق البارعة التي قام بها الجيش السعودي[١] .

وفي التاسع من أبريل أعلنت الحكومة السعودية أن حركة تطويق قواتها لمرتفعات عسير الجنوبية ، قد كللت بالنجاح ، حيث تم الاستيلاء على « سعده » و « نجران » ، وانقطع الاتصال الخارجي عن نجران ، اللهم إلا من جهة الجنوب[٢] . وما لبث الامام يحيى أن أبرق في اليوم الثاني عشر من أبريل ، إلى الملك ابن سعود يناشده السلام ويطلب الهدنة ، وفتح باب المفاوضات من جديد ويعلن أنه قد أصدر أوامره لقواته الحربية بالجلاء عن نجران[٣] ، حيث جاء في برقية الامام التي أذاعتها وزارة الخارجية السعودية يومئذ :

« يكفي ما قد كان ونعوذ بالله من شرور المتربصين بالاسلام الدوائر لتحقيق مطامعهم . « وبلاد يام » تحت حكمكم ، وقد أمرنا برفع جندنا من بلاد « نجران » وتفضلوا بطلب السيد عبد الله ـ بن ـ الوزير إلى حضرتكم لاكمال المعاهدة الاخوية[٤] ».وعندئذ وضع الملك ابن سعود ، شروطه الأربعة التي تتوقف الحرب على أساسها ، وتعلن

---

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3350/715/25) No. 83 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون . جدة في ٤ من مايو ١٩٣٤ . وأيضاً : Survey, VOL., 1934, P. 317 .

(٣) المرجع السابق الذكر .

(٤) نقلاً عن جريدة الفتح ، العدد ٣٩١ ، ٥ من محرم ١٣٥٣ وأيضاً : Survey, P. 317 .

الهدنة ، ويتحقق السلم ويتم اكمال المعاهدة بينهما[1] .

وهذه الشروط الأربعة هي :

١ ـ الجلاء عن نجران .

٢ ـ الانسحاب من الجبال ، وتسليم الرهائن التي أخذها من القبائل الخاضعة للملك ابن سعود ، أو على حد تعبير ـ الملك ابن سعود ـ « أهل جبالنا » .

٣ ـ قطع العلاقات بين اليمنيين وبين هذه القبائل .

٤ ـ تسليم السيد حسن الادريسي ، وإعادة الادارسة طبقا لمعاهدة العرو[2] .

وحتى يضمن الملك ابن سعود موافقة الامام يحيى على هذه الشروط ، فقد استمرت قواته وواصلت زحفها ، بعد أن أصبح تقدمها أسرع من ذي قبل وبخاصة حملة وليّ العهد الأمير سعود ، التي كان الغرض منها قطع خط الرجعة على الجيش اليمني في نجران . فقد استولت على بلاد « بني جماعة » حول « باقم » ، كما نقل الأمير سعود مقر قيادته العليا إلى « بقصه ونشور » على بعد ساعات من صعده ، وكانت نتائج هذه التقدم :

أولاً :

التحكم في القوات اليمنية التي كانت قد دخلت « فيفياء » و « بني مالك » و « العبادل » .

ثانياً :

قطع خط الرجعة على الجيش اليمني في نجران ، لتمكين الجناح

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) المرجع السابق الذكر .

الأيسر للجيش السعودي من القيام بعملية تطهير نجران من القوات اليمنية .

ثالثاً :

تعزيز نفوذ القوات السعودية في البلاد المجاورة « لصعده » ، بحيث تتمكن القبائل النازلة هناك ، من تقديم طاعتها ، وأخذ الأمان[1] .

وفي الوقت الذي استطاع فيه الأمير سعود طرد القوة اليمنية إلى ما وراء بلدة « المحصن » آخر حدود نجران من جهة اليمن[2] ، واصل الأمير فيصل تقدمه في تهامة ، بعد أن واجه في البداية مقاومة شديدة في منطقة « الوديان » التي تربط « ميدي » بحصن « حرض » الجبلي . ولكنه تمكن من القضاء على هذه المقاومة ، واستطاع احتلال « حرض » ، وفي ٢٦ من أبريل احتل ميدي بعد مقاومة طفيفة من قبل عاملها عبدالله العرشي ، إلا أن القوات السعودية قطعت كل اتصال بينه وبين صنعاء براً وبحراً[3] .

ولقد طلب مشايخ تهامة المقيمون خلف « ميدي » و« حبل » الأمان على أنفسهم ، وتعهدوا بالقبض على جند الإمام يحيى وموظفيه ، وتسليم البلاد للجيش السعودي[4] . وعندما رأى العرشي ـ عامل

---

(١) الفتح ، العدد ٣٩٢ ، ١٢ من المحرم ١٣٥٣ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3998/79/25) No. 94 (P.R.O) من سير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ٢٧ من مايو ١٩٣٤ .

(٣) الفتح ، العدد ٣٩٣ ، ١٩ من المحرم ١٣٥٣ ص ٨ .

(٤) المرجع السابق الذكر .

« ميدي » ـ نفسه وحيـداً وجد من الأفضل له الانسحاب تاركاً المدينة للجيش السعودي ، وقد فرّ ليلاً غير أنه سرعان ما قبض عليه ، بعد أن طاردته السيارات المسلحة السعودية وأرسلت إلى « جيزان »[١] ، وبذلك تم الاستيلاء على « ميدي » دون اراقة دماء كما ساد الأمن فيها ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن سكان تهامة من الشوافع الذين لم يعرفوا الاخلاص للامام يحيى ، بل كانوا دائماً على خلاف مع الزيود سكان المناطق الجبلية الذين قامت عليهم قوة الامام ، وكانوا أمضى سلاح له في محاربة الترك . والواضح أن الملك ابن سعود استفاد من ميول الشوافع العقائدية ، فلم يكد جيشه يصل في زحفه جنوباً إلى مدينة « ميدي » حتى أصدر مرسوماً بالعفو الشامل مشترطا على السكان مساعدته على طرد جيش الامام من بلادهم . ولقد استجاب السكان لطلبه ، وأصبحوا خير حليف له في منطقة تهامة[٢] . وكان من نتيجة ذلك أن الجيش السعـودي تمكن من احتـلال « ميـدي » في ٢٧ من أبريـل ١٩٣٤ / ١٢ من المحرم ١٣٥٣ واللحية في أول مايو / ١٧ من المحرم ، كما صدر الأمر بالاسراع في تقدم الجيوش لاستلام الحديدة التي بدأت القوات اليمنية الانسحاب منها[٣] .

وقد فرّ الأمير سيف الاسلام الحسين ـ أحد أنجال الامام يحيى ـ الذي كان يشرف على الدفاع عن المدينة ، وبذلك قطع الجيش السعودي الطريق إلى الحديدة الذي كان يمر به كل ما يتلقاه الامام من الأسلحة والذخيرة . وفي الوقت نفسه شجع سكان الحديدة القوات

---

(١) انظر إلى أحمد العقيلي ، المخلاف السليماني ج ٢ ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦ .

(٢) الفتح ، العدد ٣٩٤ ، ٢٦ من المحرم ١٣٥٣ ص ١٨ .

(٣) المرجع السابق الذكر وأيضاً : Survey, P. 317 وأيضاً راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 (P.R.O) من سير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ٢ من يونية ١٩٣٤ .

السعودية بأن ثاروا في وجه القوات اليمنية ، وطردوها من مدينتهم ، ونهبوا مستودعات الأسلحة والذخائر التي ابتاعها الامام أخيراً لمحاربة الملك ابن سعود ، ثم أرسلوا القوات السعودية إلى الحديدة في ٤ من مايو ١٩٣٤ / ٢١ من المحرم ١٣٥٣ ، أما الأمير فيصل فقد دخلها رسمياً في ٥ من مايو / ٢٢ من المحرم .

ولقد حدثت ـ بعد ذلك ـ مناوشات بين القوات السعودية التي واصلت زحفها منتشية بفوز النصر ، ومتجهة إلى صنعاء ، إلا أنها واجهت القوات اليمنية التي انسحبت من الحديدة ، حيث التجأت إلى الجبال متحصنة فيها[١] .

ويمكن القول أن القوات السعودية باستيلائها على الحديدة تكون قد استولت على تهامة اليمن ـ المنطقة الساحلية كلها ـ أي على السهول الخصبة الممتدة من جيزان إلى الحديدة ، على مسافة ٢٥٠ كيلومتراً تقريباً ، وسيطرت على المناطق التي يسكنها الشوافع جنوبي الحديدة إلى مخا ، وحدود محمية عدن التي لا تبعد عن الحديدة أكثر من ٧٠ كيلومتراً[٢] . وقد توقفت الجيوش السعودية في المنطقة الجنوبية الواقعة بين تهامة والسهل الساحلي في اليمن ، على البحر الأحمر حتى المدينة الكبيرة الحديدة ، بينما تمركزت القوات اليمنية أثر انسحابها من منطقة السهل الساحلي على رؤوس التلال المحيطة بالمنطقة تراقب جيش الأمير فيصل ، الذي كان حكيماً فلم يندفع في عملية كبيرة صوب التلال ، فيخضع لاحتمالات ، الفشل أو النجاح ، بينما كان جيش الامام غير راغب في متابعة القتال في السهول[٣] . وباستيلاء القوات

---

(١) الفتح ، العدد ٣٩٥ ، ٤ صفر ١٣٥٣ هـ .

(٢) الفتح ، العدد ٣٩٤ ، ٢٦ من المحرم ١٣٥٣ ص ١٨ .

(٣) Sir Tom Hickindothen, Aden, P. 69

السعودية على المنطقة الجنوبية لعسير تكون قد نجحت في قطع كل صلة بالمناطق الساحلية ومن ثم بالعالم الخارجي ، وبخاصة مستعمرة أرتيريا ، حيث كان يمكن للامام يحيى الحصول على السلاح الذي يمكنه من مواصلة القتال .

وبعد انسحاب الادارة والقوات اليمنية من الحديدة في ٢٩ من أبريل ظلت تلك المدينة الساحلية بغير حكومة فيما عدا بعض وجهاء القوم ، الذين بادروا باتخاذ بعض الاجراءات العاجلة التي من شأنها حفظ الأمن في المدينة ولكن هذه الجهود اليمنية الفردية لم تحل بين ما قام به الغوغاء ، ورجال القبائل في مساء اليوم الثلاثين من أبريل من الاغارة على مخازن الحكومة وخزائنها ، وإن تمكن وجهاء المدينة من الحفاظ على الممتلكات الخاصة . وعند وصول الأخبار الأولى لجزيرة « قمران » عن طريق الأعداد الكبيرة من اللاجئين ، قامت السفينة الحربية البريطانية بنزانس بالابحار نحو الحديدة ، فوصلت إليها في أول مايو ، وقد شقت سكون الليل طلقات الرصاص من آن لآخر ، ومع ذلك فلم تحدث حوادث خطيرة ، فيما عدا القيام بغارة واحدة مع مطلع الفجر ، ثم التغلب عليها وردت على أعقابها[١] .

وقد غادر الحديدة عدد كبير من الأجانب ولجأوا إلى جزيرة قمران ، حيث كانت توجد محطة صحية تشرف عليها الحكومة الانجليزية ، ويقدر عدد الذين لجأوا إلى جزيرة قمران بـ ٣٠٠ نسمة تقريباً ، بينهم كثير من الرعايا الانجليز والفرنسيين والهولنديين والايطاليين والسوريين وبعض أعيان اليمنيين الذين لم يتمكنوا من الانضمام إلى

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 (P.R.O.) من سير اندرو رايان إلى سير جون سيمون .
جدة في ٢ من يونيه ١٩٣٤ .

الأمير سيف الاسلام الحسين[1] . وما إن دخل الأمير فيصل الحديدة حتى أرسل رسولاً إلى جزيرة قمران يطلب من أولئك اللاجئين العودة إلى الحديدة واستئناف أعمالهم فيها قائلاً أنه يضمن لهم السلامة وأن لا خوف عليهم[2] . وكانت أولى الخطوات التي اتخذتها السلطات السعودية هناك السيطرة على الموقف في الحديدة ، وتنظيم النواحي الادارية للمدينة ـ بعد انسحاب الادارة اليمنية ـ وذلك بطريقة مرضية ، وكانت تأتيهم برقياً تعليمات وزير المالية عبدالله السلمان ، الذي وصل بنفسه في باخرة الحق ، ومعه بعض الموظفين لتنظيم الادارة المالية ، وظل بها إلى وقت الصلح فرحل بحراً[3] .

أما الموقف العسكري ، فلقد ظل على ما هو عليه . . الجيش السعودي يقوم بتوسيع مجال احتلاله وتثبيت أقدامه هناك ، إذ وجد ترحيباً من قبل رجال القبائل حتى حدود « بيت الفقيه » إلى الجنوب ، وكذلك في سفوح الجبال بينما احتفظ اليمنيون « بزبيد » ، وبعض المواقع على الجبال ، ولكنهم طوال منتصف شهر مايو لم يظهروا من الدلائل ما يشير إلى قيامهم بهجوم مضاد . أما الحدود الشرقية فقد ظل الموقف العسكري فيها غامضاً وبخاصة بعد أن اختفى ولي العهد السعودي ، وأدى عدم ظهوره في الأماكن العامة إلى اطلاق المزيد من الشائعات حول هزيمة قواته ، غير أنها كانت غير صحيحة بل إننا لنراه يواصل زحفه حتى مشارف « صعده »[4] ، ويقوم بعملية تطويق المدينة وعزلها

---

(١) الفتح ، العدد ٣٩٤ ، ٢٦ المحرم ١٣٥٣ .

(٢) المرجع السابق الذكر ص ٦ .

(٣) العقيلي ، المخلاف السليماني ج ٢ ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦ .

(٤) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3998/79/25) No. 94 (P.R.O) من سير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .

جدة في ٢٧ من مايو ١٩٣٤ .

عن سائر بلاد اليمن . ولقد استدعى الأمير سعود بعض قواته التي كانت مرابطة في بعض القلاع ، والمناطق الواقعة غربي باقم لتعزيز جيوشه في ميدان صعده والزحف إلى ما ورائها[1] .

وبعد الاستيلاء على ميدي والحديدة ، أصبحت جميع تهامة في يد الجيش السعودي ، كما أصبح الطريق إلى القسم الجبلي من اليمن ، ومنه إلى العاصمة مفتوحاً . . . وفي الوقت نفسه واصل الأمير سعود سيره نحو الشمال لمطاردة فلول الجيش اليمني المنهزم ، حتى أصبح على مشارف صعده من مشارف صنعاء من جهة تهامة . وحينئذ وجد الامام يحيى نفسه محاصراً من الجبهتين ، وإن من الصعوبة بمكان حماية الطريق المؤدي إلى صنعاء ، وصد حملة الأمير سعود التي لا تزال تواصل زحفها بتقدم ملحوظ ، ومن ثم وافق الامام يحيى على إنهاء الحرب ، وأبدى استعداده لقبول شروط الملك ابن سعود ، قائلاً « إن الحرب يجب أن تتوقف في الحال » . كما طلب من الملك ابن سعود أن يقبل برئيس البعثة اليمنية السابقة ـ التي كانت لا تزال في أبها أثناء المعارك ـ لفتح باب المفاوضات من أجل التوقيع على معاهدة سلام بينهما على أن يتم هذا اللقاء في مكة[2] .

وأجاب الملك ابن سعود بأن باب الصلح لا يزال مفتوحاً على مصراعيه إذا قدمت الضمانات الكافية ، لتأمين تنفيذ الشروط المطلوبة[3] . وقد ذكر الملك ابن سعود في برقيته إلى الامام يحيى « إن

---

(١) الفتح ، العدد ٣٩٥ ، ٤ من صفر ١٣٥٣ .

(٢) راجع الوثيقة رقم (FO. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 (P.R.O) من سير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .

جدة في ٢ من يونيه ١٩٣٤ .

(٣) الفتح ، العدد ٣٩٥ ، ٤ من صفر ١٣٥٣ .

هذه الشروط إذا نفذت فهو يأمر الأميرين سعود وفيصل بوقف الحركات العسكرية والكف عن الهجوم في جميع مناطق القتال[1] . وقد حقق الملك ابن سعود وعده حيث أصدر أمره في ٣ من مايو إلى ابنيه بالكف عن القيام بعمليات حربية جديدة ، والتوقف في الأماكن التي احتلتها لفترة وجيزة . وفي الحقيقة أن الملك ابن سعود ، رأى أن من مصلحته التوقف عند هذا الحد ، فترة قصيرة ، يتأكد خلالها من جدية الامام في تنفيذ الشروط وحتى يتبين وضع قواته ، « إذ كان باستطاعته أن يسيّر جيوشه ، وأن يقضي على الحكم الزيدي في اليمن ويضمها إلى مملكته »[2] . بل إن الملك ابن سعود أراد أن يحقق هذه الغايات جميعاً مع علمه بأن الظروف كانت لا تزال تعمل لصالحه ، ولو استمر في هجومه فإنه سوف يفقد هذه العوامل المساعدة له :

أولاً :

أنه منذ نشوب القتال كان يحارب في أراض منخفضة مكشوفة ، ومناطق مستوية مفتوحة تشبه بلاده ، وتلائم جنوده البدو ، الذين ألفوا هذه الأراضي ومن ثم كانت طبيعة المنطقة ـ جغرافياً ـ تشكل مناخاً ومكاناً مناسبين لتحقيق نصر مؤكد .

ثانياً :

كان يتوغل في أراض يرتبط بصداقات مع سكانها ، وذلك لأن السكان السنيين في تهامة والعناصر الاسماعيلية ـ أيضاً ـ في نجران ، لم تكن تحب حكامها من الزيديين ، وكانوا على استعداد للترحيب بالجيش السعودي .

---

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ٢ من يونيه ١٩٣٤ .

ثالثاً :

لم يحاول الجيش السعودي في تلك الفترة أن يتوغل في مناطق التلال أو المناطق الجبلية ـ باستثناء موقع استراتيجي واحد ـ وفي أقصى شمال المنطقة الحربية فوق التربة السعودية ، حيث كان رجال القبائل المتمردون في المرتفعات ، وحلفاؤهم الزيديون لا يزالون صامدين ، ولو شاء جيش الملك ابن سعود مهاجمة صعده وصنعاء ، فإنه كان لا بد أن يضطر لمواجهة الزيديين في النهاية على أرضهم(١) .

وحينئذ كان عليه أن يواجه مقاومة شديدة ومتواصلة من قبل الجيش اليمني في الجبال ، وقد تستنزف قواه دون جدوى ، وقد سبق للجيش اليمني أن اعتصم بجبال اليمن عشرات السنين ، دون أن تتمكن الدولة العثمانية من تثبيت سلطتها هناك(٢) .

وفي الحقيقة أن الأمير سعود ـ خلال الحرب السعودية اليمنية ـ لم يستطع الحاق هزيمة ذات بال بالقوات اليمنية ، اللهم إلا في نجران ، وفيما عدا ذلك لم تكن القوات اليمنية تتجاوز المائتين أو الثلاثمائة جندي ، أما الأمير فيصل فلم يلتق قط بأي قوات يمنية وبخاصة بعد سقوط ميدي(٣) .

ومن العوامل الهامة التي دفعت بالملك ابن سعود إلى اصدار أوامره بالكف عن القتال ، خوفه من التدخل الأجنبي ، إذا ما أبدى رغبته في الاستيلاء على الأقاليم اليمنية ، واحداث تغييرات جوهرية على

---

(١) انظر إلى : Survey VOL. 1934, P.P 317- 318 .

(٢) صلاح العقاد ـ جزيرة العرب في العصر الحديث ص ٦٨ .

(٣) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3998/79/25) No. 94 (P.R.O) من اندرو رايان إلى السير جون سيمون .

جدة في ٢٧ من مايو ١٩٣٤ .

الخريطة الجغرافية لشبه الجزيرة العربية .

فحين احتل السعوديون الحديدة كان عليهم أن يواجهوا شكوك الحكومة الايطالية ، وربما الحكومة الفرنسية ، في الوقت الذي لم يكونوا فيه متأكدين من موقف الحكومة الانجليزية تجاه الأحداث الجارية في المنطقة[1] .

ولقد رأى الملك ابن سعود لهذه الأسباب مجتمعة أن يوافق على اعلان الهدنة ، وأن ينتهز فرصة موافقة الامام يحيى على تنفيذ شروطه في الحال ـ وبحذافيرها ـ ليوافق على طلب الامام إعلان الهدنة ، في ١٣ من مايو ، بإصدار أوامره إلى نجله الأمير فيصل ـ كما سبق أن أشرنا ـ بأن لا يتقدم إلى ما وراء الحديدة بأي حال من الأحوال ، بينما أمر نجله وولي عهده الأمير سعود بأن يظل في المكان الذي اتفق عليه سابقاً ، كي يكون حداً فاصلاً بين اليمن والسعودية ، أي منطقة نجران[2] .

هذه هي العوامل التي دفعت الملك ابن سعود للموافقة على وقف القتال والدخول في مفاوضات مع اليمن بالشروط التي أعلنها من قبل . أما الظروف والملابسات التي أحاطت بالامام ، ودفعته دفعاً إلى طلب الهدنة ، ووقف اطلاق النار ، وأجبرته على الموافقة على شروط الملك ابن سعود ، فقد كان منها على كثرتها ، أن الامام يحيى ، أيقن أن الجيش السعودي سوف يدخل صنعاء ـ إذا طال أمد الحرب ـ وأنه لا جدوى من المقاومة ، وبخاصة بعد أن انهارت معنويات قواته ، وكذلك بعد أن وقع خلاف بينه وبين ولي عهده سيف الاسلام أحمد الذي كان من أنصار مواصلة القتال وعدم الاستسلام أو الرضوخ لشروط الملك ابن سعود . ويتصل بذلك أن الامام يحيى أمر مصلحة البريد اليمنية بأن

---

(١) المصدر السابق الذكر .

(٢) عبدالله فيلبي ، تاريخ نجد ص ٣٧٩ .

ترسل إلى صنعاء كل ما يصل من كتب ورسائل باسم الأمير أحمد ـ ولي العهد ـ وذلك ليطلع عليها بنفسه ، فإذا ما رأى منها ما يثير حماسة الابن ويدفعه إلى مواصلة القتال استبقاه عنده . وكان قصده من هذا التدبير أن يقطع كل صلة لابنه بالعالم الخارجي ، وأن يحول بينه وبين القيام بأي عمل عسكري من شأنه أن ينقض أوامر والده[1] .

ولقد أدى هذا الخلاف إلى توقف القوات اليمنية عن الدفاع لا في المنطقة الشمالية فحسب ، بل في المنطقة الجنوبية التي كانت قد سقطت فعلاً في أيدي القوات السعودية بعد احتلالها لأهم مركز فيها وهو الحديدة[2] .

ومن ناحية أخرى شعر الامام يحيى بأن الأقاليم المتنازع عليها في عسير ونجران لا تميل إليه ، ولا تكن له اخلاصاً حقيقياً أو ولاء صادقاً . لذلك رأى من الأفضل له أن يوافق على شروط الملك ابن سعود ، وأن تتوقف الحرب ، قبل أن تصل القوات السعودية المتقدمة إلى صنعاء ، وبذلك يخسر ملك آبائه وأجداده الذي كان قد حارب الأتراك والانجليز من أجله طويلاً . كما أنه وجد أن الحرب سوف تكلفه فوق ذلك كله من المال والأرواح ما لا جدوى منه في النهاية ، ودون أن يتحقق له الفوز . ولقد كان حسن نظام جيش الملك ابن سعود وتدريبه وتجهيزه وسرعة تقدمه في تهامة في مقدمة هذه العوامل جميعاً . كما أن الشائعات قد سرت عقب دخول الجيش السعودي إلى الحديدة بأن الامام يحيى قد توفي وأن نار الثورة قد شبت في صنعاء ، وأن سيف الاسلام أحمد قد لجأ إلى الفرار[3] .

---

(١) المقتطم ، العدد ١٣٧٦٣ ، ٢٨ من أبريل ١٩٣٤ .

(٢) أحمد شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ص ٢٨٥ .

(٣) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ٢ من يونيه ١٩٣٤ .

وهذه الشائعات تدل على حالة الفوضى والاضطراب التي سيطرت على اليمن عقب الانتصارات المتوالية للقوات السعودية . وليس بعيداً عن ذلك كله الدور الذي لعبته القوى الأجنبية ، في وقف هذه الحرب - كما سنرى فيما بعد - .

كل هذه العوامل - في رأينا - دفعت بالعاهلين السعودي واليمني ، كل بحسب ظروفه الموضوعية ، إلى الموافقة على اعلان الهدنة في ١٣ من مايو حين أصدرت الخارجية السعودية البلاغ التالي :

« بناء على قبول الامام تسليم الأدارسة ، واخلاء الجبال وتسليم رهائنها بدأت مفاوضات الهدنة ، وقد أمر الملك ابن سعود جيوشه بالتوقف في الأماكن التي احتلتها ، وتوقف القتال في سائر الجهات ، والدخول في مفاوضات الصلح »[١] .

وقد أبرق الامام يحيى إلى الملك ابن سعود معلناً قبوله للشروط الثلاثة التي قدمت اليه يوم ١٤ من أبريل / ٤ من محرم ، وقال إنه بدأ فعلاً بالجلاء عن نجران ، وكرر تعهده بالجلاء عن الجبال ، وتسليم الرهائن الذين أخذهم من القبائل ، وتسليم الأدارسة ، ورجا من الملك ابن سعود أن يصدر أوامره بوقف التعرض بجيشه حتى يتمكن من تسليم الأدارسة ، والجلاء عن المواقع الجبلية التي استولى عليها الجيش اليمني . ولكن الملك ابن سعود ، رد عليه بتاريخ ١٥ من أبريل / ٥ من محرم ، بأنه لا يمكن وقف الحركات الحربية قبل تنفيذ جميع الشروط بحذافيرها[٢] . وعلى ذلك فقد أصدر الامام أوامره لقواته بالجلاء عن نجران ، وطالب أيضاً بمد الهدنة عدة أيام أخرى بعد انتهاء موعدها ، حتى يتم تنفيذ بقية الشروط المتفق عليها ، كما وافق الامام على أن يبدأ

---

(١) نقلاً عن جريدة الفتح ، العدد ٣٩٥ ، ٤ من صفر ١٣٥٣ .
(٢) الفتح ، العدد ٣٩٢ ، ١٢ من المحرم ١٣٥٣ .

المفاوضات ، وعين لذلك عبدالله الوزير كمفوض فوق العادة لتحقيق ذلك الغرض .

ولقد بدأت المفاوضات في الطائف ـ على الفور ـ تحت اشراف لجنة الوساطة العربية ، التي تكونت من ممثلين لمصر وسوريا ، وبعض الدول العربية الأخرى برئاسة محمد علي علوبة باشا ، وشكري القوتلي .

وجرت المفاوضات في جو ودي ، وأوضح الملك ابن سعود بشكل قاطع أن لا رغبة لديه باحتلال أي جزء من أجزاء اليمن ، بينما تذرع بأن عناد الامام في مسألة تسوية الحدود هو الذي فرض الحرب . وأظهر ابن الوزير أنه مفاوض بارع وواقعي رغم أنه كان عليه أن يراجع الامام في كل مرحلة من مراحل المفاوضات وعند كل نقطة تحتوي عليها أبعاد المشكلة . ومع ذلك فإنه لم يمض وقت طويل حتى أمكن التوصل إلى مشروع اتفاقية الطائف ، التي باتت معدة للتوقيع عليها من الطرفين . ومع أن الاتفاقية احتوت على بعض النقاط ذات الأهمية مثل مسألة التعويض الذي تدفعه اليمن للسعودية عما تكبدته الحملة العسكرية من أموال إلا أن هذه قد تم التوصل إلى حلها بشكل يرضي الطرفين(١) .

وهكذا كانت الحرب اليمنية السعودية ـ برغم سرعة وقائعها ، وقصر مدتها نسبياً ـ ذات أهمية بالغة في سياسة كل من البلدين . وأهميتها في الحقيقة لا ترجع إلى الأعمال الحربية فحسب ، بل إلى النتائج التي ترتبت عليها وتمخضت عنها ، أو بمعنى أدق كانت هذه الحرب ذروة نوع معين من العلاقات نشأ بين بلدين تشابكت حدودهما على غير أساس سليم مستقر .

---

(١) Philby, Arabian Jubilee P. 186

وقد رأينا أن المسألة الأساسية المعلقة بين البلدين هي مسألة الحدود ، ومنها نشأ التوتر الذي عرضنا له ، ومن أجلها قامت الحرب أيضاً . فلما أحرز الملك ابن سعود انتصاراته بما يضمن له تحقيق مطالبه بالنسبة لهذه الحدود ولما سلم الامام بكل هذه المطالب ، وخاصة بعد وقوع الحديدة تحت سيطرة القوات السعودية ، رأى أنه لا داعي للاستمرار في حرب لا تحمد عقباها ، خاصة وانها كانت على وشك الانتقال إلى مرحلة جديدة من الناحية الجغرافية ـ بالنسبة للقوات السعودية ـ ومن الناحية السياسية ، بالنسبة لموقف الدول الأجنبية وبخاصة ايطاليا[1] .

هذه الرؤية الشاملة بما يكمن خلفها من العوامل السابقة جعلت الملك ابن سعود يؤثر أن يلجأ إلى المفاوضات طريقاً نحو السلام ، عندما طلب الامام يحيى منه ذلك .

مفاوضات الصلح :

بدأت مفاوضات الصلح في الطائف ، يوم ١٥ من مايو / ٥ من المحرم فعقد الوفدان الجلسة الأولى ، وقدم خلالها الوفد السعودي مشروعاً كاملاً للمعاهدة التي يطلب عقدها ، ووعد الوفد اليمني بتقديم ملاحظاته عليها في الجلسة التالية[2] .

وفي ١٨ من مايو / ٨ من المحرم ، أصدرت وزارة الخارجية السعودية البلاغ التالي :

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3998/79/25) No. 94 (P.R.O) مرفق (١) برقم ٩٤ ، من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ٢٧ من مايو ١٩٣٤ .

(٢) أمين سعيد ، تاريخ اليمن ص ٩٧ .

« شرع وفد حكومة جلالة الملك في مفاوضات الصلح ، مع وفد سيادة الامام يحيى ، في جو مفعم بالتفاؤل ، وقد تقدم الوفد العربي بمشروع كامل لمعاهدة الصلح ، وما يتبعها من التفاصيل لتسوية العلاقات بين البلدين وقد تقدمت المفاوضات تقدماً محسوساً ، وينتظر الفراغ منها في القريب العاجل »[١] .

وعلى هذا النحو سارت مفاوضات الصلح بتكتم شديد بين الوفدين يسودهما جو ودي للغاية ، حيث أن الوفد اليمني صرح بأن الملك ابن سعود أبدى أقصى ما يمكن من التساهل وحسن المعاملة[٢] وانتهت المفاوضات في ٢٠ من مايو / ١٠ من المحرم ، ووقّع عليها ، إلا أنها ظلت سرية دون أن يعلن عنها رسمياً ، وذلك لأن الملك ابن سعود كان لا يزال مرتاباً في نوايا الامام يحيى ، حينما بدا واضحاً أن الامام غير راغب في أن يتخذ الخطوة الأخيرة ـ أي موافقته ومصادقته على الاتفاقية ـ وشعر الملك ابن سعود ، بأن الاتفاقية لن تدخل حيز التنفيذ .

ونحن إذ نقدم التفسير الذي نختاره من بين عدد من الاحتمالات لهذا التردد من جانب الامام يحيى ، نجد أنه في اللحظة الأخيرة لم تستجب نفسه للتنازل للملك ابن سعود عن المنطقة الجنوبية لعسير ، التي حارب من أجلها الادريسي ، ومن ثم لم تهن عليه . واستكثر على الملك ابن سعود أن تكون في حوزته ، وفي « الوقت نفسه كان الامام يحيى لا يملك المال الكافي لدفع تعويضات الحرب للملك ابن سعود »[٣] .

---

(١) نقلاً عن جريدة الفتح ، العدد ٣٩٦ ، ١١ من صفر ١٣٥٣ ص ١٣ .

(٢) المرجع السابق الذكر ص ٧ .

(٣) Philby, Arabian Jubilee. P. 186

وأيا كان الأمر ، فقد شعر الملك ابن سعود بأن الاتفاقية تحتاج لنوع من الاجراءات التنفيذية ، ومن ثم فقد جعل لإجراءات التنفيذ موعداً محدداً تتم فيه ، وشفع هذا الموعد المحدد بتوجيه انذار للامام يحيى ، فحواه أنه إذا لم تجب مطالبه - أي الملك ابن سعود - فإنه سوف يأمر قواته باستئناف الأعمال العسكرية . وبالفعل وجه الملك نظر ابنيه سعود وفيصل إلى أنه إذا حل الحادي والعشرون من شهر مايو - وهو موعد انتهاء الهدنة - دون أن تنفذ الشروط المتفق عليها ، فسوف لا يكون هناك سلام . غير أن الامام يحيى انتهز فرصة وصول وفد الوساطة العربية ، وطلب من الملك ابن سعود تمديد الهدنة .

أما انذار الملك ابن سعود باستئناف القتال في حالة عدم تحقيق الاتفاقية فقد أجاب الامام عليه « بأن مصاير الشعوب لا يبت فيها بمثل هذه العجلة » . . . وقال « إنه لا بد من تمديد الهدنة للدراسة والبحث الدقيق »[1] .

وقد نشرت جريدة المقطم خبراً مفاده أن الامام اشترط على تنفيذ الصلح أن يجلو السعوديون عن تهامة أولاً ، وبعد انتهاء الجلاء يبدأ الجيش اليمني بالجلاء عن الجبال ، على أن يتم جلاء الفريقين باشراف لجنة تؤلف من ضباط مصريين وعراقيين ، يسافرون إلى اليمن . كما أضافت المقطم أيضاً . . . . أن الامام يقترح تأليف لجنة سياسية من الشعوب الاسلامية يتم الصلح بوساطتها وعلى يدها[2] .

ولقد طلب الامام - كذلك - اصدار عفو عام عن الأدارسة قبل تسليمهم واعلان عفو عن أهل الجبال السعوديين الذين انضموا إلى الجيش اليمني .

---

(١) نقلاً عن جريدة الفتح ، العدد ٣٩٧ ، ١٨ من صفر ١٣٥٣ ص ١٣ .
(٢) المقطم الصادرة في ١٣ من صفر ١٣٥٣ .

غير أن المقطم قد أعربت في الحقيقة عن السبب الحقيقي لعودة الامام يحيى للمراوغة ، حيث تقول أن الفريق علي سعيد باشا ـ قائد الجيش التركي في اليمن خلال الحرب العالمية الأولى وفاتح لحج ـ جاء بدعوة من الامام يحيى ، وقد سافر على الفور إلى صعده للانضمام إلى ولي العهد. وكذلك وصل الأمير ألاي علي فهمي بك من ضباط الجيش التركي السابقين للعمل في الجيش اليمني[1] . لذلك كله كان الملك ابن سعود متردداً ، ومرتاباً في نوايا الامام يحيى ، وازدادت مخاوفه حينما تبين له التناقض الواضح بين أقوال الامام وأفعاله ، وبخاصة بعد أن وصلته الأخبار عن قيام القوات اليمنية المتمركزة في الجبال ببعض العمليات الحربية ضد الجند السعوديين .

من أجل ذلك عقد الملك ابن سعود مجلساً حربياً ، يضم المستشارين الملكيين والعسكريين ، شرح لهم فيه الجهود التي بذلها الوفد السعودي بالاضافة إلى وفد الوساطة العربية في سبيل التوفيق بين الطرفين ، ولإيجاد حل مناسب لوقف الحرب ، والموافقة على شروط الاتفاقية ، كما أخذ رأي المجتمعين في طلب الهدنة . وقد أيد المستشارون الملكيون فكرة منح الامام هدنة ، مع بعض الشروط ، على حين أجمع رؤساء الجيش على أن توقيف الحرب يعزز مركز الجيش اليمني ، وينقذه من هزيمة محتومة .

وقد صرح الرؤساء العسكريون بأنهم يخشون أن ينتهز الامام فرصة عقد الهدنة لجلب السلاح والذخيرة من الخارج . وبرغم أن الملك ابن سعود كان غير مطمئن للهدنة ، بل كان من رأيه أن تقوم قواته باحتلال البلاد الواقعة على حدود اليمن ، ريثما يتم التوقيع على معاهدة صلح نهائية[2] ـ بينه وبين الامام يحيى ـ فإنه ـ أي الملك ابن سعود ـ وافق

---

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) الفتح ، العدد ٣٩٢ ، ١٢ من المحرم ١٣٥٣ ص ٥ .

على التمديد شريطة أنه في حالة عدم تنفيذ كافة البنود التي وردت بهـا الاتفاقية ـ فإن جيشه ـ حينئذ ـ سوف يكون على أهبة الاستعداد للقتال من جديد ، وأنه ـ أي الملك ابن سعود ـ هو الذي سوف يقود القوات بنفسه المتمركزة في الطائف[1] .

والسبب الحقيقي لطلب الامام تمديد الهدنة هو وجود حزبين في صنعاء يتنازعان النفوذ والسلطة ، حزب الامام يحيى ، وحزب ولي عهده سيف الاسلام أحمد .

أما حزب الامام فهو يبدي استعداده للموافقة على الصلح وقبول شروط الملك ابن سعود ، وعقد معاهدة معه تضع حداً للمشكلات القائمة بينهما بينما لا يرحب الحزب الثاني الذي يمثله ولي العهد بالاتفاق ، بل يريد أن يواصل الحرب ولا يريد أن يتنازل عن شبر من الأرض التي سبق أن بسطت اليمن عليها نفوذها[2] . لهذا اختلف الامام مع ولي عهده حول شروط الصلح التي يشترطها الملك ابن سعود ، والتي قبلها الامام يحيى مبدئياً . إذ كان سيف الاسلام أحمد يصرّ على رفض هذه الشروط ، التي يراها مجحفة بحقّ اليمن وأنه لا يريد أن يتنازل عن شبر واحد من أرض تهامة للملك ابن سعود ، بل هو يريد في حالة عقد معاهدة مع الملك ابن سعود أن تكون المعاهدة أشبه ما تكون باتفاق بسيط لصيانة الحدود مدة خمسة أعوام فقط ، ثم هو لا يريد تسليم الأدارسة للملك ابن سعود[3] .

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3998/79/25) No. 94 (P.R.O) من اندرو راين إلى السير جون سيمون .

جدة في ٢٩ من مايو ١٩٣٢ .

(٢) الفتح ، العدد ٣٩٥ ، ٤ من صفر ١٣٥٣ ص ١٩ .

(٣) الفتح ، العدد ٣٩٦ ، ١١ من صفر ١٣٥٣ ص ٧ .

وعلى ضوء هذا الخلاف بين الامام يحيى وولي عهده ، رأى الامام أن يطلب من الملك ابن سعود الهدنة حتى يتمكن من ايجاد حل مناسب مع ولي عهده ، مما أثار التساؤلات والتكهنات حول موقف الامام المتردد من عقد المعاهدة حتى كاد الجو أن يكفهر ثانية باندلاع نار الحرب بين البلدين .

حدث ذلك كله في الوقت الذي ظن فيه الجانب اليمني أنه اتخذ من الهدنة فرصة للتأهب والاستعداد للحرب ثانية ، وحيث استعرض الملك ابن سعود قوته العسكرية في الطائف ، من خلال عرض عسكري كبير لقواته الموجودة هناك ملوحاً بالعودة إلى الحرب مرة أخرى فيما إذا نكث الامام بوعوده ولم ينفذ شروطه[1] .

وقد أعلن الملك ابن سعود موعداً نهائياً أخيراً ، في ٢٩ من مايو عام ١٩٣٤ ، لتنفيذ جميع الشروط[2] . وظلت هذه الأحوال تسود الموقف العسكري والسياسي بين الجانبين ، بينما رأى الملك ابن سعود أن يضيف إلى استعراضه العسكري اقامة مأدبة عشاء يبين من خلالها لوفد الوساطة العربية تطور الأمور بينه وبين الامام يحيى ، وقد حدد موعدها اليوم الأخير لإنذاره في ٢٩ من مايو ١٩٣٤ ، ليكون المراقبون السياسيون والعسكريون ، في تأهب وانتظار لما ينجلي عنه الموقف برمته .

ولقد أعلن الملك ابن سعود أنه دعا إلى هذه المأدبة للاحتفال بتوقيع معاهدة الصلح مع الامام بينما كان في الحقيقة مستعداً ـ إذا لم

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3998/79/25) No. 94 Enclosure -1 - No. 94 (P.R.O)
من اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ٢٩ من مايو ١٩٣٤ .

(٢) المرجع السابق الذكر ، وأيضاً : الأهرام في العدد الصادر بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٣٤ .

تصل موافقة الامام يحيى ـ لأن يكشف مماطلات الامام له أمام المجتمع الدولي ، ويبرر عودته للحرب إذا اضطر إلى ذلك ، مما قد يضطره إلى استئناف القتال من جديد .

ولكن موافقة الامام يحيى قد وصلت إلى الملك ابن سعود ـ كما توقع في آخر يوم من أيام الإنذار ـ على تنفيذ الشروط الموضوعة[1] . وبذلك أمكن اجتياز هذه العقبة بسلام . وعلى هذا النحو نشرت الوكالة السعودية مساء ١١ من صفر ، البلاغ التالي من مكة المكرمة « سبق تحديد مساء يوم الثلاثاء ميعاداً لانتهاء المهلة المعينة بقيام سيادة الامام يحيى بالشروط التي تعتبر أساساً لتسوية الصلح وانتهاء الحرب »[2] .

وفي الوقت نفسه استلم الملك ابن سعود والوفد اليمني ووفد الوساطة العربية أيضاً ، برقيات من الامام يحيى يؤكد فيها عزمه على تنفيذ الشروط . . . بحذافيرها ، ويؤكد بأنه قد جرى بالفعل اخلاء قسم من أطراف الجبال ، والعمل جار لإكمال الإجلاء وتسليم الرهائن ، واعتذر عن تأخير تنفيذ الشروط ببعد المسافات ، وأن البرقيات من صنعاء إلى صعده لمقر ولي عهده سيف الاسلام أحمد تستغرق ثلاثة أيام ، ومن صعده إلى أطراف الجبال مسافة أسبوع ، وأما مسألة تسليم الأدارسة فقد أكد الامام بأنه سوف يسلمهم ، ولقد طلب من عامله في صنعاء أن يقوم بعملية التسليم[3] .

وبناء على وثوق الملك ابن سعود ، بأنه لم يحصل من الامام اخلال في اكمال تنفيذ الشروط ، فقد أصدر أمره بتمديد المهلة بضعة أيام ، ريثما يصبح اكمال الانفاذ ممكناً من الوجهة العملية[4] .

---

(١) Philby, Arabian Jubilee. PP. 186- 187

(٢) نقلاً عن جريدة الفتح ، العدد ٣٩٨ ، ٢٥ من صفر ١٣٥٣ ص ١٧ .

(٣) الفتح ، العدد ٣٩٨ ، ٢٥ من صفر ١٣٥٣ ص ١٧ .

(٤) المرجع السابق الذكر .

وهكذا دخلت المعاهدة ـ التي عقدت في الطائف بين مندوبي الملك ابن سعود ، ومندوبي الامام يحيى ـ في دور التنفيذ . وبالفعل بدأ جلاء القوات اليمنية من بلغازي وفيفياء ، وبني مالك ، ومعظم الجبال التي تمركزت فيها واحتلتها[١] .

وأعلنت الحكومة السعودية في ٣٠ من مايو ، أن الحسن الأدريسي وعبد العزيز الأدريسي مع بعض من أتباعهما قد وصلا ، كما وصلت عائلتهما المؤلفة من ثلاثمائة شخص تقريباً ، إلى الأمير فيصل في الحديدة . وصدر الأمر اليهم بالتوجه إلى جيزان ، ومنها إلى مكة المكرمة[٢] . وفي يوم ١٢ من يونيه وقع الملك ابن سعود المعاهدة وأرسلت إلى صنعاء ليوقعها الامام يحيى ، وفي ٢٦ منه أصدرت الخارجية السعودية بياناً تقول فيه « إن عبد الوهاب الادريسي ، قد وصل أيضاً إلى الحديدة ، وفي طريقه إلى مكة وكما تم اخلاء الجبال ، واطلاق الرهائن ، وبذلك تم تنفيذ الشروط المطلوبة[٣] .

ولقد أصدر الملك ابن سعود أوامره باطلاق سراح اليمنيين الموجودين في معسكر تهامة ، ومنهم القاضي عبدالله العرشي . كما أمر باجراء التريث اللازم باطلاق سراح الآخرين الموجودين في معسكرات نجران .

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ٢ من يونيه ١٩٣٤ . وأيضاً الفتح العدد ٣٩٩ ربيع أول ١٣٥٣ ص ١٩ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ٢ من يونيه ١٩٣٤ .

(٣) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4452/79/25) No. 4 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ٢٧ يوليو ١٩٣٤ ، وأيضاً : أمين سعيد ، تاريخ اليمن ص ٩٨ .

وأعلنت الحكومة السعودية فيما بعد ـ أي في ١٤ من أغسطس ـ أن القوات السعودية قد جلت عن الأقاليم التي خصصتها المعاهدة لليمن ، وبذلك كان تنفيذ المعاهدة كاملاً من الطرفين[١] .

وهكذا حسمت هذه المعاهدة المشكلات القائمة بين الطرفين على هذا النحو ، كما يلاحظ بعد ذلك أن الطرفين قد سارا سيراً حثيثاً نحو تثبيت الحدود التي نصت عليها المعاهدة ، حيث يمكن القضاء ـ بأسرع ما يمكن ـ على أسباب التوتر .

ولقد وضع لمعاهدة الطائف تصور لاعادة تعيين الحدود ، بين المملكة العربية السعودية واليمن ، ولهذا لم يضع الوقت عبثاً ، فقد أقيمت لجنة خاصة لهذا الأمر سميت لجنة الحدود تضم ممثلين عن كلا الجانبين لتقوم بمهمة تنفيذ الأمر حسب الشروط والبنود الواردة في المعاهدة ، ومن جملة الاتفاق الالتزام بالحدود بين مواقع ومنازل القبائل وتأكيدها في التو ، ثم اقامة أعمدة تبين خط الحدود بحيث ينفي في المستقبل أي شك حول الحدود وحول ولاء القبائل لهذا الجانب أو ذاك . وتمت المهمة في عام ١٩٣٥ .

وقد أجرى احصاء للأعمدة التي أقيمت على طول الحدود ، وكانت حوالي ٢٤٠ عموداً[٢] ، على طول الحدود الممتدة أربعمائة ميل من البحر الأحمر وعند نقطة تقع بين « الموسم » و « ميدي » ، وحتى مسافة صحراء الربع الخالي[٣] .

وفي الحقيقة أن هذه اللجنة قد وضعت في الاعتبار ، الحدود والظروف القبلية ، قبل الحدود والفواصل الجغرافية للمنطقة .

---

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) أي ما يعادل ١,٧ ميل تقريباً بين عمود وآخر .

(٣) Philby, Arabian Jubilee, P. 187

وفي العام التالي قام عبدالله بن الوزير بزيارة رسمية إلى جيزان للتأكد بنفسه ولينقل لسيده الامام يحيى أن شروط المعاهدة التي تنص على عدم اقامة تحصينات وقلاع على مسافة خمسة كيلومترات من كلا جانبي الحدود ، تنفذ تماماً من جانب السعوديين .

وقد كان واضحاً أن العلاقات السعودية التي أقامها ـ الامام يحيى ـ مع الملك ابن سعود ، في أثناء مفاوضات الطائف ، قد ضمنت تنفيذ البنود تنفيذاً تاماً وهادئاً بالنسبة له ، وبوصفه حاكم الحديدة المكلف بادارة الحدود نيابة عن حكومة اليمن[1] .

وهكذا نرى أن اجراءات تنفيذ هذه المعاهدة قدتمت بسرعة لم يسبق لها مثيل من جانب الامام . ولعل ذلك يعود إلى احتمال خطر نشوب الحرب من جديد بين البلدين .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المعاهدة قد قامت على أساس « لا غالب ولا مغلوب »[2] ، كما يلاحظ أن هذه الترتيبات المتعلقة بالأرض ، والتي كانت على جانب كبير من التعقيد ، كانت من الدقة بحيث أنها لم تترك أي شعور لدى الجانب اليمني ، لأنه في الوقت الذي أضافوا فيه نجران ، إلى الممتلكات السعودية ، فإنهم لم يحرموا الامام من أي من أراضيه الأصلية ، حيث لم يكن هناك في ظاهر هذه المعاهدة ما يدعو إلى القول بأنه قد تم التوقيع عليها على أساس بعيد عن المساواة الكاملة بين الطرفين[3] . لذلك فهي معاهدة فذة ، وممتازة بما تضمنته من هذا

---

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) أحمد عبد الغفور عطار ، صقر الجزيرة ص ٦٣٩ .

(٣) راجع الوثيقة رقم (P.R.O) FO. 406/72 (E 4452/79/25) No. 4 من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ٢٧ من يوليو ١٩٣٤ .

الشرط الفريد . وبصرف النظر عن الشروط الأساسية التي كان يصر عليها الملك ابن سعود ، حتى آخر لحظة ، فليس هناك شرط واحد لا يقوم على أساس الأخذ والعطاء ، وليس هناك دليل على أن الملك ابن سعود كان يحتفظ لنفسه بشرط ما خارج النصوص المعلنة[١] .

وقد اطلق على هذه المعاهدة « معاهدة السلام » وقد أصدر الامام أوامره إلى مندوبه بالتوقيع عليها في ٢٠ من مايو ، وتبولدت وثائقها في الحديدة وبمقتضاها أعطيت نجران لابن سعود ثم تقرر الاعتراف بالأمر الواقع بالنسبة للحدود التي تفصل بين البلدين في مختلف المواقع . غير أن ثمة أمراً واحداً يدعو للنظر والتأمل وهو يؤكد الرأي القائل بأن المعاهدة إنما قامت على أساس أنه لا غالب ولا مغلوب . إلا وهو أن الملك ابن سعود لم يصر على تنفيذ الشروط السابقة كاملة كما كان متوقعاً . وكما كان فريق من مستشاريه يصرون على ذلك أيضاً فهو لم يطالب بالتعويض ولا باحتلال وقتي للحديدة[٢] .

ولكنه وضع تنفيذ المعاهدة بشروطه التي نفذها الامام كاملة ، ومعاهدة الطائف التي وقعت في العشرين من مايو تتكون من ثلاث وعشرين مادة ومعها أيضاً « بروتوكول » ومرفق بها ست رسائل . وتختص أهم بنودها بالحدود بطبيعة الحال ، وتحديد اتجاهها واسماء اماكنها والاشارة إلى مواقع مختلف الأماكن والقبائل . وهي تبدأ من ناحية أخرى تركز على روح الأخوة الاسلامية والعربية بين البلدين[٣] .

---

(١) المرجع السابق الذكر .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4452/79/25) No. 4 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ٢٧ من يوليو ١٩٣٤ .

(٣) راجع الوثيقة رقم Fo. 406/72 (E 4627/715/25) No. 7 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ٣ يوليو ١٩٣٤ .

وفي مقدمة هذه الوثيقة أعلن الطرفان المتعاقدان رغبتهما ليس فقط في وضع نهاية لحالة الحرب بل لاقامة سلام ووفاق بين الشعب الاسلامي العربي . . وكذلك رفع كرامته وصون شرفه واستقلاله وفضلاً عن هذا أبدى الطرفان رغبتهما في العمل باعتبارهما وحدة واحدة في وجه أي طوارىء حفاظاً على كيان شبه الجزيرة العربية[١] . وليس في هذه المعاهدة ما يؤيد الفكرة القائلة بأنها تندرج في مصاف التحالف العملي بل هي لا تصل إلى حد اقامة محمية سعودية في اليمن[٢] .

ومما يلفت النظر في هذه المعاهدة أن الجانب السعودي فيها يخاطب ، رسمياً الامام بلقب صاحب الجلالة ملك اليمن[٣] ، ويرد في مواضيع كثيرة منها ما يؤكد أنها ـ أي المعاهدة ـ تمت بين طرفين متساويين وليس هناك نص على التعويضات ولا دليل على تأييد العدوان والظلم في أي بقعة من بلادهما[٤] .

وثمة بعض الملاحظات المبدئية حول هذه المعاهدة من الناحية الشكلية حيث نرى أن بعض الكتاب والدارسين يرون أنها قد عقدت على الشكل أو النمط الأوروبي للمعاهدات من حيث دقة الكلمات ، ووضوح العبارات والبعد عن التأويل أو الابهام والغموض[٥] ، بينما يرى البعض الآخر أنها لم تحرص على النمط الأوروبي في الصياغة[٦] إذ أنها تضمنت كثيراً من النقاط والموضوعات التي كان يمكن وضعها في

---

(١) Survey, 1934, P. 319

(٢) Ibid.,

(٣) راجع الوثيقة رقم Fo. 406/72 (E 4627/715/25) No. 7 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ٣ يوليو ١٩٣٤ .

(٤) Ibid.,

(٥) Survey, P. 319

(٦) راجع ، سيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ص ٤٠٦ ـ ص ٤٠٨ .

اتفاقيات أو بروتوكولات ملحقة من غير أن تذكر في صلب المعاهدة نفسها فتحديد الحدود مثلاً من الأمور الهامة التي يجب أن تنص عليها المعاهدة ولكنها لا يجب أن تذكر بالتفصيل في صلب المعاهدة نفسها ، بل يجب أن يفرد لها ملحق أو بروتوكول خاص توضح فيه النقط التي يمر بها خط الحدود المشار اليه في المعاهدة .

وكذلك أيضاً التنظيم الخاص بتبادل المجرمين واللاجئين السياسيين وضرورة تسليمهم للدولة التي فروا منها فيجب أن يتضمن اتفاقاً خاصاً ومن ناحية أخرى فهناك مواد تنظيمية بحتة لا توضع بالشكل التفصيلي التي وضعت به في نص المعاهدة مثل تنظيم البريد والاتصال اللاسلكي وتعبيد الطرق وتنشيطها فهذه الأمور كان من الممكن وضعها في شكل خاص بها كاتفاقية تجارية أو في ملحق خاص بتنظيم هذه الأمور الأولية البديهية المفصلة التي وضعت في المعاهدة[1] . ونقيس على ذلك الكثير من مواد هذه المعاهدة كما يلاحظ أيضاً على هذه المعاهدة أنها أطول معاهدة بين البلدين في تاريخ العلاقات[2] بينهما ولعل ذلك يعود إلى اهتمام المعاهدة بكثير من التفاصيل والجزئيات الدقيقة لحرص البلدين على أن تتضمن المعاهدة كل الأمور الدقيقة التي تهمهما .

أما من الناحية الموضوعية فإن هذه المعاهدة تشكل بالفعل بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين ، قائمة على أسس سليمة ومحددة وانهاء حالة النزاع والحرب وقيام الصلح بينهما ، ذلك الصلح الذي يراه سلفانور أبونتي مفاجئاً[3] وإنه في الحقيقة أغرب من الحرب

---

(١) راجع المرجع السابق .

(٢) Survey, 1934, P. 318

(٣) سلفاتور أبونتي ، تاريخ أئمة اليمن ص ٩٦ .

لأنه لم يكن ليغير الموقف الذي خلفه احتلال السعوديين لعسير تغييراً يذكر ، ولم يرغم الامام على التنازل عن شيء من الأراضي اليمنية . . . برغم قسوة الحرب ، وبرغم انتصارات الملك ابن سعود إلا أن هذا الصلح من وجهة نظر أبونتي جاء بغير ما كان يتوقعه كل المراقبين العرب والأجانب ، بينما نراه من ناحية أخرى يعتبر تلك المعاهدة ـ معاهدة الطائف[1] ـ التي نجمت عن الحرب « أنشودة من أناشيد[2] »الوحدة العربية .

غير أننا على النقيض من ذلك لا نعتبر أن هذا الصلح جاء فجأة كما يرى سلفاتور أبونتي بل جاء استجابة طبيعية لوقائع الأحداث التي أشرنا إليها من قبل وللظروف والأوضاع المحيطة بها عندما تحدثنا عن أسباب استجابة الملك ابن سعود لوقف حالة الحرب ، بناء على طلب الامام بهذا الشأن بعد أن تمكن ـ الملك ابن سعود ـ من تحقيق مطالبه كلها في حرب خاطفة قصيرة الأمد بينه وبين الامام . وهكذا كان عام **١٩٣٤** عاماً متميزاً في تاريخ العلاقات بين البلدين ، وأن لم تخل النتيجة العامة في الوقت نفسه من العوامل القومية التي كفلت هذه الروح الطيبة .

ويجمل بنا ونحن نترك هذا الجزء من البحث أن نعرج ثانية على بنود الاتفاقية والمواد التي ركزت عليها حسماً لجميع المشكلات القائمة بين البلدين حيث نرى إلى أي مدى كانت هذه الاتفاقية التي عرفت باسم معاهدة الطائف والتي كانت نتيجة مباشرة للحرب بين البلدين محققة لمطالب الملكين ومؤسسة دعائم سلام عادل ومشروع بين البلدين حيث نرى أنه بهذه المعاهدة يكون قد أسدل الستار على الفصل الأخير من

---

(١) انظر نص المعاهدة في الملحق رقم ٦ .
(٢) المرجع السابق الذكر .

العلاقات اليمنية السعودية المشحونة بالتوتر ودواعي الصراع منذ ١٩٢٦ وحتى ١٩٣٤ حيث خصصت هذه المعاهدة الجزء الأكبر لشروط السلام الدائم بين البلدين بطبيعة الحال ، فهي معاهدة صداقة اسلامية وأخوة عربية « لإنهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ولتأسيس علاقات الصداقة الاسلامية بين بلديهما[١] » .

كما جاء في مقدمة هذه المعاهدة ومن ثم نرى أن المادة الأولى من هذه المعاهدة تنص على إنهاء الحرب القائمة بين المملكتين اليمنية والسعودية وأن تنشأ فوراً بين جلالة الملكين (وبلديهما) وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة وأخوة اسلامية عربية دائمة كما يتعهد الطرفان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما وبأن تسود علاقاتهما روح الاخاء الاسلامي العربي ، وحسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق . ولقد اعترف الطرفان المتعاقدان باستقلال كـل من المملكتين . . . استقلالاً تاماً ومطلقاً في المادة الثانية التي تنص أيضاً على أن يتنازل كل منهما عن أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبينة كما حددتها المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، كما أن المادة الخامسة تؤكد رغبة كل منهما في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم ايجاد أي شيء يسيء اتصال الأفكار بين المملكتين ، ومن ثم فإنهما يتعهدان مستقبلاً بعدم احداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود . بينما تنص المادة السادسة على تعهد كل من الفريقين بأن يسحب جنده فوراً من البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر ، مع حفظ الأهلين والجند من كل ضرر . . . . وكذلك نرى في المادة السابعة

---

(١) سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ، ص ٥٢٤ ـ ٥٢٥ .

أن الطرفين قد تعهدا بأن يمنع منهما أهالي مملكته عن كل ضر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى ، كما يتعهد الطرفان في المادة الثامنة تعهداً مستقبلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف بالمراجعات الودية ، وفي حالة عدم امكان التوفيق بهذه الطريقة ، يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي وضعت شروطه في ملحق متمم لهذه المعاهدة ومرفق بها كما اتفق كل من الطرفين في المادة التاسعة على التعهد بمنع استعمال بلاده قاعدة أو مركزاً لأي عمل عدواني ضد بلاد الطرف الآخر .

وهكذا نرى أن أغلب مواد هذه المعاهدة قد ركز على انهاء حالة الحرب بين البلدين وتوصل إلى اقامة سلام دائم .

وكانت المواد الأخرى من المعاهدة التي لا تقل أهمية عن المواد السابقة بدورها متممة لها ومحددة لكثير من السبل التي كان يمكن أن تكون منفذاً جديداً لقيام المشكلات بين البلدين من جديد ، وبخاصة المواد العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة التي حددت طبيعة تلك العلاقات بين جارتين عربيتين .

فقد نصت المادة العاشرة من المعاهدة على تعهد الطرفين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته وأن يتخذا كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده كما يتعهد كل منهما في المادة الحادية عشرة بمنع الأمراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم . . . كما اعترف كل منهما في المادة الثانية عشرة « بأن كل أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر » ، على حين أن المادة الثالثة عشرة تنص على تعهد كل

من الفريقين باعلان العفو الشامل الكامل عن سائر أعمال الإجرام والأعمال العدائية التي كـان قد ارتكبها فرد أو افراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده أي في بلاد الفريق الذي صدر منه العفو . كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأي شكل من الأشكال إلى الفريق الآخر في أثناء القتال وقبله وبخاصة هؤلاء الذين تعاطفوا مع الأدارسة في عسير من رعايا الملك ابن سعود وانضموا إلى القوات اليمنية . وينطبق ذلك على رعايا الامام من السنيين في تهامة الذين انضموا إلى قوات ابن سعود[١] .

بينما تعلن المادة السابعة عشرة والمادة الثامنة عشرة التزام كل من الجانبين بالحياد التام سراً وعلناً في حالة وقوع اعتداء خارجي أو حدوث فتن وثورات داخلية لدى أحد الطرفين .

غير أن المادة التي تثير الانتباه ، وتدعو للاعجاب والاكبار تلك المادة التي تحمل طابع الريادة ـ على المستوى القومي ـ واعني بها المادة السادسة عشرة ، والتي يعلّن فيها الطرفان « اللذان تجمعهما روابط الأخوة الاسلامية العربية ، أن أمتهما أمة واحدة ، وأنهما لا يريدان شراً بأحد وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شئون امتهما في ظل الطمأنينة والسكون ، وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف على أي أمة » حيث تشكل هذه المادة خطوة تقدمية تحوز إعجاب وتقدير كثير من الدارسين والمؤرخين .

ويكمل هذه المادة ـ في رأينا ـ ما جاء في المادة العشرين حيث يعلن فيها كل من الفريقين « استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في

---

(١) راجع الوثيقة رقم Fo. 406/72 (E 4627/715/25) No. 7 (P.R.O) من اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ٣ من يوليو ١٩٣٤ .

الخارج ، إن وجدوا ، بالنيابة عن الفريق الآخر ، متى اراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء وفي أي وقت ، وأنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الطرفين في مكان واحد فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما للعمل العائد لمصلحة البلدين ، التي هي كلمة واحدة »[1] ، بالاشتراك أو تبادل المشورة أو اتفاق الآراء وتوحيد خطتهما في التمثيل الخارجي الدبلوماسي أو غيره يعتبر تفكيراً رائداً من وجهة النظر القومية ، لأن هذا يعني ببساطة وحدة السياسة العربية الخارجية ، دون أن يكون في ذلك وصاية ما أو حماية مقنعة كما ورد في نهاية المادة العشرين نفسها .

ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأي صورة كانت في أي حق له ، كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضراره لسلوك هذه الطريقة .

إن المادتين ١٦ ، ٢٠ ـ في رأينا ـ تشكلان حدثا جديدا في تاريخ العرب الحديث ، من حيث كونهما أول عمل جدي عملي في سبيل الوحدة العربية القائمة، على وحدة الصف ، ووحدة الهدف والغاية والمصلحة بعد أن تحطمت آمال الهاشميين في تحقيقها منذ ١٩١٦ .

هذه أهم مواد المعاهدة التي تزيد عن ثلاث وعشرين مادة ، فضلا عن ملحق التحكيم ، وهو لا يقل أهمية عن بنود المعاهدة ذاتها ، والمتأمل لهذه المعاهدة يراها قد أقامت قواعد ثابتة وأسسا متينة لعلاقات البلدين بعضهما ببعض ، وهذا هو سبب أهميتها في رأينا ، فهي ليست إذن مجرد معاهدة صلح خاصة ، جاءت نتيجة مباشرة لحرب دامت سبعة أسابيع ، بل هي معاهدة عامة أرست ونظمت العلاقات بين المملكتين العربيتين المتجاورتين بشكل دقيق منذ أن توترت العلاقات بينهما قبل

---

(١) Survey, VOL. 1934, PP. 319- 320

ذلك بكثير وبخاصة فيما بين سنتي ١٩٢٦ ، ١٩٣٤ ، وعلى حد تعبير جريدة الاهرام المصرية الصادرة في تلك الفترة « فأهمية معاهدة الطائف ليست فيما قد تؤدي إليه من توسع وانكماش في أملاك إحدى الدولتين ، بل في تعيين الحدود وتثبيتها بينهما بشكل لا يترك أقل مجال للخلاف في المستقبل[١] .

والحق أن من يرجع إلى نصوص المعاهدة يتأكد مما ذهبنا إليه ولعل عنوانها نفسه « معاهدة صداقة اسلامية واخوة عربية » ، يشير إلى أن هدف المعاهدة ليس إنهاء حالة حرب كانت قائمة بين الطرفين فحسب بل هي بداية مرحلة جديدة وواضحة ومحددة . . . يسودها روح الاخاء الاسلامي العربي في سائر المواقف والحالات من ناحية ، وروح الود وحسن النية ، ورغبة صادقة في الوفاق بين الطرفين من ناحية أخرى[٢] .

بل إن ديباجة هذه المعاهدة ، تشير إلى ذلك إشارة مباشرة وصريحة حيث جاء فيها « رغبة منهما ـ الملكين ـ في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيها وشعبيهما ، ورغبة في جمع كلمة الامة الاسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستغلالها ونظرا لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة ، والمصالح المتبادلة ، وحبا في تثبيت الحدود بين بلاديهما ، وإنشاء علاقات حسن الجوار ، وربط الصداقة الاسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما . ورغبة في أن يكونا عضدا واحدا أمام

---

(١) الأهرام الصادرة بتاريخ ٢٦ من يونيه ١٩٣٤ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4627/715/25) No. 7 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ٣ من يوليو ١٩٣٤ .

الملمات المفاجئة ، وبنيانا متراصا للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية ، قررا عقد معاهدة صداقة اسلامية ، وأخوة عربية فيما بينهما.

وقد رأينا أن هذه الديباجة أو مقدمة المعاهدة تكمن أهميتها الحقيقية في أنها بدأت تعتبر النداء الاول أو النداء الرسمي الجديد « للوحدة العربية »[1]

وهكذا كانت مفاوضات الطائف هي الحلقة الاخيرة في سلسلة طويلة من المنازعات والخلافات القائمة بين البلدين العربيين المتجاورين ، بلغت ذروتها بالحرب التي أثمرت بدورها معاهدة صداقة اسلامية وأخوة عربية بين المملكة اليمنية وبين المملكة العربية السعودية ، أطلق عليها اسم معاهدة الطائف ١٩٣٤ .

وإذا كانت الاحداث الدامية بين البلدين ، لا تدور في فراغ سياسي أو عسكري ، بعيدا عن المحيطين العربي والدولي . . . فمن الضروري أن نتعرض في الصفحات التالية لبيان الموقف العربي من ناحية ، والموقف الدولي من ناحية أخرى ، إزاء هذه الاحداث اليمنية السعودية التي فاجأت الجميع وأثارت كثيرا من الجزع .

موقف العالم العربي

إذا وضعنا في الاعتبار ، أن الدولتين المتنازعتين في شبه الجزيرة العربية « اليمن والمملكة العربية السعودية » ، هما الدولتان الوحيدتان اللتان تتمتعان باستقلالهما في العالم العربي آنذاك ، وإذا وضعنا في الاعتبار كذلك أن الاتجاه القوي ـ في التاريخ المعاصر ـ للامة العربية ، كان آخذا في النمو ، وكان يرى في الدولتين السعودية واليمن كبير الامل في تحقيق هذا الاتجاه ، إذا وضعنا ذلك كله في الاعتبار ، وقفنا على

---

(١) سلفاتور ابونتي ، تاريخ أئمة اليمن ص ٩٨ .

مدى ما يمكن أن يحدث من رد فعل للاحداث ، التي وقعت بين العاهلين السعودي واليمني ، وإلى أي مدى كان انزعاج العالم العربي إزاء هذه الاحداث وتطورها نحو الحرب . ومن ثم سارع العالم العربي لتدارك هذا الصراع قبل أن يستفحل أمره ، ويؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها .

وقد انعكس هذا الموقف ـ موقف العالم العربي ـ إزاء أحداث الحرب على مستويين ، أحدهما المستوى الرسمي ، ونعني به موقف الحكومات العربية والآخر هو المستوى الشعبي ونعني به هنا موقف الهيئات والطوائف العربية الاسلامية ، وكذلك المنظمات الشعبية الاخرى حيث بادرت جميعها بالتدخل بين الملكين حرصا على الدم العربي من ناحية ، وشرف الامة العربية الاسلامية من ناحية أخرى .

أما الموقف الرسمي فقد اتسم معظمه منذ البداية بالسلبية فيما عدا حكومة العراق ـ في عهد الملك فيصل الاول ـ الذي سبق وأعلن استعداده للتوسط بين الطرفين المتنازعين ، منذ احتدام النزاع بينهما قبيل اندلاع الحرب ، حيث بعث برقيتين إلى كل من الملك ابن سعود والامام يحيى ، يعلن استعداده لقبول الوساطة بينهما ، وأنه يتمنى باسم العرب في الاقطار العربية الأخرى التريث في الامر وحل النزاع بالطرق السلمية[1] .

وقد أبرق له الملك ابن سعود في ٢٠ من أغسطس ١٩٣٣ يشكر وساطته ويأمل أن تحل هذه المشكلة بدون إراقة دماء ، ومما جاء في هذه البرقية « إن سوء التفاهم بيننا ، وبين الاخ الامام يحيى لم يكن في أمر

---

(١) الفتح ، العدد ٣٦٠ ، ١٠ من جمادى الأولى ١٣٥٢ ، وأيضاً راجع الوثيقة رقم .FO 406/71 (E 4970/759/25) No. 25 (P.R.O) من كالفرت إلى السير فانسيتارت ، جدة في ٢٤ من أغسطس ١٩٣٣ .

حادث ، وإنما الحاح منا عليه بالثبات على معاهدات واتفاقات سابقة بيننا وبينه وليكن الاخ على ثقة أننا ما نعمل أي عمل عدواني ، إلا إذا اضطرنا الأمر للدفاع[1] .

وقد سار الملك غازي على سنة أبيه الملك فيصل ، حيث جدد وساطته داعيا الملكين إلى التفاهم ، وعقد مؤتمر لحل المشكلات القائمة بينهما ، وقد بعث إليهما ببرقيتين ، فرد عليه الملك ابن سعـود ـ وكانت الحرب قد نشبت ـ برسالة جوابية يلقي فيها بتبعة الحرب على الامام يحيى ، وأنه عمل للسلم بضعة أشهر ، فلم يأت عمله بثمرة ، فاضطر إلى القتال دفاعا عن الكرامة والنفس ، وإنه يرحب بوساطة العراق[2] . وقد وقفت هذه الوساطة عند حد العرض، غير أنه لم يقدر لها أن تلعب دورا عمليا في وقف القتال شأنها في ذلك شأن عروض الوساطات العربية الاخرى التي قامت بها بعض الحكومات إزاء هذا النزاع ، وإن كان من الجلي أن الحكومات العربية قد اتخذت موقفا سلبيا ، ولم تتوافر لديها النوايا المخلصة والعملية لوقف هذا النزاع ، أو بالاحرى لم يكن في مقدورها أن تلعب دورا إيجابيا في ذلك . ولم تكن الحكومات العربية تملك ـ حقيقة ـ إلا امكانية اعلانها موقف الحياد التام بشأن هذا القتال ، ودون أن تتدخل فيه أو أن تبدي رأيا من شأنه أن يؤ يد أحد الجانبين المتنازعين على الاخر ، مثال ذلك حكومة العراق ، حيث أكد الملك غازي ـ بعد وساطة شكلية ـ حياد بلاده التام ، وحظر نشر الاخبار العسكرية بشأن القتال الدائر في صحف بلاده ، اللهم إلا بعض الاخبار المتناثرة في الصحف هنا وهناك ، دون تحيز لأحد الطرفين

---

(١) المرجع السابق الذكر ، وأيضاً : O.M. VOL. 8 15 August 1933, الأهرام ، العدد الصادر في ٢٨ أغسطس ١٩٣٣ .

(٢) المقطم ، العدد ١٣٧٤٧ ، ٩ من أبريل ١٩٣٤ ص ٥ .

المتحاربين ، ولم يكن موقف الحكومات العربية بأفضل منها[1] .

ويمكن تفسير هذه السلبية من قبل حكومة العراق وبقية الحكومات العربية الأخرى القائمة في تلك الفترة ، بكونهما واقعة تحت النفوذ الاجنبي الغربي ومعنى هذا أنه لم تكن لها حرية الحركة أو العمل في المجال الدولي ، أو الاسهام في مجال السياسة الخارجية حتى ـ ملك مصر حينذاك ـ الذي كان بامكانه القيام بعمل إيجابي ـ بشأن هذا النزاع الدائر خاصة وأن الامام يحيى قد طلب منه التدخل والوساطة ـ فانه لم يقم به ، وقد آثر الحياد متعللا بأنه لا توجد علاقات سياسية بينه وبين الملك ابن سعود ، حيث لم يعترف بعد بابن سعود كملك على المملكة العربية السعودية[2] .

غير أن الوضع كان مختلفا تماما على المستوى الشعبي ، الذي تجسد في الهيئات والطوائف والمنظمات والجمعيات العربية والاسلامية ، بما لها من قدرة على الحركة ، حيث أخذت على عاتقها مسئولية التدخل والتوسط ، لانهاء حالة الحرب بين البلدين العربيين الاسلاميين .

والدوافع التي دفعت هذه الجماعات والهيئات إلى عملها الايجابي وحركتها النشطة لرأب الصدع ، انما هي دوافع يوحدها الدين وتؤكدها القومية العربية في وقت واحد حتى إذا نشب القتال بين البلدين ، عم الحزن الشعب العربي كله ، وعبرت هيئات وجماعات عن هذا الموقف الواعي خير تعبير .

ولقد عقدت هذه الجماعات وبخاصة في مصر ، المؤتمرات

---

(١) الفتح ، العدد ٣٩٤ ، ٢٦ من المحرم ١٣٥٣ ص ٧ .
(٢) الأهرام في عددها الصادر في ٦ من مايو ١٩٣٤ .

وأصدرت البيانات ، وشجبت قيام الحرب بين الأشقاء وسفك الدم العربي الواحد . كما أرسلت ـ من ناحية أخرى ـ وفودا من كبار الشخصيات البارزة للتوسط بين الملكين المتحاربين .

وقد تمثلت ظواهر هذه الحقيقة في عقد الاجتماعات العاجلة ، وإصدار التوصيات ، وتوجيه النداءات ، وإرسال الوفود وغيرها . وعكست الصحافة الصادرة في تلك الفترة ذلك كله ، برغم أن بعضها كان ذا ميول سعودية أو ميول يمنية أحيانا ، إلا أنها ـ أي الصحافة ـ قد اشتدت في التنديد بالحرب . . . فدبجت المقالات الطويلة ، التي تدعو إلى الكف عن القتال ، وبدء مفاوضات الصلح ، بل لقد شاركت مشاركة فعالة في إنهاء هذه الحرب . فقد عبأت الشعور العربي ضدها ، مما يلفت نظر الباحثين الذين يرصدون مواقع هذه الحرب في الصحف والمجلات العربية التي كانت تصدر حينذاك أن معظمها كان يصدر في مصر ، وإن كانت تعتمد على بعض مراسليها الموجودين في نجد وعلى الدور الذي لعبته الوكالة السعودية في القاهرة ، التي كانت تحرص على إذاعة أخبار القتال وتطور الحوادث هناك .

أما اعتماد هذه الصحف المصرية ـ آنذاك ـ على مصادر الانباء اليمنية بشأن هذا القتال ، فقد كان قليلا وإن دل ذلك على شيء فانه يدل على عدم اهتمام الامام يحيى بدور الصحافة في توجيه الرأي العام ، أو الدعاية لنفسه وقضاياه .

أما الصحف العراقية ، فقد كانت بدورها تعتمد على الصحف في القاهرة ، ومن ثم كانت تردها أخبار القتال متأخرة بسبب بعد المسافة وصعوبة الاتصال بين المملكتين[1] .

وهكذا كانت القاهرة هي المدينة الوحيدة التي تغذي البلاد العربية

---

(١) المقطم ، العدد ١٣٧٤٧ ، ١٩ من أبريل ١٩٣٤ .

بأنباء الحرب القائمة في الجزيرة العربية . ولهذا كله فلا غرو أن يكون صدى القتال في القاهرة أكثر إيجابية من قبل الهيئات والجمعيات ، وعلى المستوى الشعبي العربي والاسلامي - كما سبق من قبل - ومن أمثلة هذه المؤامرات التي عقدت ، ذلك الاجتماع الذي عقد بدار الشبان المسلمين بالقاهرة ، في ٢ من ابريل ١٩٣٤ ، لبحث مسألة الحرب السعودية اليمنية . وقد نشرت الاهرام ما دار في ذلك الاجتماع ، حيث ذكرت أنه قد حضره كثير من العلماء والصحفيين ، وكثير من أعضاء الهيئات المختلفة مثل جمعية الشبان المسلمين والاتحاد العربي ، وجمعية الاخوان المسلمين ، وجمعية المحافظة على القرآن الكريم ، والجمعية العامة لمنع المسكرات ، ولفيف من السوريين والفلسطينيين والمغاربة والاندونيسيين[١] .

وقد قرىء في هذا الاجتماع ، نص البرقية الواردة من الامام يحيى والمؤرخة بأول أبريل ١٩٣٤ ، والموجهة إلى السكرتير العام للاتحاد العربي العام بالقاهرة ، وقد جاء قوله « وقد أمرنا مندوبنا السيد عبد الله الوزير ورفاقه الموجودين بأبها ، أن يبلغوا جلالة الملك عزمنا على التفاهم الشفهي ، فالاسلام يسألكم ايفاد رجل تعتمدون ديانته وانصافه إلى مكة المكرمة ، لمراقبة السيد عبد الله الوزير[٢] » .

وقد انتهى هذا الاجتماع بعد بحث مسألة النزاع بين عاهلي الجزيرة العربية إلى تحديد هذه النقط الثلاث :

أولا :

انتخاب الدكتور عبد الحميد سعيد[٣] للسفر إلى مكة المكرمة .

---

(١) الأهرام بعددها الصادر في ٣ من أبريل ١٩٣٤ .

(٢) الأهرام ، العدد ١٧٧١٤ ، ٣ من أبريل ١٩٣٤ .

(٣) كان الدكتور عبد الحميد سعيد - حينئذ - رئيساً لجمعيات الشبان المسلمين .

ثانيا :

تأليف لجنة مركزية بالقاهرة للاتصال بالدكتور عبد الحميد سعيد في أثناء قيامه بمهمته ، وللعمل لتأييده بكل الوسائل المشروعة .

ثالثا

إرسال برقية إلى كل من الامام يحيى والملك ابن سعود ، بالتماس الكف عن الحرب ، والرضا بالتحكيم حقنا لدماء المسلمين[1] .

وجاء في الصحيفة القاهرية نفسها ـ الاهرام ـ أن الوفد العربي ، آثر أن يرسل مندوبا ، عنه ضمن وفد المؤتمر الاسلامي بالقدس ، بعد أن عرف أن الهيئة الاخيرة ستوفد وفدا خاصا بها ، حيث رأي أن تعدد الوفود قد يؤدي إلى توزيع الجهود[2] .

ولقد ساندت هذه الجهود الجماعية ، جهود أخرى على مستوى الافراد كذلك ، حيث تدخلت شخصيات عربية كبيرة من أمثال المفكر الاسلامي المشهور رشيد رضا ـ صاحب المنار ـ الذي قام بالاتصال ـ برقيا ـ بكل من الامام والملك يناشدهما التوقف عن جميع الأعمال العدوانية والعسكرية ، ويحثهما على التمسك بالعروة الوثقى ، حرصا على الوحدة العربية الاسلامية ، ومهد القومية ومهبط الرسالة[3] .

كما اشترك في هذه الجهود من الشخصيات السياسية الكبيرة مصطفى النحاس باشا ـ رئيس حزب الوفد المصري آنذاك ـ إذ أرسل إلى الامام يحيى وابن سعود ، برقية مؤرخة في ٣ من أبريل ١٩٣٤ ،

---

(١) الأهرام ، العدد ١٧٧١٤ ، ٣ من أبريل ١٩٣٤ .
(٢) المرجع السابق الذكر .
(٣) العقيلي ـ المخلاف السليماني ـ ج ٢ ص ٣٤٩ .

يناشدهما باسم الشعب المصري خاصة والمسلمين عامة ، الكف عن الحرب ، وقد جاء في برقيته للملك ابن سعود ، « أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أمنية الشعب المصري خاصة والمسلمين عامة ، أن تعملوا بحكمتكم على حقن دماء المسلمين ، واجتناب الحرب بين البلدين الاسلاميين المتجاورين وندعو الله أن يوفق جلالتكم ، وجلالة الامام يحيى ملك اليمن إلى الوصول إلى اتفاق عادل ، يؤيد السلام ، ويرعى حقوق الجوار[1] » .

وجاء في رد الملك ابن سعود على تلك البرقية في ٤ من ابريل ١٩٣٤ ، « وأن الذي ندين الله به هو العمل على جمع كلمة المسلمين ، وحقن دمائهم ، ولكن حضرة الامام يحيى لم يقابل كل مساعينا السلمية ، بغير خداعنا والدخول في بلادنا والاعتداء علينا ، وستطلعون ويطّلع العالم الاسلامي على الكتاب الاخضر ، لتعلموا أننا لم نطلب غير الانصاف ، وقد اطلعتم على ما نشرته وكالتنا بمصر ، عما عمله الامام يحيى من الاعتداء ،ونقض العهد بعد ابرامه ، ولم يبق لنا غير الدفاع عن بلادنا وكياننا ، ومع ذلك لا نزال نرغب في السلم ، ونساعد عليه ما دام هنالك سبيل للمحافظة على العهد وصيانة الشرف »[2] .

كما وصل رد الامام يحيى في ٧ من أبريل عن طريق أسمرة يشرح فيه موقفه ويبين وجهة نظره ، وقد جاء فيه « بينما ننتظر التوقيع على المعاهدة من المندوبين بأبها هنا ومن حضرة الملك عبد العزيز بعد انتهاء الكلام بيننا وبين حضرة الملك المشار إليه في أمهات المواد الاساسية ، ونحن في أمن مستعجبين السلام ، فلم أر إلا برقية من حضرته باعلان الحرب علينا وأنه أمر الجنود بالزحف علينا ترجونا

---

(١) المقطم ، العدد ١٣٧٤٧ ، ١٩ من أبريل ١٩٣٤ .

(٢) المصدر السابق الذكر .

بالصداقة واللطف أن يتفضل بطلب مندوبينا الموجودين بأبها إلى حضرته للتفاهم الشفهي وأنه ما أن جاء رجالنا لاكمال المعاهدة . فلم نشعر إلا بهجوم جنوده على أطرافنا[1] .

وكذلك شارك في جهود الوساطة العربية على المستوى الفردي ، أيضا حمد الباسل باشا ، أحد زعماء حزب الوفد المصري .

فقد أرسل برقيتين إلى كل من الملكين المتنازعين وذلك بناء على طلب رئيس المجلس الاسلامي الاعلى بفلسطين ، وقد جاء فيهما « فزع المسلمون لكارثة الحرب ويأملون وقفها ومن الشجاعة تجنب تناحر الاخوة أرجو جلالتكم ـ باسم العرب المصريين ـ التهدئة حتى تتم مساعي وفد المؤتمر الاسلامي »[2] .

كما شارك في هذه الجهود أيضا الكثير من الافراد مثل عمر طوسون وقد جاء في برقية من الملك ابن سعود ردا على برقيته له ما يفيد أنه يشكره فيها على غيرته الاسلامية ، ويؤكد له كرهه للحرب ويلقي التبعة على الامام يحيى وأن الامام هو الذي أجبره على السير في طريق الحرب[3] . وفي الوقت نفسه نرى الامام يرد عليه ببرقية يشرح فيها موقف الملك ابن سعود العدائي وكيف أنه أعلن الحرب وجرد جيوشه لقتاله بينما كان مندوبوه مجتمعين مع المندوبين السعوديين في أبها وأنه كان حريصا على جمع كلمة المسلمين وحقن الدماء .

« وفي خلال هذه وحضرة المشار إليه يحشد الجيوش في كل جبهة حتى إذا أتم استعداده أفاد البت أنه موجه جيوشه علينا فأجبنا عليه بكل

---

(١) المصدر السابق الذكر .

(٢) الأهرام ، العدد ، ١٧٧١٤ ، في ٣ من أبريل ١٩٣٤ .

(٣) المصدر السابق الذكر ، وأيضاً : الفتح العدد ٣٨٩ ، ٢٠ من ذي الحجة عام ١٣٥٢ .

لطافة وصداقة .... فلم نشعر إلا بالمجتمع الفعلي بالجنود المجندة للعدوان على أطراف بلادنا ومع هذا فلا ندري الان ما عليه مندوبونا في أبها ، وقد رأينا من واجب الاخوة الدينية اعلامكم بالحقيقة »[1] .

لقد أرسل الامام يحيى كذلك برقية مشابهة إلى محمد علي علوبة باشا ـ وكيل المؤتمر الاسلامي ـ يشرح فيها موقفه تجاه الحرب وأنه يحبذ السلام وينبذ القتال .

هذه هي خلاصة الصورة التي تكمن فيها حقيقة المشاعر الشعبية في العالم العربي . غير أن الذي تحمل العبء الاكبر في القيام بالوساطة وانهاء حالة الحرب ، وإقرر السلام كان هو وفد الوساطة الذي أرسله المؤتمر الاسلامي بالقدس ، حيث أخذ هذا المؤتمر على عاتقه العبء الاكبر من المسئولية فعلا ، وقد تمثلت جهود هذا المؤتمر الاسلامي في أمرين أو مظهرين :

أولا :

بدأ المؤتمر بالكتب المطولة .. إلى كل من الملكين المتحاربين يناشدهما السلام .

ثانيا :

تكوين وفد للتوسط ولدرس أسباب الحرب بين الفريقين المتنازعين.

وقد تألف الوفد من الحاج محمد أمين الحسيني رئيسا للمؤتمر والامير شكيب ارسلان من لبنان ومحمد علي علوبة باشا من مصر وقد انضم كذلك إلى هذا الوفد كل من هاشم الاتاسي من سوريا رئيس

---

(١) المقطم ، العدد ١٣٧٤٧ ، ١٩ من أبريل ١٩٣٤ .

الكتلة الوطنية السورية . وكذلك الدكتور عبد الحميد سعيد باسم جمعيات الشبان المسلمين بالقاهرة والاستاذ محمد رفعت باسم الاتحاد العربي العام بالقاهرة وقد انضمت إلى الوفد بعثة سورية تضم جميل بك مردم وعفيف الصلح بك وهما من الزعماء السوريين ، ولقد اختلفت الروايات في مهمة البعثة السورية التي سافرت إلى الحجاز ، وقد أدلى جميل مردم قبيل مغادرته دمشق بتصريحات بهذا الصدد قال فيها « بعثتنا إلى الحجاز بعثة طبية وقومية في آن واحد . . . وإن سياستنا الوطنية هي لا تتبدل ولا تتغير[1] . »

ولقد سافر الوفد بالطائرة إلى الحجاز حرصا على وصوله في موعده حيث وصل في ١٦ من ابريل ١٩٣٤ ، وقد استقبله في مكة بحفاوة بالغة ، واطلعته الحكومة السعودية على جميع الوثائق ، والمفاوضات والمخاطبات المتصلة بمسألة الخلاف من أولها إلى آخرها . وقد شرع الوفد في دراسة هذه الوثائق والعمل على ما فيه حسم الخلاف[2] . كما ظل الوفد على اتصال دائم بالطرفين المتنازعين ، حتى تم توقيع معاهدة الصلح التي عرفت باسم معاهدة الطائف ، وانهاء حالة الحرب . . . . وهكذا يكون المؤتمر الاسلامي بالقدس ، أكثر ايجابية من أي هيئة أخرى أسهمت في حل هذا النزاع .

مما يدل على نشاط المؤتمر ، واهتمام العالم العربي بهذه الحرب ، أن المؤتمر قد أبرق إلى الامير شكيب ارسلان ، أحد أعضاء وفد الوساطة ـ وكان حينئذ في جنيف ـ بالتوجه إلى مكة ، فأسرع بتلبية الدعوة ، وتوجه إلى مصر للسفر منها ، إلى ميناء جدة[3] ، وقد داوم وفد

---

(١) الفتح ، العدد ٣٩٦ ، ١١ من صفر ١٣٥٣ ص ٢٠ .

(٢) الفتح ، العدد ٣٩٢ ، ١٢ من المحرم ١٣٥٣ .

(٣) الأهرام الصادرة في ٩ من أبريل ١٩٣٤ .

الوساطة في السعودية ، على مكاتبة مركزه الرئيسي في القدس ، وموافاته بالاخبار باستمرار . وهذه المكاتبات تدلنا على مدى نشاط هذا الوفد واتصالاته الواسعة[1] .

إن الجهود العربية المبذولة في سبيل اقرار الصلح والسلام لم تتوقف عند المساعي الدبلوماسية المبذولة ، وإنما انعكست كذلك في نواحي انسانية أخرى . ومن الامثلة الدالة على ذلك عندما وصلت إلى اللجنة المركزية لجمعيات الشبان المسلمين أثناء انعقادها من أجل بذل مساعي الصلح بين البلدين ، برقية بتاريخ ٧ من أبريل ، من مكة هذا نصها :

« نظرا لانتشاب الحرب الآن بين جلالة ملك الحجاز والامام يحيى فالانسانية تناديكم لارسال قسم من جمعية الهلال الاحمر سريعا لمعالجة الجرحى من أخوانكم المسلمين[2] » . فقد قرر المجتمعون بعد المناقشة السعي لدى وزارة الصحة العمومية في مصر وجمعية الهلال المصري ، لايفاد بعثتين ، أحداهما إلى الحجاز والأخرى إلى اليمن لمعالجة الجرحى في ميادين القتال .

وهكذا يمكننا القول أن الرأي العام العربي ، أو ما سميناه الموقف الشعبي العربي ، لم يقف من الحرب موقفا سلبيا ، بل أسهم إسهاما ايجابيا ، وتمثل ذلك على مختلف المستويات حيث نلمسه في الجمعيات والهيئات والتنظيمات الشعبية وكذلك على مستوى الصحافة التي لعبت دورا بارزا وهاما ، وعلى ذلك فقولنا أن جهود المؤتمر الاسلامي بالقدس ، استقطبت كثيرا من الشخصيات العربية البارزة ، وأن هذا الوفد قد شارك في الجهود التي أدت إلى وقف استفحال خطر

---

(١) سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ص ٣٨٧ .

(٢) المقطم ، العدد ١٣٧٤٧ ، ١٩ من أبريل ١٩٣٤ .

الحرب السعودية اليمنية ، كذلك يعني أن جهود المؤتمر فاقت غيرها من الجهود ، وإن ظلت الجهود كلها مؤدية أهدافها المنشودة .

وقد كانت إقامة المؤتمر الاسلامي في مكة طوال اندلاع الحرب كما واصل اتصالاته البرقية بالامام يحيى طوال فترة الحرب ، فلما أعلنت الهدنة سافر المؤتمر إلى اليمن ، بل إنه شارك ابن الوزير في سفره إلى الحديدة لاتمام المفاوضات ، وعقد معاهدة الصلح ، وقد حضر بعض أعضائه هذه المفاوضات وهم أمين الحسيني ، وهاشم الاتاسي وشكيب ارسلان[١] .

وبعد أن تم الصلح وأعلن السلام بين الفريقين المتنازعين في شبه الجزيرة العربية عاد وفد المؤتمر الاسلامي إلى السويس وكان ذلك في آخر شهر يونيه ١٩٣٤ .

ومهما يحاول بعض الدارسين التقليل من أعمال هذا الوفد ، والقول أن تأثيره لم يكن كبيرا على الاحداث السياسية والحربية ، التي وقعت[٢] ، فالحقيقة الواقعية لاعماله ـ وفد المؤتمر الاسلامي في رأينا ـ تنعكس في كونها تعبيرا عمليا ايجابيا عن موقف الجماهير العربية ، إزاء هذه الحرب ، ومحاولاتها التوسط لانهاء حالة الحرب ووقفها ، وإعلان الصلح والسلام بين أخوة أشقاء في العروبة والاسلام .

كما أن موقف الصحافة العربية ـ من الحرب ـ خلال تلك الفترة قد عكس أحلاما قومية ، بعيدة الاثر قوية الدلالة في تجسيد هذه الاماني القومية التي أحسها المواطن العربي ، بعد نشوب الحرب حيث كانت هذه الاماني ولا تزال استجابة لروح التضامن العربي الاسلامي ، وخير دليل على ذلك أن فكرة الوحدة العربية اقترنت بأحداث هذه الفترة ، وما

---

(١) الأهرام ، العدد ١٧٧٨٠ ، ٩ من يونية ١٩٣٤ ص ٨ .

(٢) الأهرام في العدد الصادر في ٢٦ من يونيه ١٩٣٤ .

اتصل بها من مناقشات كما تكرر الحديث عن امكان قيام علاقات سلمية بين البلاد العربية ، بل دعت « المنار » في عددها الصادر في ١٣ من مايو ١٩٣٤ إلى قيام حكومة عربية واحدة ، أو قيام تنظيم عام يحقق الوحدة والسلام بين الشعوب العربية . . . « يجب أن تكون الجزيرة العربية كلها حكومة واحدة ، بل الامة العربية إذا أمكن فهذه سياسة الشرع ، ومقتضى العقل وتجارب الأمم ، فإن لم يمكن اخضاعها لحكومة واحدة من غير فتنة ترجح فيها المفسدة على المصلحة ، فالواجب أن يكون التعدد في الصورة والشكل مع الوحدة في السياسة والقصد[1] » .

الموقف الاوروبي من الحرب

تابعت الدول الاوروبية كذلك ، وبخاصة انجلترا وايطاليا وفرنسا أنباء النزاع اليمني السعودي بكثير من الترقب والحذر والحيطة ، باعتبارها الدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة عامة ، والبحر الاحمر خاصة . ومن ثم الدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة عامة ، والبحر الاحمر خاصة . ومن ثم كان اهتمامها عن كثب بالاحداث يوما بيوم ، فلما أنذر الموقف بالخطر ، بعد احتلال الامير فيصل للحديدة ، سارعت الدول الثلاث بارسال سفنها الحربية إليها في حركة مكشوفة ـ لاستعراض العضلات ـ وكان ذلك أمراً متوقعا فالدول الثلاث ، وهي صاحبة المصالح في المنطقة ، ويهمها استتباب الاوضاع كما هي عليه ، وتخشى أي تغيير يحدث في المنطقة ، قد يتبعه تهديد مصالحها ، ترى لزاما عليها ، المحافظة على مصالحها عن طريق أساطيلها وجيوشها المنتشرة هنا وهناك .

كما أنها سارعت ـ كذلك ـ بالاتصال بالملكين المتنازعين فضلا عن

---

(١) Survey, 1934, P. 318

التصريحات والتعليقات الكثيرة التي ظهرت قبل الحرب أو أثناء نشوبها .
ولقد كان ذلك متوقعا من الدول الثلاث ـ ذات المصالح ـ حيث المتتبع لسياسة كل منها ، يجدها تقترب اقترابا دائما من مناطق الصراع أو النزاع ، للوقوف عن كثب على تطور سير الحوادث ، بغية سرعة اتخاذ الموقف المناسب إزاء حدوث أي تغيير ، يكون من شأنه المساس بمصالح احداها على حساب الاخرى .

ومن هنا فإن الدول الثلاث ، بمسارعتها إلى منطقة الاحداث في البحر الاحمر لم تكن تهمها أساسا مصلحة الملكين العربيين المتنازعين ـ كما كان موقف الدول العربية من قبل ـ وإنما يهمها اساسا الحفاظ على مصالحها ورعاياها في المنطقة قبل كل شيء . ولعل هذا الخلاف في الغاية أو الهدف ، يوضح لنا كذلك مظاهر الخلاف في الشكل بين الموقفين العربي والاوروبي من هذا النزاع ، حتى ليمكن أن نقول إن موقف حكومات الدول الاوروبية الثلاث ، كان موقفا أكثر بروزا وايجابية من موقف الحكومات العربية في ذلك الوقت .

فقد كان موقف الحكومات الثلاث نابعا عن الخوف على المصالح الخاصة من ناحية ، ومن حدوث تغيير يهدد مصالح احداها . وبينما كانت الصحف العربية تأسف لهذا النزاع الطارىء وتحث على السلام كانت الصحف الاوروبية تختلف باختلاف موقف حكومتها ، وتحثها على ضرورة التدخل لحماية مصالحها .

لذلك كله فإننا يمكننا القول إن هذا التدخل من قبل الحكومات الثلاث إنما كان يخفي وراءه أطماعا لا شك فيها .

وخير تعبير عن ذلك أن نقول إن موقف هذه الدول الاوروبية الثلاث كان مظهرا حقيقيا من مظاهر التنافس بينها في المنطقة أكثر مما هو مظهر « تعاون » صادر عن رغبة حقيقية في الوفاق بين الملكين

المتحاربين . كما يمكننا القول ـ كذلك ـ إن هـذه الحرب قـد دفعت هذه الدول إلى كشف اقنعتها التي استترت وراءها ، حتى كادت تصطدم فيما بينها ، ولا سيما بعد أن عجزت حكومات هذه الدول الثلاث ، مع بداية الصراع اليمني السعودي ، عن اتخاذ موقف موحد من هذه الرغبة في التدخل من أجل مصالحها المتشابكة المتعددة في المنطقة ، فانجلترا تحتل عدن ، وتفرض نفوذها على محمية عدن المتاخمة لليمن ، كما أنها ـ أي بريطانيا ـ قد توصلت في فبراير ١٩٣٤ ، إلى عقد معاهدة صلح مع الامام يحيى . لذلك كان يهمها كل ما يحدث من تغيرات أو أحداث على حدود محميتها . وكان لا بد لها من الاهتمام بالحرب ، اهتماما كبيرا ومباشرا .

أما ايطاليا فهي إلى جانب وجودها في ارتيريا ، وإلى جانب أطماعها الاستعمارية في اليمن بوجه خاص وفي جنوب البحر الاحمر بوجه عام ، كانت الدولة الاولى صاحبة النفوذ الاعلى في اليمن ، فهي ترتبط باليمن ـ كما ذكرنا من قبل ـ بمعاهدة صنعاء الموقعة في سبتمبر ١٩٢٦ ، لمدة عشر سنوات ، ولذلك كانت تعتبر نفسها صاحبة المصالح الهامة في اليمن ، ومن ثم كانت تنظر بعين الاهتمام إلى هذا النزاع الطارىء بين العاهلين العربيين ، خشية وقوع أي أحداث أو تغيـرات من شأنها أن تهدد مصالحها الحيوية في المنطقة ، وبخاصة على ساحل البحر الاحمر المقابل لمستعمراتها في أرتيريا ، إذ كانت الحكومة الايطالية تحلم منذ زمن طويل بالحصول على هذا النفوذ باليمن ، تمهيدا للسيطرة على الطرف الجنوبي من البحر الاحمر ، وكان موسوليني - رئيس الحكومة الايطالية حينذاك ـ يعتقد أنه بتنفيذ ذلك يكون بمقدوره قطع الطريق المختصر بين بريطانيا والهند[١] .

---

(١) كارل توتشيل ، المملكة العربية السعودية ص ١٢٧ .

ونحن ـ لهذا كله ـ لا نعدو الحقيقة إذا قلنا ، إن موقف الدول الاوروبية الثلاث كان مظهرا كاشفا لمظاهر اللعبة الاستعمارية بوجه عام .

ونحن نرى كذلك أن فرنسا قد شاركت في هذه اللعبة تحت ستار خوفها على مصالحها في جيبوتي ، وعلى تأمين رعاياها المسلمين في المدينتين المقدستين فقد اهتمت بدورها بهذه الحرب اليمنية السعودية ، ولعل هذا الاهتمام يعكس بدوره حرص فرنسا الشديد على مراقبة نشاط انجلترا وايطاليا وهي بهذا إنما كانت تخشى أن تفوز الدولتان بمكاسب استعمارية جديدة في هذه المنطقة ، ومن ثم كانت هذه الحرب ـ بحق ـ محكا برز فيه التنافس الاستعماري التقليدي بين كل من تلك الدول الاوروبية الثلاث انجلترا وايطاليا وفرنسا .

ونتيجة هذا التنافس أسرعت السفن الحربية الاوروبية إلى ميناء الحديدة ـ بعد أن دخلته القوات السعودية بقيادة الامير فيصل ـ منتحلة أعذارا مختلفة إلا أنها لم تكن تهدف إلى تهنئة الامير فيصل على فوزه كما تظاهرت بذلك ، وإنما كان هدفها في الواقع هو التلويح باستعمال القوة من أجل منع زحفه فيما وراء الحديدة .

ولقد ادعت كل دولة على انفراد سببا خاصا لارسالها السفن الحربية أو اهتمامها بالحرب الدائرة في المنطقة فترى بريطانيا تدعي بأنها تتخذ التدابير لتأمين سلامة رعاياها والمحافظة على املاكهم في المناطق التي يدور فيها القتال وأنها ستراعي في جميع اعمالها الحياد الدقيق بإزاء النزاع القائم حينئذ في جزيرة العرب[1] .

أما ايطاليا فقد أصدرت بلاغا رسميا ، بعد ارسال البوارج الحربية

---

(١) نقلاً عن الفتح ، العدد ٣٩٥ ، ٤ من صفر ١٣٥٣ ص ١٨ .

الثلاث ، وموقفها تجاه الحرب ، حيث قالت « أن شكوك ايطاليا إزاء الخصام الواقع بين الملك ابن سعود والامام يحيى ، كان منصرفا دائما إلى إزالة أسباب الخلاف بين الملكين العربيين في منطقة البحر الاحمر والسعي إلى وقف القتال[1].

أما فرنسا فلم تتخذ أي سياسة عملية معينة ، وذلك لأن مصالحها في البحر الاحمر ، وعلى شواطئه كانت أقل من مصالح انجلترا وايطاليا ، ولأن كل ما يهمها في الموضوع أن لا تستفيد احدى هاتين الدولتين ـ من الأحوال ـ بما يعزز نفوذهما ومصالحهما على حساب نفوذها ومصالحها[2] الذاتية .

وكما أشرنا من قبل عندما انسحبت الادارة اليمنية عن الحديدة ، وظلت بدون ادارة وعم السلب والنهب فيها ، فقد انتهزت ايطاليا تلك الفرصة وارسلت سفينة حربية إلى الحديدة ، لانزال الجند بها ووضع اليد عليها بحجة المحافظة في الحديدة على أرواح الاجانب ، ومع ذلك سبقتها السفينة الانجليزية بنزانس إلى هذه المهمة ، وانزلت إلى الميناء قوة بريطانية في الثاني من مايو ١٩٣٤[3]، وبعد أن شكر قائد السفينة البريطانية قائد البارجة الايطالية على شعور الحكومة الايطالية نحو أرواح الرعايا الاجانب ، طلب إليه أن يعود إلى مصوع لأن فيه وفي جنوده البريطانيين الكفاية . ولقد رجعت السفينة الايطالية إلى مصوع ، وكادت أن تصطدم بجزيرة دهلك[4].

---

(١) المرجع السابق الذكر ص ٧ .

(٢) المرجع السابق الذكر .

(٣) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 (P.R.O) تقرير من جدة عن شهر مايو ١٩٣٤ ، من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ٢ من يونيه ١٩٣٤ .

(٤) الفتح ، العدد ٣٩٨ ، ٢٥ من صفر ١٣٥٣ ص ٨ .

وبعد دخول الملك فيصل الحديدة ، بأقل من أربع ساعات على تسلم السعوديين ادارة الحديدة أقبلت بارجة ايطالية فأنزلت في القوارب خمسمائة مقاتل من أصل الف وخمسمائة على ظهر هذه البارجة ، وأرادت ايطاليا اخراج هؤلاء المقاتلين إلى الحديدة ، فنصحها قائد البارجة البريطانية الراسية في مياهها بأن لا تحاول اللعب بالنار ، فإن الاخوان غير الزيود ، فأبى قائد البارجة الايطالية إلا النزول ، إلا أن الامير فيصل أبدى امتعاضه من وجود القوة الايطالية ورفض السماح لها بالنزول(١).

ومع أن الامور استتبت على الشاطىء العربي من البحر الاحمر فقد غادرتها بنزانس ، وحلت محلها البارجة الانتر برايز البريطانية .

أما القوات الايطالية فقد عادت من مراكزها على الرصيف إلى ظهر البارجة في العاشر من مايو ، بالرغم من بقاء البوارج الاخرى الايطالية في العاشر من مايو قرب الحديدة لمراقبة الموقف ، ونحن نرى ـ كذلك ـ أن الملك ابن سعود قد خشي من انزال القوات الايطالية والانجليزية على الساحل ، حيث ارسل إلى الوزراء المفوضين الاجانب في جدة يخبرهم باتخاذ الترتيبات اللازمة ـ من جانبه ـ من أجل المحافظة على سلامة أرواح الرعايا الاجانب ومصالحهم أيضا(٢). وفي الوقت نفسه الذي نلحظ فيه أيضا أن الملك ابن سعود ، قد وجه كلامه بصفة خاصة ، إلى الحكومة الايطالية التي ما زال يرتاب في نواياها ، كما رأى

---

(١) راجع الوثيقة رقم Fo. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون ، جدة في ٢ من يونيه ١٩٣٤ ، وأيضاً : الفتح ، العدد ٣٩٨ ، ٢٥ من صفر ١٣٥٣ .

(٢) راجع الوثيقة رقم Fo. 406/72 (E 3348/79/25) No. 78 (P.R.O) من السير جون سيمون إلى السير كليرك في باريس No. 46 Saving Telegraphic, Foreign Office, London, May 24, 1934.

من الضروري أن يوجه مذكرات رسمية إلى كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا يخبرها فيها بأن الحرب محصورة بين دولتين اسلاميتين ، فلا يجوز لدولة غير مسلمة أن تتدخل في النزاع[1].

غير أن الدول الاوروبية لم تكترث بهذه المذكرة وبخاصة الحكومتان الايطالية والانجليزية ، حيث تمت بينهما مراسلات حول هذا الوضع الجديد ، وبخاصة في الفترة التي تم فيها انسحاب القوات اليمنية من الحديدة أمام القوات السعودية ومن ثم أصبحت الدول الاوروبية ذات المصالح على الشاطىء الشرقي للبحر الاحمر قد وجدت نفسها فجأة وجها لوجه في معترك الاحداث ، مما قد ينشأ عنه قلب للوضع السياسي القائم في تلك المنطقة ، إذا ما سمح للاحداث أن تسير في مجراها دون تدخل من قبل الحكومتين ، ويمكننا أن نوضح هذه الحقيقة - كذلك - بأن المصالح التي تم توقيع اتفاقية روما - من أجل الحفاظ عليها - قد دخلت في احتمالات تعرضها للخطر ، وهذا سبب جديد لأن تنظر الحكومة الايطالية بعين القلق إلى خلق موقف جديد ، يتعارض مع القواعد التي قامت عليها محادثات روما - الايطالية - البريطانية ، والتي تمخضت عن التوقيع على بروتوكول محادثات روما ١٩٢٧ .

لذلك طلبت الحكومة الايطالية من الحكومة البريطانية أن تضغط على الحكومة السعودية ، لتحملها على التوقف عن الحرب ، على أن تقوم الحكومة الايطالية في الوقت نفسه ، بالاتصال بالامام يحيى وتحاول أن تقنعه بعدم الاستمرار في الحرب[2].

---

(١) داكوبرت فون ميكوش ، عبد العزيز ، ص ٥١ .

(٢) راجع الوثيقة رقم (P.R.O.) FO. 406/72 (E 2933/79/25) No. 60 من السير دراموند إلى السير جون سيمون .
روما في ٤ من مايو ١٩٣٤ .

وواضح أن القصد من هذا الاتصال بأطراف النزاع اليمني - السعودي أن تتدارك الحكومتان الايطالية والبريطانية خطورة الموقف الناجم عن هذا النزاع في شبه الجزيرة العربية . من أجل ذلك أرسلت الحكومة الايطالية ، رسالة إلى الحكومة البريطانية تقول فيها « إن وزارة الخارجية الملكية على ثقة من أن سفارة جلالة الملك سوف تقدر الروح الودية التي تسود العلاقات الحالية ، التي تحدوها الرغبة في استمرار التعاون الايطالي - البريطاني الذي بدأ منذ ١٩٢٧ ، بغرض الحفاظ على السلام في شبه الجزيرة العربية ، والحفاظ أيضا على مصالح الحكومتين الايطالية والبريطانية الهامة على الساحل الشرقي للبحر الاحمر »[١] .

فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن أسرعت بالرد على الحكومة الايطالية شارحة موقفها عن الحرب ، ومبينة رغبتها في أنها تشارك الحكومة الايطالية مشاركة فعالة في بذل كل ما في استطاعتها من أجل تحقيق الحل السلمي للنزاع ، وخاصة أنها منذ أن تصاعد النزاع السعودي - اليمني ، لم تدع الفرصة تمر دون أن تقدم النصح للملك ابن سعود ، وهي تعتقد أن الملك ابن سعود قد استجاب حقيقة لهذه النصائح ، وأمر ببذل كل جهد ممكن لديه للوصول إلى حل سلمي مع الامام وتأجيل استخدام القوة في نزاعه معه ، كما ذكرت الحكومة الايطالية بأنها انتهزت كل فرصة سانحة ، وخاصة تلك التي تمثلت في زيارة المقيم البريطاني في عدن السير ريللي إلى صنعاء لتقديم المشورة إلى الامام واقناعه بتوخي جانب الاعتدال[٢] .

---

(١) Ibid

(٢) راجع الوثيقة رقم (P.R.O.) FO 406/72 (E 2923/70/25) No. 66 من السيرجون سيمون إلى السيرجراندي .

وزارة الخارجية ، لندن ٩ من مايو ١٩٣٤ .

ولم تكن الحكومة البريطانية هي وحدها التي قامت بالاتصال المباشر بالملك ابن سعود . . . فإن ايطاليا ، بدورها قد ناشدت ابن سعود المحافظة على السلام ـ حيث كان الملك ابن سعود يشك في انحياز ايطاليا إلى جانب الامام ضده ـ وذلك عندما أمرت الحكومة الايطالية ـ لكي تهدىء من مخاوف الملك ابن سعود تجاه ايطاليا ـ الوزير الايطالي المفوض في جدة في الثاني والعشرين من ابريل بالقيام بزيارة السيد فؤاد حمزة ـ وكيل وزارة الخارجية السعودية ـ لكي يناشده العمل على التـوصل إلى حل سلمي بين الزعيمين العربيين[١].

ومع أن الاتصال المباشر بين الحكومتين السعودية والايطالية ، قد تمخض عن نتائج مرضية إلى حد ما ، وأن هذا الوزير الايطالي قد قام مرة اخرى بزيارة ودية لفؤاد حمزه في الثاني عشر من مايو ، ثم تلتها محادثات ودية للغاية جرت بينه وبين الشيخ يوسف ياسين في ٢٥ ـ ٢٦ من مايو ، برغم هذا تبقى بعد ذلك الحقيقة التي تؤكد أن الحكومة السعودية كانت في ريب شديد تجاه الحكومة الايطالية ، بل قد ازدادت ريبتها عندما علمت أن الحكومة الايطالية قد قامت بارسال باخرة محملة ببعض القوات إلى « مخا » ، وذلك برغم عدم توفر الانباء عن حقيقة الموقف لدى المسئولين في جدة . . . وهناك أيضا أساس قوى لوجود هذا الشك الكبير ، لدى السعوديين « يتمثل في لهفة الحكومة الايطالية على وجود مندوب لها على شاطىء الحديدة »[٢].

---

(١) راجع الوثيقة رقم (.P.R.O) Fo. 406/72 (E 3437/79/25) No. 63 من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .

جدة في ٤ من مايو ١٩٣٤ .

(٢) راجع الوثيقة رقم (.P.R.O) Fo. 406/72 (E 4334/715/25) No. 1 من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .

جدة في ٢ من يونيه ١٩٣٤ .

ولم تكن شكوك الحكومة السعودية قصرا على ايطاليا ، بل تقدمتها كذلك إلى الشك في نوايا كل من الحكومتين الفرنسية والروسية ، وإن تكن بصورة أقل درجة ، نظرا للاهتمامات الايطالية المباشرة في المنطقة ، ولكونها الحليف الاول للامام يحيى . ولقد ارسلت فرنسا احدى بواخرها الحربية إلى الحديدة ، وأصبح النشاط البحري الاجنبي - بصفة عامة - حتى نهاية شهر يونيه ، يتمثل - كما ذكرنا - في وجود احدى البوارج البريطانية واخرى ايطالية بصحبة مدمرة ايطالية أيضا ، ثم احدى البواخر الفرنسية .

وعلى العكس من الدواعي المرتبطة بالواقع كانت الحكومة السعودية تثق - إلى حد ما - بموقف الحكومة البريطانية ، التي طالما اعلنت الحياد ، وأنها لن تتدخل في أي حرب بين الدولتين ، إذ عللت ذلك بأنها حرب داخلية بين ملكين عربيين وأن لها علاقات وثيقة مع الطرفين .

والظاهر أن الملك ابن سعود ، لم يقبل أن يفسر موقف انجلترا وايطاليا بما يمكن أن يفهم من المساعي التي قامت بها ، والانباء التي نقلت عن خطتيهما فسأل الحكومة البريطانية عما تقصده من السؤال الذي وجهته إليه بلسان وزيرها المفوض في جدة ، وسأل ايطاليا عن السبب في ارسال بعض سفنها الحربية إلى ميناء الحديدة وذلك بعد البلاغ الذي بعثت به وزارة الخارجية السعودية إلى جميع ممثلي الدول الاجنبية في بلادها ، وأعلنت فيه عزمها على توطيد الامن والمحافظة على حياة الاجانب واموالهم ، في البلاد التي تستولي عليها جيوشها .

وقد أبلغت انجلترا الملك ابن سعود ، ما توخته من السؤال الذي طرحته عليه بما لا يخرج عن التصريحات التي أفضى بها السير جون سيمون - وزير الخارجية - حيث صرح « بأن السعي الذي قام به وزير

انجلترا المفوض في جدة ، لم يقصد منه سوى حماية النزلاء البريطانيين في الحديدة ، ومعرفة ما ينبغي لانجلترا أن تتخذه من التدابير لتأمين سلامة رعاياها والمحافظة على أملاكهم في المناطق التي يدور فيها القتال ، وأنها ستراعي في جميع أعمالها الحياد الدقيق بإزاء النزاع القائم الآن في جزيرة العرب »[1].

واذاعت لندن أن الحكومة البريطانية أرسلت تعليمات إلى وزيرها المفوض في جدة ، لسؤال الملك ابن سعود عن مدى التوغل الذي يرمي إليه في البلاد اليمنية ، وتود ـ كذلك ـ أن تطمئن على الحالة في الحديدة بعد احتلال القوات السعودية لها[2]. إلا أن الملك ابن سعود رد على الحكومة الانجليزية بأنه لا يستطيع أن يوقف زحف جيشه على صنعاء وأنه يأخذ على نفسه مسئولية المحافظة على الامن ، وعلى سلامة الاجانب ، ولا يضمر شرا للانجليز ولا ينوي الاعتداء على مستعمراتهم وممتلكاتهم ، وأنه يقصر أعماله الحربية على اليمن فقط[3].

وفسرت ايطاليا موقفها بقولها إن إقدامها على ارسال ثلاث بوارج حربية نشأ عن وجود مستودعات للبن ومستشفيات ومتاجر ايطالية فيها ، وأنها لن تقف موقفا يثير من الشك أو سوء التفاهم بينها وبين انجلترا بما لها من مصالح عظيمة في تلك المنطقة ، بل تستحسن الاتفاق على انتهاج خطة واحدة بازالة الاحوال القائمة في جزيرة العرب[4]. وفي الوقت نفسه أعلنت وزارة الخارجية الايطالية « أن ايطاليا لا توافق على سقوط اليمن بيد حكومة غير يمانية »[5].

---

(١) نقلاً عن جريدة الفتح ، العدد ٣٩٥ ، ٤ من صفر ١٣٥٣ .
(٢) المرجع السابق الذكر وأيضاً : أمين سعيد ، تاريخ اليمن ص ١٠٠ .
(٣) المرجع السابق الذكر .
(٤) المرجع السابق الذكر .
(٥) أمين سعيد ، تاريخ اليمن ص ١٠٠ .

وكان من الممكن بعد ذلك أن تتعقد الامور ، بعد أن ظهر جليا أن انجلترا تقف من وراء الملك ابن سعود ، وأن ايطاليا تقف من وراء الامام وهو ما يتضح من لهجة الصحف الصادرة في البلدين في تلك الفترة ، وأن تنتهي إلى أسوأ العواقب لولا سرعة توصل الملكين إلى حل للازمة ، مما حال دون حدوث التدخل الاجنبي الذي بات وشيكا في المنطقة .

وقد حثت الصحافة الايطالية والبريطانية ، الرغبة في التدخل بشكل مباشر في هذا النزاع اليمني السعودي[1]. غير أنه في التاسع عشر من يونيه ١٩٣٤ ، أبلغت الحكومة السعودية الحكومة الانجليزية أن الامام يحيى قد وافق على عقد معاهدة السلام ، وأصدر الامام يحيى أوامره إلى مندوبيه بالتوقيع عليها[2].

كما احاط ضباط البحرية في البحر الاحمر الحكومة الانجليزية ، في ٢٧ من يونيه بتفاصيل مراحل جلاء القوات السعودية عن الاراضي اليمنية ، وإذا ما تحقق الجلاء عن المناطق اليمنية المحتلة ، بدت الحكومة السعودية ، كما لو كانت قد فقدت كل رغبة لديها في بقاء السفن الحربية الاجنبية في ميناء الحديدة . وقد وافقت الحكومة الايطالية ، على الاقتراح بشأن الانسحاب التام لقطع الاسطول وإن كانت الحكومة الايطالية تعتقد مع ذلك أنه يجب أخذ رأي قباطنة السفن ـ قبل الانسحاب ـ عما إذا كان الوضع الداخلي يسمح في الحقيقة باتمام مثل هذا الانسحاب دون خطورة وفي الوقت نفسه كانت تأمل أن تقوم

---

(١) الفتح ، العدد ٣٩٤ ، ٢٦ من المحرم ١٣٥٣ ص ١٩ .

(٢) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 4050/79/25) No. 95 (P.R.O) من السير اندرو رايان إلى السير جون سيمون .
جدة في ١٩ من يونيه ١٩٣٤ .

الحكومة البريطانية بنفس الخطوة[1] .

وسرعان ما استجابت الحكومة البريطانية ، حيث تسلمت الحكومة الايطالية الرد ، وكان مرضيا ومقنعا ، ومن ثم قام قائدا البحرية الايطالية والبريطانية باتخاذ الاجراءات الخاصة ، باتمام الانسحاب في وقت واحد ، وبانسجام تام مع بعضهما البعض .

وبهذا يمكن القول أن اعلان الحرب فجأة بين اليمن والسعودية قد أوقع الحكومتين البريطانية والايطالية في حيرة مما حال بينهما وبين اتخاذ موقف موحد من هذا الصراع الطارىء ، ومن ثم تصرفت كل دولة على انفراد - بالرغم من معاهدة روما ١٩٢٧ - بغية حماية مصالحها ، ورعاياها في المنطقة قبل كل شيء ومراقبة الطرف الأخر والحيلولة دون حصوله على مكاسب استعمارية جديدة على حساب الآخر . . . غير أن اتفاق الملكين على انهاء حالة الحرب والتوصل إلى معاهدة سلام حال دون تدخل كل من الحكومتين البريطانية والايطالية ، تدخلا مباشرا في توجيه دفة الحرب أو السلام .

ومجمل القول أن فشل المفاوضات في أبها بين الملكين قد أدى إلى اشعال نار الحرب بينهما ، وأن القوات السعودية استطاعت - إزاء انسحاب القوات اليمنية - أن تحقق انتصاراتها ومن ثم تتمكن من تحقيق أهداف الحكومة السعودية في مؤتمر ابها على النحو الذي بيناه ، ومن ثم فسرعان ما توقفت الحرب بعد تحقيق القوات السعودية لاهداف حكومتها التي من أجلها اعلنت الحرب . . كما تعرضنا لمعاهدة السلام

---

(١) راجع الوثيقة رقم FO. 406/72 (E 3436/79/25) No. 8 (P.R.O) من السير دراموند إلى السير جون سيمون .
روما في ٢٥ من مايو ١٩٣٤ .

التي كانت النتيجة الطبيعية لهذه الحرب بالتقييم والتحليل والتعليق .

ومما لا شك فيه أن هذه الحرب لم تكن دائرة في معزل عن المحيطين العربي والدولي ، وقد بينا موقف الدول العربية من هذه الحرب ، حيث اتضح لنا أن موقف الحكومات العربية كان سلبيا للظروف التي بيناها ، بينما كانت الشعوب العربية اكثر ايجابية ، وأكثر احساسا بخطر الوضع الناجم في المنطقة عن هذه الحرب بين الملكين العربيين ومن ثم كانت وفود الوساطة التي أشرنا إلى دورها وكذلك وضحنا الموقف الدولي الذي تمثل في الدول ذات المصالح في المنطقة وبخاصة انجلترا وايطاليا ، وما كان من محاولات فرنسا لاثبات وجودها في ثنايا موقف كل من هاتين الدولتين الاوروبيتين السابقتين .

* * *

الخـــاتمـــة

وهكذا انتهت فترة حاسمة من فترات العلاقات السعودية اليمنية بدأت بالصراع على عسير واختتمت بمعاهدة حسن الجوار . والحق أن الامام يحيى هو الذي فجر الصراع لعله يربح بعض أو كل أراضي عسير مستغلا النزاع الذي دب في صفوف الاسرة الادريسية . ولكن النتيجة كانت مخالفة لما بيته إذ أنه أعطى عبد العزيز آل سعود الفرصة لضم عسير كلها إلى أملاكه .

والجدير بالذكر بالنسبة إلى هذه الحرب أنها أثارت الشعور العربي والاسلامي فمهدت بذلك لنوع من التضامن العربي الذي عززته في هذه الفترة تطورات القضية الفلسطينية . كما أن الاستقطاب القائم في أوضاع جنوب غربي شبه الجزيرة العربية : أي انحياز ايطاليا إلى الامام يحيى وبريطانيا إلى الملك عبد العزيز آل سعود كان كفيلا بأن يدخل هذه المنطقة في أتون الصراع الدولي لولا قصر أمد الحرب والاتصالات المستمرة بين روما ولندن .

وقد أظهر الملك عبد العزيز آل سعود من البراعة السياسية والتسامح ما جعله نتيجة لهذه الحرب يبدو في أفق السياسية العربية باعتباره أحد أقطابها الكبار بحيث تعلقت به أنظار بعض دعاة العروبة والتضامن الاسلامي .



الملحق رقم (١)

معاهدة ١٣٣٨
بين جلالة الملك والادريسي
وثيقة رقم ١٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

يعلم به الناظر إليه والواقف عليه بأن الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل حفظه الله لما أمرنا بالقدوم على الامام محمد بن علي ابن ادريس لعقد الاخوة الاسلامية الخاصة وجمع الكلمة على دين الله ورسوله ودعوة الناس إلى ذلك في التعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وأن تكون اليد واحدة على اعداء الدين ، فلما قدمنا على الامام المذكور سره ذلك واحبه حرصا على الخير والتعاون عليه فاتفقت الحال منا ومنه على عقد الاخوة بين الامامين المذكورين على مثل ما ذكر اعلاه فحيث كان في مملكة الامام محمد بن علي من القبائل والبلدان في اليمن ما هو في ملك آل سعود سابقا تركه الامام عبد العزيز له لأجل محبته للخير ومعاونته عليه وحسن سيرته فعلى هذا لا بد من تعريف القبائل وتحديدها ليقوم كل منهما بما اوجب الله عليه فيمن تحت يده من الرعية فصار الذي للامام عبد العزيز من القبائل جميع يام ووادعه ومن تبعهم من بني جماعة وسحار وشريف وقحطان ورفيدة وعبيدة منهم بني بشر وبني طلق وشهران وبني شهر وغامد وعسير غامد وجميع قضاء محايل منهم بني

نوعة وأهل بارق وترقش وأهل الريش وغيرهم ممن تبعهم وجميع قبائل حلى المذكورون في ولاية الامام عبد العزيز وصار للامام محمد بن على الادريسي تهامة سوى ما ذكر وغير ذلك مما هو تحت يده وله رجال المع من عسير خاصة ولا يعارض كل منهما من تحت يد الآخر وما ذكر لعبد العزيز بن عبد الرحمن من القبائل في السراة وتهامة ويام وغيرهم فالمراد به قرى وبوادي في جبل وسهل وعليها في ذلك التناصح والتعاون وبذل الجهد فيما أوجب الله عليهما مما يلزم في دين الاسلام فيمن تحت ايديهما هذا ما صدر وحرر منا يا نواب الامام حيث كنا قائمين مقامه ومن الامام محمد بن علي بن ادريس بحضوره وامضائه صدر العهد والميثاق منا ومنه ومن نكث فإنما ينكث على نفسه والله ولي التوفيق وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ١٦ الحجة ١٣٣٨ .

نائب الامام

عبد الله بن محمد الراشد　　　ناصر بن حمد الجار الله

فيصل بن عبد العزيز المبارك

الختم محمد بن علي بن ادريس

الملحق رقم (٢)

المعاهدة اليمنية الايطالية
٢ سبتمبر ١٩٢٦

مادة ١ : تعترف حكومة جلالة ملك ايطاليا باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الامام يحيى الاستقلال المطلق الكامل . ومع هذا فلا تداخل (تتدخل) حكومة ايطاليا المشار إليها في مملكة جلالة ملك اليمن الامام بأي أمر من الأمور التي تناقض ما في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٢ : تتعهد الدولتان بتسهيل التبادل في التجارة بين بلاديهما .

مادة ٣ : حكومة جلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب أن تجلب طلباتها من ايطاليا ، وذلك في الأشياء والآلات الفنية التي تساعد بجلب الفائدة في نمو اقتصاد اليمن ونفعه ، وكذلك في الأشخاص الفنيين . والحكومة الايطالية تصرح بأنها تبذل جهدها حتى يصير ارسال الاشخاص والآلات الفنية والأشياء بأنسب وجه في الأنواع والأثمان والرواتب .

مادة ٤ : ما ذكر في المادة الثانية والثالثة لا يمنع حرية الطرفين في التجارة والمطلوبات .

مادة ٥ : ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب ويتجر فيما

تمنعه احدى الدولتين في بلادهما ولكل من الدولتين أن تصادر ما جلب إلى بلادها مما تمنع جلبه والتجارة فيه بعد الاشعار .

مادة ٦ : هذه المعاهدة لا يكون معمولا بها إلا من حين تصل إلى جلالة ملك اليمن الامام يحيى مصدقة من جلالة ملك ايطاليا .

مادة ٧ : تكون هذه المعاهدة جارية ومعمول بها لمدة عشر سنوات من بعد تصديقها ، كما في المادة السادسة ، وقبل انقضاء مدة هذه المعاهدة بستة أشهر إذا أراد الطرفان تبديلها بغيرها أو تمديدها ، كانت المذاكرة في ذلك .

مادة ٨ : ولما حرر في هذه المواد فجلالة ملك اليمن الامام يحيى وسعادة كفاليري غسباريني بالوكالة عن ملك ايطاليا قد أمضيا هذه المعاهدة المحررة في نسختين متطابقتين باللغة العربية والايطالية . ولعدم وجود من يعرف الترجمة عن اللغة الايطالية معرفة تامة لدن جلالة ملك اليمن ، ولأن المفاوضة التي تمت بين الطرفين بعقد الودية التجارية كان التفاهم فيها باللغة العربية ، ولأن سعادة كفاليري غسباريني قد تأكد لأن النص العربي هو مطابق للنص الايطالي تماما ، لذلك اتفقنا بأنه إذا نشأت شكوك أو اختلاف في تفسير النصين العربي والايطالي ، فالطرفان يعتمدان النص العربي وتفسيره باصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطا .

الملحق رقم (٣)

معاهدة مكة المكرمة
بين الملك عبدالعزيز آل السعود
وبين الحسن الادريسي
١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ
(٢١ اكتوبر سنة ١٩٢٦م)

« رغبة في توحيد الكلمة ، وحفظا لكيان البلاد العربية ، وتقوية الروابط بين امراء الجزيرة العربية ، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن علي الادريسي على عقد الاتفاقية الآتية :

المادة الأولى : يعترف سيادة الامام السيد الحسن بن علي الادريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر سنة **١٣٣٩** هـ المنعقدة بين سلطان نجد وبين الامام السيد محمد بن علي الادريسي والتي كانت خاضعة للادارسة في ذلك التاريخ ، تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه الاتفاقية .

المادة الثانية : لا يجوز لامام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أي حكومة ، وكذلك لا يجوز أن يمنح أي امتياز اقتصادي إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الثالثة : لا يجوز لامام عسير اشهار الحرب ، وابرام الصلح إلا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الرابعة : لا يجوز لامام عسير التنازل عن جزء من اراضي عسير المبينة في المادة الاولى .

المادة الخامسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بحكم امام عسير الحالي على الاراضي المبينة في المادة الأولى مدى حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الأدارسة وأهل العقد والحل التابعين لامامته .

المادة السادسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن ادارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شؤون عشائرها ، من نصب وعزل وغير ذلك من الشؤون الداخلية ، من حقوق امام عسير ، على أن تكون الاحكام وفق الشرع والعدل كما هي في الحكومتين .

المادة السابعة : يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بدفع كل تعد داخلي أو خارجي يقع على اراضي عسير المبينة في المادة الاولى وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الاحوال ودواعي المصلحة .

المادة الثامنة : يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها .

المادة التاسعة : تكون هذه المعاهدة معمولا بها بعد التصديق عليها من الطرفين الساميين .

المادة العاشرة : دونت هذه الاتفاقية باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقدتين .

المادة الحادية عشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة مكة المكرمة .

وقعت هذه المعاهدة في ١٤ ربيع الآخر ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٢٦ م .

الملحق رقم (٤)

بين المملكة المتوكلية اليمنية
والمملكة العربية السعودية
(وقعت في ١٥ ديسمبر ١٩٣١،
ووفق عليها في يناير ١٩٣٢)

حسب الأمر من سيادة الامام الاعظم يحيى بن محمد حميد الدين وجلالة الملك المعظم عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، قد اجتمعنا من طرف الملكين لعقد اتفاقية بين الحكومتين بموجب المواد المبينة ادناه :

المادة الاولى : أن يكون على الدولتين المحافظة على الصداقة وحسن الجوار وتوثيق عرى المحبة وعدم ادخال الضرر ببلاد كل منهما على الآخر .

المادة الثانية : يكون على كل من الدولتين تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين المحدثين بعد هذه الاتفاقية ، كل حكومة عند طلب حكومته له .

المادة الثالثة : يكون على كل من الدولتين معاملة رعايا الدولة الاخرى في بلادها في جميع الحقوق طبق الاحكام الشرعية .

المادة الرابعة : يكون على كل من الدولتين الضبط والتسليم لرعايا الدولة الاخرى في كل الحقوق الشرعية فيما أشكل ولم ينهه الامراء ولا العمال فمرجعه إلى الملك والامام .

المادة الخامسة : على كل من الدولتين عدم قبول من يفر من طاعة دولته كبيرا أو صغيرا مستخدما أو غير مستخدم وارجاعه إلى دولته حالا .

المادة السادسة : إذا حدث حادث من أحد الحكومتين في بلاد الاخرى فعلى المحدث أن يحاكم في المحاكم التي وقع فيها الحادث .

المادة السابعة : منع الامراء والعمال عن التداخل بالرعايا مما يحدث القلق ويوقع سوء التفاهم بين الدولتين .

المادة الثامنة : إن كل من يسكن من رعايا الطرفين في بلاد الآخر بعد هذه الاتفاقية وتطلبه حكومته فإنه يساق إلى حكومته حالاً .

هذا ما حصل به التراضي بين المندوبين على أن يكون العمل بهذه الثماني مواد بعد مصادقة وموافقة الملكين المعظمين عليها ، (وتحرر ما ذكر اعلاه من صورتين بيد كل فريق صورة بتاريخ اليوم الخامس من شهر شعبان سنة ١٣٥٠ هـ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ م).

صدق على هذه المعاهدة وأصبحت سارية المفعول في ١٥ رمضان ١٣٤٩ هـ (يناير سنة ١٩٣٢ م).

الملحق رقم (٥)

معاهدة الصداقة التعاون المتبادل
بين المانيا وبريطانيا
١١ فبراير ١٩٣٤

المقدمة : بما أن لجلالة ملك اليمن حضرة الامام من جهة ، وملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند من الجهة الاخرى ، رغبة في الوصول إلى معاهدة على أساس الصداقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، قد قررا عقد هذه المعاهدة ، وعينا بصفة المندوبين المفوضين :ـ

عن جلالة ملك اليمن حضرة الامام حضرة صاحب السعادة القاضي محمد راغب بن رفيق .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند وايرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة اللفتنانت كولونيل برنارد راودون ريلي س ي . أوب المحترم ، عن الهند كذلك حضرة صاحب السعادة اللفتنانت كولونيل راودون ريلي س . ي . أوب المحترم ، اللذين بعد تبليغ أوراق تفويضهما وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال جلالة ملك

اليمن حضرة الامام ومملكته استقلالا كاملا مطلقا في جميع الامور مهما كان نوعها .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين اللذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلائق/ العلاقات/ بينهما من جميع الوجوه .

المادة الثالثة : يؤجل البت في مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون احداث أي منازعة أو مخالفة .

وإلى أن تتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاقدان الساميان يوافقان على بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هي عليه عند تاريخ توقيع هذه المعاهدة ، وأن يمنعا بكل ما لديهما من الوسائل أي تعد من قواتهما في الحدود المذكورة ، وأي تدخل من أتباعهما أو من جانبهما في شؤون الاهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

المادة الرابعة : سيعقد الفريقان المتعاهدان الساميان بعد أن تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول ، وبناء على الموافقة المتبادلة ، ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الامور التجارية والاقتصادية على اساس المبادىء الدولية العامة .

المادة الخامسة : (١) رعايا كل من الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يرغبون في التجارة في اقاليم الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ، ويتمتعون بنفس المعاملة التي يتمتع بها رعايا الدولة الاكثر رعاية .

(٢) كذلك سفن كل من الفريقين المتعاقدين الساميين وشحناتها

تتمتع في مواني الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها ، وتعامل ركاب تلك السفن في مواني بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان في سفن الدولة الأكثر رعاية هنالك .

(٣) تنفيذا لأغراض هذه المادة فإن ما يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند :

أ ـ كلمة (أقاليم) ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وايرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالته والبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة .

ب ـ كلمة (رعايا) ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالته اينما سكنوا ، وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالته ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته .

جـ ـ كلمة (سفن) ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة في أي بلد من بلاد اتحاد الشعوب البريطانية .

المادة السادسة : هذه المعاهدة تكون اساسا لكل الاتفاقيات التي ستعقد بعد ذلك بين الفريقين المتعاهدين الساميين حاليا ومستقبلا بقصد تقوية الود والصداقة ، ويتعهد الفريقان المتعاهدان الساميان بعدم تقديم المساعدة لأي عمل موجه ضد الود والصداقة المخلصة القائمة بينهما أو التستر عليه .

المادة السابعة : يصدق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع ، وتتبادل وثائق التصديق في صنعاء ، ويعمل بها من تاريخ تبادل التصديق ، وتبقى معمولا بها لمدة أربعين سنة . وتقريرا لذلك وقع المندوبان المفوضان المشار إليهما امضاءهما على المعاهدة الحاضرة ، وقد كتبت هذه المعاهدة من نسختين باللغتين الانجليزية والعربية ، وإذا

نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالفريقان المتعاهدان السامیان يعتمدان النص العربي . حررت في صنعاء اليمن في يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ هـ الموافق ١١ فبراير سنة ١٩٣٤ م .

الملحق رقم (٦)

معاهدة الطائف
بين المملكة المتوكلية اليمنية
والمملكة العربية السعودية
(٦ صفر سنة ١٣٥٣ هـ -
١٩ مايو سنة ١٩٣٤م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،

نحن الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمانية ، بما أنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة السعودية ، معاهدة صداقة اسلامية واخوة عربية لانهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ولتأسيس علاقات الصداقة الاسلامية بين بلاديهما ، ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي :

معاهدة صداقة اسلامية وأخوة عربية
بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن من جهة .

وحضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة اخرى .

رغبة منهما في انهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما ، ورغبة في جمع كلمة الأمة الاسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها .

ونظرا لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على اساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة .

وحبا في تثبيت الحدود بين بلاديهما وانشاء علاقات حسن الجوار وربط الصداقة الاسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما .

ورغبة في أن يكونا عضدا واحدا أمام الملمات المفاجئة وبنيانا متراصا للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قررا عقد معاهدة صداقة اسلامية وأخوة عربية فيما بينهما ، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير .

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية حضرة صاحب السمو الملكي الامير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء .

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق . وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول ، قررا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية :

المادة الاولى :

تنتهي حالة الحرب القائمة بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة ، وتنشأ فورا بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة ، وأخوة اسلامية عربية دائمة لا يمكن الاخلال بها جميعها أو بعضها . ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما ، وبأن يسود علاقتهما روح الاخاء الاسلامي العربي في سائر المواقف والحالات ، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق ، والاتفاق سرا وعلنا ، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما .

المادة الثانية :

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلال تاما مطلقا وبمليكته عليها ، فيعترف حضرة صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز ولخلفائه الشرعيين ، باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالا تاما مطلقا ، وبالملكية على المملكة العربية السعودية ، ويعترف حضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الامام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالا تاما مطلقا ، وبالملكية على مملكة اليمن . ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة . إن جلالة الامام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد

التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الادارسة أو آل عايض أو في نجران وبلاد يام ، كما أن جلالة الامام عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من حماية واحتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها .

المادة الثالثة :

يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيها حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما ، على أن لا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله .

المادة الرابعة :

خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي ، ويعتبر هذا الخط حدا فاصلا قطعيا بين البلاد التي تخضع لكل منهما :

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتبارا من النقطة الفاصلة بين (ميدي) و (الموسم) على ساحل البحر الاحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية ، ثم يرجع شمالا إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين (بني جماعة) ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود (نقعة) و (وعار) التابعتين لقبيلة (وائلة) وبين حدود يام ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق (مروان) و (عقبة رفادة)، ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا (يام) من (همدان بن زيد وائلي) وغيره وبين (يام) فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من

النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمانية ، وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية ، فما هو في جهة اليمين المذكورة هو/ ميدي/ و/حرض/وبعض قبيلة/ الحراث / و/ المير/وجبال/ الظاهر/ و/شذا /و /الضيعة /وبعض/ العبادل/ وجميع بلاد وجبال/ رازح/ و /منبه/ مع /عرو آل مشيخ/ وجميع بلاد وجبال/ بني جماعة/ و/سحار الشام يباد/ وما يليها ومحل/ مريصعة/ من سحار الشام وعموم/ سحار/ و/ نقعة/ و/وعار/ وعموم/ وائلة/ وكذا الفرع مع/ عقبة نهوقة/ وعموم من عدا/ يام/ و/وادعة ظهران/ من/همدان ابن زيد/ هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة ، وكل ما هو بني الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه ، مما كان مرتبطا ارتباطا فعليا أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢ هـ ، كل ذلك هو في جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية ، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو/ الموسم/ و/وعلان/ وأكثر/ الحرث/ و/ الخوبة/ و/ الجابري/ وأثر/ العبادل/ وجميع / فيفا / و/ بني مالك/ و/ بني حريص/ و/ آل تليد/ و/ قحطان/ و/ ظهران وادعة/ وجميع/ وادعة ظهران/ مع مضيق/ مروان/ و/ عقبة رفادة/ وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من/ يام/ و/ نجران/ و/ الحضن/ و/ زور وادعة/ وسائر من هو في نجران من / وائلة/ وكل ما هو تحت/ عقبة نهوقة/ إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق ، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة ، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطا ارتباطا فعليا أو تحت ثبوت يد المملكة العربيةالسعودية قبل سنة ١٣٥٢ هـ، كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية، وما ذكر من يام ونجران و/الحضن / و/ زور وادعة / وسائر من هو في نجران من وائلة ، فهو بناء على كل ما

كان من تحكيم جلالة الامام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في/ يام/ والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية ، وحيث أن/ الحضن/ وزور وادعة/ ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة ، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر ، فذلك لا يمنعهم ولا يمنع اخوانهم وائلة من التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به . ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفا بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا/يام /من/ همدان بن زيد/ وسائر قبائل اليمن ، فللمملكة اليمانية كل الاطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات وللمملكة العربية السعودية كل الاطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات ، وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة ، وكثيرا ما يميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين . أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون اجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل .

المادة الخامسة :

نظرا لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم ايجاد أي شيء يشوش الافكار بين المملكتين فانهما يتعهدان تعهدا متقابلا بعدم إحداث أي بناء محصن في مسافة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود .

المادة السادسة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يسحب جنده فورا

عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهلين والجند عن كل ضرر .

المادة السابعة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق ، وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين ، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد ابرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح، بالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان . ويظل العمل بهذه المادة ساريا إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر .

المادة الثامنة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهدا متقابلا بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف ، سواء كان سببه ومنشؤه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها ، أم كان ناشئا عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية ، وفي حالة عدم امكان التوفيق بهذه الطريقة ، يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة ، ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءا منها أو بعضها متمما للكل فيها .

المادة التاسعة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية ، استعمال بلاده قاعدة ومركزا لأي عمل

عدواني أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر ، كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي :

١ ـ إن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير ، فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فورا من قبل حكومته بالادب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله .

٢ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير ، فإنه يلقي القبض عليه فورا من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة ، وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن انفاذ الطلب ، وعليها اتخاذ كافة الاجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب وفي الاحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإنه الحكومة التي فر من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى ، وإن تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته .

٣ ـ وان كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة ، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها ، تقوم فورا وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الاخرى بطرده من بلادها ، وعده شخصا غير مرغوب فيه ، ويمنع من العودة إليها في المستقبل .

المادة العاشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيرا كان أم صغيرا ، موظفا كان أم غير موظف ، فردا كان أم جماعة ، ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من ادارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في

أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجيء والقاء القبض عليه ، وتسليمه إلى حكومة بلاد الفار منها ، وفي حالة عدم امكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها .

المادة الحادية عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الامراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة ، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الاعمال المذكورة .

المادة الثانية عشرة :

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر . ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق ، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقا للاحكام الشرعية المحلية .

المادة الثالثة عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الاجرام والاعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (أي في بلاد الفريق الذي منه اصدار العفو) كما أنه يتعهد باصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأي شكل من الاشكال انضموا إلى الفريق الآخر ، من كل جناية ، ومال أخذوا منذ لجأوا إلى الفريق

الآخر إلى عددهم كائنا ما كان ما بلغ ، وبعدم السماح باجراء أي نوع من الايذاء ، أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء ، أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه ، وإذ حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين ، الموقعين على هذه المعاهدة ، وإن تعذر على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الامر ، حتى لا يحصل أي حيف ولا نزاع ، وما يقرره المندوبان يكون نافذا .

المادة الرابعة عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم ، عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم ، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والاملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثماره أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فردا أم هيئة أم حكومة ، أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه أحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للاخطار .

المادة السادسة عشرة :

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة

الاسلامية ، والعنصرية العربية ، أن أمتهما أمة واحدة ، وأنهما لا يريدان بأحد شرا وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شؤون أمتهما في ظل الطمأنينة والسكون وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة .

المادة السابعة عشرة :

في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية :

أولا : الوقوف على الحياد التام سرا وعلنا .

ثانيا : المعاونة الادبية والمعنوية الممكنة .

ثالثا : الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجح الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق الآخر ومنع الضرر عنهما والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي .

المادة الثامنة عشرة :

في حالة حصول فتن واعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهدا متقابلا بما يأتي :

أولا : اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه .

ثانيا : منع التجاء اللاجئين إلى بلاده ، وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليها كما هو موضح (في المادة التاسعة والعاشرة أعلاه) .

ثالثا : منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم .

رابعا : منع الامدادات ، والارزاق ، والمؤن والذخائر ، عن المعتدين أو الثائرين .

المادة التاسعة عشرة :

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما . وفي إجراء مفاوضات تفصيلية ، من أجل عقد اتفاق جمركي ، يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلدين ، أو بنظام خاص بصورة كاملة لمصالح الطرفين ، وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار إليه .

المادة العشرون :

يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء ، وفي أي وقت ، ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الطرفين ، في مكان واحد فانهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما ، للعمل العائد لمصلحة البلدين ، التي هي كلمة واحدة ، ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأية صورة كانت في أي حق له كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو اضراره لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون :

يلغى ما تتضمنه الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان سنة ١٣٥٠ هـ على كل حال اعتبارا من تاريخ هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون :

تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة

الملكين في أقرب مدة ممكنة نظرا لمصلحة الطرفين في ذلك ، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات ابرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الاولى من انهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع . وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الاشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها ، فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من اعلان أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته في التعديل .

المادة الثالثة والعشرون :

تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف ، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة ، وإشهادا بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه . (٦ صفر سنة ١٣٥٣ هـ ١٩ / ٥ / ١٩٣٤ م) (عن السعودية الأمير خالد بن عبدالعزيز آل سعود) ، (وعن اليمن عبدالله بن أحمد الوزير) .

عهد التحكيم بين مملكة اليمن وبين المملكة العربية السعودية

بما أن حضرة صاحبي الجلالة الامامين الملك يحيى ملك اليمن ، والملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة/ الطائف / على أن يحيلا إلى التحكيم أي نزاع أو اختلاف ، ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله ، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان باجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الآتية :

المادة الأولى : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل بإحالة القضية المتنازع عليها على التحكم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه .

المادة الثانية : يجري التحكم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساو من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ، ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين ، وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصا ، فإن قبل أحد الفريقين المرشح الذي يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعا ، وإن لم يمكن الاتفاق على ذلك تجري القرعة على أيهما يكون وازعا ، مع العلم بأن القرعة لا تجري إلا على الاشخاص المقبولين من الطرفين ، فمن وقعت القرعة عليه أصبح رئيسا لهيئة التحكيم ووازعا للفصل في القضية ، وإن لم يحصل الاتفاق على

الاشخاص المقبولين من الطرفين ، تجري المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك

المادة الثالثة : يجب أن يتم اختيار هيئة للتحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لاجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الآخر ، وتجتمع هيئة المحكمين في المكان الذي يتم الاتفاق عليه في مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعينين في أول المادة . وعلى هيئة المحكمين أن تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين اعلاه . ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ، ويكون الحكم ملزماً للفريقين ، ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره امام هيئة التحكيم ، وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك .

المادة الرابعة : أجور محكمي كل فريق عليه ، وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما ، وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الأخرى .

المادة الخامسة : ويعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة / الطائف / الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة . وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة وقراراً بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف .

(وقعه كذلك ابن الوزير ، وخالد بن عبد العزيز) .

* * *

وثائق عربية منشورة

١ - وزارة الخارجية السعودية :

بيان عن العلاقات بين المملكة السعودية والامام يحيى حميد الدين (يسمى : الكتاب الأخضر) .
مكة - مطبعة أم القرى (١٣٥٣ / ١٩٣٤).

* * * *

المصادر والمراجع العربية

١ ـ ابن بشر ـ عثمان بن عبد الله

عنوان المجد في تاريخ نجد

مكة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣٠ م .

٢ ـ الشريف ـ أحمد حسين

اليمن عبر التاريخ

مطبعة السنة المحمدية ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٦٤

٣ ـ أحمد عبد الغفور ـ عطار

صقر الجزيرة (ثلاثة اجزاء)

القاهرة ١٩٤٦ .

٤ ـ أحمد علي

آل سعود

دار الصياد ـ بيروت ـ ١٩٥٧

٥ ـ أحمد فخري (الدكتور)

اليمن ماضيها وحاضرها

جامعة الدول العربية ـ معهد الدراسات العربية العالمية القاهرة

١٩٥٧

٦ - **أحمد فضل بن علي محسن العبدلي**
هدية الزمن من اخبار لحج وعدن
القاهرة - المطبعة السلفية - ١٣١٥ / ١٩٣٢

٧ - **أمين الريحاني**
تاريخ نجد الحديث وملحقاته
الطبعة الثالثة - دار الريحاني للطباعة والنشر
بيروت ١٩٦٤

٨ - **أمين الريحاني**
ملوك العرب ، جزءان
دار الريحاني للطباعة والنشر
بيروت الطبعة الخامسة ١٩٦٧

٩ - **أمين محمد سعيد**
ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم
القاهرة ١٩٣٣

١٠ - **أمين محمد سعيد**
اليمن ، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري
دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبي وشركاه
الطبعة الأولى ١٩٥٩

١١ - **بنوميشان**
عبد العزيز آل سعود
ترجمة عبد الفتاح ياسين
دار الكاتب العربي - بيروت

١٢ - **توتيشل ك . س**
المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية

ترجمة شكيب الأموي
دار إحياء الكتب العربية
القاهرة ١٩٥٥

١٣ ـ **دكتور جاد طه**
سياسة بريطانيا في جنوب اليمن
دار الفكر العربي
القاهرة ١٩٦٩

١٤ ـ **الدكتور جلال يحيى**
العالم العربي الحديث
دار المعارف
القاهرة ١٩٦٦

١٥ ـ **جورج انطونيوس**
يقظة العرب
ترجمة د. ناصر الدين الأسد ، د. احسان عباس
دار العلم للملايين
بيروت ١٩٦٦

١٦ ـ **حافظ وهبه**
جزيرة العرب في القرن العشرين
مكتبة النهضة المصرية
القاهرة ١٩٦١

١٧ ـ **حافظ وهبه**
خمسون عاماً في جزيرة العرب
الطبعة الأولى
مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
القاهرة ١٩٦٠

١٨ - **حسين بن أحمد العرشي**
بلوغ المرام في شرح مسك الختام فيمن تولى ملك اليمن من ملك وإمام .
طبع في مطبعة البرتيري
القاهرة ١٩٣٩

١٩ - **حسين خلف الشيخ خزعل**
حياة الشيخ محمد عبد الوهاب
مطابع دار الكتب - بيروت
الطبعة الأولى ١٩٦٨

٢٠ - **حسن محمود**
تاريخ اليمن
دار الثناء للطباعة
القاهرة

٢١ - **خير الدين الزركلي**
شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز
(أربعة أجزاء)
الطبعة الأولى ١٩٧٠ - بيروت
مطابع دار العلم ، في بيروت .

٢٢ - د . **اكوبرت فون ميكوش**
ترجمة حسين رويحة
عبد العزيز

٢٣ - **سلفاتور ابونتي :**
مملكة الامام يحيى ، رحلة في بلاد العربية السعيدة
ترجمة طه فوزي (عن الايطالية)
مطبعة السعادة
القاهرة : ١٩٤٧

٢٤ ـ **سليمان موسى :**
الحركة العربية
سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة .
١٩٠٨ : ١٩٢٤
دار النهار للنشر
١٩٧٠
٢٥ ـ **سيمتون وليمبز :**
بريطانيا والدول العربية
ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى
مراجعة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم
مكتبة الأنجلو المصرية
٢٦ ـ **السيد عبد الله الحسني**
مؤتمر حرض
ـ وثائق ومحاضر ـ
دار الكتاب الجديد
الطبعة الأولى ١٩٦٦ ـ بيروت
٢٧ ـ **سيد مصطفى سالم**
تكوين اليمن الحديث
٢٨ ـ **صلاح الدين المختار**
تاريخ المملكة العربية السعودية (جزءان)
منشورات دار مكتبة الحياة
الطبعة الأولى
بيروت ١٩٥٧
٢٩ ـ **عبد الكريم محمود غرايبة**
مقدمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠ ـ ١٩١٨

مطبعة جامعة دمشق
دمشق ١٩٦٠
جـ ١

٣٠ ـ عبد الله أحمد الثور :
هذه هي اليمن
مطبعة المدني ١٩٦٩
القاهرة

٣١ ـ عبد الله عبد الكريم الجرافي
المقتطف من تاريخ اليمن
مطبعة الحلبي
القاهرة ١٩٥١

٣٢ ـ عبد المنعم الغلامي
الملك الراشد
بغداد ١٩٥٤

٣٣ ـ عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني
تاريخ اليمن (المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن)
القاهرة ١٩٤٧

٣٤ ـ فؤاد حمزة
البلاد العربية السعودية
مطبعة أم القرى
الرياض ١٩٦٨

٣٥ ـ فؤاد حمزة
في بلاد عسير

مكتبة النصر الحديثة ـ الرياض

١٩٦٨ م ـ ١٣٨٨ هـ

٣٦ ـ فؤاد حمزة

قلب جزيرة العرب

الناشر مكتبة النصر الحديثة

الرياض ـ الطبعة الثانية ١٩٦٨

٣٧ ـ فؤاد شاكر

دليل المملكة العربية السعودية

١٩٤٨

٣٨ ـ محمد بن أحمد عيسى العقيلي

من تاريخ المخلاف السليماني (جزءان)

مطابع دار الكتاب العربي بمصر .

٣٩ ـ محمد حسن :

قلب اليمن

بغداد ـ مطبعة المعارف ـ ١٩٤٧

٤٠ ـ محمد صبيح

ابن السعود

الملحق الأدبي لجريدة مصر الفتاة

القاهرة ١٩٤٠

٤١ ـ محمد عمر رفيع

في ربوع عسير

(ذكريات وتاريخ)

دار العهد الجديد للطباعة

القاهرة ١٩٥٤

٤٢ ـ **دكتور محمد محمد سطيحة**
اليمن شماله وجنوبه
القاهرة ١٩٧٢
٤٣ ـ **محمود شكري الألوسي**
تاريخ نجد
الطبعة الثانية ،
المكتبة العربية ، المطبعة السلفية
القاهرة ١٣٤٧ هـ
٤٤ ـ **محمود طه أبو العلا**
جغرافية شبه الجزيرة العربية
أربعة أجزاء
الناشر مؤسسة سجل العرب
القاهرة ، ١٩٧٢
٤٥ ـ **الدكتور مجيد قدوري**
عرب معاصرون (أدوار القادة في السياسة)
بيروت ، الدار المتحدة للنشر ١٩٧٣
الطبعة الأولى
٤٦ ـ **مسفر مرزح الغامدي**
جولة في ربوع المملكة
الجزء الأول
طبع بمطابع شركة المدينة للطباعة والنشر
جدة ـ المملكة العربية السعودية
٤٧ ـ **الدكتور منير العجلاني**
تاريخ مملكة في سيرة زعيم
فيصل ملك المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى

بيروت ١٩٦٨

٤٨ - **نجلاء عز الدين**

العالم العربي

ترجمة محمد عوض ابراهيم

الدكتور محمد يوسف نجم

محمد دويك

برهان الدين الدجاني

دار احياء الكتب العربية ، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

القاهرة - نيويورك

يونيو ١٩٦٢ .

٤٩ - **نزيه مؤيد العظم**

رحلة في بلاد العرب السعيدة

مطبعة عيسى البابي الحلبي

٥٠ - **هاشم بن سعيد النعمي**

تاريخ عسير (في الماضي والحاضر)

الجزء الأول

٥١ - **هانز هولفريتز**

ترجمة خيري حماد

اليمن من الباب الخلفي

مكتبة الأنجلو السعدية

الطبعة الثانية ١٩٦٦

٥٢ - **موريس جيمس**

الملوك الهاشميون

المكتب العالمي للتأليف والترجمة
بيروت

٥٣ ـ الهمداني ـ بن محمد الحسن بن يعقوب بن يوسف بن داوود
كتاب صفة جزيرة العرب
مطبعة السعادة بمصر
١٩٥٣

الدوريات العربية

١ ـ المنار :

مجلد ١٥ ـ الجزء الثاني ، السادس

مجلد ١٦ ـ الجزء الرابع ، الخامس السادس

مجلد ٢٦ ـ الجزء السابع

مجلد ٢٧ ـ الجزء العاشر

مجلد ٢٨ ـ الجزء الأول ، الثامن

٢ ـ أم القرى :

خلال الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٤

٣ ـ الأهرام :

خلال الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٤

٤ ـ العرفان « سورية » :

الجزء الأول ـ المجلد الحادي عشر ١٩٢٥

الجزء الثاني ـ المجلد الثاني عشر ١٩٢٦

الجزء الثالث ـ المجلد الثالث والعشرون ١٩٣٢

الجزء الأول ـ المجلد الخامس والعشرون ١٩٣٤

٥ ـ العرفان :

الجزء الثالث ـ المجلد الخامس والعشرون

٦ ـ الفتح :

من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٤ .

٧ ـ لغة العرب :

الجزء الاول ـ السنة السادسة
الجزء الثالث ـ السنة التاسعة

الجزء السادس ـ السنة التاسعة

٨ ـ المجلة التاريخية المصرية :

المجلد السادس سنة ١٩٥٧

٩ ـ المشرق :

العدد السابع ـ يوليو ١٩٢٩
العدد الثامن عشر

١٠ ـ المقتطف :

المجلد ٥٩ ـ الجزء ٣

المجلد ٨٤ ـ الجزء ٥

المجلد ٩١ ـ الجزء ٢ ، ٤

المجلد ٩٠ ـ الجزء ١ ، ٣

١١ ـ المقطم :

من ١٩٢٣ ـ ١٩٣٤

١٢ ـ المنار :

المجلد ٣١ ـ الجزء العاشر

المجلد ٣٣ ـ الجزء الخامس

المجلد ٣٤ ـ الجزء الأول

I- UNPUBLISHED DOCUMENTS16B

INDIA OFFICE RECORDS (I.O.R.):

I — POLITICAL AND SECRET SUJJECT FILES.

1. L/p AND S/10/1160. ARABIA RELATIONS WITH IMAM.
2. L/P AND S/10/1161. RELATIONS WITH THE YEMEN.
   (AFFAIRS IN THE YEMEN 1929— 30)
3. L/P AND S/10/1175. RED SEA, BRITISH AND ITALIAN INTERESTS
   ATTACK BY IMAM ON IBN SAUD AND IDRISI.
4. L /P AND S/10/1182. IDRISI SITUATION (1923).
5. L/P AND S/10/1089. IDRISI SITUATION (1919— 1926).
6. L /P AND S/10/1740. YEMEN, PARTS 1— 2.
7. L/P AND S/10/1741. YEMEN, ATTACK BY IMAM ON IBN SAUD AND IDRISI, PARTS 3— 4 (1926).
8. L/P AND S/10/4155. RELATIONS WITH IMAM, AFFAIRS IN THE YEMEN (PARTS 4— 5).

9. L/P AND S/10/792. YEMEN AFFAIRS, RELATIONS WITH THE IMAM, PROPOSED TREATY WITH THE IMAM, POLICY TO BE ADOPTED TOWARDS THE IMAM-IDRISI CONFLICT, PARTS 3, 4, 5 (1919).

10. L/P AND S/10/3082. ADEN, PARTS 1— 2, (1917).

II. POLITICAL AND SECRET MEMORANDA: (L/P AND S/18/B)

1. L/P AND S/18/B 418. DYMASTIC CLAIMS OF THE IMAM OF SANA TO THE ADEN PROTECTORATE.

2. L/P AND S/18/B 437. HISTORICAL MEMORANDUM ON RELATIONS OF THE WAHABI AMIRS AND IMAM SAUD WITH EASTERN ARABIA AND THE BRITISH GOVERNMENT (1800— 1934).

3. L/P AND S/18/B 446. THE SEVEN INDEPENDENT ARABIAN STATES. (YEMEN- ASIR, HEJAZ, NEJD, KUWAIT, JEBEL SHUMAR AND JUUF, 1935, 1935).

4. L/P AND S/18/B 637. OUTLINE OF HISTORY OF YEMEN, 1929.

5. L /P AND S/18/B 207. THE YEMEN.

PERISAN GULF: (R/15)

1. R/15/2/25/2. POLITICAL, SAUDI-YEMEN TREATY, 1934.
2. R/15/2/23/5. SAUDI-YEMEN SITUATION, 1934.

CABINET PAPERS: (AB) (P.R O)

1. CAB 23/25
2. CAB. 23/79
3. CAB 23/159
4. CAB. 24/174
5. CAB. 24/182
6. CAB. 24/195
7. CAB. 24/194
8. CAB. 24/243
9. CAB. 51/1

PUBLIC RECORDS OFFICE:

FOREIGN OFFICE FILES, SERIES:

I. EASTERN AFFAIRS:

FO. 406/55 JANUARY- JUNE 1925.

FO 406/56 JULY- DECEMBER 1925.

FO. 406/57 JANUARY-JUNE 1926.

FO. 406/58 JULY-DECEMBER 1926.

FO. 406/59 JANUARY-JUNE 1927.

FO 406/60 JULY-DECEMBER 1927.

FO 406/61 JANUARY-JUNE 1928.

FO 406/62 JULY-DECEMBER 1928.

FO. 406/63 JANUARY-JUNE 1929

FO. 406/64 JULY-DECEMBER 1929

FO. 406/65 JANUARY-JUNE 1930.

FO. 406/66 JULY-DECEMBER 1930

FO. 406/65 JANUARY-JUNE 1930.

FO. 406/67 JANUARY-JUNE 1931.

FO. 406/68 JULY-DECEMBER 1931.

FO. 406/69 JANUARY-JUNE 1932.

FO. 406/70 JULY-DECEMBER 1932.

FO. 406/71 JANUARY-DECEMBER 1933.

FO. 406/72 JANUARY-DECEMBER 1934.

FO. 406/73 JANUARY-DECEMBER 1935.

II FO. 371:

1. FO. 371/11432.
2. FO. 371/11439.
3. FO. 371/15298.
4. FO. 371/12250.
5. FO. 371/12251.
6. FO. 371/12996.
7. FO. 371/16856.
8. FO. 371/16878.

ORIENTE MODERNO:

1. VOL. I, 1921— 22.
2. VOL. II, 1922— 23.
3. VOL. III, 1923.
4. VOL. IV, 1924.
5. VOL. V, 1925.
6. VOL. VI, 1926.

7. VOL. VII, 1927.

8. VOL. VIII, 1928.

9. VOL. IX, 1929.

10. VOL. X, 1930.

11. VOL. XI, 1931.

12. VOL. XII, 1932.

13. VOL. XIII, 1933.

14. VOL. XIV, 1934.

II- PUBLISHED DOCUMENTS:

1. C. AITCHISON: A COLLECTION OF TREATIES ENGAGEMENTS AND SANDS RELATING TO INDIA AND NEIGHBOURING COUNTRIES. (THE TREATIES RELATING TO ADEN AND SOUTH COAST OF ARABIA, VOL. XI).

2. ARABIA: ADMIRALITY HANDBOOK OF ARABIA, 1916.

3. ARABIA: ADMIRALITY HANDBOOK OF ARABIA, 1917, 1920.

4. ENGLAND FOREIGN OFFICE: «A HANDBOOK OF ARABIA», PREPARED UNDER THE DIRECTION OF THE HISTORICAL SECTION OF THE FOREIGN OFFICE, 1919.

5. DOCUMENTS ON INTERNATIONAL AFFAIRS, 1928, 1934.

6. HANDBOOK OF YEMEN: PREPARED BY THE ARAB

BUREAU, CAIRO. FIRST EDITION, JANUARY 15, 1917. CAIRO GOVERNMENT PRESS, (1917).

7. HUREWITZ, DIPLOMACY IN THE NEAR AND MIDDLE EAST. VOL. II, 1914— 1956.

8. MEMORIAL OF THE GOVERNMENT OF SAUDI ARABIA. VOLS. I, II, III 31 JULY 1955, CAIRO.

9. PRIVATE PAPER DEPARTMENT. CLAYTON PAPER, DURHAM UNIVERSITY.

PERIODICALS:

I— JOURNAL OF THE ROYAL CENTRAL ASIAN SOCIETY:

1. VOL. X, 1923.
2. VOL. XII, 1925, PART I.
3. VOL. XIII, JULY, 1926. PART III.
4. VOL. XVI, PART IV, 1929.
5. VOL. XX, PART IV, OCTOBER, 1933.
6. VOL. XXI, PART III, JULY, 1934.
7. VOL. XXII, 1935.

II— THE ROYAL GEOGRAPHICAL SOCIETY:

1. VOL. 62, 1923.
2. VOL. 102, 1943.

III— GEOGRAPHICAL REVIEW: 34, 1944.

JOURNAL OF THE INSTITUTE OF RACE RELATIONS: VOL.51, 1964.

MIDDLE EAST JOURNAL: VOL.1, 1947.
VOL. 9, 1958.

VOL. 17, 1962.

MOSLEM WORLD: VOL.33, 1943.

IV- NEWS PAPERS CUTTING:

1. DAILY NEWS, 11/6/1928. 1929, 1930. 1934.

2. MANCHESTER GUARDIAN, DECEMBER5, 1929, 1930, 1931-1934.

3. MORNING POST, 4/4/23-26.

4. THE TIMES, 1923-1934.

BOOKS:

1. ARABIAN AMERICAN OIL COMPANY, ARAMCO HANDBOOK, 1968. OIL AND THE MIDDLE EAST, DAHRAN, 1968.

2. ARMAJANI, Y. MIDDLE EAST PAST AND PRESENT. NEW JERSEY, 1971.

3. ARMSTRONG, H.C., LORD OF ARABIA. KHAYATS, BEIRUT, 1966.

4. DURCKHRDT, NOTES ON THE BEDOUINS AND WAHABYS.

5. CHEESMAN, R. E IN UNKNOWN ARABIA, LONDON, 1926.

6. EDGAR O'BALLANCE, THE WAR IN THE YEMEN, LONDON, 1971.

7. FISHER, S.R. THE MIDDLE EAST, «A HISTORY». ROUTLEDGE AND KEGAN PAUL LTD., LONDON 1966.

8. GRAVES PHILIP, LIFE OF PERCY COX. HUTCHINSON, LODON, 1941.

9. HAMILTON A, «THE MASTER OF BELHAVEN» THE KINGDOM OF MELCHIOR, LONDON, JOHN MURRAY, 1949.

10. HAMILTON A. THE UNEVEN ROAD, LONDON, JOHN MURRAY, 1955.

11. HANSEN T., ARABIA FELIX, LONDON, 1964.

12. HICKINBATHON TOM, ADEN, LONDON, CONSTABLE AND COMPANY LTD., 1958.

13. HOGARTH D.G. ARABIA, CLARENDON PRESS, OXFORD, 1922, FIRST ED.

14. HOWARTH D. THE DESERT KING, COLLINS CLEAR TYPE PRESS, LONDON, 1964.

15. HUREWITZ, J.C., MIDDLE EAST POLITICS, PALL MAIL PRESS, LONDON, 1969.

16. INGRAMS HAROLD, THE YEMEN, LONDON, JOHN MURRAY, 1963.

17. IRELAND PH. W., THE NEAR AND EAST PROBLEM AND PROSPECTS, CHICAGO, 1942.

18. ISSAWI CHARLES, THE ECONOMIC HISTORY OF THE MIDDLE EAST. 1800- 1914. EDITED, THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS, 1966.

19. JACOB H., KING OF ARABIA, MILLS AND BOON, LONDON, 1923.

20. KIRK GEORGE, A SHORT HISTORY OF THE MIDDLE EAST, UNIVERSITY PAPER BACKS, METHUEN, LONDON, 1963, SIXTH EDITION.

21. LENCZOWSKI, THE MIDDLE EAST IN THE WORLD AFFAIRS, THIRD EDITION, CORNELL UNIVERSITY PRESS, LONDON, 1962.

22. LUTSKY, V. MODERN HISTORY OF THE ARABS COUNTRIES, PROGRESS PUBLISHERS, MOSCOW, 1969.

23. MARGO ERIC, YEMEN AND THE WESTERN WORLD SINCE 1571, PUBLISHED BY C. HURST AND COMPANY, LONDON, 1968.

24. MEULEN D., VANDER, THE WELLS OF IBN SAUD, JOHN MURRAY, 1957.

25. MILLER, W., THE OTTOMAN EMPIRE AND ITS SUCCESSORS. 1801— 1934, CAMBRIDGE, 1934.

26. PERETZ DON, THE MIDDLE EAST TODAY, HOLT RINEHART AND WINSTON, NEW YROK.

27. PHILBY, H.S.J.:

1. ARABIA
2. SAUDI ARABIA, LEBANON BOOK SHOP, 1968
3. ARABIA JUBLEE.

ROBERT HALE LTD., LONDON 1952.

28. RIHANI AMIN, ARABIAN PEAK AND DESERT, LONDON, 1930.

29. ROY LEBKICHER, ARABIA, «THE ARABIA OF IBN SAUD».GEORGE RETZ AND MAX STEINEK. 1952.

30. ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, THE MIDDLE EAST «A POLITICAL AND ECONOMICAL SURVEY». OXFORD UNIVERSITY PRESS, VOLS. 1925, 1928, 1934.

31. SANGER R., THE ARABIAN PENISULA, CORNELL UNIVERSITY PRESS, ITHACA, NEW YROK, 1954.

32. SCHMIDT D.A., YEMEN: THE UNKNOWN WAR, LONDON 1968.

33. SCOTE HUGH, IN THE HIGH YEMEN. JOHN MURRAY, LONDON, 1947.

34. SIR EDGAR COLLINS BOEHM, PERSIAN GULF AND SOUTH ISLES, LONDON, 1946.

35. SIR GILBERT CLAYTON, EDITED BY ROBERT O'COLLINS, AN ARABIAN DIARY, UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS, 1969.

36. SIR READER BULLARD, THE MIDDLE EAST, «A POLITICAL AND ECONOMIC SURVEY» EDITED 3rd., OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1958.

37. STARK FREYA, THE SOUTHERN GATES OF ARABIA, JOHN MURRAY, LONDON, 1947.

38. WERNNER M.W., MODERN YEMEN. THE JOHNS HOPKINS PRESS, BALTIMORE, MARYLAND, 1967.

المحتويــات



الفصل الخامس

الملاحق



